

تأليف

محمد كرد علي

الجزء الثالث

الناشر

مكتبة النوري

دمشق

الطبعة الثانية
مصحّحة بقلم المؤلف
طبعت بإذن من ورثته
وحقوق الطبع محفوظة لهم

الطبعة الثالثة
١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م

طبع على مطابع :
مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ـ بيروت ص.ب. : ٧١٢٠



العهد العثماني

« من سنة ١٢٠٠ إلى ١٢٤٧ »

الجند أداة الظلم والتدمير :

كان الشام في هذا القرن مهد القلاقل والثورات ، يقع الاعتداءُ في الأكثر على النصارى واليهود وأهل السكينة من المسلمين . وأكثر الفوضى ناشئة من الجند الجاهل الذي تمادى في اللؤم والدناءة حتى آض كالوحوش الضارية . ويقسم هذا الجند إلى ثلاثة أقسام : الإنكشارية والقبوقولي وهما القسمان القويان ، والقسم الثالث حرس الولاة الخاص وهو يتألف من المغاربة والتكارنة والترك والأرناؤد والدالاتية وغيرهم ، والعداوات متأصلة بينهم. ولطالما قامت بسبب ذلك فتن، ووقعت ويلاتها على الشعب فيهرق دمه وتنهب أمواله ، وتغلق حوانيته ، وتقف الأعمال ، ولا سيما في الحواضر كدمشق وحلب . ولا تنفض هذه المشاكل إلا بتدخل الولاة أو أحد الأعيان ، ويتكرر ذلك أبداً لأن العلة الأولى فيها لم تستأصل ما دام المجرمون لا يعاقبون والأوباش لا يُحملون على حرمة الشريعة . ولذلك كانت شوارع المدن وأحياؤها كثيرة الأبواب والأرتجة وتقفل أيام الثورات ، وساعة المخاصمات والمشاغبات ، والأزقة ضيقة معوجة لتصلح لحرب المتاريس .

وأكثر رجال الجندية نفوذاً الإنكشارية لكثرتهم وشدتهم وصداقتهم للوالي . وكان زعماء الجند يلقبون بالأغاوات . ويرسمون على أيديهم الوشم شعار الفرقة التي ينتمون إليها ، ويرسم على أبواب المقاهي اسم الفريق الذي يختلف إليها ، وليس لهم نظام خاص . والمحلات تخضع للآغا المقيم فيها

وهو يخضع لزعيم الفرقة . ولم تكن تكفيهم إدراراتهم التي يتناولونها من مال الخزينة لكثرة أتباعهم ، فيضطرون للعمل يذهبون إليه وهم مسلحون ليسهل عليهم الانضمام إلى فرقتهم متى دعت الحاجة ، ولا شأن للخاملين وأهل الفسق إلا الاجتماع في المقاهي والحانات ، وإطالة أيدي الأذى على الناس يصادرون أموالهم ويفترسون نساءهم وصبيانهم ، وكثيراً ما يقتلون أحد أبناء السبيل لغير سبب كأن يجربوا بنادقهم أو سيوفهم في أول من تقع أعينهم عليه .

تمادى الرعاع في قحتهم وفجورهم إلى الغاية ، لضعف الحكام وقصورهم عن ردع القوي عن الضعيف ، فنشأت فئة من الناس مسلمين ومسيحيين ، اتكلوا في حفظ أنفسهم وأهلهم على أنفسهم وشدة بأسهم في الدفاع . وكان القوم يحترمون هؤلاء الأشداء ويخافونهم ، وكان منهم من عرف بالشهامة والشمم بما يغبطون عليه ويخفف ويلات الشرور اللاحقة بالرعايا من اعتداء الجند أحياناً.وبلغ التعصب الديني أقصى شدته في هذا العصر حتى تجاوز القوم فيه حد الإفراط ، يحسب المرء كل من لم يتدين بدينه ممن يجوز له قتله أو الاعتداءُ عليه ، وابتزاز ماله وانتهاك عرضه ، وانتشر هذا الروح حتى عمّ السواد الأعظم من الناس . قال مشاقة بعد إيراد ما لخصناه : وكان فريق من العلماء وأهل التقوى يرون معاملة الذميّ بالحسنى تبعاً لقواعد الدين الشريفة ولكنهم لم يوفقوا لردع الرعاع في زمن عمت فيه الفوضى وساد الجهل والهمجية على القوم .

من أجل هذا ساغ لنا أن نستنتج أن الشام كان أهلها وحكومتها بين ظالم ومظلوم ، يشتد الوالي في إعنات الرعية لسلب أموالهم ويرسل إلى العاصمة بالمقرر عليه ، وكثيراً ما يشاكسونه فلا يدفعون المفروض عليهم ، أو ينتقضون عليه بإيعاز بعض أهل النفوذ وقد يكون الحق معه ، والرعايا عرضة لاعتداء الجند وأغواتهم والأعيان وأتباعهم ، تساوى في الظلم المدني والقروي ، وربما كان المدني أكثر تعرضاً للمهالك لقربه من هذه العوامل التي أخذت على نفسها تمثيل التخريب في مسارح الجهل على ضروبه وأشكاله . ظلمات بعضها فوق بعض ، وسلاسل مفرغة من المصائب لا يدرى أين طرفاها . وليت

شعري ما يرجى من عناية دولة بأمتها وهي تعطي الوزير ثلاثة أطواخ والأطواخ أذناب خيل فالذنب معلق من أسفله في رأس عصاً وطولها نحو ثلاثة أذرع وشعره مسدول عليها ، فإذا سافر الوزير يرسل الطوخ الواحد قبل سفره بيوم إلى محل نزوله فيستعدون لاستقباله وتهيئة ما يلزمه من المآكل والعلف للدواب بلا ثمن . وأما الطوخان الباقيان فيحملان أمام الوزير في السفر . ومعنى الأطواخ أن الدولة تحكم البلاد بأذناب خيلها — قاله مشاقة ونحن نقول : إن الدولة التي يبلغ من غرورها هذا المبلغ لا تنجح في الحكم بحال .

قال جودت في حوادث سنة ألف ومائتين : «إن وظيفة جابي المال في حلب كانت منذ أربعين سنة مطمح أنظار الموظفين في الدولة لأنها تأتيهم بثروات إذا جاءوا بها إلى الإستانة ينالون بواسطتها رتبة الوزارة ورتبة ميرميران، وممن كان منه ذلك أحمد باشا فإنه أخذ العلم والطوخ واشتهر شهرة عظيمة ، وما برحت هذه الوظيفة تباع وتشترى بالمزاد ، وكثيراً ما كانت الدولة ترسل بمفتشين يشاركون المرتكبين من هؤلاء الجباة ، وكثيرون ممن يتولون هذه الوظائف يرحلون بالأموال ينفقونها في شهواتهم حتى يهلكوا فقراً وقهراً ، ولذلك كانت أموال الدولة تبدد ويسرف فيها . »

حوادث الجزار وفتن الإنكشارية وغيرها :

بدأ القرن وأعظم وزير مسموع الكلمة في الإستانة قوي الشكيمة في ظلم الرعايا بالشام ، أحمد باشا الجزار ، تولى دمشق بعد ولاية عكا ، وذهب أميراً مع الحج فرفع الدمشقيون الشكاوى عليه إلى دار الملك فعزل وذهب إلى الإستانة فعينته الدولة وزيراً على صيدا ، وأقام في عكا وحصنها وضبط أملاك بيت شهاب في بيروت ورفع أيديهم عن حكمها ، وأنشأ للثغر أرتجة وسوراً فسُر المسلمون بذلك ، ونُصب على دمشق إبراهيم دالاتي باشا سنة إحدى ومائتين وألف وكان جسوراً مهيباً فحدث بينه وبين الأهالي اختلاف وتعصبوا عليه وحدثت فتنة ، فأغلق أحمد آغا الزعفرنجي شيخ الإنكشارية القلعة وقتل من عسكر الوالي ثلاثمائة رجل وأراد أن يضرب الوزير ، فخرج

هذا إلى حمص وحماة وجمع عسكراً كثيراً ، وأوعزت الدولة إلى الجزار وإلى الأمير يوسف الشهابي أن يعاوناه بعسكرهما ففعلا ، وعاد الوالي إلى دمشق فارتاع أهلها وأرسلوا النساءَ إلى الجامع الأموي فكلمه أعيان المدينة فاشترط عليهم أنه يلتزم الرحمة إذا خرج الزعفرنجي من القلعة وتسلمها رجاله، ودخل البلد وقتل بعض الأرذياء قيل: إنهم مئة وخمسون رجلاً من جماعة القلعة ، وكان جاء الوالي في عسكره الى باب الله واجتمع العسكران ووقع قتال فهلك فيه من الفريقين خلق . وملك الوالي الميدان ، واستمر ذلك مدة والعسكر محيطة بالقلعة حتى سُلمت . وأقام هذا الوالي أربع سنين في دمشق ، وذهب أمير القلعة إلى أمير عرب الموالي فارًّا منه فأوعز إلى متسلم حماة أن يقتص من عربه لفسادهم في تلك الأرجاء ، فساق عليهم من حلب وحماة جيشاً قتل منهم نحو ألف إنسان وانهزم الباقون . وكان عرب الموالي ثاروا هذه السنة في ضواحي حمص وحماة فنهبوا القرى وفتكوا بأغوات الدنادشة حكام المدينتين منهم وقتلوا كلاً من شيخ الكلبيين وشيخ النصيرية وعاثوا في تلك الجهات وفتكوا بأعيانها . وفي سنة ١٢٠١ دخل عثمان باشا الى أنطاكية ونزل عسكره على الحريم وفعل فيها أفعالاً قبيحة ، وأتى إدلب وصادرها وخرب جميع القرى التي مرّ عليها ، وخرب الراموسة ، واشتبك القتال بينه وبين أهل الشيخ سعيد عدة أيام فقتل من عسكره بالطاعون والسلاح عدد كبير ، ونهب قرى في تلك الأرجاء ، هذا والطاعون في حلب وأرجائها يفتك فتكاً ذريعاً .

وخربت القرى وهلك الفقراء في فتنة الأمير جهجاه الحرفوش (١٢٠٢) وكان قوي على إبراهيم باشا والي دمشق ، وسرت شرارة فتنة الزعفرنجي إلى أهل دمشق حتى طلب الوالي عسكراً من جبلي نابلس والشوف ودقت طبول الوالي (١٢٠٣) من دومة وفرق العساكر ثلاث فرق فدخل عمر آغا من الزفتية ، وابنه على صفّ الجوز ، والوزير على السلطاني ، وأحرقوا القبيبات وحارة التركمان ، وجرت الدماء من الصباح إلى العصر حتى أطاع أهل دمشق السلطان عبد الحميد الأول ، وخرب الوالي القلعة وأهلك متوليها بمدافعه شرذمة قليلة من عسكر الوزير ، وبقيت الحرب بين الفريقين ستة أيام بلياليها .

وفي أيام إبراهيم باشا الكردي (١٢٠٣) انتشبت الحرب في وادي أبي

عباد فوق كامد اللوز في البقاع بين عسكر الجزار وعسكر الشهابيين أمراء لبنان ووادي التيم انكسر فيها عسكر الجزار كسرة عظيمة . ووقع بين عسكر الجزار والهوارة والدروز في جب جينين قتال انكسر فيه عسكر الأمير وقتل منه مقتلة عظيمة ، ثم جمع الأمير يوسف عسكر لبنان وأرسلهم مع سليمان باشا والهوارة إلى عين دارة ، فالتقوا بعسكر الجزار في قب الياس فانكسر أيضاً عسكر الأمير يوسف وحدثت عدة وقائع بين عسكر الأمير في جزين وعسكر الجزار في جباع كسر فيها عسكر الأمير يوسف . وكان عسكر الزعفرنجي يعيث خلال ذلك في مرج الغوطة ، فيهلك الفلاحين ولا إهلاك الأوبئة ويرعى رجاله الزروع ولا أكل الجراد .

عهد سليم الثالث وفتن وكوائن :

هلك السلطان عبد الحميد الأول سنة ١٢٠٣ وخلفه السلطان سليم الثالث وكانت أيامه كلها غوائل وفتناً : استقلت فيها القريم وأصبحت روسيا بما أخذته من أملاك الدولة على البحر الأسود دولة بحرية مهمة ، وقبل بمعاهدة كوجك قينارجه (١١٨٨) مع روسيا وبها انحط مقام الدولة ، وحارب روسيا مرتين. وقال مترجموه من الترك: إنه كان عادلاً حليماً تحبه رعيته . ويقول من عاصره: إن عبد الحميد الأول كان أخرق للغاية وإنه كان جاهلاً وليس فيه من جودة الرأي والحزم والمضاء شيء ، ولم يستطع أن يستفيد من الثورة السياسية والدينية التي نشبت في القافقاس ، ولم يحسن الانتفاع من أسباب النجاح التي كانت متوقعة من بحريته وجيشه .

وفي سنة ١٢٠٤ وقعت فتنة بين الأمير قاسم الحرفوش وابن عمه جهجاه في سهل أبلح بالبقاع ، فدحر قاسم عسكر الأمير بشير الشهابي فشق عليه فأرسل نجدة أُخرى للأمير قاسم،فلما علم ذلك جهجاه هرّب سكان بعلبك وأتلف ما فيها ولم ينالوا من جهجاه ، ثم استُصرخ الجزار فأمر بأن يمد بجيش فأرسل معه عسكر المغاربة والدولة ومشايخ الدروز فانتشبت الحرب بينهم وبين ججهاه فاندحروا وقلق الناس ، ورحل كثير من السكان من تلك

الأرجاء ، ثم تغلب جهجاه على قاسم . وفي السنة التالية وقعت وقعة بين جهجاه وحاكم بعلبك إسماعيل فانهزم هذا وقتل من رجاله نحو مائتي رجل ولم يقتل من رجال جهجاه أحد . وفي سنة ١٢٠٥ أحرقت عساكر الدولة وقيل عسكر الأمير بشير حاصبيا وأكثر القرى التي حولها .

مظالم الجزار واختلال الإدارة :

تولى أحمد باشا الجزار دمشق للمرة الثانية سنة ١٢٠٥ وظل مقيماً في عكا وأرسل متسلمين منهم أرفه أميني وكان كما قال مشاقة ظالماً قاسياً يشبه أستاذه في إنشاء المظالم والحوادث الصعبة على المسلمين والنصارى واليهود . وكان الجزار مغتاظاً من أهل دمشق لعرضهم على الدولة مساوئه مما أدى إلى تنحيته عن عمله سنة إحدى ، فأراد الانتقام من الساعين به هذه المرة. وبالحقيقة أن مدة حكم الجزار في دمشق وهي خمس سنين لم يرتح فيها الناس شهراً واحداً من طلب الأموال ظلماً وطرح المعاملة المتصل التي حدثت بها خسائر عظيمة وطرح بضائع متنوعة ، ينهبها من جهات ويطرحها بأسعار زائدة على أخرى ، وليس هناك صغير ولا كبير إلا ويناله الظلم والقهر ، ونزح كثير من السكان وتركوا أوطانهم وعيالهم . سلسلة من المظالم لا حد لها . وكان كل سنة يقتل في قلعة دمشق بدون تحقيق أناساً وقد قتل في إحدى السنين مئة وستين رجلاً خنقاً وذلك في ثاني سنة من ولايته . وفي السنة الثالثة قتل نحو ستين وكان كلما جاء دمشق مرة في السنة وهو ذاهب ليحج بالناس أو آيب منه يعمل هذه الأعمال للإرهاب ولم يقف أمر المظالم عند حد أوامر الجزار المجنونة ، بل كانت الفتن في جهات أخرى من الشام على عادتها في القرون الماضية ، من ذلك أنه جرت سنة ١٢٠٦ عدة وقائع كانت سجالاً بين الجبل وعسكر الدولة الذين كانوا مع الأمير بشير ، وأحرقت عسكر الدولة غريفة وسبت نساء وأولاداً . واشتد الخصام بين بشير قاسم وحيدر ملحم الشهابيين على الإمارة في لبنان ، وكان بشير تعهد للجزار بخمسة آلاف كيس على مثل ما تعهد به يوسف ، فأخذ يصادر كل من مالأ الأمير يوسف ،

ومال الناس إلى الأمير حيدر للتخلص من الضرائب التي سامهم الأمير بشير دفعها ، وسادت الفتن في اللبنانين الغربي والشرقي ، وهاجم والي دمشق بعلبك للانتقام من الأمير جهجاه لأنه لم يخلد إلى السكينة ، وقتل عشرات من الناس في بعلبك وسغبين وقتل من العسكر أكثر من ذلك .

وهجمت أهالي حلب على بطال آغا نوري ومحمد آغا وعلى عسكره وحصل بينهما مناوشة أدت إلى انهزامه خارج حلب ، وتوجه إلى عينتاب وحاصرها خمسة أشهر إلى أن قتل وحمل رأسه ورأس أربعة وعشرين من العصاة إلى الإستانة . قال جودت : وكان هؤلاء الخونة يتقربون إلى رجال الإستانة بالأمور الدنيئة فينصبونهم حكاماً في بعض المقاطعات فيفسدون في الأرض ويتسلطون على عباد الله حتى ترفع الرعية علم العصيان وتقاوم الحكومة ولا تبعة في ذلك إلا على رجال الدولة .

وفي سنة ١٢٠٦ ﻫ (١٧٩١ م) أخرج الجزار الفرنج من بيروت وبنى السور بحجارة أبنية الشهابية التي دكها ودك كنائسهم وجعلها إصطبلات . وفي هذه السنة قتل رجل من أهل بيروت خارج البلد فأغلقوا الأبواب وقبضوا على كل من وجدوه من أهل الجبل وكانوا نحو ستين رجلاً فقتلوهم جميعاً . وحدثني الثقة من أهل بيروت عن أبيه عن جده أن حكام بيروت المسيحيين اشتدت مظالمهم وعتوهم على المسلمين فكان الأمير يمر في شهر رمضان في المدينة يحملون أمامه الغليون للتدخين فينتصب المسلمون على الأقدام يحيونه فلا يتنازل أن يجيبهم بل يقول الخادم من ورائه : سلّم الأمير . فضاقت الحال بالمسلمين فشكوا أمرهم إلى قائد الأسطول العثماني وكان يأتي كل سنة ليحمل الأموال المقررة فقال لهم : الخطب سهل وهو أن تغلقوا أبواب المدينة متى رأيتمونا أقلعنا بسفننا وتذبحوا النصارى وبذلك ترتاحون منهم ففعل غوغاء المسلمين وقتل بهذا التدبير الجائر كثير من الأبرياء ، وبذلك تبين أن الدولة لم تكن تهتم إلا لجبايتها ، فإذا استوفتها فسواء لديها تقاتل رعاياها أم تصالحوا ، والغالب أنها تحبهم أن يكونوا على خصام أبداً حتى يخلو لها الجو ، وقاعدة « فرق تسد » من أهم قواعد حكمها .

وفي سنة ١٢٠٧ وهب الشهابيون الهرمل للأمير جهجاه الحرفوش فلم

يذعن له سكانها فحاربهم وقتل منهم نحو أربعين رجلاً وأحرق البلدة وفي سنة ١٢٠٨ قامت الفتن بين الأشراف والإنكشارية في حلب دامت عشرين يوماً قتل فيها بعض أهل اليسار والشرف ثم انكسر الأشراف وحصرهم الإنكشارية في جامع الأطروش وجرى من القبائح ألوان وأشكال .

وفي سنة ١٢٠٩ صدر أمر الجزار بمصادرة بعض صيارف دمشق من الإسرائيليين وقتل بعضهم وأدخل الرعب على أبناء نحلتهم ، ونال مثل ذلك بعض أغنياء الأهالي على اختلاف مذاهبهم ، وبدأ القتل والصلب وقطع الأنوف وحبس خلق وجرم الأبرياء وهام الناس على وجوههم ، وفي هذه السنة غزا عسكر دمشق بعلبك فهرب الأمير جهجاه إلى رأس بعلبك فأحرق بعض بيوتها وكان رجال الدولة يحاذرون من شيء يقع على الشام بعد أن اعتصم الظاهر عمر بروسيا فقد ذكر شاني زاده أن والي صيدا عبد الله باشا كتب إلى الدولة بأن كنيستي عكا والناصرة وقلعة حيفا كلها مستحكمة البناء لا تخلو من محذور فاستفتى السلطان فأفتى بأن تهدم الكنيسة القديمة والجديدة معاً لثبوت مضرتها ونفذ الحكم . وكثيراً ما كان الولاة في العهد العثماني يوجسون خيفة من الديارات والبيع إذا كانت مستحكمة البناء فقد أخرج السلطان سليمان النصارى من ديرهم في سفح جبل بالقرب من قرية البعنة في صفد وكان قديماً يعرف بدير الخضر وأمر أحمد بن أسد البقاعي من الصوفية بالإقامة فيه مع أولاده .

وفي سنة ١٢١٠ تولى دمشق عبد الله باشا العظم والقطر في حالة مزعجة وقد دام في ولايته هذه ثلاث سنين وبقي الجزار في عكا وفي هذه السنة وقع القتال بين عسكر أولاد الأمير يوسف في جبيل وبين الذين كانوا في قلعتها من عسكر الأمير بشير وكسروهم. وفي سنة ١٢١١ أرسل عبد الله باشا العظم عسكراً الى البقاع فأرسل الأمير بشير والجزار والي عكا عسكراً فالتقاهم الجزار ، ووقع القتال في مندرة من قرى البقاع ، فانكسر عسكر دمشق كسرة عظيمة وقتل منه جماعة . ولم يزل عسكر لبنان والهوارة مجداً في آثارهم إلى وادي المجدل وغنموا خيلهم وسلاحهم وذهب بعض اللبنانيين وأحرقوا البترونة قرب الزبداني . وفي سنة ١٢١٢ توجه والي دمشق إلى التفتيش كالعادة فلقي الطريق ممسوكة منافذها من عسكر الجزار فساءت حال رجاله ثم توجه إلى جينين

فطمع الأهلون فيه ولم يُعطوه مال الدورة ، فألحق به الجزار جنده قاصداً قهره وعسكره . فركب وركب العسكر وتوجه نحو عسكر الجزار فدارت بين الفريقين حرب انتصر فيها والي دمشق على الجزار ، وقتل الأول من عسكر الثاني خلقاً ، ورجع لم يعترضه أحد وقد جمع الأموال الأميرية برمتها . وفيها قامت الإنكشارية على أعيان حلب وقتلوا كثيراً منهم حتى كانوا يقتلون السيد وهو يصلي في المحراب ، فعرض الحال على الدولة فجاء شريف باشا والياً على حلب فمنعته الإنكشارية من دخولها ، فتعهد بأن يكون مسعفاً لهم فدخل وأتته الأشراف فقوي بأسهم على الإنكشارية وبعد ذلك أرسل إلى الإنكشارية سراً أن يثوروا بالسادات فكبسوهم ليلاً وقتلوا منهم مائتين وخمسين نفساً وأخذ منهم شريف باشا خمسمائة ألف قرش وقدمها للدولة ، وقويت شوكة الإنكشارية في حلب .

وفي سنة ١٢١٣ ضرب الجند الدالاتية جميع قرى دمشق وأكلوا مغلها وحرقوا دوابها وصار منهم قتل وسلب – قاله ابن آقبيق : وقال أيضاً في حوادث هذه السنة : إنه كثرت الفتن وانحل الحكم حتى بقي إطلاق البارود من القلعة سبعة أيام . وانتشرت الفوضى في الأحياء والبلاد لا حكم فيها لحاكم ولا متسلم ، وأفندية البلد (دمشق) مسجونون عند الباشا في المخيم وبقي ذلك حتى رحل الباشا ، وبقي عسكره يومين وليلتين نهبوا في خلالها ما في القرى من مأكول ومنظور وعزم غالب أهلها على الرحيل لما أوقع فيهم الجند من الضرر .

محاولة نابوليون فتح الشام واستيلاؤه على غزة ويافا :

بينا كانت الفتن الأهلية بين العمال على المال ، والشام قد ضعفت فيها كل قوة ، والدولة كلما رأت عاملاً قوياً تكتفي بأن تضع في جواره عاملاً آخر تملي له من قوتها حتى يظل في خصام مع جاره ، والضعف في الإدارة ظاهر كل الظهور ، والناس من الجزار في قسم عظيم من ديار الشام في أمر مريج ، وهي مفتحة الأبواب خالية من أسباب الدفاع إلا ما كان من أسوار

أمهات مدنها أتى نابوليون بونابرت مصر (١٢١٣) وفتحها ولما شعر باجتماع الجيوش لمحاربته وأنه إن لم يفاجىء الدولة العلية في الشام قبل أن تم استعداداتها الحربية تكون عواقب الأمور وخيمة عليه وأن من يحتل مصر لا يكون آمناً عليها إلا إذا احتل القطر الشامي فلهذه الدواعي قام من مصر ومعه ثلاثة عشر ألف مقاتل قاصداً الشام من طريق العريش .

ولما بلغ أحمد باشا الجزار قدوم الجيش الفرنسي من مصر إلى عكا أسرع – على رواية نقولا الترك – بتدبير ما يحتاج إليه في الحصار ، وأرسل إلى يافا العسكر وحصنها بالمدافع والقنابر ، وامتد إلى مدينة غزة بعساكره وعشائره ووصلت جيوشه إلى قلعة العريش . وأقاموا فيها وتنبهت الغز للجهاد . وفي شهر شعبان سنة ١٢١٣ خرجت العساكر الفرنسية إلى مدينة بلبيس والصالحية وكتب إلى الجنرال كليبر أن يتوجه من دمياط في البر على طريق قَطية . ولما سيّر بونابرت العساكر أحضر علماء الدين وقال لهم : إن الغز المماليك الهاربين مني قد التجأوا إلى أحمد باشا الجزار فجمع لهم العساكر وحضر إلى العريش وعزموا على الحضور إلى الديار المصرية فلذلك أخذتني الغيرة وعزمت أن أسير اليهم بالعساكر وأن أخرجهم من قلعة العريش ، ثم جاء الفرنسيون إلى هذه القلعة وكان فيها ألف وخمسمائة مقاتل فحاصرها ثمانية أيام ، ولما فرغت مؤونتهم وبارودهم أرسلوا يطلبون الأمان ، وأن يخرجوا من القلعة بغير سلاح ، وبعد ذلك حضر قاسم بك المسكوبي في عسكر ومهمات فبلغ بونابرت وصوله وربطوا عليه الطريق وكبسوه ليلاً وذبحوا عساكره ولم يسلم منهم إلا القليل . وعندئذ أمر الجنرال دوكوا قائد مصر ووكيل بونابرت التجارَ أن تسير بالقوافل إلى الشام لينتفع بالمكاسب أصحاب التجارة وينتفع سكان الشام ببضائع مصر حسب العادة السابقة . وسار أمير الجيوش بالعساكر من قلعة العريش إلى خان يونس واستخلص غزة من الغز عساكر الجزار فوجد في غزة حواصل ذخيرة من بقسماط وشعير وأربعمائة قنطار بارود واثني عشر مدفعاً ومستودعاً كبيراً من الخيام والقنابر . ولما بلغ يافا بنى المتاريس أمامها وأرسل يطلب إلى حاميتها التسليم وكانت نحو ثمانية آلاف فأبت وقتلت الرسول فأدار عليها المدافع وقوي الصدام فقتل

من العسكر ما ينيف على خمسة آلاف ومن أهالي البلد ألفان وهجم الفرنسيون على المراكب التي في الميناء وأخذوا منها بضاعة ثمينة . ومن الغد أطلق أمير الجيوش الأسارى وسرح الشاميين والمصريين وأمر بقتل الهوارة والأرناؤد جميعاً لأن بعضهم كان في قلعة العريش وحين أطلقهم أمرهم أن يذهبوا إلى بيوتهم فأتوا يافا وحاصروا بها فقتلهم واستبقى بعض الأغاوات الكبار . وجد الفرنسيون في قلعة يافا ثمانين مدفعاً وغنموا غنائم كثيرة من المراكب وغيرها .

وقائع نابليون على عكا وفي مرج ابن عامر :

وسار بونابرت بالعسكر قاصداً مدينة عكا على طريق الجبال، ولما وصلوا إلى أرض قاقون كانت عساكر الجزار والنابلسيون في الوادي ، وحينما بلغهم قدوم الفرنسيين أخرجوا منهم من فم الوادي خمسمائة مقاتل وبدروا يرمحون تجاه العسكر وكان قصدهم أن يجروهم إلى ذلك الوادي ، فلما علم أمير الجيوش مقصدهم قسم عساكره أثلاثاً ونشبت الحرب فقتل من عسكر المسلمين وولى الباقون منهزمين ، ومن الغد سار عسكر الفرنسيين إلى وادي الملح وكان بلغ الجزار اقترابهم من تلك الديار فأرسل إلى حيفا فأحضر الذخائر الحربية والعسكر ، وعندما وصل الفرنسيون إلى حيفا خرج أهاليها لمقابلتهم وسلموا أمير الجيوش مفاتيح البلد والقلعة ، ودخل الفرنسيون إلى حيفا فوجدوا بها قارباً صغيراً فيه جماعة من مراكب الإنكليز فأخذوهم أسرى ، وبعد ذلك انتقل أمير الجيوش بالعساكر إلى مدينة عكا ونصبوا المضارب والخيام في محل يقال له أبو عتبة ، وبنوا المتاريس الحصينة ووضعوا فوقها المدافع وسار الجنرال كليبر والجنرال منو إلى الناصرة ونصب حاكم إفرنسي على شفا عمرو وابتدأت الحرب على عكا خامس يوم من شوال سنة ١٢١٣ ودامت أربعاً وعشرين ساعة والجيش الفرنسي يضرب المدافع والقنابر ، والمراكب العثمانية والإنكليزية تطلق المدافع من البحر حتى خيل للناظرين والسامعين أن مدينة عكا لم يبق فيها حجر على حجر ، وهمّ الجزار أن يخرج فطمنه

الإنكليز وقالوا له : إننا أسرنا في عرض البحر ثلاثة مراكب مشحونة ذخيرة فضعف أمرهم ، ثم أسر الفرنسيون مركبين كانا قادمين من الإستانة فيهما ذخائر ومدافع وستة وثلاثون ألف دينار مرسلة للجزار فسرّي عن الفرنسيين ، وحضر إلى أمير الجيوش قرب عكا الشيخ عباس بن ظاهر العمر فرحب به وأعطاه السلاح والكسوة وعشرة أكياس وكتب له أن يكون متولياً على مقاطعة أبيه . وحضر أيضاً مشايخ بني متوال فوسد إليهم حكم إقليمهم وساروا من عند أمير الجيوش إلى صور وقدموا له الذخائر وتسلموا القلعة التي كانت لآبائهم .

وكان قد اجتمع من دمشق جند من المغاربة والهوارة والعربان والغز بلغوا ثلاثين ألف مقاتل بين فارس وراجل وانتهوا إلى مرج ابن عامر فبلغ كليبر خبرهم فسار إليهم في ألف وخمسمائة مقاتل، وحينما وصلوا وشاهدتهم تلك الجموع انهزموا أمامهم مكيدة لهم ، ولم يزل الفرنسيون في أثرهم حتى وصلوا إلى أطراف المرج ومن هناك أحاطوا بالفرنسيين من كل جانب ،ولما رآهم القائد كليبر قد أحاطوا بالعسكر قسم رجاله أربعة أقسام مع كل قسمة منهم مدفع .شاهد أهالي الناصرة كثرة جيوش دمشق وأن الفرنسيين إلى قلة فبادروا وأخبروا أمير الجيوش فأحضر حالاً القائد لتُرك وأمره بتحضير ثلاثة آلاف عسكري وأخذوا معهم أربعة مدافع ، وأمر الجنرال بونابرت أن يسيروا على وادي عبلين وبعد ثلاث ساعات من مسيرهم ركب أمير الجيوش وسار وراءهم طالباً أثرهم ، ووصل في منتصف الليل بعسكره إلى بئر البدوية وعند الصباح سار بالعسكر إلى أن نفذ إلى مرج ابن عامر وصعد إلى تل عالٍ فكشف أرض المرج ونظر إلى الجنرال كليبر في وسط البيداء وعساكر المسلمين محيطة به والهجوم من كل ناحية وليس لهم عليه سلطان ، ثم شاهد جبلاً بعيداً وعليه المضارب والخيام وكان هذا جيش الغز ، فنزل أمير الجيوش وعزل خمسمائة مقاتل ، وأمرهم أن يقصدوا الجبل ويكبسوا الجيش وتوجه قسم منه حتى صارت العساكر المحاربة في وسطهم وأحاطوا بهم ، ولما وصل أمير الجيوش إليهم ضرب مدفعاً واحداً ثم ضرب القسم الثاني ثم الثالث وحينما سمعت العساكر المحاربة المدافع ورأوا قدوم النجدة وعلموا أنهم صاروا

في وسطهم ولوا منهزمين ، ولما أصبح الصباح أرسل خمسمائة جندي إلى جينين وأمرهم أن ينهبوها ويحرقوها وأخرب قرى جبل نابلس لأنهم لم يطلبوا منه الأمان .

ولما بلغ أمير الجيوش قدوم عسكر دمشق إلى صفد أمر الجنرال مُرات أن يسير بخمسمائة راكب فرحل بعسكر دمشق إلى جسر بنات يعقوب ، وعلم الجنرال منو وهو في الناصرة أن في مدينة طبرية عسكر الجزار فنشب القتال بينهم ، فانكسر عسكر الجزار وانهزم بعد أن قتل منه مائتا جندي ، وظهر الطاعون في عسكر فرنسا فمات منهم خلق . وكانت الحروب قائمة على مدينة عكا الليل والنهار وهم يهجمون على الأسوار والقنابل تنهال عليهم كالمطر ، وقد أهلكوا من العساكر الإسلامية والإنكليزية خلقاً كثيراً وهدموا أبراج عكا وأسوارها . ولما هلك بعض قواد الفرنسيين على أسوار عكا مع جملة صالحة من جندهم بدأ بونابرت يرجع إلى وطنه لأمر طرأ على مركزه هناك .

وكانت إنكلترا أهاجت ملوك الفرنج على فرنسا فاضطر الفرنسيون أن يرجعوا عن عكا بعد أن فقدوا على سورها ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي ، ومات في الطاعون وعلى الطريق ما ينيف على ألف . وفي ١١ ذي الحجة أمر أمير الجيوش بالقيام بجميع المضارب والخيام وانتقل إلى مدينة حيفا وكان فيها عدة حواصل قطن للجزار فأمر بإحراقها. وسار إلى يافا فأخذ ما كان لهم من الأمتعة والمدافع الكبار ودفنوها في الرمال ، وقد كانوا أخذوا من العساكر العثمانية أربعة آلاف بندقية فألقوها في البحر وأحرقوا المراكب التي كانوا غنموها من المسلمين وأخذوا من فيها أسرى وسخروهم في نقل الجرحى والمرضى من عسكر الفرنسيين يحملونهم على ألواح خشب إلى مصر .

خطيئات نابليون في الشام :

هذا ما رواه المؤرخ نقولا الترك في دخول نابليون جنوب الشام وخروجه منها وما وقع له من الوقائع وكانت مدة مقامه في الشام شهرين لم تستفد منها

فرنسا سوى قتل بعض أبنائها ، وكذلك خسرت الشام خسارة الضعيف مع القوي . ونابليون وإن عدّوه نابغة القواد في عصره أخطأ كثيراً في توسعه في فتوحه . وفتحه الشام ومصر من جملة خطيئاته ، ولم تربح أمته من حملتها على هذين القطرين إلا نشر مدنيتها على أيدي من استصحبهم نابوليون معه من العلماء والمهندسين والطبيعيين ، وكانت مصر مباءة علمهم وعبقريتهم .

وقد آخذ صاحب تاريخ الدولة العلية القائد بونابرت بأنه ارتكب قبل مغادرته يافا أمراً شنيعاً لم يسبق في التاريخ وهو قتله الجرحى والمرضى من عساكره حتى لا يعوقوه في سيره . وفي تاريخ فلسطين أن جنود الجزار في يافا يوم نابوليون كانت مؤلفة من عرب وأتراك ومغاربة وأرناؤد وأكراد وجركس،فانسحبوا لما فتحها نابوليون إلى بعض الخانات وأبوا التسليم قبل أن يؤمنهم على حياتهم فأجابهم القائد الفرنسي إلى طلبهم فاستأمن له أربعة آلاف شخص فساقهم إلى المعسكر.ولما رآهم نابوليون سأل قائده عن هذه الجموع المحتشدة فأخبره أنها حامية المدينة التي سلمت إليه أماناً وقبلهم حقناً للدماء فبهت وحار في أمره وقال : ماذا تريدون أن أفعل بهذا العدد أعندكم زاد يكفيهم ألكم مراكب تنقلهم إلى مصر أو فرنسا ؛ ومن يتولى خفارتهم إذا أرسلناهم ؟ يجب أن تعطوا الأمان إلى الأطفال والنساء والشيوخ لا للرجال الأشداء المقاتلين ، ثم استشار ضباطه في قتلهم فخالفوه ولكنه أصر على رأيه وأمر بهم فقتلوا رمياً بالرصاص في ١٠ آذار سنة ١٧٩٩ اه .

ويقول مشاقة : إن بونابرت أمر قبل أن يغادر يافا إلى عكا بقتل الأسرى الذين وقعوا في قبضته ثلاثاً : في العريش وفي غزة وفي يافا ، وكان يطلق سراحهم كل مرة بعد أن يأخذ عليهم العهود أن لا يعودوا إلى قتاله ، ولما أسرهم هذه المرة وعددهم يربو على ثلاثة آلاف حنق عليهم وعلم أنهم لا يراعون ذمة ولا يحترمون الشرف العسكري ، فأمر جنوده بإطلاق النار عليهم ولم يواروهم التراب ، وبقيت أجسامهم طعاماً للطيور ، وظلت رفاتهم مكشوفة مدة اه . وهذا السبب معقول وله من القوانين الحربية ما يشفع به بعض الشيء أكثر من الرواية الأولى . وانتقد مسترمان على نابوليون ذبحه حامية يافا وكانت مؤلفة من أربعة آلاف أرناؤدي ووضعه السم لجنوده لدن عودته لأنهم أصيبوا

بالطاعون . وفي رواية أنه وجد فيها ألفين من الأسرى الذين أطلقهم وكانوا عاهدوه في العريش ألا يحاربوه فقتلهم والحرب غشوم .

وقال مشاقة : إن بونابرت بعد أن فرق جموع الأتراك على الحدود السورية أرسل كتاباً إلى الجزار ينصح له أن يجنح معه إلى السلم فلم يتنازل الجزار إلى إجابته ، فأرسل إليه رسولاً ثانياً فقتله الجزار فحنق نابوليون وتقدم برجاله البالغ عددهم عشرة آلاف مقاتل إلى غزة ، وهزم من رجال الجزار أربعة آلاف فارس ، وأسفرت وقعة يافا عن قتل ثلاثة آلاف من الجنود التركية ، ودخلت رجال نابوليون يافا ، وتصرفت بما عثرت عليه من مال ومتاع ، وهذه هي المرة الأولى والأخيرة التي سمح بها نابوليون لرجاله بالتصرف والتمتع بمال المغلوب وأملاكه . وقال الشهابي : إن العساكر الفرنسية حاصرت يافا ثلاثة أيام وملكوها بالسيف ، وكان عسكر المسلمين فيها ينيف على اثني عشر ألفاً فما سلم منه إلا القليل ، وقتل كثير من النساء والأولاد حتى جرى الدم في أسواق يافا ، وأرسلت دمشق عشرين ألف جندي إلى عكا فالتقاها ألف جندي من الفرنج وكسروها وقتلوا منها مقتلة عظيمة .

ولما جاءت الأخبار إلى دمشق بأن عسكر الجزار وعسكر الإنكليز قتلوا من جند نابوليون ثلاثة آلاف جندي زينت دمشق وضربت المدافع من قلعتها ، وقد أصيبت الأقاليم التي وقعت فيها تلك الوقائع وما إليها بالخراب ، ومن أهم خرابها تسلط الجند على ضعاف الرعايا فقد نهبت العساكر التي ذهبت من دمشق لمقاتلة الفرنسيين (١٢١٣) مدينة صفد وعملوا المنكرات أثناء طريقهم . فأصيبت فلسطين هذه المرة بغوائل كانت سواحل فينيقية وأعمالها تصاب بمثلها أو أكثر منها في القرنين الماضيين . وأصبحت مثل هذه الوقائع في هذا الجزء من الشام أي في اللبنانين الغربي والشرقي وما جاورهما من الأمور العادية ، وما ذلك إلا لقيام أمثال بني حمادة وبني معن وبني حرفوش وبني شهاب ممن كانوا يحاولون أن يظهروا بمظهر كبار الأمراء وهم صغار بمواقعهم ونقص تربيتهم الحربية وضعف أخلاقهم وقلة معارفهم ، فكانوا بمقاومتهم

بعض المقاومة لعمال الدولة من الترك يخربون ديارهم ، ويهلكون من أخذوا على أنفسهم حمايتهم من ضعاف السكان .

حال الشام بعد رحيل نابليون عنه :

كان يظن بعد رحيل نابوليون ومعاونة الإنكليز للدولة العثمانية على إخراجه من الشام ، أن الدولة تبدل شيئاً من أصول إدارتها وترجع عن استسلامها لعمالها الذين يجبون الجبايات ويرضونها بجزء منها ويحتفظون بالباقي لأنفسهم . ولكن الأحوال بقيت بحالها ، وظن الجزار نفسه أنه هو الذي دفع جيش نابوليون عن الشام ، فعاد يمثل مظالمه ويحمل على الناس مغارمه ، ويتناول استبداده المسلمين والنصارى واليهود على السواء ، وجنونه فنون .

ولم يكف فلسطين ما حلّ بها من ظلم الجزار ثم وقائع نابوليون حتى قام محمد باشا أبو المرق يسومها العسف والخسف ، يجور على أهل بيت المقدس والخليل وغزة والرملة ولُدّ ، حتى اضطر السادات الأشراف الأبرياءُ لكثرة مظالمه أن يبيعوا أولادهم كما تباع العبيد والجواري على ما ذكر ذلك أحمد باشا الجزار في كتاب صدر عنه سنة ١٢١٧ إلى وكيله في دمشق .

ومن أحداث هذا الدور نهب العسكر الدمشقي (١٢١٤) جميع القرى في طريقه إلى غزير في لبنان ، وتفرقت عساكر الدولة في ضياع كسروان ونهبوا كل ما وجدوه وذلك للضرب على أيدي الأمير بشير الذي كان على ما يظهر يحاول أن يأكل الخراج ، ولذلك قاتله جيش الدولة (١٢١٥) مرة أخرى لما جاء إلى نواحي بعبدا في لبنان وقتل من أدركه في المتن ، ورجع بشير إلى عاريا وكان عسكر الدولة أحرق عدة بيوت من بعبدا والحدث وسبى النساء وقتل العجائز والأولاد فاجتمع معه أربعة وخمسون رأساً من القتلى فأرسلوها إلى الجزار ونهبوا أموالاً ومواشي وأحرقوا عاريا . وذهب والي دمشق سنة ١٢١٧ إلى حماة وفتحها وبالغ في الظلم حتى فر غالب أهالي حماة عن بلدهم اتقاء شره ، وتفرقوا في دمشق وحلب وطرابلس وأصبحت حماة كالقرية لقلة سكانها .

قال ابن آق بيق : وفي سنة ١٢١٧ شغلت دمشق بالظلم وإكرامية الباشا من البلاد واشتغل حسن آغا بالظلم في دمشق وإرهاق القرى بالطروحة والإكراميات وفرض الذخائر ومعاونة الجردة وغير ذلك من المظالم التي لم يسمع لها أثر في السابق قال : ولما خرج عبد الله باشا العظم من دمشق سنة ١٢١٨ قاصداً إلى طرابلس ليحارب أهلها ، وضرب عسكره بعض القرى ونهبها وظلوا على هذا التخريب حتى بلغوا طرابلس فحاصرها وخرج أهلها هائمين على وجوههم ووقع القتال بين عسكره وعسكر المتسلم وقتل من الفريقين خلق . وكان أحمد باشا الجزار يرسل النجدات إلى عبد الله باشا العظم .

وقال أيضاً : إن الجزار كان يطلب من الأغنياء أموالاً يأخذها منهم بعد الحبس والضرب وبقي الطرح على جميع الأصناف وأُغلقت الدكاكين بدمشق وبات الناس في كرب والعسكر يحيط بالبلد ، والأكراد والشيخ طه الكردي وجنوده يعذبون الخلق أنواع العذاب حتى يقروا لهم بالأموال ، والطرح على الخلق أشكال وضروب من بنّ وتنباك وألاجه وحرير وشاشات وزنانير واستصفاء بيوت وخانات وبساتين وغير ذلك ، وظهر في دار ابن عقيل وكيل الجزار بدمشق طمائر ذهب قدرت بنحو خمسمائة كيس . ولم يكن يمر يوم دون أن يقبض على أربعة أو خمسة من أرباب الوجاهة والثروة يسجنون في سجن القلعة ويعذبهم أكراد الجزار بالكماشات والحديد والعصي إلى أن يشرف المعذّبون على الموت ويشتط العمال في طلب المال من المصادرين ويطوفون بهم في المدينة ، فيضطرون إلى بيع جميع ما يملكون ليكفّ عنهم ، ووصلت الحال بالأغنياء إلى التسوّل ، وكان قتل النفوس على الأكثر في سبيل أخذ المال مشروعاً كان أو غير مشروع . فقد حدثت فتنة طفيفة بين ملتزم أموال بلاد بشارة ، فأرسل الجزار على العصاة عسكراً قتلوا منهم ما ينيف على ثلاثمائة رجل وأسروا عدة ، وأرسلوهم إلى عكا جعلوا على الأوتاد ثم أخذ الجزار أموالاً جزيلة من السكان .

ومن الحوادث في أيام عبد الله باشا العظم بدمشق أن القبوقول قصدوا إثارة فتنة (١٢١٤) فأغلق آغا القلعة بابها ، وحاصره الباشا فاضطر إلى التسليم بعد مدة ، فقتل آغا القلعة وهمدت الفتنة ، ثم سار عبد الله باشا لمحاربة

مصطفى بربر متسلم طرابلس وحاصر قلعتها بشدة ، وطال الأمر فالتجأ بربر إلى الجزار فسكت ولم يجبه لأنه كان يفاوض الإستانة لأخذ ولاية دمشق ، وبينا الحال مشتدة على بربر وعبد الله باشا يحاصره بعسكره أرسل الجزار إلى وكيله بدمشق محمد بن عقيل ألفي جندي وأمره أن يقبض على عبد الرحمن المرادي وحسن دفتردار المتسلم وابن سبح متسلم حمص ويقتلهم حالاً ونادوا باسم الجزار والياً . فبلغ ذلك عبد الله باشا وعلم أن الدولة متغيرة عليه ، فخاف كثيراً وهام على وجهه في البادية يختبىء عند العرب . أما بربر طرابلس فرضي عنه الجزار وأقره متسلماً على بلده ، ثم لامت الدولة الجزار على ما أتاه من قتل ابن المرادي كما يقتل العامة فتخلص الجزار مما أتاه وألقى تبعة قتله على وكيله ابن عقيل وقطعه إرباً مع أن الجزار هو الذي أمره خطاً بقتله .

مساوىء أحكام الجزار :

توفي الجزار سنة ١٢١٩ (١٨٠٤) بعد أن ضرب الأهالي ضربةً لم تصب بمثلها منذ أزمان . أصله بشناقي من جماعة علي بك أمير مصر هرب إلى الشام لما قُتل مولاه ، وأقام يختلف إلى لبنان فاطلع على أحواله وأحوال الديار التي كانت تحت حكم الظاهر عمر من أرض الجليل . ثم توجه إلى الإستانة فعين وزيراً على صيدا أولاً وحصّن عكا ورفع عن بيروت حكم بيت شهاب وضبط أملاكهم . وكان أحمد البشناقي هذا جزاراً سفاكاً لأنه لما كان كاشف البحيرة في مصر عهد إليه الانتقام من عربها لقتلهم عبد الله بك من المماليك فأسرف في القتل فلقب بالجزار . ولا غرو فالدم البشري في نظر أحمد باشا الجزار ، كدم الخرفان في نظر القصاب والجزّار . هاج المماليك على الجزار مرة يريدون قتله فيما يقال ولولا حذره الشديد لقتل ، وتحصنوا في برج داخل عكا فطلبوا الأمان ، ولما علم أن خيانتهم كانت بالاتفاق مع بعض سراريه غضب عليهم جميعاً وخنقهم بالماء الحار . حج الجزار مرة بالناس فلما عاد ترامى إلى سمعه اتهام مماليكه بحريمه فلم يلبث أن أرسل المماليك في حملة على لبنان وأوقد ناراً كبيرة في داره ، فكان خصيانه يأتونه بنسوته واحدة بعد

أخرى فيقبض بنفسه على عنق الواحدة ويطرحها في النار على وجهها ، ويدوس على ظهرها ويضغط على رأسها ، حتى يتم شيُّها في النار وتهلك فيرفعها ويحضر غيرها ، وعلى هذه الصورة الشنعاء أهلك الجزار سبعاً وثلاثين امرأة ولم تنج غير فتاة في الثامنة من عمرها .

كان الجزار يقتل الكبير والصغير من وزراء وأفندية وعلماء وأغوات ، ويرضي السلطان بالمال ويداريه فيتغاضى عنه ، وكان إذا عامل أحد المغضوب عليهم بالرفق وعزف عن قتله يجذم أنفه ، ثم يصلم أذنه اليمنى ثم يقلع عينه اليمنى ولو كان من خواص خدامه . وكم من بيت خربه بسلب ماله ظلماً ، وكم من رجل قتله بعد أن صادره ، وكان لا ذمة له ولا ذمام ، خدمه رجال من بيوت معروفة فلما بدا له قتلهم وصادرهم واختلق لهم ذنوباً وألقاهم في البحر . ولقد أكرمه الأمير يوسف الشهابي حاكم لبنان لما كان الجزار صعلوكاً متشرداً لأول أمره وعاونه لما أصبح والياً ، فكانت النتيجة أن شنقه وألقاه ثلاثة أيام معلقاً ، ولطالما أخذ النوتية والركاب في مراكب كانت قادمة من مصر قبل مجيء الفرنسيين إليها ، وقتل جميع من فيها من أبناء مصر أو الشام وصادر جميع ما يحملون من البضائع .

تفنن الجزار في إهراق الدماء وحكم المؤرخين عليه :

وكان من عادة الجزار بعد أن يصادر المصادرين أن يقتلهم كما فعل سنة ١٢٠٥ فقبض في دمشق على أولاد عبيد وأخذ منهم ستين ألف قرش ففروا إلى حلب ثم قبض على ثلاثين من أتباعه وسجنهم في القلعة ففدوا أنفسهم بمائتين وخمسين ألف قرش ثم قتلهم ليلاً ، وقبض على خازن أمواله وأسبابه ونفاه إلى مصر ، وقبض على مفتي عكا وإمامها وعلى رئيس مينائها فقتلهم صبراً . وظلم جميع أكابر دمشق وسلب أموالهم .

وخرج ذات يوم في عكا قبل الشمس إلى باب السراي وأمر بإغلاق أبواب المدينة وقبض على كثيرين من العمال والكتاب والأهالي فسجنهم ، وكانوا مائتين وثلاثين إنساناً وقبض على النواب وسجنهم ، وكان كلما تقدم إليه

إنسان يكشف رأسه وينظر في وجهه فالذي يقول فيه نيشان يرجعونه إلى السجن ، والذي يقول ما فيه نيشان يطلق ، ثم إنه أحضر الفعلة أيضاً وصنع بهم كذلك وقبض منهم جملة وأحضر التجار وأرباب الصنائع والحمالين وعلى هذا المنوال عامل الجميع فامتلأت السجون ، ومن الغد أحضر المغاربة وأمر أن يخرجوا السجناء كلهم خارج البلد ويقتلوهم ففعلوا ما أمرهم به؛ قال مدوّن وقائعه: وكان يوماً عصيباً لم تكن تسمع فيه إلاّ صراخ المقتولين ظلماً وعويلهم وأنينهم ، وبقي القتلى كالغنم مطروحين خارج البلد ، ثم أمر أن ينادي المنادي في شوارع عكا ليخرج أهل القتلى لدفن موتاهم ، وأشار إلى أن كل امرأة ترفع صوتها تُقتل حالاً ، فخرج الناس ودفنوا القتلى . ثم ابتدأ يرسل جنوده يقبضون على الفلاحين ومشايخ القرى وأصحاب المقاطعات فمنهم من يقتله ومنهم من يصلم أذنه ويجدع أنفه ويطلقهم .

ولم يذكر المؤرخون علة استرسال الجزار في قتل الناس على هذه الصورة من غير سبب ولعله أصيب بمس من الجنون أو ان جنونه أطبق هذه المرة فأزهق الأرواح ، وإن امتاز في أدوار حياته بالسفك والفتك . وذكر المؤرخون أن الجزار قبيل وفاته أمر أن يغرقوا من كان في سجنه في البحر فنفذ أمره . وفي التاريخ العام أن الجزار أوقد جذوة التعصب بين المسلمين في بيروت وأغراهم بقتل الموارنة حتى يضمن حكمه على بيروت . ولم يكن يُعرف فيما إذا كان الجزار خادماً مخلصاً للسلطان أو عاصياً وقحاً . وكان كثيراً ما تجيئه رسل جاويشية من الإستانة تحمل إليه بعض الأوامر فيجز رأس القادم ويبعث به إلى ديوان الإستانة ، وهناك يغدق الذهب على الوزراء والخصيان ونساء الحرم السلطاني . وكثيراً ما كان يقول وهو في حال السكر للمسيو دي توليس: السلطان كالبنات يعطي نفسه لمن يعطيه أكثر ، فإذا حاول أن يقاومني فأنا أرده إلى الصواب بأن أهيج عليه مصر والشام وآسيا الصغرى ، وأزحف على الإستانة في جيش « القابسز » وأكون قادراً مثل لويس الكبير امبراطور فرنسا .

وقد وصف مشاقة الجزارَ وصفاً معقولاً قال فيه : إنه كان داهية ذا بأس وحنكة واسعة ، سلمت إليه الدولة إدارة شؤون إيالتها وعولت عليه في

إخضاع الشام وضمه تحت جناحها .، على طريقة الغدر والخداع وإلقاء الفتن والحروب الأهلية بين الأمراء والمشايخ الذين كانوا يحكمون الرعية بالجور والعسف ويسوموبهم الذل أنواعاً والظلم أشكالاً ، وشريعة الرجل منهم إرادته السخيفة ، والحاكم يشنق ويقتل ويشوه أخلاق الشعب ، وكأن الحال قيضت لهم رجلاً كالجزار ينتقم منهم ، وكان هؤلاء العتاة لاهين بالمنازعات العائلية والحروب الأهلية يكرهون العدل ويعشقون الظلم ، لا يرحمون ضعيفاً ولا قريباً ، ولم تكن معاملة الجزار للأمير يوسف أقسى من معاملة هذا الأمير لأنسبائه وإن ما لحقه من الجزار هو مما يستحقه . وقس على الأمير بقية المشايخ والأمراء الذين كانوا يستبيحون أموال الرعية وأعراضهم في سبيل أهوائهم .

قال إن الجزار ظلم ولكنه خدم الدولة والشعب ، وعادت خدماته على الدولة بالنفع فأخضع القطر لشوكتها فأطاع ،ورد عنها بثباته أمام نابوليون خطراً كان يهددها يوم حصار عكا ، وأفاد الرعية بأن أزال عنهم ضغط المشايخ والأمراء المستبدين فكان جوره بالنسبة لجور الأمراء والمشايخ قبله أقل وطأة . ولما جاءهم وضع حداً لظلمهم وزعزع سلطتهم وأرغم أنوفهم وأطلق الفلاح من عقالهم . وعلى الجملة فإنه عمل بما يوافق عصره وينطبق على أبنائه ، فبموته سُرِّي عمن كان غضبه يهددهم ويوشك أن يوقع بهم . وقال إن الجزار على قبح أعماله حفظ المساواة بين الرعية مع تفرق مذاهبها ، فيحبس علماء المسلمين وقسوس النصارى وحاخامي اليهود وعقال الدروز سوية ، وهكذا في إجراء العذابات الجهنمية عليهم لا يفرق بينهم ، وأكبر ما يحصى عليهم من الذنوب التوقف عن أداء الأموال التي يطلبها منهم وربما نشأ تلكؤهم من عجزهم .

وقال إن الجزار كان يتأخر عن دفع الأموال الواجب عليه أداؤها للسلطنة ويعتذر عن الدفع بأنه محتاج إلى العساكر لإدخال لبنان في الطاعة ، فسئمت الدولة من تعللاته الطويلة وكتبوا له أن المدة طالت ويظهر أنك غير قادر على تمهيده ، فلذلك صممت الدولة على إرسال وزير مقتدر بعساكر كافية لإخضاع لبنان لسطوتها فكان جوابه أنني بعد أيام قليلة إن شاء الله أبشركم بفتحه لأنه ظهر عليهم الضعف عن المقاومة ، وقد منعنا وصول الذخائر إليهم من البقاع والسواحل وهم لا يقدرون على العيش بدونها ، لان أراضي الجبل قليلة بالنسبة

لسكانه . وبعد مدة وجيزة بشر الدولة بشارة كاذبة مع الساعي فادعى أنه فتح الجبل وأنه وجد فيه من السكان النصارى مائة وعشرين ألف رجل ومن الدروز ستين ألفاً ومن الشيعة ثلاثين ألفاً ومثلهم من السنة ، فأتحفته الدولة بسيف مجوهر ومدحته على همته ، وأرسلت إليه بعد مدة أوراق جزية النصارى المعتادة وزادوا عليها مائة وعشرين ألف ورقة برسم نصارى لبنان ، فسقط في يد الجزار واستدعى المعلم حاييم فارحي مدير خزانته واستطلعه طلع رأيه في هذه القضية فأجابه يجب الآن دفع هذه القيمة من خزانتك لما عرضته للدولة عن فتح الجبل وعن عدد النصارى فيه . ثم ننظر في هذه الزيادة فدفع ثمن هذه الأوراق . وبعد أشهر أرسل بشارة للدولة بأن نصارى الجبل دخلوا في الإسلام . ولما دخلت السنة الثانية أرسلت الدولة للجزار أوراق جزية لبنان كالسنة الماضية فأرجع الزيادة بقوله : إن نصارى لبنان تقدم العرض عن دخولهم في الإسلام وارتفعت عنهم الجزية شرعاً . قال : وهكذا كانت أمور الدولة في ذاك العهد تجري بلا تحقيق في صحة ما يعرضه عليها مأموروها .

ولما هلك الجزار أرسلت الدولة راغب أفندي الذي صار والياً على حلب بعد ذلك لضبط متروكاته ، وكانت قوانين الدولة يومئذ تقضي بأن يؤخذ كل ما يخلفه مستخدموها من أملاك وأموال وعروض ، فحررت التركة مع سندات الأموال التي كان يحررها على الأمراء والمشايخ عدا الأموال الأميرية ، فحسبت هذه الديون الظالمة من حقوق الدولة ، ولما رأوا أنها وافرة وأنه من المتعذر تحصيلها جعلوها مقسطة على رعايا أولئك الأمراء والمشايخ على عدة سنين ، فكان لبنان يدفع المال مضاعفاً ، فالمال الواحد يبلغ أربعمائة كيس وكان يجبى من لبنان مال الجوالي على النصارى ومال فريضة على الدروز ، فكان القسط الواجب على اللبنانيين أداؤه من مطلوبات الجزار يبلغ مقدار ستة أموال أميرية وصار الأهالي يدفعون كل سنة مالين .

ولم يعلم ما خلف الجزار من الأموال بعد حكم تسع وعشرين سنة ولكن الذي قاله المؤرخون أن أحد رجاله الشيخ طه الكردي أخذ ألف كيس وأرسلت الدولة رجلين من الإستانة للبحث عن موجوده ، فما رأوا شيئاً مهماً غير ما كان أرسله إسماعيل باشا للدولة مع القبطان باشي في أول الأمر من مال

وتحف ، يقال إنها بلغت ثمانية آلاف كيس بيد أن إسماعيل باشا صرف أموالاً كثيرة على العساكر والأغوات ، وعلى كل فهي قليلة بالنسبة لطول عهده ، والغالب أنه كان معتدلاً في أخذ المال غير اعتداله في سفك دماء الرجال ، أو أنه ادخر كميات من الذهب غير ما عثر عليه منها فضاعت عند وكلائه وخواصه .

قاعدة المبالغة في الثروة والفقر ، والظلم والعدل ، والعلم والجهل ، والقبح والجمال تناولت أعمال الجزار أيضاً ، ولو كان في قلبه بعض رحمة وعزوف عن سفك الدم الحرام إلا بما تقضي به الشريعة لعد مصلح عصره قياساً مع الصفات التي أوردها مشاقة . لا جرم أن التبعة في بعض أعماله تعود على عماله ورجاله ، وأكثرهم من أبناء هذه الديار .

المتغلبة على الأحكام بعد الجزار :

خرج الشام بعد هلاك الجزار مقلّم الأظفار ، معروق العظام ، بل مقطع الأوصال ، سيء الحال ، وأحدث موته فراغاً ففقدت به الدولة أعظم قوة تمثلها ونُفّس بهلاكه خناق أرباب المقاطعات المتغلبين من الأعيان ، وكان في سجن الجزار في عكا رجل يقال له إسماعيل باشا أرناوُطي الأصل ، وأصله من جملة عساكر الوزير الأعظم حين حضر إلى مصر لاستخلاصها من الفرنسيين . ولما قام الفرنج على المسلمين وأخرجوهم من مصر وتشتت العساكر في تلك الأقطار قصد إسماعيل باشا أحمد باشا الجزار ، فدعاه إلى فتح يافا فظهرت منه خيانة مع محمد باشا أبو المرق فقبض عليه الجزار وسجنه وعذبه ، كما كان يفعل بمن يقبض عليه وبقي في سجن الجزار إلى أن هلك هذا ، فخرج إسماعيل باشا من محبسه وجعل مكان الجزار فاستولى على متروكاته حتى اضطرت الدولة إلى قتاله لعصيانه في قلعة عكا وأرسلت عليه حملة ودام الحصار أربعة أشهر حتى أُخذ وقتل فاستراحت الأمة من أحمد الجزار ومن خلفه .

وعصا أهل وادي التيم فأرسل عليهم إسماعيل باشا جنداً كبس القرى وقتلوا زهاء مائتي قتيل وأخذوا مائتي أسير ، وكبس الأمير بشير جنبلاط

بعساكر الدروز بعض قرى عكا وقتل من عساكر إبراهيم باشا جماعة ، وإبراهيم باشا هو إبراهيم باشا الحلبي الذي نصبته الدولة مرة ثانية على دمشق وكان والياً على حلب . وكان حدث بموت الجزار اضطراب وخلت دمشق من الأحكام ، فمهد الأمور وعهدت إليه الدولة مع ولاية دمشق بصيدا وطرابلس وأوعزت إلى الأمير بشير الشهابي حاكم الجبل أن يكون في طاعة إبراهيم باشا وعوناً له على إصلاح حال صيدا والساحل ، فصدع والي الجبل بالأمر لأنه كان داهية يراعي الدولة ولا يتأخر عن قضاء لباناتها ، ولا سيما الخراج والجزية يؤديهما في أوقاتها .

حاولت الدولة غير مرة القبض على مصطفى بربر متسلم طرابلس وظلّ في منصبه يسوم الناس مظالمه ، وما لبث خصمه اللدود عبد الله باشا العظم أن تولى دمشق للمرة الثالثة بعد أن كانت الدولة غضبت عليه بوشايات الجزار وشردته في البادية ولكنه دعاها إلى الرضى عنه وداواها بما تداوى به في العادة بأكياس من الذهب . وخرج عبد الله باشا من دمشق بالمحمل (١٢٢٠) فحدثت بينه وبين الوهابيين أمور عظيمة ، وكانوا قد استولوا على الحجاز وتقدموا إلى الشام فهلك غالب عسكره وانتهب الحاج .

عين سليمان باشا الكرجي من مماليك الجزار والياً على عكا فأقام حاكماً على يافا وعلى غزة محمد آغا أبو نبوت أحد مماليك الجزار ، وبقي حاكمها إلى أن طمع بالاستقلال فيها ، وعندما تحقق سليمان باشا ذلك ركب عليه بالعسكر فهرب إلى مصر ثم إلى الإستانة وشفع فيه الشافعون فنال رتبة الوزارة . وسليمان باشا هو الذي أراد أن يرفع بعض المظالم عن الرعايا ويحملها على الأجانب في عكا كأن يبيع الغلات والقطن والزيت من الأجانب فقط ، تبتاع الحكومة ما يفضل عن عوز الأهلين وتخزنه في مخازن لها تبيعه من التجار الأجانب القادمين في مراكبهم بالأسعار التي تريدها .

ومن الأحداث في سنة ١٢٢١ ما حدث من فتنة بين العسكر الوطنيين وجند الحرس في دمشق ، فحاصرت القلعة وأغلقت المدينة كلها، ووضعت المتاريس داخل المدينة ، وجرت بين العسكرين حرب المتاريس في الأزقة والشوارع والسطوح والأسواق والمآذن فغلب الوطنيون الحرس وكسروهم

وهزموهم إلى مأذنة الشحم ثم ارتدوا عليهم وأخذوا طالع الفضة ، ونهب الخلق تلك الجهة كلها ، وراح الحرس مكسورين ثم عادوا وهزموا الوطنيين عند الشيخ عمود فنال الفريقان أحدهما من الآخر على غير طائل . ولم يقف شقاء دمشق عند حد التقاتل بين الجند بل أسرف الوالي كنج يوسف باشا (١٢٢٢) في ظلم الناس وأراد ستر ذنوبه فأرسل إلى الدولة ألف كيس من المال لإنعامها عليه بإمارة الحج وإيالة طرابلس مع ولاية دمشق وذهب إلى نابلس وقهر أهلها وجبى منهم أموالاً عظيمة ثم ذهب إلى جبل النصيريين وقاتلهم وانتصر عليهم وسبى نساءهم وأولادهم ، وكان خيّرهم بين الدخول في مذهب أهل السنة والخروج من جبالهم فامتنعوا وحاربوا وخذلوا ، وبيعت نساؤهم وأولادهم ، فلما شاهدوا ذلك أظهروا التسنن فعفا عنهم وتركهم في أرضهم بعد أن حاربهم شهرين ونهب قراهم ، ثم رحل إلى طرابلس ليقبض على مصطفى بربر متسلمها ، فتحصن هذا في القلعة فوقع القتال ، وكان الحصار أحد عشر شهراً وطرابلس خلال هذه المدة خالية من سكانها وقد جمعوا في الخانات سلعهم ومتاعهم وماعونهم ، ثم دخل يوسف باشا البلد وأطلق لعسكره الأكراد والأرناؤد وغيرهم النهب فلم يبقوا على شيء فيها وأنزل عسكره في الدور فخربوها بأخذ خشبها للدفء والوقود . وتوسط سليمان باشا والي صيدا عند الدولة فعفت عن مصطفى بربر وتسلم يوسف باشا القلعة . وكان مصطفى بربر من خدام الأمير حسن أخي الأمير بشير فتوصل بذكائه وشجاعته إلى المناصب العالية وحاز اعتبار الوزراء وخشية الرعية .

مقتل سليم الثالث ومصطفى الرابع وتولي محمود الثاني :

في غضون سنة ١٢٢١ خلع سليم الثالث بيد الإنكشارية وقتل لأنه أراد أن ينفذ خطة في إصلاح الإدارة على الرغم من حروبه مع روسيا والنمسا وغيرهما من دول الغرب ، وينشيء عسكراً جديداً يستعيض به عن الإنكشارية وكان هذا السلطان واسع النظر لكن الدهر خانه فلم يقدر أن يطبق إصلاحه ،

وكان أراد أن يخفق علم التمدن الأوربي فوق مملكته فاستدعى إليه من فرنسا ضباطاً ومهندسين ورجالاً من أرباب الصناعات فجاءه العدد الكثير منهم . وخلفه مصطفى الرابع فألغى جميع خطط الإصلاح ، ولكنه قتل كما قتل سلفه سليم ولم يطل عهده أكثر من أربعة عشر شهراً ، وخلفه محمود الثاني (١٢٢٣) متشبعاً بروح إصلاح سليم الثالث ، يريد إخراج الدولة من سباتها ، معتقداً أنه لا سبيل إلى نجاتها إلا بإيجاد قوة لها من غير عسكر الإنكشارية الذين عراهم الانحلال منذ مئة سنة ، وأصبحوا يقتلون الملوك والوزراء ويخونون الدولة في ساحات الوغى ، ويعبثون بشغبهم ومؤامراتهم بكيان الدولة ، ذاهباً إلى أن من جملة الأسباب في بقاء الدولة أن يقلّد الفرنج في مناحيهم وعاداتهم . وهو الذي لبس الطربوش والألبسة الغربية . وأخذ يقيم الحفلات والمراقص وحفلات السماع على الطريقة الأوربية .

وفي سنة ١٢٢٣ مرّ ببلاد النصيريين طبيب إنكليزي فقتله الرعاع هناك ، فصدرت الأوامر بالقبض على القتلة فأرسل سليمان باشا والي صيدا عسكراً بزعامة مصطفى بربر فاكتسح ديارهم وقتل سبعين رجلاً من كبارهم ، وحشا رؤوسهم تبناً وبعث بها إلى الباشا ، ثم امتنع النصيرية عن أداء المال فأرسل عليهم مصطفى بربر فنكل بهم وقتل خمسة وأربعين من رجالاتهم فأخلدوا إلى الطاعة . وكان من مقتل الطبيب وسيلة إلى الغارة على ضعاف الرعايا في زمن أصبح فيه شنّ الغارات صناعة يحترفها أناس مخصوصون في خدمة متغلب من المتغلبين .

وفي سنة ١٢٢٤ قوي الاختلاف بين والي دمشق وابن الشهابي وابن جنبلاط وكانا استوليا على أملاك عظيمة من الفلاحين في البقاع فلم يزرع أحد في تلك الأرجاء . وكان الوهابيون قد استولوا خلال هذه المدة على الحجاز وأخذو يجاذبون عمال الدولة حبل السلطة في الأرجاء التي بين الحجاز والشام . وذكر بعض المؤرخين أنهم ارتكبوا في بلاد حوران سنة ١٢٢٥ أفعالا بربرية من سبي النساء وقتل الأطفال ونهب الأموال وإحراق المنازل والغلال حتى قيل إنهم أتلفوا نحو ثلاثة آلاف ألف درهم وفي تاريخ نجد (١٢٢٥) أن سعوداً اجتاز بالقرى التي حول المزيريب وبصرى فنهبت الجموع ما وجدوا فيها من

المتاع وشعلوا فيها النيران ثم رجع إلى وطنه ومعه غنائم كثيرة من الخيل والمتاع والأثاث والطعام وقتل من أهل الشام عدة . وساق والي دمشق يوسف باشا حملة على مصطفى بربر متسلم طرابلس واستنجد بالأمير بشير الشهابي حاكم لبنان فلم ينجده معتذراً بفتن النصيرية والإسماعيلية وأن الجند اللبناني مضطر الى أن يرابط في الجبل، فنال والي دمشق من متغلب طرابلس بالإجاعة وطول الحصار .

فتنة كنج يوسف باشا :

صدر الأمر السلطاني في سنة ١٢٢٥ إلى سليمان باشا والي صيدا أن يقتل والي دمشق كنج يوسف باشا ويصادر أمواله . لأن يوسف باشا عجز عن سوق قوة لقتال ابن سعود ورأى كما قال جودت ، اشتغال الدولة بمشاكلها الداخلية والخارجية فرصة لادخار المال ، وأكثر من الاعتداء على الأهلين وظلمهم ، واختلس زيادة على هذا أموالاً كثيرة من مرتبات الحج . ومما قاله السلطان لوالي صيدا في أمره الصادر بهذا الشأن : إني آمل منك صداقة وحسن خدمة لأنك تربية الغازي الجزار أحمد باشا حتى لا يقال إن هذا راح ولم يخلف إنساناً ! . ومعنى ذلك أن الدولة كانت راضية عن الجزار إذا ذكرته تذكره بأنه مثال رجالها الأمناء ، وما ذلك إلا لأنه كان يؤدي لها الخراج في الجملة ويقاتل أعداءها ويرشي جماعة الإستانة بالمال على الدوام . أما سوء سيرته في الرعية وظلمهم وتقتيلهم فهذا لا ينقص بزعمها قدر الرجل ، بل يجب على العمال أن يتقيلوا مثاله .

ولما جاء سليمان باشا في جند من الدروز وغيرهم لأخذ دمشق من كنج يوسف باشا تعصب الدمشقيون لواليهم القديم ، ووقع القتال في أرض الجديدة وداريا ، فانهزم الدمشقيون وظفر العسكر اللبناني والعكاوي وقتل كثير من الدمشقيين . وفي هذه الوقعة يقول المعلم نقولا الترك في مدح الأمير بشير :

وخاض غمار الحرب تحمل خلفه ثلاثة آلاف تصول وتخطر
فلاقته فرسان المنايا مغـيرة تنادي على الباغين : الله أكبر

وثار الوغى والسيف قد قارع القنا — وغطى الفريقين الغبار المكدر
فولى على أعقابه كل ظالم — وفي سهل داريا الأعادي تقهقروا
وكم من سراياهم ترامت جماجم — كأوراق أشجار على الأرض تنثر

وكان والي دمشق القديم قد جمع أمواله فبلغت كما قيل اثني عشر صندوقاً من الذهب وعشرة أحمال من الفضة ، فتعرض بعض الجند لجماعته أثناء خروجهم ليلاً من السراي ، فأفلت هو ووقع المال في أيدي الجند والعامة ، فتقاسموه واغتنى أناس من هذه الغارة على أموال الوالي التي سببت نكبته ، وجمعها من أموال الدولة ودماء الأمة ، وتوجه يوسف باشا كنج إلى مصر فتوسط له محمد علي الكبير بالعفو ثم بعثت الدولة بعض رجالها فضبطوا ما خلفه الوالي السابق من الأموال في دمشق بعد أن نهب ما نهب ، فكانت نحو ثمانية آلاف كيس من صافي الصابون وبعض أشياء كان يتجر بها .

سليمان باشا وأمراء راشيا وكوائن حلب :

وعدّ مشاقة من حسنات سليمان باشا ضمه إقليم البلان إلى ولاية دمشق بعد أن كان مستقلاً تحت لواء أمراء راشيا الشهابيين قال وذلك لأن حكام ذلك الإقليم مستبدون ، وكانت الأهالي تقاسي عذاباً وجوراً لا يطاقان ، والأمراءُ يدفعون عن الإقليم مالاً معلوماً لحفظ استقلالهم به وبراشيا معاً ، والحكومة مشطورة مع الأهالي إلى شطرين حزب يناصر الأمير فندي وآخر الأمير منصوراً ، وكان كل واحد منهما يراقب الآخر ويترصد الفرص ليفتك به ، فيحتاج كل منهما بالطبع إلى عصابة ومال وحاشية . وقد أثنى مشاقة على سليمان باشا وقال : إنه خدم الدولة والرعية خمسة عشر عاماً بالعدل والأمانة ، وكان الأسف عليه عاماً حتى شعرت الدولة بفقده (١٨١٩ م) وقال : لما سلبت بلاد بشارة من أيدي مشايخها كثرت التعديات واضطرت حكومة صيدا إلى وضع عساكر كثيرة ، فلما جاء سليمان باشا الكرجي والياً على عكا اقتصر على مائتي جندي من المشاة وخمسمائة فارس وأربعمائة خيال من الهوارة يتبعهم مشاة ضبطية في باب السراي وجماعة المدفعيين على أسوار المدينة وأقام في كل بلدة من المدفعيين والضابطة كفايتها .

وسليمان باشا من مماليك الجزار اشترك مع سليم باشا في حرب الجزار ، ولما أفسد الجزار هذا العسكر على باب عكا هرب سليم باشا وسليمان باشا ، إلا أن هذا عاد إلى مولاه تائباً فوجه عليه متسلمية صيدا . وكان سليمان باشا هذا لا يسمع وشاية ويحمي من يعينهم من جماعته ولا يسمع فيهم كلاماً ، وإذا عين أحدهم لا يرفعه مهما وقعت عليه من الشكاوي ، وإذا توفي أحد خدامه مسلماً كان أو مسيحياً يضع ولده مكانه إن كان له ولد ويجري عليه رزقه وإن كان لا ولد له يدرُّ راتباً على عياله ، وكان يعطي كل واحد من خدام بابه على حسب حاله من القرش إلى العشرة قروش كل يوم ، وهذا لأكبر ما يكون من أرباب الوظائف . قال العورا مدون وقائعه : وكان عنده لما مات ٢٢ « دعبولة » في كل دعبولة ألف كيس ريال فرنسا (كل ريال بأربعة قروش) عدا ما كان تحت يد صرافه حاييم وأخيه موسى وهو يربو على اثني عشر ألف كيس وعدا الديون التي للخزينة على تجار عكا وبيروت وما عند حريمه من الجواهر والتحف وخلا ما عنده من الغلات والكراع .

هذا الرجل الذي خلف هذه الثروة وما ذلك بالأمر المستنكر على ولاة عصره ، كان يتبجح بكلام العادلين والمصلحين مع أفراد من حاشيته ومن يغشون مجلسه ، ليدل على حبه لإحقاق الحق وزهده في حطام الدنيا . شنشنة معروفة في بعض من يتولون الأمر يبرئون أنفسهم من حب الدنيا وهم سراق منظمون ، ويستحلون في السر كل كبيرة وفي جهرهم أعفة أتقياء . هذا الرجل قال لوكيله وصرافه حاييم وكاتبه حنا العورا يوم استولى على دمشق وخلصها من يوسف كنج باشا : أنا قضيت حياة رأيت فيها الحلو والمر ، فإذا أردتم أن تخدموني بالصداقة فأنا أشترط عليكم أن لا تظلموا أحداً ، فلا أريد الظلم ولا أذية أحد ولا خراب بيت أحد . ولا عيني بمال أحد ، وأريد ما أمكن سد باب الظلم ، وليس لي حاجة في غير لقمة خبز طيبة وحصان مليح و « جوبق » دخان والكسوة الاعتيادية وامرأة واحدة ولست آذن ولا أرخص لأحد منكم أن يجمع لي مال عباد الله بالظلم ولا بالخطف ولا بالحيلة ولا بوجه من الوجوه ، ولا أريد إلا أخذ الأموال المرتبة بأمر السلطان فقط ولا

أشكر من يسعى لي بجلب الأموال من غير حلها بل أغضب عليه ، وهاأنذا أشهد الله وملائكته ورسوله عليّ وعليكم بهذا جميعه ، وأنا بريء الذمة من كل ما تفعلونه في هذه الدنيا وفي الآخرة ، فهل تقبلون بشرطي هذا كي أسلمكم زمام أموري وأريح فكري ، فأجابوه : نعم قبلنا وسمعنا وأطعنا فحينئذ قال لهم : وأنا سلمتكم مصلحتي بتمامها تصرفوا بها بحسب صداقتكم ، وقد توكلت على الله وهو نعم الوكيل . كلام أشبه بكلام عمر بن عبد العزيز لأناس من حاشيته من زهاد التابعين وتابعي التابعين !

وفي سنة ١٢٢٦ حدثت فتنة بين الدروز القاطنين في الجبل الأعلى من عمل حلب وبين أهالي تلك الأرجاء وجرت بينهم وقائع فاتفق جميع أهل تلك الأطراف فأرسلوا يستشفعون بالأمير بشير فكتب إلى حكام حلب ، وأرسل مباشرين لإحضار الدروز من هناك وكانوا أربعمائة بيت وأعطاهم مئة ألف درهم لمعاشهم .

وكثيراً ما كان يجري الخلاف في دمشق بين آغا القلعة والوالي فيعتصم الآغا وجماعته في القلعة ويشرع بإطلاق الرصاص والبارود والمدافع على جماعة الوالي ويصيب الأهالي من ذلك خطوب جسيمة كما وقع سنة ١٢٢٧ فأخذ عسكر الوالي يحيط بالقلعة ويطلق من المآذن المجاورة النار عليها والجنود يطلقون النيران ، ودام ضرب المدافع والحصار الشديد ليلاً ونهاراً بلا فتور ، وقتل أناس خارج القلعة واحترقت بعض الأماكن ، ثم وضع عسكر الوالي سلالم ودخلوا القلعة من سورها وجرت المذبحة بين المحاصرين والمحصورين ونهب عسكر الوالي القلعة ، وكان من يذهب قتلاً من الجند على نسبة من يقتل من الرعية . والقلاع آية البلاء على الرعية ولا ينتفع بها عند الاقتضاء إلا الوالي أو المتغلب انتفاعاً موقتاً .

ومن الولاة الذين ملأوا حلب وأرجاءها ظلماً ابن جبار جلال الدين باشا (١٢٢٧) كان مثلاً في المصادرات وقتل من يأبى إعطاء المال ولا يكاد يمضي يوم إلا ويقتل إنساناً وقد احتال على ثمانية عشر شخصاً من رؤساء الإنكشارية في حلب وأهلكهم فسكنت الفتن قليلاً وقطع من أوصال الإنكشارية وقبض على القياد بشدته وقلة ذمته في إهراق الدماء . وروى في أعلام النبلاء أن

ابن جبار هذا عين اثنين يتجسسان أخبار الناس الذين تجب مصادرتهم فكان يرسل اثنين حاملين بلطة يأتيان بمن يجب مصادرته ، فيزج في الحبس ويوضع في رقبته سلسلة لها شوك ، ثم يطالب بما قرر عليه وهو جرم أو جرمان ، والجرم أربعون كيساً والكيس خمسمائة قرش ، فمن لم يدفع الجرم في ثلاثة أيام يخنق ويرمى تجاه باب القلعة ، وكلما خنقوا واحداً أطلقوا مدفعاً فكان يعلم عددالمخنوقين في الليلة من عدد المدافع ،وكان الوالي إذا أراد النزول إلى السوق أمر فزينت له الأسواق نهاراً فينزل ومعه « البلطجية » والعساكر عن يمينه وشماله فيدور في الأسواق ، ومتى أدار وجهه إلى رجل فإن البلطجية يأتون ويضربون رقبة صاحب ذلك الحانوت ، يفعل ذلك بثلاثة أو أربعة أشخاص ثم يعود ، ولما تكرر منه هذا العمل الفظيع سأله وجوه البلد عن سبب قتل هؤلاء وما ذنبهم فكان يقول : لا ذنب لهم غير أني أقصد إرهاب الناس . وتعذيبه الناس وأخذهم بالتهم الباطلة من المأثور عنه المشهور به .

وجاء بعده خورشيد باشا وكان يصلي ويصوم لكن أتباعه يفعلون كل كبيرة وهو عنهم ساكت ، وحدث أن الأهالي هجموا على دار رئيس دائرته سليمان بك وقتلوه وحملوا سائر أتباعه بما عندهم من أدوات الفحش والخمر إلى القاضي فعد الوالي ذلك نشوزاً على السلطنة من أهل حلب فاستدعى عسكراً فجاءته جملة مستكثرة منهم ، فوقعت وقعة بين العسكر والعصاة في محلة قسطل الحرامي (١٢٣٥) فانكسر العصاة وهاجم العسكر البلدة وأخذوا يطلقون المدافع على أسوارها فخربوا جانباً منها ودام الحصار ١١١ يوماً وجرى القتال داخل البلد في الشوارع والأسواق ، وكان القتال سجالاً بينهم الى أن فر العصاة من الأهالي ودخل الولاة فيمن معهم من العسكر واحتلوا البلدة وقتلوا سبعة من كبار العصاة وأرسلوا برؤوسهم إلى الإستانة . وقد قال الأهالي إنهم ثاروا لشدة ما كانوا يلقونه من العنف وما كانوا ينوءون تحته من ضريبة الدور التي ضربت عليهم في سنة قحط وغلاء ، وقد قتل بالطبع من الثائرين والأهالي والجند مئات .

تولى دمشق سنة ١٢٣٢ صالح الكوسج باشا « وكان عادلاً حليماً فهماً » وراقت الحال في أيامه ولم يحدث إلا نشوز عرب فليحان فأرسل عليهم جنداً

فتحصنوا في اللجاة فقتلهم العرب ولم يسلم من الجند إلا القليل ، وبعد سنتين تولى دمشق سليمان باشا وكان عادلا إلا أنه محب للمال . وذكر جودت أن جماعة من الحشاشين والأشقياء (١٢٣٥) أخلوا بالأمن في حلب حتى كان الولاة يضطرون أن ينزلوا خارج البلد في مكان اسمه الشيخ بكير وأنه لم يمض على الثمانية عشرة شقياً الذين كان قتلهم بالخدعة جلال الدين باشا جبار واليها ، حتى عاد الأشقياء فكثروا وأرادوا القيام بثورة ، فتدارك الوالي الأمر باستدعاء الجنود الكثيرة، وحسم هذه النازلة . قال بعد أن ذكر أربعة أبرياء قتلوا في حلب بدلاً من أربعة مجرمين بواسطة أحد الأعيان : كان على ذلك العهد بين الأعيان كثير من الأردياء الأشرار ، وهذه الحالة لم تكن خاصة بالإستانة ولا بالولايات ، وكان قتل الإنسان في سهولته كتقطيع لحم الدجاج ، حتى حدث مرة أن الأراجيف كثرت في الإستانة وبينا كان مجلس الوكلاء ينظر في طريقة لحسم مادتها قال حالت أفندي : إن أحسن طريقة أن يقطع رأس الحلاق المقيم في « أوقجيلر باشي » وبذلك يحدث للناس خوف ودهشة وتنقطع مادة الأراجيف،فقال له أحد الحضور : عفواً إن هذا حلاقي فقال حالت أفندي : ليس هذا الذي أردت أن أضرب عنقه بل الحلاق الذي يسكن في في الطرف الآخر وبذلك يحصل المقصود . قال وبالجملة فقد كثر في تلك الأيام في الإستانة وخارجها من اسودت قلوبهم وقست أفئدتهم من الناس ، وكانت الإدارة من كل وجه مختلة بحيث لا يتيسر وصفها ولم يبق من وسيلة إلا تجديد الأصول وإصلاح أمور الدولة وتنظيمها، وقد نال هذا الشرف والي مصر محمد علي باشا والفضل للمتقدم اه . وهذا كلام مؤرخ رسمي يكتب للسلطنة، والحقيقة أن الحالة كانت أسوأ مما وصفها به .

وقعة المزة واستسلام الدولة لوالي عكا :

تولى دمشق سنة ١٢٣٥ درويش باشا ، وفي أيامه اعتدى جماعته على مزارع ابن شهاب وابن جنبلاط في البقاع فاضطر والي الجبل إلى إرسال جند لمحاربته ، وأرسل والي عكا جنداً ووقع القتال فانتصر والي الجبل على والي

دمشق ، وبعثت الدولة والي حلب للنظر في هذه الفتنة بين الولاة ، فرأى أن السبب في ذلك عبد الله باشا والي بعكا ، فحاصره والي حلب في عكا على غير طائل ، ثم عزل درويش باشا عن إيالتي دمشق وصيدا وعفي عن عبد الله باشا ، وهلك جمهور من الجند والناس في هذه الفتن التي كان منشؤها فيما قيل دسيسة من بعض الإسرائيليين هلك أحد أنسبائهم وتقربوا من درويش باشا فأثروا فيه . وذكر الشهابي في هذه الوقعة المعروفة بوقعة المزة لأن هذه القرية حرقت فيها ، أن عبد الله باشا استمال بعض مشايخ جبل نابلس ووقعت الفتنة بين أهالي ذاك الإقليم فانقسموا فئتين ووقع القتال بينهم،وقالوا : إن سبب هذه الفتنة أن درويش باشا كان يريد تسلم عكا من عبدالله باشا بأمر الدولة فتشيّع الأمير بشير الشهابي لوالي عكا ، وسار في عسكره من المشاة والفرسان من أهل الشوف والمناصف والمتن ، وعسكر عبد الله باشا في الدالاتية والهوارة ، وجعلوا مصافهممن كوكب إلى المعظمية من إقليم البلان وخرج درويش باشا إلى المزة فأقبل الأمير بشير ، فلما علم عسكر درويش باشا بقدومه تحصنوا للحصار ، وانتشب القتال بين الطرفين وأطلقت عساكر دمشق المدافع والزنبركات أي المدافع الصغيرة ، فهجم الأمير بعسكره هجمة واحدة وهدم أسوار البلدة ، وكانت مبنية باللبن وامتلكها ، ففرت عساكر دمشق وقد قتل منهم نحو مائتين وخمسين رجلاً وأخذوا منهم خمسمائة أسير ، وغنم عسكر الأمير خياماً وذخائر وخيلاً وسلاحاً ، ورجع إلى المعظمية وبلغت أسرى عسكر دمشق من أهلها ٣٧٤ رجلاً عدا من قطعوا رؤوسهم . ومضت عدة أيام وفي نهر بردى تطفو الغرقى من عسكر درويش باشا حتى بلغ عددهم ألف رجل ومائتي رجل بين قتيل وجريح ، وقتل من عسكر عكا نحو سبعين رجلاً . وانتشب القتال بين الأمير خليل بن الأمير بشير وبين فيزو باشا أحد أتباع والي دمشق وهو قادم من نابلس في قرية مرجانة فقبض عسكر عبد الله باشا على مائة وخمسين أسيراً وقطعوا خمسة وعشرين رأساً وانهزم فيزو باشا إلى دمشق .

وأرادت الدولة أن تضرب على يد عبد الله باشا (١٢٣٧) والي عكا فأمدت والي دمشق بواليي حلب وأذنة ليتعاونوا على ضربه وقد تحصن فيها

بألفي جندي ، فحاصره الولاة المذكورون تسعة أشهر فلم يستطيعوا الاستيلاء على عكا مع أنهم كانوا في ستة عشر ألف جندي . ولما عجزت الدولة عن أخذ هذا الثغر من عبد الله باشا وأصبح في يده معظم القطر الشامي حقيقة رتبت عليه خمسة وعشرين ألف كيس وهي تساوي نحو نصف مليون ليرة ، وذلك بدل نفقات عسكرها في حصار عكا ، وكان عبد الله باشا يوقع كتاباته هكذا « أمير الحاج السيد عبد الله والي الشام وصيدا وطرابلس ومتصرف ألوية غزة ويافا ونابلس وسنجاق القدس الشريف حالاً » .

سياسة الأمير بشير في لبنان وتقاتل الولاة وارتباك الدولة :

تولى دمشق مصطفى باشا (١٢٣٧) وفي أيامه حدثت فتنة بين الأمير بشير وابن جنبلاط وعلي العماد كتبت النصرة فيها للأمير ، وهرب المشايخ المذكورون إلى حوران فأمسكوا وقتلوا ، واضطر الأمير بشير الشهابي بعد ذلك إلى التغيب في دمشق وحوران ، ثم عاد بعد مدة إلى لبنان وتسلم زمام الأمر وطلب الأموال المتأخرة من اللبنانيين فثاروا عليه في اثني عشر ألف فارس وقيل في ثلاثة عشر ألف مقاتل وليس معه فيما قيل سوى ثلاثمائة ، فقتل منهم على قلة عديده وأخضعهم لسلطانه ، وعاونه الشيخ بشير جنبلاط على كبح جماحهم وكذلك والي عكا أرسل إليه عساكر الأرناؤد والهوارة والمغاربة والأكراد فنشب القتال بين الفريقين فقتل من جماعة الأمير بشير ١٥ رجلاً وأحضروا ٢٩ رأساً من رؤوس محاربيهم . ثم قلب الأمير الشهابي ظهر المجن للشيخ جنبلاط وسعى بقتله ، كما قتل أناساً من أهله وحاشيته وسمل عيونهم ليأمن شرّهم بزعمه ، وذلك لأن ابن جنبلاط قويت شوكته وأثرى وكثر مشايعوه ، فما كان من أمير الجبل إلا أن سعى بإهلاكه وألقى الفتنة بين الحزب اليزبكي والجنبلاطي ليخلو له الجوّ وسلم معظم لبنان لأناس من مشايخ الموارنة يحكمونه ويأتونه بالجزية والخراج ليدفع هو المقرر عليه لوالي صيدا أو عكا ، ويأمن جانب الدولة فتصفو الولاية له . وكان من سياسته أن يظاهر صاحب الظهور والقوة شأن الأمراء اللبنانيين في معظم أدوار تاريخهم .

وكثر الخلاف بين والي طرابلس ووالي دمشق ووالي صيدا ووالي عكا ، والناس يقتلون بسبب هذا الاختلاف بينهم ، وحاكم دمشق يحاصر حاكم عكا ، والدولة ترضى عن هذا وتغضب على ذاك ، وتسلب ولاية زيد لتعطيها لعمرو ، تلاحظ في ذلك التوازن بين القوات ، وتتحاشى رجوع الذين يعصون أمرها من الولاة . وأعقل الولاة وأدهاهم من كانت تدوم ولايته سنتين وكانت الوظائف الحسابية في هذا الدور بيد الإسرائيليين والكتابية بيد المسيحيين ، وكان الولاة يصادرون بعض الإسرائيليين ويحبسونهم وربما يقتلونهم لاستحصال المال فيحتال هؤلاء لتمشية أمورهم ، وحدث أن معظم الحامية والموظفين في دمشق كانوا مرة من أهل بغداد والموصل وكركوك فغضب الوالي عليهم فأمر بترحيلهم فهلك بعضهم في الطرق .

كانت الشام تتخبّط بأيدي الولاة وأرباب الإقطاعات ، والدولة غير مستريحة في داخليتها وخارجيتها ، فاستقلت اليونان (١٨٣٠ م) بعد حرب هائلة فقدت فيها الدولة أسطولها وذهب قسم من الأسطول المصري ، وكان الأسطول اليوناني ضرب بيروت ١٢٤١ (١٨٢٥) ، وتوسعت اختصاصات إمارتي الأفلاق والبغدان (رومانيا) حتى بلغتا الاستقلال أو كادتا ، وفتحت روسيا لها طريق البحر الأسود ، وما زالت حال الدولة على ذلك حتى نشأت ثورة الإنكشارية في الإستانة (١٢٤٢) وكانت الدولة أخذت تنظم جنداً جديداً على الأصول الحديثة ، فاستراحت بعض الشيء بعد إهلاك الإنكشارية ، وكذلك حال الأمة المسكينة التي قاست الأهوال من اعتداءاتهم ، وكان الفضل الأكبر في ذلك لمصلح الدولة السلطان محمود الثاني الذي أظهر من الثبات وقوة الإرادة في هذا الشأن ما لم يعرف به أجداده الذين قتلوا بأيدي الإنكشارية ، واستناموا لما يأمرون به مخافة أن تزهق أرواحهم . وقضى أيضاً على أهل الطريقة البكداشية في الإستانة وما إليها مما ذكره له التاريخ بالإعجاب ، وعاب بعضهم عليه شدته وأُعجب بأعماله معاصروه من الأعاظم . فقد قال سفير روسيا في الإستانة بعد سنتين من قرض جيش الإنكشارية : إن السلطان محموداً بقضائه على هذا الجند المختل الذي تصعب إدارته قد ظفر بنور من النبوغ

بمثله تنجو الممالك من المهالك . وقال دي لاجونكيير : إذا كان السلطان محمود أقل سعادة من بطرس الأكبر في إرادة التجدد فإن منشأ ذلك بأن بطرس الأكبر قد وجد أمة لا تزال على الفطرة أي جديدة ، وكان من الأسهل أن تنظم وتصاغ ، وعلى العكس في محمود فإنه صادفته عقبات من الأوضاع القديمة ، أوضاع نشأت وكبرت مع المملكة وكان منها فيما مضى قوتها وقدرتها ، أوضاع وضعها السيف وأيدها الظفر وقدسها الدين .

تولى دمشق صالح باشا ثلاث سنين وثلاث مرات كل مرة سنة وأظهر شدة زائدة ثم تولاها ولي الدين باشا (١٢٤٢) وكان أحمق مغفلاً مهملاً ثم عزل ونصب عبد الرؤوف باشا (١٢٤٣) وكان عادلاً لطيفاً وطمعت الشام به لعدله وفي ١٢٤٣ أحدث وزير دمشق مظلمة على سبع عشرة قرية من البقاع فأمر الأمير أهل تلك القرى اللبنانيين أن يرجعوا بمالهم إلى إقليمهم فرجعوا فخرب البقاع فارتضى وزير دمشق حينئذ بأخذ عشرين ألف قرش من تلك القرى وكتب إلى الأمير أنه رتب العشرين ألف قرش عوضاً عن المال الميري والقسم أي الثلث .

محاولة الدولة قتل النصارى وفتنة نابلس :

وأرادت الدولة أن تنتقم من نصارى الشام بل من النصارى في أنحاء المملكة لثورة اليونان عليها ومطالبتها بالاستقلال يوم ثورة المورة (١٢٤٤) وجزائر البحر المتوسط فأمرت والي دمشق أن يقتل المفسدين من كبراء طائفة الروم فعقد مجلساً من أعيان دمشق وتلا أمر الإستانة على مسامعهم ، فكان جوابهم أنه لا يوجد من النصارى عندنا المفسدون وجميعهم ذميون سالكون بشروط الذمة فلا تجوز أذيتهم . لهم ما لنا وعليهم ما علينا ، وأن الرسول عليه السلام أوصى بالذميين وقال : من آذى ذمياً كنت خصيمه يوم القيامة . ونحن لا نقدر أن نتحمل هذه التبعة ، وكتبوا محضراً للدولة بحسن سلوك نصارى الإيالة وطاعتهم ودفعهم المرتبات الأميرية وأنهم يستحقون حسن الرعاية والمرحمة من السلطنة السنية . ولعمري أي علاقة للثائرين في جزائر البحر والمورة مع الآمنين من الرعايا في الشام ، فقد أبان عقلاء دمشق إذ ذاك عن رأي سديد ، ولكن لا

ندري إذا كان رأيهم راق لدى ولاة الأمر في الإستانة . وأي أمر جائر أكثر من هذا كأن النزّاع إلى الاستقلال من اليونان كانوا يصدرون عن آراء مسيحيي الشام أو آسيا الصغرى ، أو أن هؤلاء يحثونهم على نزع أيديهم من أيدي الدولة ، ولو استطاع المسلمون أنفسهم في ذلك الوقت أن يستقلوا عن الدولة لينجوا من خلل إدارتها لما تأخروا عن ذلك ساعة .

وفي سنة ١٢٤٦ (١٨٢٩) طلب والي عكا من الأمير بشير الشهابي أن يفتح قلعة صانور وكان أهل نابلس عصوا عليه وتحصنوا في قلعة صفد وأعجزوه فلم يقدر عليهم لأن معظم الأهالي انضموا إلى الثائرين ، وكانت صانور منذ القرن الماضي تشغل بال رجال الدولة في عكا وصيدا والقدس ، فنشبت بينه وبينهم غدة وقائع وبعد حصار ثلاثة أشهر وتخريب عدة قرى ، أمر الوزير بهدم القلعة ودكها إلى الأساس ودك مغائرها وهدم آبارها ، وسبب هذه الثورة الضريبة التي فرضها والي دمشق على الثائرين ، ولما عجز عن جمعها أحيلت إلى عبد الله باشا فتعهد للدولة بدفع ألف كيس وأمر بجمعها من أهل نابلس ، وكان من زعماء النابلسيين إذ ذاك أسعد بك طوقان والشيخ القاسم الأحمد ، وفشل النابلسيون ولم يبق في القلعة عند تسليمها سوى ٣٦٧ وكان فيها أكثر من ألف ومائتي نسمة قتل بعضهم وضرب الآخرون وذكر مشاقة أن سبب عصيان نابلس سلخ عبد الله باشا لها بأمر الدولة عن إيالة دمشق ، لأن والي دمشق ادعى أن المطلوب منها ستمائة كيس لا تتحصل إلا بسوق حملة تستغرق المبلغ المتحصل منهم ، فتعهد عبد الله باشا بأن تضم إليه ويدفع ألفي كيس عنها ، وأن عسكر أمير الجبل الذي جاء نجدة لعبد الله باشا كان نحو خمسة آلاف رجل ، وأن النابلسيين نزلوا على حكم الأمير بشير الشهابي فعفا عنهم جميعاً وهدم القلعة وحصل الأموال الأميرية بعد مناوشات طفيفة .

مقتل سليم باشا والي دمشق :

انقضى النصف الأول من هذا القرن أو كاد والقطر نَهْبُ أيدي الطامعين من الولاة والمتسلمين ، يسيئون في الرعية الاستعمال ، ويعبثون بما خولتهم

دار الملك من السلطة فيمثلون أعظم مظهر من مظاهر الحكم الاستبدادي الفردي الجاهل . ولم يكن يخطر في بال الدولة أن رعاياها يقوون على الانتقام من أعظم عمالها ، وهم الموصوفون في معظم أدوارهم بالطاعة للملوك والزعماء والرضى بما تقضي به الأقدار ، ولو صحت عزيمة المظلومين مرة أو مرات أن يهلكوا من يحاول إهلاكهم وخراب أرضهم وديارهم ، لما ساءت الحال ، وبلغت الشام ما بلغته من الاختلال ، نريد أن نقول إن الرعايا طالت أيديهم فقتلوا والياً عظيماً من ولاة السلطنة . ونعني به سليم باشا الصدر السابق مبيد جيش الإنكشارية .

نصبت الدولة هذا الشيخ والياً على حلب ثم على دمشق سنة ١٢٤٧ ، وكان ظاهره شجاعاً مهيباً وباطنه جباناً وقد همّ أن يغتال بعض أعيان المدينة فبدأ بمدينة حماة ، وقتل بعضهم فأيقن القوم أن هذا القاتل لا يصعب عليه أن يهلك أناساً في دمشق ليصفو للدولة الحال بزعمه ، فلما جاء عاصمة الشام أراد أن يضع على كل سكرة أي عقار في دمشق « مصريتين » كما هو الحال في الإستانة فثارت العامة بإشارة الأعيان وكانوا عند المصائب الشديدة تتحد على الأغلب كلمتهم ، اتقاء شرّ عظيم يقعون فيه ، وكثيراً ما كانوا يدخلون الأوهام على الولاة ؛ لئلا يشتطوا في مطالبهم وتكون المغانم مناصفة بين الأعيان المتغلبة والحاكم المنصوب ، فضرب الوالي العامة من أبراج القلعة بالقنابل ، حتى إذا ضاق عليه الخناق جاء في بعض رجاله إلى دار قرب باب البريد فتأثره العامة وهدموا على رأسه سقف المخدع وأحرقوه .

وذكر بعضهم أن هذا الوالي تحصن برجاله في جامع المعلق أولاً والسكمان بالقلعة ، فبدأ الحريق من باب الهواء وأخذ يمتد ، فلما رأى ذلك داخله الوهم لقلة رجاله وكثرة الدماشقة فتحصن بالقلعة ، وأخذ يحرق دار الحكومة ليشغل الناس ويفوز بنفسه ، وكان الحريق هائلاً خرب كثيراً ، ثم اعتمدوا على حصار القلعة وأخذ الوالي يطلق المدافع على البلد ، وأقام الناس متاريس حول القلعة ثم في الحارات وحاصروا العسكر المرابط في جامع المعلق ، وقتل في هذه المناوشات كثير من الأهالي وجماعة الوالي ، وطال المطال وتألب الناس على الوالي حتى إن والي عكا أخذ يقوي أهل دمشق عليه ، ولما ضاق به الحصار

خرج إلى بيت القاضي بجانب دار المشورة ، فجاء سبعة رجال وكسروا الباب والنافذة عليه وألقوا النار بعد أن أخرجوا من عنده ابن أخيه والكيخية ، ثم قطعوا أعناقهما افتراءً وعدواناً كما قال مدون هذه الوقعة إذ ليس لهما ذنب يوجب القتل حتى إن الباشا نفسه افتروا عليه لأنه لم يظهر منه أدنى أذى إليهم غير تمسكه بإتمام الأوامر التي بيده من الإستانة ، وربما كان يضمر للأعيان شراً لا نعلمه وأما في الظاهر فليس لهم عذر سوى أنهم افتروا عليه وعلى جماعته على نوع مستغرب مناف للشرائع كلها ثم أخذوه عرياناً إلى القلعة ، مع الاثنين خاصةبعد أنداروا برؤوسهم ودفنوهم داخل القلعة وتولى الشربجي الداراني ورشيد نسيب الشوملي أمر البلد ، وبات الناس يتوجسون خيفة من رجال الإستانة ، ولو كان ما أتوه في حالة راحة الدولة لأرسلت عليهم جنودها يفعلون بالأبرياء والجناة الأفاعيل المنكرة ، ولكن الدولة كانت تتوجس خيفة من محمد علي والي مصر وما بلغه من القوة بجنده وبحريته واستعداده ، ولها مشاكل في أوربا تخاف أن تتجزأ قوتها إذا أرادت تأديب الدمشقيين . ولذلك لم تحب أن تناقش الأهالي الحساب ولم تسوءها فجيعتها بشيخ هم قاتل ، والقاتل مبشر بالقتل ، ومن عادة الدول على الأغلب أن تفتك بعد حين فيمن استعملته آلة للفتك ، ولذلك نرى مؤرخي الترك قد نطقوا بلسان الحكومة ولم يحركوا ساكناً كأنهم رأوا لعمل الدمشقيين مبرراً من حسن نيتهم .

وقال مشاقة : لما قتل الدمشقيون سليم باشا اجتمع أعيانهم ورتبوا حكومة موقتة وأخذوا يترقبون ورود عسكر الدولة للانتقام منهم ، فورد الخبر بخروج عساكر مصر لتأتي الشام فسكن روعهم بعض الشيء ، ولما خرجت عساكر مصر صرفت الدولة النظر عما عمله أهالي دمشق وأرسلت والياً عليهم اسمه علي باشا . وأخذت الدولة تؤول عمل أهل دمشق وأصبحت كالمحامية عنهم تختلق لهم الأعذار عما بدر منهم لأن السياسة اضطرتها إلى ذلك . فقد جاء في تاريخ لطفي نقلاً عن جريدة تقويم الوقائع الرسمية أن سليم باشا لم يعمل بحسب الوقت لما جاء دمشق ، وقد عين الحاج علي باشا والي قرەمان لاستئصال الفتنة التي كان شبوبها يترامى إلى المسامع ، بيد أن سليم باشا قتل قبل وصول خلفه ، وتبين أن للغرباء يداً في هذه الفتنة ، وأن تأديب المشاغبين بسوق قوة على دمشق يضر بأهاليها !

وقال المؤرخ إن سبب عصيان الدمشقيين أن سليم باشا مر بحماة عند شخوصه إلى دمشق وقتل بضعة رجال من عرب عنزة وقيد البرازي في القيود وأتى به معه إلى دمشق فدهش أهلها، وكان اقتراحه وضع ضريبة فأوقد جذوة الفتنة. وذكر أن الأهالي هجموا على السراي أولاً وأغلقوا دكاكينهم وانتشرت الفوضى. وقد كتب السلطان على محضر قدمه بهذا الشأن عاطف بك ابن خليل شقيق سليم باشا قال فيه: قد يتبادر إلى الذهن أن لبعض الأطراف يداً في حادثة دمشق، ومن الجائز أن يكون ذلك بصنع والي‌صيدا لأن هؤلاء ليسوا على ثقة تامة من دولتنا العلية وهم ينفرون منها على الدوام، وعلى هذا فإن أمور إيالة الشام إذا دخلت في النظام على ما يجب يحدث ذلك ضرراً لهم، وقد عرفوا هذا حق المعرفة، فيجوز أن يكونوا سبب هذه الفتنة لإيصال الحالة إلى تلك الصورة.

وقد ظهر من الأوراق الرسمية الأخرى التي نشرها لطفي في تاريخه أن السلطان ذهب مذهبين في هذه الفتنة فكان يقول في بعض أوامره قبل مقتل سليم باشا القائم بتطبيق قانون رسوم الاحتساب سداً لنفقة الجند: إن أهالي دمشق وحواليها وإن كانت أرضهم مباركة، لا يستنكف أكثرهم عن عار ولا يعرفون الحياء، وظاهر أنهم أشرار وسيرون بحول الله وقوته من أسباب التأديب ما يقفون به عند حدهم. وقال في كتاب آخر: إن وقوع هذه الحادثة في دمشق ليست منبعثة من جسارة الأهالي فقط، بل نشأت بلا ريب من إغواء الأطراف وتحريكها. وذكر المؤرخ أن السبب في فتنة سليم باشا تحريك محمد علي والي مصر ليجعل مقدمة لدخوله الشام، وفي رواية أخرى أن والي عكا عبد الله باشا كان هو السبب في ذلك.

وقصارى القول أن سليم باشا مبيد جيش الإنكشارية الذي عجنت طينته بالدماء فقتله أعيان دمشق مخافة أن يبطش بهم كما بطش في حماة، خافوه ووجدوا فرصة للنيل منه لما جاء يطبق قانون الاحتساب، فأثاروا الرأي العام عليه ففعلوا وربما كانوا يريدون الاكتفاء بتهديده ليحملوه على الهرب، ولكن الأمر خرج من أيديهم إلى أيدي العامة فقتلوه غير حاسبين للعاقبة

حساباً ، فكان قتله على غير رضى العقلاء من الأعيان ، وكان هلاكه مخيفاً لمن يأتي بعده من الولاة .

الحكم على الموقف السياسي في نصف قرن :

ويجوز لنا بعد نقل حوادث نصف قرن أن نلخصها ونستنتج منها على الصورة التالية (آ) كان الظلم يقع على المسلمين والمسيحيين والإسرائيليين على السواء ، ولما كان المسلمون هم السواد الأعظم من السكان كان تأثير الظلم في مجموعهم أقل من تأثيره في مجموع الإسرائيليين مثلاً . (٢) أوغل أرباب الإقطاعات في الظلم فقلّم الجزار من أظافرهم ليستأثر وحده بالظلم والقتل ، فحالفه التوفيق بطول المدة إلى الضرب على أيديهم بعض الشيء ، فلما هلك عادت الحالة الأولى إلى سابق تعاستها من ظلم المستضعفين والفلاحين . (٣) مرّت حملة نابليون بونابرت على جنوبي الشام كالسحابة ، وكان من الجزار أن ضمّ قوى الأقاليم برأي انكلترا التي تولت حربه بحراً بأسطولها ، وساعد أن حكومة الديركتوار في باريز استدعت نابوليون فعاد أدراجه مسرعاً لا يلوي على شيء كما رجع ريشاردس قلب الأسد ملك انكلترا في الحروب الصليبية بعد أن عقد مع صلاح الدين يوسف ميثاقاً أنقذ به الصليبيين ومحاربيهم من القتل والقتال . (٤) الظلم الواقع على النصيرية وإرادتهم على تغيير معتقداتهم واتخاذ مقتل رجل غريب يمتُّ بنسبه إلى دولة أجنبية قوية ذريعة إلى تخريب جبالهم وقتل زعمائهم بدون تحقيق ، على حين كان زعماء الأرجاء الأخرى من القطر يفعلون فعلهم وزيادة ، ولا من يردعهم أو يقوى على نزع سلطانهم وتخفيف وطأتهم ، مثل محمد باشا أبو مرق الذي عجت الأرض إلى السماء في فلسطين من مظالمه حتى أخذ الناس يبيعون أولادهم كما تباع الجواري والإماء فراراً من ظلمه وقياماً بما يفرضه عليهم من المغارم . (٥) قيام مصطفى بربر متسلم طرابلس واستعانته بكافل عكا على كافل دمشق وظلمه الرعية ومحاولة الدولة غير مرة أن تستريح من تسلطه فلم تستطع ذلك إلى أن هلك حتف أنفه . (٦) انقضاء دولة بني العظم بهلاك عبدالله باشا آخر من ولي

منهم سنة ١٢٢٣ ولم يقم بعده أحد من ذريتهم لتولي الأحكام . (٧ً) اشتغال الدولة بالغوائل التي أصابتها ولا سيما استقلال اليونان ومحاولتها لما نال اليونان ما أرادوا أن تنتقم ممن يدينون بدينهم في الشام ، فرد حزم الحازمين إرادة المختلين من ولاة الأمر الظالمين بحجة دينية أيضاً . (٨ً) عدم توفيق سليم الثالث في تطبيق خطط الإصلاح وكذلك مصطفى الرابع حتى تولى السلطنة محمود الثاني فبدأ في إنفاذ إصلاحه بمقياس واسع ، كان أوله مقتل جيش الإنكشارية في العاصمة والولايات ، فعدّ مصلح عصره الذي أدخل دولته في المدنية الغربية طوعاً وكرهاً ، وجعل لها مقاماً بين الدول لم يكن لها من قبل على اتساع أقاليمها ، وخروج أكثر القاصية من حكمها فتبين لها أن عظمة الممالك بحسن إدارتها وكثرة مدنيتها لا بعظم رقعتها وخصب بقعتها ، وأن دولة غناماها في عنفوانها وبذخها كما هي في ضعفها وشيخوختها، تُوَلّي رقاب الأمة ولو بالصورة الظاهرة ، وجبوة خراجها ولوبالتغاضي عن بعضه للجباة لا للرعية لا تصلح ويصلح أهلها .

دور الحكومة المصرية

« من سنة ١٢٤٧ إلى سنة ١٢٥٦ »

حالة الدولة العثمانية عند إذلال جيش محمد علي الكبير لها :

كانت الدولة العثمانية إلى أواخر منتصف القرن الثالث عشر جسماً كبيراً تعروه نوبات عصبية من حين إلى آخر فيردها بقوته ، أو يطول زمنها عليه حتى تنتهي بطبيعتها . وصاحب المرض إذا طالت عليه معاودة النوبات قد يألفها ويظن أنه بريء من كل خطر ، على حين تكثر آلامه ، وتقرب منه حمامه ، والأدوار العصبية أشد ظهوراً في ألم الجسم ، وإذا تكررت على المصاب يصير إلى العجز فلا يستطيع أن يدفع ضراً ولا يجلب خيراً . فكانت الدولة العثمانية إذا نظر إلى ظواهرها يظن معها قوة ، وفي الحقيقة هي إلى ضعف لكثرة ما استحكم فيها من أمراض وساورها من أوجاع ، غفلت عن تعهد قوتها الحقيقية ، فكانت تعلو وتسفل وتطفو وترسب ، بحسب مقدرة القائمين عليها من الصدور والسلاطين ، تقوم بالفرد ولا شأن للجماعة في معالجة ما يصلحها من تقنين وأصول إدارة ، وأهم ما امتاز به جندها الطاعة للرؤساء إلا أنها أصبحت في حروبها تستهلك أكثر مما تستحصل ، لأن جيش الإنكشارية وهم مستندها في قوتها عراه الانحلال فغدت الوقعة التي كان يكتفى فيها بعشرة آلاف مقاتل تسوق إليها ثلاثين ألفاً ثم يشغب ولا يعمل عملاً . ولا عبرة بالعدد إذا كان المجموع أقرب إلى التفسخ ، ومعنويات المقاتلين إلى الضعف .

إن بعض الغوائل التي أُصيبت بها المملكة والشام من جملتها في هذا القرن والذي قبله كانت بصنع جيش الإنكشارية وتمرده على رؤسائه ، وبضعف

الزعماء واختلافاتهم المتصلة مع الولاة في الخارج ، والوزراء والملوك في دار الملك ، فكان وضع السيف فيهم على عهد محمود الثاني ، وصدور الأمر بقتلهم في الولايات مما نفس خناق الأمة . وإن كانت العقوبة التي نزلت بهم في الشام أخف ، لأن بعضهم وفيهم الرؤساء كانوا من الأهلين، فلما نزل ما نزل بجماعتهم غيروا ألقابهم وبدلوا طرازهم وثيابهم ، وبعد أن تخلصت الدولة والأمة منهم صعب على العثمانية في بضع سنين أن تصلح ما فسد في عشرات بل في مئات ، وهل من سبيل إلى ارتجال جيش منظم إلا إذا ساد السلام أعواماً طوالاً ، وانتشر العلم وتعلم القواد على الأقل ، وكيف يتأتى ذلك وطالع الدولة الحرب على الدوام لا تفتأ متنقلة من أزمة إلى أزمة ، وكانت في هذه الحقبة خرجت من حرب الوهابية في الحجاز ودخلت في حرب اليونان .

ولم يخطر ببال الدولة يوم قام محمد علي في مصر أن يتدرج بعد قتل المماليك في مراتب القوة والسيادة ، حتى يقبض على زمام الأمر (١٨٠٤م) وينظم قوتيه البرية والبحرية ، وينشط الزراعة والتجارة وتسمو به الهمة ، أن لا يكتفي بما يملك بل ينزع إلى التوسع في فتوحه ، لإيقانه أن الدولة وإن كانت في صدد إدخال الإصلاح على أوضاعها بفضل محمود الثاني سلطانها العاقل ، لا تستطيع أن تلحق غبار مصر التي جرت على الأصول في تنظيم جيشها وإدارتها وسلطان العثمانيين على اتساع ولاياته وكثرة خيراتها ، يتعذر عليه أن يقوم في مملكته بما قام به محمد علي في ولايته ، لأن الإصلاح في الجسم الثقيل المختلف الأمراض ، أصعب منه في جسم له مرض واحد ، إذا عولج كان أقرب إلى الصحة والاستمتاع بالسلامة .

كان الغرب في هذا القرن يسير إلى الارتقاء بخطى واسعة سريعة ، والدولة العثمانية تنظر إلى هذه المظاهر باهتة ، وقلما يبدو لرجالها أن يتحدثوا في سر هذا الارتقاء وعواقبه عليهم وعلى جيرانهم ، إن لم يجاروهم في هذا المضمار . فأصبحت دولة بني عثمان لا تكفي عادية دولة من دول الغرب إلا إذا استعانت بأخرى عليها ، واستفادت من تخالفهم وتباين أغراضهم ، بعد أن كانت أيام شبابها تنال من دولها مجتمعات ومنفردات . ولكن الجيش الذي يصل إلى أسوار ڤينا على عجلات البقر ،ويقاتل المحاربين والمسالمين بالسيف والنشاب

غدا يحتاج إلى أسباب في النقل أسرع ، وسلاح في الفتك أقطع ، غدا يحتاج إلى علم وعُدد ، أكثر من احتياجه إلى أسماء ضخمة وعَدَد ، وأصبحت السياسة والإدارة والحرب علوماً عملية ، والدربة والتنظيم رأس كل أمر ، والجيوش بنظامها وقيادتها وعددها وذخيرتها وبالفكرة المتشبع بها أفرادها ، فكيف تنجح بعد الآن دولة تعد الجهل من مظاهر القوة ، وكيف لا تتجلى الفروق بين دولة جمدت ولم تعمل ، ودول تحركت ونمت وربت ، وبين أمة فتحت أقطاراً واسعة منذ قرون وبقيت طول حياتها الطويلة تصارع عناصرها ويصارعونها ، وهي عنهم غريبة وهم عنها غرباء لم تتمثلهم ولم تتمثل فيهم كما فعل محمد علي فتمثل في مصر والمصريين .

لماذا تراجعت الدولة العثمانية :

نسب ميشو انحطاط الدولة العثمانية وإخفاقها في حكم الولايات التي افتتحتها إلى عدة أسباب أهمها الجهل والجمود والغرور قال : « ومن حسن طالع النصرانية أنه لما فترت الهمة في الحروب الصليبية التي يراد بها حماية أوربا ، أخذ الأتراك يضيعون شيئاً من قوتهم العسكرية التي أخضعوا لسلطانها الشعوب النصرانية ، فكان العثمانيون بادىء بدء الأمة الوحيدة التي كان لها جيش دائم منظم تحت السلاح ، وبه أحرزت الدولة التفوق على الأمم التي تريد إخضاعها لسطوتها . وغدت أوربا في القرن السادس عشر ، ولمعظم ممالكها جيوش يقاومون بها أعداءهم ، وسرعان ما انتشر النظام والتربية العسكرية بين شعوب النصرانية . وأخذت المدفعية والبحرية تزيد كل يوم نظاماً ورقياً في الغرب ، على حين كان الأتراك يزهدون في التجارب التي وصلت إليها الجيوش البرية والبحرية ، ولا يستفيدون بتاتاً من العلوم التي انتشرت بين أعدائهم وجيرانهم ، ويزاد على ذلك ما عبث بكيان الأتراك من الخرافات وقلة التسامح ، فحال ذلك دون فتوحهم . كانوا إذا استولوا على ولاية يحاولون أن يحكموها بأنظمتهم ، ويغرسوا فيها عاداتهم وعباداتهم ، فاقتضى لهم من ثم أن يبدلوا وجه كل شيء ويقضوا على حياة كل شيء في

الأمصار التي ينزلونها ، وأن يقضوا على أهلها أو يضعوهم بحيث لا يستطيعون أن يناجزوهم الشر ، ويرفعوا رؤوسهم فيهم ، ولذلك يلاحظ أن الأتراك استولوا مراراً على المجر ، فكانوا يرحلون عنها بعد كل حملة يحملونها عليها ، ولم يستطيعوا أن يؤسسوا فيها مستعمرة أو موطناً ثابتاً ، وهم في انتصار يتلوه انتصار . والشعب العثماني الذي كفى لاحتلال ولايات مملكة الروم واستعبادها لم يكف لسكنى أقطار أبعد والاحتفاظ بها ، وبهذا نجت ألمانيا وإيطاليا من غارات الأتراك ، وربما استطاع العثمانيون أن يفتحوا العالم لو قدر لهم أن يُخَلّقوا الأقاليم التي ينزلونها بأخلاقهم ويُنزلوا فيها كثيراً من أبنائهم .

قال : « من الأسباب الرئيسة التي أضعفت القوة الجندية في الأتراك ، الحروب التي كانوا أعلنوها على أوربا وفارس . فقد صدهم جهادهم الفرس عن حملاتهم على النصارى ، وجهادهم في النصارى أضر بنجاحهم في حروبهم في آسيا . وكانت طريقة الأتراك في حربهم الفرس والشعوب النصرانية متباينة، فبعد أن قاتلوا زمناً مقاتلة ما وراء النهر والقفقاس، أصبحوا عاجزين عن قتال أوربا ، فضعفوا عن قتال الفرس وعن قتال النصارى من أمم الغرب . وظلوا بعدئذ بين عدوين تقريباً يهمهما زوالهم ويتحمسان بالحماسة الدينية . حمل الأتراك معهم مثل جميع البرابرة الذين أتوا من شمال آسيا نظام حكومة الإقطاعات ، وكان أول عمل يأتيه أولئك الشعوب الرحالة تقسيم الأراضي بوضع بعض القيود والشروط لمقتطعيها ، ومن هذا التقسيم نشأ نظام الإقطاعات. والفرق بين الأتراك وسائر البرابرة الذين فتحوا المغرب هو أن استبداد السلاطين المبني على الحسد والغيرة لم يترك مجالاً قط للإقطاعات أن تكون وراثية ليكون بجانبهم طبقة من الأشراف كما هو الحال في الحكومات الأوربية المطلقة ، وهكذا لم تكن تشهد في المملكة العثمانية سوى سلطة رئيس مطلق إلى جانبها ديمقراطية عسكرية .

« شبهوا الأتراك بالرومان . وكانت بداءة هذين الشعبين واحدة ، وما أشبه أشياع روملوس بأتباع عثمان . ويتفاوت الشعبان في نظر التاريخ ، ذلك لأن العثمانيين ظلوا كما كانوا في الأصل . أما الرومان أيام فتوحهم فلم يزهدوا في معارف من فتحوا ديارهم . ولم يستنكفوا من الأخذ بعاداتهم ومعبوداتهم .

ولم يقتبس الأتراك من الأمم المغلوبة شيئاً ، وتشددوا في أن يظلوا على بربريتهم. ولم تتأصل الأرستقراطية الوراثية في جانب الاستبداد المطلق ، وربما كان ذلك أحد الأسباب التي قضي بها على الأمة العثمانية أن تبقى في حالة الهمجية . وكل من درسوا سير المجتمعات يدركون أن بالأرستقراطية تتهذب الأخلاق وتتثقف عادات الشعوب، وبالطبقة المتوسطة تنتشر المعارف وتبدأ المدنية .

« إن فقدان طبقة الأشراف أو العالية في الحكومات الشرقية لم يبين لنا سرعة انحلال هذه الحكومات فقط ، بل إنه حلّ لنا معنى جمود الفكر الإنساني في هذا الضرب من الحكومات ، وكيف لم يتقدم قيد غلوة . وما كان في المساواة المطلقة ، ومن حكومة تغار من كل ما لا تكون هي منشأه ومصدره شيء من المنافسة والقدوة وحب المجد ، وبدون هذه الأسباب يقضى على كل مجتمع أن يبقى في الجهل الأعمى الذي كان عليه لأول أمره، وأن يفقد معظم مزاياه ومصالحه . وبالنظر لزهد الأتراك في العلوم والآداب ظلت أعمال الصناعة والزراعة والملاحة في أيدي مواليهم وكانوا في الحقيقة أعداءهم، ذلك لأنهم كانوا يشمئزون من كل جديد ، ومن كل ما لم يحملوه معهم من آسيا ، فاضطروا أن يلجأوا إلى الأجانب في كل ما اخترع ونظم في أوربا ، وهكذا لم يكن لهم نقض ولا إبرام في مصادر سعادتهم وقوتهم ، وفي متانة جيوشهم وأساطيلهم. ولا يخفى ما أضاعه الأتراك بوناتهم عن السير في معارج الرقي العسكري الذي أصاب منه الأوربيون قسطاً موفوراً ، ولما كان الشأن في حروبهم لجيوش متحمسة بالتعصب كانت الغلبة لهم ، فلما جاء دور العلوم البشرية وما أبرزته عقول الناس من المخترعات والمكتشفات ، كان العقل المساعد هو المحد من الشجاعة . .

« شبه بعضهم جيش الإنكشارية العثمانية بطوائف البرتوريان من الرومان، في حين كان هؤلاء منتخبين ، وما جرى على خاطر الأتراك قط أن يختاروا أميرهم سواء في ذلك شعوبهم وجيوشهم . وكانت مصلحة الإنكشارية تقضي أن يلقوا الاضطراب في المملكة لئلا يخلو لها الجو فتستفيد شيئاً من الجديد . أما الأتراك الذين توطنوا في يونان فكانوا يحترمون العادات القديمة أكثر من

غيرهم ، كما يحترمون الأوهام وحب العمالات التي ينزلونها . ولما استولوا على مدينة الإستانة كانوا يوجهون أنظارهم على الدوام إلى المواطن التي أنشأتهم وتناسلوا فيها ، فكانوا أشبه بسياح وفاتحين عابري سبيل في أوربا : من ورائهم قبور أجدادهم ، ومهاد عبادتهم وكل ما يقدسونه ويحترمونه ، وأمامهم شعوب يكرهونها ، وأديان يريدون القضاء عليها ، وأقطار يتراءى لهم أن الباري تعالى يلعنها . وأهم ما أخر الأتراك وقادهم إلى انحطاطهم ، ذكرى مجد سالف ، وإعجاب وطني لا تناسب بينه وبين ثروتهم وقوتهم ، فكانوا يستهينون ، ولهم القوة ، بالأخطار التي تهددهم ، فإذا كتب لهم النصر سكروا وقربوا القرابين وإذا غلبوا حملوا على رؤسائهم » .

هذا رأي المؤرخ الفرنسي في العثمانيين وعلة انحطاطهم وقال غيره وأغرق: إن شأن الأتراك العثمانيين في الولايات التي يفتحونها إذا رحلوا عنها شأن جماعة من البدو نزلوا منزلاً موقتاً ضربوا خيامهم فيه ، إذا ترحلوا عنه من الغد لا تشاهد بعدهم في الأرض التي نزلوها سوى آثار أطنابهم ، وعمد خيامهم فقط .

حملة محمد علي على الشام وهزيمة الأتراك :

أظهر والي مصر محمد علي وهو بعض عمال الدولة العثمانية مثالاً مجسماً من التجدد في الممالك ، وبدت أمارات قوته بعد أن قرض المماليك من مصر ، فلم يسع الباب العالي إلا الاعتراف بسلطته ومحاسنته ، شأنه مع كل عامل أحرز قوة ، على شرط أن يؤدي الجزية ، ويعرف كيف يصانع رجال الدولة وسلطانهم . وكان محمد علي أسعد طالعاً من سلطانه ، لأنه لم يصطدم يوم قام بإصلاحه بما اصطدم به السلطان محمود في تطبيق الإصلاحات ، رأى من المصريين قبولاً لدعوته ، واستعداداً للمدنية ، وهو لم يقاوم الطبيعة كما قاومها الترك العثمانيون في السياسة التي استخدموها للقضاء على العناصر ، بل استعرب وتمصر وألف بطانته من كل من يخدم مصر بدون عصبية .

قام بما أراد في مملكته الصغيرة أحسن قيام ، وفتح صدره لكل جديد ،

بل فتحت مصر بفضله صدرها لذلك . بيد أن محمد علي لم يقف عند الحد الذي بلغه من الاستئثار بوادي النيل ، وطمح إلى التوسع في الملك ، شأن عظماء الفاتحين الطامعين في بسطة السلطان ، ولكن أي البلاد يفتح ؟ هل يتوسع في إفريقية ؟ في صحراء ليبيا وصحراء النوبة وهي أصقاع لا توازي العناء . وربما صدمته دول الاستعمار عن التوغل في شمالي إفريقية أو في أواسطها ، أم يقصد الشام وهي مفتاح كل فتح ، وفيها من العمران ما يوازي العناء في استصفائها ، وبينها وبين سكان مصر من وجه الشبه ما لا ينكر محله ، ثم لا يصعب عليه إذا خفقت عليها أعلامه ، أن يتقدم إلى الأمام ، ويملك من أرض العرب والترك ما طاب له ، ولا يعلم ما تحدثه الأيام .

بحث محمد علي عن وسيلة لذلك فلم يلبث طالعه السعيد أن خلق له سبباً معقولاً لفتح الشام ، وذلك أن بعض فلاحي الشرقية بمصر ضاقت نفوسهم من إعنات عماله بالجندية والضرائب ، فهاجروا إلى جهات غزة ملتجئين إلى والي عكا ، وكان عددهم ستة آلاف ، فطلب منه محمد علي إرجاعهم خوفاً من كثرة عدد من يتبعهم إلى الشام ، فامتنع الوالي من ذلك بدعوى أن القطرين تابعان لسلطان واحد ، فاستشاط محمد علي غضباً خصوصاً وهو الذي استرضى خاطر الدولة على والي عكا وكانت غضبت عليه ، ودفع عنه ستين ألف كيس غرامة اقتضتها منه لترضى عنه ، فاتخذ عزيز مصر من ذلك حجة لفتح الشام فأمر سنة ١٢٤٧هـ بإعداد جيش للسفر إليها عن طريق العريش وطريق البحر في آن واحد ، وذلك لمحاصرة عكا من جهتين ، وعين ولده إبراهيم باشا قائداً عاماً للجيوش ، وسليمان بك الفرنساوي قائم مقام له ، وجنّد ستة ألايات من المشاة وأربعة من الفرسان ، ومعهم أربعون مدفعاً وكثير من مدافع الحصار الضخمة ، وما يلزم ذلك من الأعتاد والمؤن . فوصل إبراهيم باشا مع الأسطول إلى يافا وفتحت له كما فتحت القدس ونابلس أبوابها ، وكانت عكا أشهر مدن الشام بحصانتها وفيها خمسة آلاف مقاتل ، فدام حصارها سبعة أشهر تحاصرها من البحر بوارج حربية مسلحة بالمدافع الكبيرة ، ومن البر ثلاثون ألف جندي ، وبريطانيا العظمى متغاضية عنه طوعاً أو كرهاً ، إذ كان لمحمد علي من فرنسا نصير وظهير ، وليست بريطانيا حرة مطلقة ،في

البحر المتوسط لتضرب أُسطول محمد علي منذ أقلع من الموانىء المصرية إلى السواحل الشامية. قال المؤرخون: ولما كانت الجيوش المصرية تحاصر عبد الله باشا في عكا جاءه من نابلس ستمائة رجل واخترقوا صفوف العسكر المصري ودخلوا عكا لمساعدة وزيرها شاهرين سلاحهم ضاربين من عارضهم .

وبعد فترة قليلة تمكنت الدولة من تجنيد عشرين ألف مقاتل بقيادة عثمان باشا والي حلب ، فترك إبراهيم باشا قسماً من الجيش على عكا ، والتقى في ضواحي حمص مع القسم الآخر بالجيش العثماني الذي كان كأخلاط الزمر لا نظام له ولا دربة ، وأبلى المصريون بلاء حسناً حتى أوصلوا العثمانيين إلى العاصي وغرق كثير منهم فيه ، واختفى عثمان باشا في حماة ، ثم احتل إبراهيم باشا بعلبك وعاد إلى عكا وشدد الحصار عليها ففتحها بمعاونة العرب والدروز والموارنة الذين أتوه بأنفسهم طوعاً بعد أن ظهر على الأتراك في أرض حمص ، وأتاه الأمير بشير الشهابي إلى المعسكر يريد الدخول في طاعته . فتحت عكا بضرب المدافع ثلاث ثغرات من سورها واستمر القتال بالسلاح الأبيض فاستسلمت الحامية ، وأُخذ عبد الله باشا واليها أسيراً وحُمل إلى مصر مكرماً ، ثم فتح الأسطول المصري سواحل الشام كاللاذقية وطرابلس وبيروت وصيدا وصور . وبعد أن فتح إبراهيم باشا عكا قصد دمشق ومعه الأمير بشير وأُمراء حاصبيا وراشيا فجمع علي باشا والي المدينة عسكراً من الأكراد وأحداث البلد قُدّر بعشرة آلاف ، وكشف إبراهيم باشا بمنظاره خيول الأكراد ومقاتلة الدماشقة فوجه خيل الهنادي لمقاتلة الأكراد ، ونبه على العسكر النظامي أن يقاتلوا الدمشقيين ولا يؤذوهم ، بل يطلقون البنادق في الفضاء ، فلما سمع الدمشقيون أصوات النار تهاربوا وقاتل الأكراد جهدهم حتى غُلبوا ، وفي إثرهم خيل الهنادي تقتل من تلحقه منهم .

تقدير مؤرخين وشاعر لغلبة محمد علي :

يؤخذ مما قاله البيطار أن إبراهيم باشا قد ساعده الأمير بشير الشهابي ورؤساء جبل نابلس ، لأن عبد الله باشا والي عكا كان حاصر قلعة صانور وهدمها

وحصل منه ضرر لأهل نابلس وكان ذلك من أسباب الغلاء الذي وقع في الديار الشامية ، وأن إبراهيم باشا بينا كان جيشه على عكا يقاسي الأهوال ويتجدل منه الرجال إثر الرجال جاء عباس باشا حفيد محمد علي باشا إلى البقاع وحصن بعض القلاع هناك ليقطع الطريق على العساكر العثمانية الآتية لقتالهم ، وافترق أهل جبل لبنان وتلك النواحي فرقتين ، فتابع النصارى منهم الأمير بشيراً المتفق مع إبراهيم باشا ، وخالفهم الدروز وأظهروا الطاعة للسلطان ، ثم قصد إبراهيم باشا إلى طرابلس وحمص ودخلهما بلا قتال .

قال : وتوجه إبراهيم باشا إلى بعلبك وجاءه المدد من العساكر والذخائر وعاونه أهل الجبل من المسيحيين والدروز ، وكان قبل ذلك وقعت بين هاتين الطائفتين فتن فرجع إليهم إبراهيم باشا وكسر شوكتهم فأطاعوه ، ثم دخل عسكر إبراهيم باشا عكا من الأبراج على السلالم . وذكر بعضهم أن من جملة من قتل من عسكر إبراهيم باشا اثنا عشر ألفاً ومن عساكر عكا نحو خمسة آلاف. قال : وفي ثالث المحرم ١٢٤٨ أرسل إبراهيم باشا إلى دمشق يطلب منهم أن يمكنوه من الدخول إليها فلم يرسلوا إليه جواباً ثم طلب ثانياً فأرسلوا إليه إنا لا نمكنك من الدخول أصلاً ، وفي رابع عشر المحرم وصل بعض جيوشه إلى قرب قرية داريا فخرج إلى لقائهم خلق كثير من أهل دمشق فقاتلوهم قتالاً يسيراً ، ولم يقصد كل من الفريقين إضرار الآخر ، وقتل من كل فريق رجل أو رجلان ، ثم دخل إبراهيم باشا دمشق وقد فر منها واليها علي باشا وعسكره والقاضي والمفتي والنقيب ومحمد شوربجي الداراني وجميع أبناء الترك الموظفين وغالب أعيان دمشق ، ثم عزم على قتال حمص فحصل بينه وبين العسكر السلطاني قتال قتل منهم نحو خمسة آلاف وأسر نحو أربعة آلاف وفر باقي العسكر والباشوات وكانوا نحو ثلاثين ألفاً وغنم أموالهم وعتادهم وسار بعد ذلك إلى حماة فحلب فملكهما بلا قتال ، ثم جاء أنطاكية وعينتاب واللاذقية واستولى على حصن الإسكندرونة وعلى حصن بيلان وكان فيه حسين باشا فحدثت بينهما مقتلة عظيمة .

وفي البهجة التوفيقية أن الدولة جيشت جيشاً آخر بلغ عدده ستين ألف مقاتل بقيادة حسين باشا فالتقى الجيشان أمام حمص وانهزم الجيش التركي

وبلغ عدد القتلى من الترك ٢٠٠٠ والأسرى ٣٠٠٠ وتقهقر الجيش التركي إلى حلب ، وحاول حسين باشا دخولها فمنعه أهلها خوفاً من انتقام إبراهيم باشا فتقهقر إلى بيلان فتقدم الجيش المصري ودخل حلب وتأثر الجيش التركي فهزمه وغنم منه خمسة وعشرين مدفعاً وكان غنم منه أولاً اثني عشر مدفعاً ثم غنم أربعة عشر مدفعاً آخر وقتل من العثمانيين أربعة آلاف ومن المصريين خمسمائة وخمسون ، ووقع في يد إبراهيم باشا ألفان من العساكر النظامية أسرى من الأرناؤد والهوارة فأعطاهم الأمان وأدخلهم في جملة جنده ، واختفى حسين باشا ولم يعرف له أثر ، واجتاز إبراهيم باشا جبال طوروس وكان السلطان في هذه المدة جيش ستين ألف مقاتل آخر — وفي رواية أخرى مئة وخمسين ألف عسكري بالمدافع والمهمات — ولم يكن مع إبراهيم باشا سوى ثلاثين ألفاً فالتقى الجيشان في سهول قونية ووقع القائد رشيد باشا أسيراً في أيدي المصريين وانهزم الأتراك وغنم المصريون منهم في هذه الوقعة نيفاً ومائة مدفع وكثيراً من الذخائر وأسروا عشرة آلاف عسكري بينهم كثير من الضباط والقواد وقتل منهم ثلاثون ألفاً .

ويقول مشاقة : إن جيش حسين باشا لم يكن سوى أربعين ألفاً من الترك، على حين لم يكن مع إبراهيم باشا سوى اثني عشر ألفاً وكان أبقى من عسكره جانباً للمحافظة في الأقاليم المفتتحة وهلك الآخر في الحرب أو الوباء فغلب ، وهذا أقرب إلى المعقول . وقد استغرب كامل باشا لِمَ لم تستطع الدولة أن تجيش في الحال نحو عشرين إلى ثلاثين ألف جندي من حلب ودمشق وترسل أسطولاً إلى عكا يصد عنها أسطول محمد علي أو يقيم العثرات في سبيله ، كما أنه استغرب كيف أن العثمانيين لم يحفظوا خط رجعتهم ولم يقفوا موقفاً يردون به عادية أعدائهم ، وانهزموا تحت نيرانهم إلى الإسكندرونة تاركين خمسة وعشرين مدفعاً وألفي أسير على حين لم يفقد من المصريين سوى عشرين جندياً .

وقد وصف الشيخ أمين الجندي فعال الأتراك وهنأ عزيز مصر وولده إبراهيم وحفيده عباساً بفتح الشام فقال من قصيدة :

والله غيَّر ما بهم من نعمة   لما تغير حالهم وتبدلا
وقد استباحوا المنكرات فلا تسل   عما توقع منهم وتحصلا

وقضاتهم للسحت قد أكلوا فهل ... أبصرت حياً من مضرتهم خلا
نبذوا الشريعة من وراء ظهورهم ... وطغوا وزادوا في الضلال توغلا
وتمسكوا بالبدعـة السوداء لا ... بالسنة الغـراء فارتـدوا عـلى
ومشايخ الإسـلام أصبح علمهم ... جهلاً فلم تر قط منهم أجهلا

وقال في وصف وقائع المصريين مع الترك :

فترى الكماة مبددين على الثرى ... والخيل من وقع القنابر جُفَّلا
أضحت طعاماً للطيـور لحومهم ... ودماؤهـم للمشرفيـة منهـلا
واختلّ عقد نظامهم رعباً وقد ... غطوا الرؤوس ولم يغطوا الأسفلا

وقال :

وأتى بهم للرستن المشهـور إذ ... بين المقابر قـد تستر واختلا
حيث الجهاديون حل وزيرهم ... في باب حمص وقد أبى أن يدخلا
قامت بخدمته وطاعـة أمـره ... حمص إذ امتثلت ولم تبدِ القلا
لما رأى سيف الإله أحداً مـن ... كل السيوف مدى الزمان وأطولا
ألقى السلاح تأدبـاً وتواضعـاً ... عند المزار وللضريـح استقبلا
حتى إذا نفـدت ذخائره وما ... ألفى بحمص للعساكر مـأكـلا
أمضى إلى أرض القصير ركابه ... يبغي العساكر أن تقوم وترحلا
وهناك حاربهم وفرّق جمعهـم ... في صولة والبر بالقتلى امتـلا

وقال :

هل يغلب الأسد المجرب ثعلب ... مهما استعان بمكره وتحيـلا
وإلى حماة الشام سـار وبعدها ... لمعرة النعمان يخترق الفـلا
حتى إذا اقتحم المضيق ببأسه ... وعلى الجبال سما وأشرف واعتلى
تركوا الذخائر والخيام وكلهـا ... يخشون منه لدى الفرار تثقلا
من يخبر الأتراك أن جيوشهم ... كسرت وأن حسينهم ولّى إلى
والعز بالعرب اسـتنار منـاره ... ببزوغ شمس مراحم لن تأفلا

سقوط الأناضول وتضاؤل السلطان العثماني أمام الجيش المصري :

وما زال الجيش المصري يتقدم في الأناضول حتى وصل إلى كوتاهية وأراد أن ينزل بورصة بحجة أن ليس له في أواسط الأناضول حطب ومؤنة في الشتاء ، وكانت الطريق إلى الإستانة أمامه مهيعاً لا يقف فيها ما يوقف سيره ، وأهل الأناضول والإستانة راضون عنه، وأشاع إبراهيم باشا أن مقصده من غزوته هذه توطيد دعائم السلطنة . وكان رجاله من الأوربيين يحثونه على أن يواصل السير ويفتح الإستانة ، وأن لا يقتصر على فتح الشام وعلى ما أخذه من آسيا الصغرى ولو استمع إليهم لقامت الدولة المصرية في القسطنطينية بدلاً من دولة الأتراك ، فأعاد محمد علي بذلك الدولة العربية . قال دي لاجونكيير : ولم يكن لمحمد علي هذا النظر البعيد وهذا الطموح ، بل لم يكن يطلب غير الاستقلال والتوسع في الملك . وبقيت هذه المشكلة التي كان يتأتى أن يكون منها عراك بين قوميتين هما العربية والتركية،مقصورة على دائرة معينة من الحرب ، لم تتعد حد القتال بين ملك وأحد عماله الناشزين عليه .

ولما رأى السلطان محمود ما آلت إليه حاله ، عرته الدهشة وداخله الفزع ، فطلب معاونة الدول العظمى علناً لتعينه على محمد علي ، وحرص خصوصاً على معاونة روسيا التي أصبحت بعد معاهدة أدرنة ترى نفسها حامية الدولة العثمانية ، وليس من مصلحتها أن تكون هذه الدولة قوية ، فأخرجت روسيا إلى الإستانة اثني عشر ألف جندي ، واستدعي فيلق البغدان وهو مؤلف من أربعة وعشرين ألف مقاتل ليأتي إلى الإستانة ، وعقدت معاهدة في كوتاهية على أن تبقى الشام وأذنة وجزيرة كريت لمحمد علي ويرحل عن الأناضول على مال معلوم يدفعه كل سنة قيل إنه ستون ألف كيس وذلك لمدة خمس سنين والسلطان لا يسأل محمد علي غير ذلك ، والخطبة تلقى في المساجد باسم السلطان. وعقدت روسيا معاهدة سرية مع الدولة العثمانية مدتها ثمان سنين ، دعيت معاهدة « خنكارا إسكلهسي » وهي دفاعية هجومية كان القصد منها جعل المضايق في قبضتها ، فهلعت قلوب أوربا لذلك ، وأخذت انكلترا تحسب لهذه المعاهدة ألف حساب .

ولما انتهت شؤون الفتح جعل إبراهيم باشا مقره في أنطاكية ، فكان يحضر

أحياناً إلى حلب ودمشق وعكا ثم يرجع حتى يرقب عن أمم حالة بلاد الأكراد، وكانت منتقضة على الدولة العثمانية إذ ذاك . وكان إبراهيم باشا يوقع على كتاباته الرسمية (الحاج إبراهيم والي جدة والحبشة وسر عسكر حالاً) وبعد فتوح عكا صار توقيعه هكذا (سر عسكر عربستان) أي قائد جيوش بلاد العرب وفوض محمد علي ولاية دمشق إلى شريف باشا وماليتها إلى حنابلك البحري ، وكان هذا من المقربين جداً من محمد علي ، ثم رأت الحكومة المصرية فصل حلب عن ولاية دمشق (١٨٣٨م) وأقامت والياً عليها إسماعيل بك ابن عم إبراهيم باشا حاكماً مستقلاً ، ورجح مشاقة أن السبب في ذلك الثوراتُ التي حدثت في الأقاليم والقلاقل التي ذهبت براحة الأهالي والتعدي والحروب التي أفنت معظم الرجال لأنها كانت كلها محصورة بإدارة واحدة وهي دمشق ، ولذلك حصل للحاكم العام عثرات جمة في تنفيذ أوامره للبعد بين البلدان . وعهد تنظيم مالية حلب لجرمانوس البحري ، وقيل: إن حكومة محمد علي كانت إلى الرفق بدمشق أكثر منها في حلب ، لأن الحلبيين قاوموا إبراهيم باشا بعض المقاومة ، ولم ينزلوا عن القلعة حالاً ، وقال مشاقة : بل دخل بدون معارض فوضع عليهم غرامات حربية وغرمهم مالاً لاحتكار بعض الأصناف حتى يستفيد من ذلك أعوانه .

أعمال إبراهيم باشا في إصلاح الشام :

وكان من أول أعمال إبراهيم باشا الجليلة في الديار الشامية ترتيب المجالس الملكية والعسكرية ، وإقامة مجلس الشورى وغيرها من النُظُم الحديثة ، وترتيب المالية ، جعل نظاماً لجباية الخراج ومعاملة الرعايا بالمساواة والعدل ، لا تفاوت في طبقاتهم ومذاهبهم ، ولذلك لم يلبث الأمراء والمشايخ وأرباب النفوذ أن استثقلوا ظل الدولة المصرية ، وتمنوا رجوع العثمانيين ليعيشوا معهم كالحلمة الطفيلية تمتص دماء الضعفاء وينالهم من ذلك مصة الوشل — ورأت الشام في أيام إبراهيم باشا إبطال المصادرات ، وتقرير حق التملك ، وتوطد الأمن في ربوعها ، وأحييت الزراعة والتجارة والصناعة ، وعمت تربية دود

الحرير واستخرجت بعض المعادن ولا سيما معدن الفحم الحجري في قرنايل . وفرض على لبنان ٦٧٨٢ كيساً يتقاضى الأمير ضعفيها ويدخر في خزانته الخاصة المال الزائد على المفروض .

وأكد كثيرون أن بعمله هذا استعادت أكثر قرى حوران وعجلون وحماة وحمص وغيرها عمرانها القديم . وأخرب بعض القلاع التي كان يعتصم فيها الثائرون أحياناً مثل قلاع جبل اللكام وقلعة القدموس ، وقرب العلماء والشعراء ، ورخص للأجانب في إرسال معتمديهم إلى دمشق ، وكانوا يمنعون من دخولها قبله ، فينزل وكلاؤهم السواحل مثل صيدا وعكا وبيروت وطرابلس . ويقال على الجملة : إن الناس حمدوا حكومة محمد علي في الشام ولم يتبرموا بها لو لم يقم ابنه إبراهيم عملاً بايعاز أبيه بتجنيد الشبان ولو لم يُثقل كاهل الأهلين بالضرائب — وأقل الضرائب الشخصية ١٥ قرشاً وأعظمها خمسمائة قرش — فإن هذا مما نفرت منه القلوب ولا سيما من كان يقع عليهم عبء معظمها مثل أهل حلب وأهل دمشق .

فتوق وفتن وحصار الفلسطينيين لإبراهيم :

لم تقع حوادث مهمة في السنين الأولى التي قضاها إبراهيم باشا في الشام اللهم إلا ما وقع في القدس سنة ١٢٤٩ من فتنة بين المسيحيين قتل فيها خلق وما كان من عصيان النصيرية فانتدب الأمير بشير الشهابي لتأديبهم فأرسل عليهم عسكراً خيم في البهلولية فهرب النصيرية بقضهم وقضيضهم وتركوا مواشيهم وغلالهم وأمتعتهم ففتحها العسكر وأحرق لهم خمس عشرة قرية وقطع أشجارها ثم أحرق لهم ثلاثين قرية أخرى ثم خمسين أخرى وكانت مناوشات بين عسكر الأمير والنصيرية . وعلل مشاقة هذه الوقائع بأن المصريين لما شرعوا بتغيير عوائد العشائر ، وطلب أموال أميرية زيادة على ما اعتادوا دفعه ، نفرت قلوب الأهالي منهم ، وصاروا يتمنون رجوع حكم الأتراك ، وابتدأ الناس ينتقضون عليهم واضطر المصريون إلى الاستكثار من الجند لحفظ مركزهم الجديد ، فعصت عليهم طائفة النصيرية في جبال اللاذقية وأرسل الحاكم عسكراً لقتالهم

من لبنان وحاصبيا وراشيا ، فتوغلوا في تلك الجبال وامتلكوا عدة محال ، ولعدم العناية واستخفافهم بالخصم آلت الحال إلى تراجعهم وقتل كثير من رجالهم ، وآبوا إلى اللاذقية يتعثرون بأذيال الخجل ، إلى أن جردت الحكومة على الجبال المذكورة عسكراً كثيراً وقهرت أهلها .

وأوعز إبراهيم باشا إلى الأمير بشير أن يرسل ولده بألفي مقاتل إلى طرابلس سنة ١٨٣٣م١٢٤٩هـ يجتمع هناك بسليم بك أحد قواد المصريين لتأديب العكاريين والحصنيين والصافيتيين فذهب وقبض على بعض العصاة في طرابلس وعكار وكثير من الأعيان وجرت بينهم عدة وقائع . والغالب أن وقائع جبال النصيرية امتدت منها إلى صافيتا وعكار والحصن أو امتدت من هذه إلى تلك . وفي سنة ١٢٥٠ حدث هياج في حلب ثم في بيروت وأنطاكية ، واشتغل إبراهيم باشا بإدخال من وقع في يديه من الرجال في سلك الجندية ، فهرب الناس وتشتتوا وتوقفت الأعمال ، وطلب من نابلس إنفاذ قانون الجندية فخرج أهلها عن الطاعة وحاصروا إبراهيم باشا في القدس نحو شهرين وكان لبيت أبي غوش بين القدس ويافا يد طولى في هذه الفتنة ورئيسها قاسم الأحمد حاكم نابلس ، فلما ضاق الحصار بإبراهيم باشا اضطر محمد علي أن يجيء بالذات إلى يافا وأرسل إلى قاسم الأحمد كتاباً يتلطف فيه مصحوباً بمال جسيم ويقول إنه لا يأخذ منه عسكراً ولا مالاً فرضي قاسم الأحمد وفك الحصار وخرج إبراهيم باشا حتى وصل إلى يافا ، فوجد العساكر قد وصلت لنجدته ، فرجع على عقبيه في الحال واشتغل بالقتال والنهب والسلب ، فهرب قاسم الأحمد إلى الخليل فلحقه إبراهيم باشا بعسكره ، واشتغل بالنهب والقتل حتى لم يبق ولم يذر . ثم دار على الساحل فأدب العصاة من أهله ولم يزل يتتبع آثار قاسم الأحمد حتى قبض عليه وقتله في دمشق ، وقتل أربعة من أولاده وأمر بجمع السلاح من جميع البلدان .

وفي تاريخ فلسطين أن إبراهيم باشا لما قضى بأخذ أموال ورجال من فلسطين ندم أصحاب الإقطاعات على سكوتهم ، واجتمعوا في قرية بيت وزن غربي نابلس واتفقوا على محاربته ، فنكث جماعة منهم مالوا معه ودلوه على الطريق والمياه ، فعاجل المخالفين قبل أن ينظموا حركتهم ، وفتح طريق

طول كرم ثم نابلس ، وعطف على القدس فاحتلها ، وقد تهافت الأهالي على قتاله من كل جانب فهاجمهم وكسر جمهور القبائل الشمالية عند شعفاط ، ولكن أهالي الخليل هزموه عند برك سليمان وحصروه في القدس فاستعاد نشاطه وقارعهم ثانية وظفر بهم .

خطأ إداري لإبراهيم باشا ووقائعه في اللجاة ووادي التيم :

لا جرم أن إبراهيم باشا أخطأ في تطبيق قانون التجنيد في الشام على نحو ما فعل أبوه في مصر ، وكان عليه أن يقنع والده بالعدول عنه إلى حين ، لأن صاحب القطر الأصلي لم يقطع آماله من استرجاعه وهو يسعى بكل ممكن إلى استخلاصه من غاصبه ، وكل ما تنفر منه قلوب الرعية يفرح به لأنه يخدم مصلحته . فمسألة التجنيد قللت من أنصار الحكومة المصرية في القطر لقلة اعتياد الناس الجندية في ذاك العصر ، وقد أصبح القوم يعدون التجنيد من باب إلقاء النفس في التهلكة ، وزال من الأفكار معنى الدفاع عن الوطن والذب عن مقصد شريف ، وهذا الروح كان قد ضعف في الأمة بعد أن حكمها الغرباء قروناً بالعنف والقهر . قال في معلمة الإسلام : إن تجنيد الشعب في الشام أدى إلى هجرة عدد عظيم من أهلها إلى آسيا الصغرى والعراق . ووضع اليد على الحيوانات للأعمال العسكرية نتج منه انحطاط الزراعة والتجارة ، ولئن كان الأمن قد استتب في الأرجاء فإن الغضب العام لم يكن أقل منه . وجاء في تاريخ حماة أن إبراهيم باشا كان يحشر الناس لبناء الثكنة العسكرية في حماة ويقبض على كل من يجده في البلد فكانوا يفرون منه إلى رؤوس الجبال وتارة يختبئون في الأنهار وربما قلع الإنسان عين نفسه أو قطع إصبعه ليعفى من الخدمة العسكرية .

ولقد اتفق دروز وادي التيم مع دروز حوران وعرب تلك الجهات وأبوا تجنيد أولادهم ، فأرسل والي دمشق (١٢٥١) عليهم جنداً فالتقوا به في جنوبي اللجاة في وعرة هناك كتبت فيها الهزيمة على المصريين ، ثم أرسل عليهم قائداً اسمه محمد باشا فقاتلوه وقتلوه وقتلوا خلقاً كثيراً ، ثم أنفذ إبراهيم باشا أحد رجاله شريف باشا إلى قرية أم الزيتون في وادي اللوى في أربعمائة فارس فقتلهم

الشيخ حمدان الدرزي عن آخرهم ولم يبق إلا على مقدمهم . وذكروا في سبب هذه الوقائع أن إبراهيم باشا طلب ١٨٠ نفراً للجندية من جبل الدروز الشرقي كما طلب ١٢٠٠ من دروز لبنان وأرسلهم إلى عكا ، فطلب المشايخ إبدال ذلك بالمال وأوهموه الطاعة فلما عادوا إلى إقليمهم ثاروا عليه ، فتوجه إليهم الجند بقيادة علي آغا البصيلي كبير طائفة الهوارة والصعايدة ومعه عبد القادر آغا أبو جيب فعقدوا هناك مع كبراء الدروز مجلساً للمشاورة في هذا الأمر ، فامتنع الدروز من تسليم الأنفار وأرادوا الاستعاضة عنهم بالبدلات العسكرية . فقال البصيلي : إني أرسل مراسلة أستشير بها أفندينا . وعلى ذلك قرّ القرار . وفي تلك الليلة كبست الدروز العساكر وأذاقتهم كؤوس المنية ، وقتل أبو جيب وكان المتسلم في حوران وجبل الدروز ، ولم يسلم من القتل سوى البصيلي وخمسة عشر نفراً ، ثم جمع الدروز أمتعتهم ودخلوا اللجاة فجاءهم عسكر إبراهيم باشا فقتلوه . وهذه هي الوقعة التي قتل فيها الفريق محمد باشا . وقد بلغ عدد المقاتلة من الدروز والعرب عشرة آلاف . وفي مدونات مشايخ الدروز أنفسهم أن المقاتلة منهم لم يتجاوزوا الثمانمائة مقاتل ومعهم مائتان من عرب السلوط أحلافهم . وكانوا يربطون الطرق وينهبون القوافل بين بيروت ودمشق ويقتلون كل من وجدوه منفرداً من العسكر النظامي .

وروى مشاقة أن العسكر المصري الذي أُرسل لأول مرة على دروز حوران كانوا ٤٥٠ مقاتلاً من الهوارة قتلوا إلا قليلاً ، فأرسل إبراهيم باشا عليهم نحو ستة آلاف من العسكر النظامي مجهزين بالمدافع مع أن الدروز يومئذ لم يكونوا أكثر من ١٦٠٠ مقاتل . ولما عجز شريف باشا والي دمشق عن كبح جماح الدروز جاء إبراهيم باشا من شمالي الشام وكان هناك يرقب حركة الأتراك فساق قوة أخرى ، فرأى الرعب قد دبّ في قلوب عسكره من رهبة الدروز فعمد إلى ضربهم من جهة صرخد بفرسان الأكراد . ودارت رحى الحرب بينهم وتهارب الدروز من وجه إبراهيم باشا ورجاله إلى أن قادوهم إلى سهل دامة ، وهناك رجعوا عليهم وأعملوا السيف فيهم وفتكوا بجموعهم ، ولما عرف إبراهيم باشا أن عسكره ذُعر من شجاعة الدروز عمد إلى تسميم الماء الذي كانوا يستقون منه فأرسل إلى الدكتور كلوت بك يستحضر منه

محلولاً قاتلاً فرفض هذا إجابة طلبه وحاول أن يمنعه من استعمال تلك الواسطة لما فيها من القسوة التي تشمل الحريم والأطفال معاً ، أما إبراهيم باشا فكان يرى مصلحة الدولة أولاً والرعية ثانياً ، ولما عجز عن إخضاع العصاة ألزم علماء الكيمياء بصنع محلول سليماني ألقاه في المياه وأعلم الدروز بذلك ، فاضطر الدروز إلى ترك المكان بعد أن مات منهم عدد كبير عطشاً وأتوا إلى إقليم البلان .

وكان دروز وادي التيم وإقليم البلان ينجدون دروز حوران بقيادة شبلي العريان ولما ضاق بهم ذرع إبراهيم باشا استدعى من مصر عسكراً من الأرناؤد فأمده أبوه بأربعة آلاف جندي بقيادة مصطفى باشا ، وهم الذين حارب الدروز بهم في الوعرة أيضاً فلم يظفروا بهم . وكانت دروز الأقاليم تنجد دروز حوران سراً أولاً ثم أخذت تنجدهم علناً . أما نصارى لبنان فتجندوا أولاً مع العساكر المصرية وحضروا الوقائع التي حدثت بين المصريين والدروز في حوران ووادي التيم . وتجمع العصاة في قرية حينة من إقليم البلاّن ، فأطلق الأمير مجيد شهاب الغارة عليهم فانهزموا وقتل منهم ١٥٠ رجلاً وبلغ شبلي العريان ذلك فحضر بعسكره من الوعرة وحاصر العسكر المصري في سراي حاصبيا فقتل من أمراء حاصبيا الأمير علي ثم أرسل العريان إلى الأمير محمود خليل أن يخرج من السراي ولا يشارك العسكر النظامي فخرج بجماعته اللبنانيين ، واضطرمت نار الحرب بين العسكر المصري والعريان ، ففر الجند المصري منهزماً نحو البقاع فتبعه العريان بمن معه وأعمل في أقفيتهم السلاح فقتل منهم نحو ثلاثمائة رجل وتشتت الباقون في البقاع فظفر بهم العريان والبقاعيون ، ثم جمع إبراهيم باشا ما تشتت من عسكره في البقاع وعاد فخيم في قرية عيحا قرب راشيا ، فأتته الدروز وتحصنوا قبالته في غابة هناك ، وانتشب الحرب بينه وبينهم فلم يظفر بهم ، ثم اشتبك الدروز مع عسكر إبراهيم باشا في وادي بكا فهجم عليهم إبراهيم باشا بعسكره وأطلق عليهم النار وأطبقت العساكر من كل جانب ، فقتلوا من الجند المصري وقتل منهم مقتلة عظيمة اضطروا عقيبها إلى الفرار . قيل إنه قتل من الدروز في الوقعة الأولى ٦٢٠ عدا من تأثرهم إبراهيم باشا وقتلهم ، ثم حدثت وقعة في قلعة صخور وتفرق الدروز ، وطلب العريان الأمان من إبراهيم باشا فأجابه إليه وجعله قائداً على ألف فارس هوارة . وفي سنة ١٢٥٢ توجه الأمير مسعود

الشهابي لحرب العرب العصاة في الصفا فاستسلموا له ومات من عسكره خمسون جندياً دنقاً .

نعم بدأ الاشمئزاز من حكومة محمد علي سنة ١٢٥٠ لما صدر أمره إلى ابنه إبراهيم باشا باحتكار أصناف الحرير للحكومة ، وبضرب ضريبة جديدة على الأهالي ، وبتجهيز عدة ألايات ، وزاد الحنق لنزع السلاح ، فابتدأت الثورة بجوار بحيرة لوط وعلى شواطىء الأُردن ، وفي هذه الوقعة التي انتهت بقتل قاسم الأحمد حاكم نابلس بدمشق ، قتل إبراهيم باشا كثيراً من زعماء الأتراك ممن كانوا ساعدوا العصاة عليه ، وأخذ الدروز والنصيرية والموارنة يستعدون للثورة يهيجهم عليها عمال الدولة العثمانية ، وبريطانيا تحرض العثمانيين وتعلمهم كيف يسلكون . وقد روى كامل في تاريخه أن إبراهيم باشا فقد من جيشه في السنتين التاليتين لأمر التجنيد نحو عشرين ألفاً . وممن انتقض على إبراهيم باشا أهالي الكرك فإنه لما فتح إقليمهم نظم إدارته وجعل له حامية من جنده ، وبعد قليل تمرد السكان وذبحوا الحامية والموظفين على بكرة أبيهم ، وقتلوا كتيبة من جنده كانت آيبة إلى مصر ، فأضلوها الطريق وأهلكوا أكثرها .

سياسة الأتراك والدول مع محمد علي :

وكانت الدولة العثمانية بمعاونة الدولة البريطانية لا تفتأ منذ دخول المصريين إلى الشام تدس الدسائس في القطر ، وتستميل رؤساء العشائر وأرباب الزعامات والأعيان ، بالمال تارة والوعود الخلابة أخرى ، وبعد أن عقد محمد علي مع سلطان العثمانيين العقد الثاني وهو خمس سنين أيضاً ومضى أكثره وأدى المقرر عليه من المال ، أرتأى العثمانيون بإيعاز بريطانيا العظمى أن يستخلصوا الشام وأذنة من محمد علي ، فأرسل السلطان محمود سنة ١٢٥٥ حافظ باشا في سبعين ألف مقاتل وفي رواية مئة ألف مجهزين بمدفعية مهمة ومعها طائفة من كبار ضباط روسيا وبروسيا وزحف إبراهيم باشا في أربعين ألفاً حتى انتهى الجيشان إلى سهل نزّيب (نصيبين) ، واشتبك القتال بين الجيشين ثماني ساعات ونصفاً فتراجع الجيش العثماني بعد أن قتل منه ستة آلاف وقيل أربعة وأسر اثنا عشر

ألفاً ، وغنم المصريون من العثمانيين في هذه الوقعة ١٦٦ مدفعاً و ٢٠ ألفِ بندقية ، وقتل من المصريين أربعة آلاف وقتل المصريون من الأتراك في حال انهزامهم ما يبلغ خمسة أسداسهم .

وذكر المصنف المجهول أن وقعة نزيب كانت يوم ١١ ربيع الثاني١٢٥٥ (٢٤ حزيران ١٨٣٩) وأن إبراهيم باشا استولى من العثمانيين على مائة وعشرين مدفعاً وعشرة آلاف بندقية وجميع مهماتهم وذخائرهم وعتادهم وقتل منهم أربعة آلاف وخمسمائة وجرح ١٨ ألفاً وأسر ثمانية آلاف وخمسمائة وقتل أمراء كثيرين.وقتل من جيش إبراهيم باشا أربعمائة وجرح ثمانمائة وفقد أربعمائة ثم قصد بيرهجك (البيرة) فهرب العثمانيون وغنم منهم ٣٢ مدفعاً بعتادها .

انتهى خبر الهزيمة إلى الإستانة بعد ثمانية أيام من وفاة السلطان محمود الثاني وجلوس ابنه عبد المجيد وهو فتى في السادسة عشرة من عمره . جلس السلطان الجديد وسلطنته مهددة بجيوش محمد علي ، وليس للدولة جيش ، وقد فقدت أسطولها في الإسكندرية ، سلمه لمحمد علي أمير البحر أحمد فوزي باشا ، فرأى السلطان أن يسادّ ويقارب ، فأرادته الدول على أن يتربص ريثما يتوفق إلى حلّ مرضيّ بإجماع الآراء بينهن ، فكان من ذلك حل المسألةالمصرية العثمانية بالطرق السلمية الحربية ، فاتفقت الدول العظمى ما خلا فرنسا أن لا تتجدد معاهدة « خنكار إسكلهسى » بين العثمانية والروسية ، وأن السلطان إذا اقتضت له معاونة لسلامة السلطنة تعاونه الدول ، على أن تبقى المضايق والدردنيل تحت إشرافهن ، وكان محمد علي يتذرع لدى الباب العالي أن تكون مصر والشام وأذنة ملكاً وراثياً له ولأولاده فأرضته الدول بمصر فقط ولم تنفعه معاضدة فرنسا ، وقضي على محمد علي أن يخرج من أذنة والشام في عشرة أيام ، وأن لا تبقى له مع مصر سوى باشاوية عكا أي فلسطين من أرض الشام . تقرر ذلك في مؤتمر لندرا (١٨٤٠) بين انكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا بيد أن محمد علي أبى أن يخرج من الشام ، فبعثت انكلترا بأسطولها إلى السواحل بقيادة روبرت ستوبفورد فضربت بيروت واستسلمت باقي الثغور كطرابلس وصيدا وصور وقاومت عكا ، وبعد أن أطلقت عليها البوارج الإنكليزية قذائفها ثلاث ساعات أصابت مستودع البارود فانفجر وقتل كثيراً من الرجال ، ثم

اضطرت العساكر المصرية إلى العودة من طريق البر الذي كانت جاءت منه . وكانت فرنسا مناهضة هذه المرة للدول وقامت إلى جنب محمد علي تبرر عمله، وتناصره برأيها ومعاونتها الأدبية .

ونشر السلطان عبد المجيد ١٢٥٥ (١٨٣٩) خلال هذه المدة خط كلخانه أو البراءة السلطانية وهي أول قانون إصلاحي في السلطنة العثمانية يقضي بإعطاء العناصر العثمانية حقها وحريتها ، ويضع نظاماً لاستيفاء الضرائب على نظام واحد ، وتطبيق القانون العسكري وغير ذلك من الأمور الإدارية ، فصفقت أوربا لقانونه ورجت الارتقاء لمملكته . وكان هذا القانون مما أوحت به بريطانيا واستملاه عقلاء الساسة من الأتراك في العاصمة .

انفراط عقد الحكم المصري :

ولما أحس أهل لبنان بواسطة دعاة البريطانيين أن الدول أزمعت إجلاء الجيش المصري عن الشام بالقوة إن لم ينجل مختاراً ، أخذوا يناوشون الحامية المصرية وقتلوا بعض المتسلمين من المصريين ، وكان الأمراء الشهابيون واللمَعيون يقوون العامة سراً ويحثونهم على الثبات، والإفرنج يخبرون الناس باتفاق الدول الأربع النمسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا مع الدولة العثمانية على استخلاص الشام من محمد علي ، ويحرضونهم على الدولة المصرية ، ويؤكدون أن المراكب الحربية قادمة إليهم ، واشتدت الفتنة بين أهل الجبل والأمير بشير وحرق إبراهيم باشا بعض قرى الجبل وقتل رهباناً وسبى حريماً .

وكان أمير لبنان في ظاهره مع إبراهيم باشا خوفاً منه ، وفي الباطن مع من يضمن له ولايته ، وقبض المصريون على ٥٧ رجلاً من أعيان لبنان بينهم أربعون من أمراء الشهابيين كانوا يدعون أهل بلادهم لخلع طاعة المصريين فنفاهم إبراهيم باشا إلى مصر ومنها إلى السودان ، وأخذ أعوان أمير لبنان ينتقمون من الرعايا بجمع السلاح والخيل وطرح المغارم ، وجاء على الأثر الأسطول العثماني والأوربي في أربعين قطعة صغيرة وكبيرة ، تحمل خمسة

آلاف وخمسمائة جندي عثماني وألفي جندي أوربي ، فأخذ إبراهيم باشا يجمع شمله في الداخل ، ويستدعي جنوده من الساحل ، وبحسب تقارير ضباط الإنكليز أن المقتول والمجروح والضائع من العسكر المصري لم يكن أقل من عشرين ألف جندي .

وخرج إبراهيم باشا من دمشق (١٢٥٦) بعد أن فرق ذخائره ومتاعه على المساجد والجوامع وبيوت الأرامل والأيتام ، وأخذ معه جميع الحبوب والمواشي خارجاً من باب الله ونزل في سهل القدم ، ومنها قصد إلى مصر عن طريق البر . وقبل رحيله عن دمشق أرسل خالد باشا التركي من الساحل أحمد آغا اليوسف في شرذمة من الجيش فخرج إليه إبراهيم باشا بجند قليل وهزمه شر هزيمة ، فرجع إبراهيم باشا بالغنائم والذخيرة الوافرة ، أما أحمد آغا فنزل بعسكره بعيداً عن دمشق في إحدى قرى الزبداني ينتظر إخلاء إبراهيم باشا المدينة ، ثم خرج إبراهيم باشا صادعاً بالأمر الذي جاءه من والده بالجلاء عن الشام فخرج أهل دمشق لوداعه وخطبهم وحرضهم على الإخلاد إلى الطاعة والسكينة ، ريثما تعود الحكومة العثمانية ، وعينت الدولة علي باشا الذي كان والياً على الشام يوم دخول إبراهيم باشا ، وكان أشد الأتراك تعصباً ، وبقي قنصل بريطانيا المستر ودد الذي أثار الموارنة على إبراهيم باشا مفوضاً من الدولة التركية بمراقبة أعمال عمالها ، وكان كثيراً ما يشير على الدولة بعزل هذا فتعزله ونصب ذاك فتنصبه ، وكان الموظفون العثمانيون معه كموظفين صغار في خدمة آمر مطلق .

أراد محمد علي أن يقاوم دول أوربا ويظل في الشام ، ولكنه علم ببعد نظره أن ذلك متعذر ، وأن أسطولاً ضرب بيروت وأحرق الأسطول المصري ونزل تسعة آلاف جندي إلى سواحل الشام ، وأن الموارنة بعد أن كانوا عضد ابنه إبراهيم أصبحوا يعاونون الأوربيين على طرده من الشام ، وتقدم أمير البحر بأبيه أمام الإسكندرية وأخذ من محمد علي معاهدة لم يترك له بها سوى مصر ، وأنه من مقتضى معاهدة الدولة العثمانية مع الدول ترك الحق لبريطانيا بالاتفاق مع النمسا في محاصرة الموانىء ومساعدة كل من أراد خلع طاعة المصريين والرجوع إلى الدولة العلية ، وبعبارة أخرى تحريضهم على العصيان لإشغال الجيش المصري في الداخل ، كي لايقوى على مقاومة السفن النمساوية والبريطانية

وأن يكون لمراكب روسيا والنمسا وبريطانيا معاً حق الدخول في البوسفور لوقاية القسطنطينية متى تقدمت الجيوش المصرية نحوها .

فضل حكم محمد علي :

كانت حسنات حكومة محمد علي في الشام أكثر من سيئاتها . وضعت أصول الإدارة والجباية ورفعت أيدي أرباب الإقطاعات وأعطتهم من الخزانة رواتب تكفيهم ، ولم يخلص من ذلك إلا الأمير بشير الشهابي والي لبنان ، فإنه نال ولايته مباشرة من محمد علي في مصر ، وظلّ يتصرف بلبنان ، وبذلك رفعت سلطة المشايخ والأمراء المستبدين . قال مشاقة : كانت الدولة التركية خبيرة بأحوال الشعب أكثر من الدولة المصرية فبعثت تدس الدسائس في المشايخ ، وتغريهم بالمواعيد الفاحشة ، ليحضوا الشعب على شق عصا الطاعة ، طمعاً بإرجاع نفوذهم ، وكان النصيرية أول من شق عصا الطاعة وتبعهم الدروز في حوران ووادي التيم ، فقضى المصريون معظم أيام دولتهم في الشام بالحروب والقلاقل .

ومن مآثر الحكومة المصرية التي عددها مشاقة تجفيفها المستنقعات وتصريف الأقذار في مجار خاصة ، وتحديد أسعار اللحوم ، والعدل بين الرعايا على اختلاف أديانهم وطبقاتهم ، لا تكلف صاحب الحق نفقة لتحصيل حقوقه ، وإنفاق كل مال في وجهه المخصص له ، ومع ذلك ظل الشعب يسومها العداوة ويناقشها الحساب ، لأنه اعتاد أن يكون محكوماً لا حاكم نفسه ، عبداً لا حراً . وأكد أن البريطانيين استخدموا رجلاً من رجالهم السياسيين اسمه المستر ودد فجاء كسروان بدعوى أنه يريد تعلم اللغة العربية ، وأخذ يبث الدسائس حتى أعلن الكسروانيون العصيان ، وقاتلوا جيشاً من جيوش إبراهيم باشا وجيوش الأمير بشير ، ودام القتال أياماً ، وتغلب العصاة على جند إبراهيم باشا مراراً ، وهي المرة الأولى التي ذاق بها إبراهيم باشا طعم الانكسار .

ومدح مشاقة الأمير بشيراً الشهابي الذي كان عضداً قوياً لإبراهيم باشا ، وقد تولى حكومة الجبل من سنة ١٧٨٥ إلى سنة ١٨٤٠ وأرسلته الدولة لما استولت

على الساحل إلى مالطة وبقي منفياً فيها زمناً ولم يستطع أن يعود إلى إمارته . قال إنه كان شجاعاً مقداماً ، وقائداً محنكاً ، وسياسياً داهية ، خدم الجزار بكل أمانة ونشاط ، وخدم خلفه وحفيده مثله ، وخدم الدولة التركية والدولة المصرية ، وكان يعطي لكل خدمة ودولة حقوقها ، وكان صادقاً إذا وعد أميناً على واجبه ، ولكنه لم يخدم لبنان خدمة تذكر . وانتقد مشاقة حكومة محمد علي تقاعسها عن إشهار استقلالها عن الدولة التركية ، مع أنه كان من أسهل الأمور بعد أن اكتسحت القطر ، فلو نادى محمد علي بنفسه ملكاً مستقلاً وأرسل سفراء إلى عواصم الدول الأجنبية ، وعقد معها المعاهدات الدولية لاعترفت له بالملك على الرغم من مقاومة دولة بني عثمان ، ولو طلب منها الاعتراف بملكه واستقلاله عن الدولة التركية عقيب حادثة قونية ، لأجبرتها على الاعتراف بسيادته لأنه استحال عليها إخراج جنوده من الشام ، أو صد هجمات إبراهيم باشا وتقدمه إلى قلب عاصمتها ، ولو فعل لكانت المملكة العثمانية عربية اليوم أو لكانت على الأقل أُضيفت الشام إلى مصر وأصبح حظ القطرين واحداً . ولم يظهر سر امتناع محمد علي من الإقدام على هذا الأمر الخطير ولو فعل لغير حالة هذا الشرق القريب لا محالة .

رأي الغرباء في حكومة محمد علي :

أثبتت حكومة محمد علي في فتوحها أن المصري بل العربي إذا تهيأ له زعيم عاقل لا يقل عن الغربيين في سيرته وجلادته ، وأنه لم يضره في القرون الماضية إلا فناوه في الحكومة التركية ، بدعوى أن الإسلام لا يفرق بين الأجناس ، والعربي والتركي أخوان ، وأن الظلم إذا جاء من مسلم كان مقبولاً ! . وكانت حكومة محمد علي من أفضل ما رأت الشام من الحكومات منذ ثلاثة أو أربعة قرون ، بل إن الشام في القرون الوسطى والحديثة لم تسعد بما يقرب منها فضلاً عما يماثلها .

كتب المستر برانت قنصل بريطانيا في دمشق إلى سفير دولته في الإستانة سنة ١٨٥٨م ما تعريبه : لما كانت الإيالة تحت حكم محمد علي باشا عاد كثير

إلى سكنى المدن والقرى المهجورة ، وإلى حراثة الأرضين المهملة ، وهذا ما حدث خاصة في حوران وفي الأرجاء الواقعة حوالي حمص ، وفي كل الجهات الواقعة على حدود البادية ، وفي هذه الأماكن أكره العرب على احترام سلطة الحكومة ، وجعل السكان بمأمن من اعتداءاتهم . وكان الشام بأسره تحت إدارة شريف باشا وقيادة الجيش الذي يبلغ عدده زهاء ٤٠ ألف جندي نظامي وغير نظامي بإمرة إبراهيم باشا ، فبحسن إدارة الأول تضاعف نجاح الأهلين وحسنت المالية في هذه النواحي ، كما أن نشاط إبراهيم وحزمه وطد الأمن ومدّ رواق الثقة ، وقد عُدت الحكومة ظالمة لكنها في الحقيقة لم تكن تستطيع غير ذلك ، إذ كان عليها أن تصلح عدة أمور مختلفة ، وأن تبدل الفوضى والتعصب والقلاقل التي كانت سائدة بالعدل .

« وامتعض أصحاب المقامات العالية والأفندية والأغوات من ذلك كثيراً لأنهم كانوا يثرون من ابتزاز أصحاب التجارة والحرف وسائر الطبقات العاملة. وقد سر هؤلاء كل سرور لخلاصهم من الظلم الذي أنّوا تحت عبئه طويلا ، واغتبط النصارى خاصة وفرحوا لنجاتهم من التعصب الذي أوصلهم إلى درجة من الذل لا تطاق . ولم يكن الفلاحون أقل سروراً منهم لأنه وإن كانت الضرائب المقررة تستوفى بكل شدة ، لم يكن يستوفى منهم بارة زيادة ، ولا تضبط حاصلاتهم وغلالهم ، ولا يؤخذ منهم شيء دون دفع ثمنه ، ولم يجبروا على تقديم خدمة دون بدل ، وقد فرضت الخدمة العسكرية على المسلمين ، وهذا الأمر الجديد كان ينبوع استياءٍ عظيم . أما النصارى الذين كانوا يدفعون الخراج فأعفوا من الخدمة العسكرية ، والفلاحون الذين قطنوا القرى المهجورة أسلفوا مالاً لإصلاح بيوتهم وتموينها ، وأعفوا من الضرائب مدة ثلاث سنين .

« وقصارى القول أن جميع هذه المساعدات بذلت لزيادة الحاصلات ، وكم من مرة ذهبت الجنود بإمرة إبراهيم باشا لإتلاف بيوض الجراد وما نقف منها وبفضل هذا الحكم الحازم العادل المحترم من الجميع أخذت البلاد ترقى في مدارج النجاح والنماء ، فلو طال الحكم المصري على الشام لاستعادت قسماً عظيماً من وفرة سكانها القدماء ، وأصابت شطراً كبيراً من الثروة التي كانت في الماضي ، وآثارها لم تزل ظاهرة للعيان في القرى والمدن العديدة في جهات

حوران ، وفيما وجد في البادية حيث ترى فيها الطرق التي اختطها الرومانيون .

قال : «ولم يكد المصريون يطردون من القطر ويتقلص ظل سطوتهم — وقد كانوا أخضعوا الجميع لحكمهم الشديد—حتى عاد القوم إلى نبذ الطاعةوخلفت الرشوة والتبذير في إدارة المالية النزاهة والاقتصاد ومنيت المداخيل بالنقص ، واستأنف عرب البادية غاراتهم على السكان فخلت القرى والمزارع المأهولة جديداً بالتدريج حتى أمكن القول إنه لا يوجد ثم ظل للأمن على الحياة والأملاك وكل شيء يدل على عودة حالة الفوضى إلى هذه الديار التي تركها المصريون » .

هذه أجمل صفحة في وصف حكم محمد علي في الشام كتبها إنجليزي .

وقال بريبه الفرنسي في كتابه الشام على عهد حكومة محمد علي ما تعريبه : « ما من بلدة نالت ما نالته الشام من العمران والمجد في كل مظهر من مظاهر الحياة ، وما من بلد عانى شقاء كشقائها من تقلبات الزمان ، وسقي أديمها بالدماء، فإن خصبها المدهش وجمال إقليمها وتنوعه ، ومركزها المهم الذي يقرب إليه جميع الأجزاء القديمة التجارية من الأرض ، كان يجعل منها في القديم النقطة المتوسطة للعلوم والتجارة في العالم ، ولكن هذا المركز وهذه المنافع قد نبهت أطماع الفاتحين ، وجلبت غير مرة على الشام ويلات الحروب .

« وكانت الشام على عهد الأتراك العثمانيين مقسمة إلى أربعة إيالات : حلب وطرابلس وعكا ودمشق ، وقبل مجيء إبراهيم باشا إلى الشام كانت حكومة هذا القطر من الممالك العثمانية التي تتعب السلطنة، ولا يمكن حصر السلطة في يد واحدة ، لأن معنى ذلك تسليم سلطة كبرى لرجل واحد تمكنه من العصيان وكثيراً ما كان السلطان سلطاناً بالاسم مع أن الشام كانت مقسمة إلى أربع إيالات كما حدث في زمن عبد الله باشا وغيره ممن شقوا عصا الطاعة وكثيراً ما كان الباشوات يُشنقون كما حدث في حلب على جدران قصر الشيخ يابران ولطالما شنقت عليه باشاوات بيد الأهالي كما أحرقوا باشا دمشق .

« وكان الدم يجري لأقل شبهة والعذاب الأليم يحل فيُشنَق الباشاوات وتستل أرواحهم من أسفلهم ويجعلون العصاة على الحديد ويحزون الرؤوس وبذلك كان يتمكن الباشاوات من توطيد سلطانهم على الرعايا وإلا أصبحوا عرضة للحرق والشنق . قال : ومن المحقق أنه ليس إلا طريقة الإرهاب والقوة التي

تؤثر الأثر المطلوب في شعوب الشام وتردهم إلى الطاعة ، وقد عرف إبراهيم باشا كيف يؤثر في الشاميين وذلك بأن استمال إليه قلوب أشرافهم وأعيانهم وألقى بينهم الشقاق ضمناً عند الاقتضاء ، وبذلك تيسر له حكم هذه الإيالات ووضع ضرائب شديدة عليها ما كان القوم يتحملونها لو لم يكونوا من عناصر وأديان مختلفة ، وكان شريف باشا حاكماً على الشام كله وتحت يده الحكام ، وكان طماعاً في المال اهـ » .

حكمنا على أنفسنا وعلى غيرنا :

هذا هو الإنصاف في الحكم على حكومة إبراهيم باشا وما هي في الحقيقة إلا روح محمد علي الكبير التي كان يستمد منه ابنه ، ولا يصدر إلا عنه في الخطوب ولا يقطع أمراً دون الرجوع إلى رأيه ، حتى جاءت أحكام المصريين نموذجاً في الإدارة ، ولو عزمت الدولة العثمانية أن تستفيد من هذا الدرس لأرادت عمالها على تطبيق خطط إبراهيم باشا في الإصلاحات التي قام بها خلال التسع السنين التي قضاها في هذا القطر ، ولكن العثمانيين ابتلوا بالإهمال والغرور ، لا يعمدون إلى حسن الإدارة ويتظاهرون بالإحسان إلا يوم الشدائد ، فإذا زالت عادوا إلى طبائعهم في إعنات الرعية وإلقاء الحبل على الغارب ، ونسوا ما أعطوا من عهود ، وما وضعوا من القوانين. وهذا ما دعا إلى ظهور الفروق الكثيرة بين الإدارتين المصرية والعثمانية بعد رحيل جيش إبراهيم باشا عن هذه الديار ، وهو الجلاء الذي اقتضته الدول الكبرى بل الدولة البريطانية التي حملت الدول على موافقتها على رأيها لآمال لها تريد تحقيقها في مصر والشام ، لتكون هي الحاكمة المتحكمة في مصالحها لا الدولة المصرية الفتية التي تحب فرنسا وتساهمها سياستها أحياناً . وما مصر والشام إلا طريق الهند الأقرب ، بل مفتاحها من البحر المتوسط ، وإذا أردنا أن ننظر بعين المؤرخ المنصف نرى بريطانيا العظمى هي التي اقتضت سياستها القضاء على أماني محمد علي بل أماني العرب من إنشاء دولة عربية ، كما أوجبت سياستها قبل ثلاثين سنة أن تدعو الدولة العثمانية إلى حرب الوهابيين في نجد والحجاز حرباً عواناً لأنه كان

يخشى أن يؤسسوا أيضاً دولة عربية جديدة ربما كانت عثرة في سبيل أماني تلك الحكومة في شبه جزيرة العرب .

ولو نظرنا إلى ما وقع لإبراهيم باشا في الشام لأول الفتح ، لم نره إلا قتالاً مع العثمانيين أي قتال الجيش المصري مع الجيش العثماني ، وإذا كان في الجيش الذي دافع عن عكا أو عن دمشق أو يوم حمص مثلاً أناس من الأكراد والهوارة فهؤلاء ليسوا شاميين وهم مستأجرون يحاربون مع كل من يعولهم ويرزقهم ، على نحو ما وقع لإبراهيم باشا من هذه الفئة ، أسرهم من صفوف الدولة ثم حولهم إلى صفوفه فأخذوا يقاتلون معه ، ولم يلتو القصد على إبراهيم باشا إلا لما دخلت أصابع الأجانب ، وأخذوا يثيرون عربان نابلس وسكان كسروان وجبال النصيرية ودروز لبنان ووادي التيم وجبل حوران وكل من عرفوا بالمضاء من سكان الجبال ، وأما المدن والسواد الأعظم من الناس فقد استقبلوه وأخلصوا له وشعروا بحسن إدارته ولا سيما المسيحيون والاسرائيليون وكلهم أدركوا الفرق بين حكومته وحكومة الترك .

ولقد تجلى في وقائع محمد علي في الشام تجلياً لا مجال للريب فيه ، أن اختلاف المذاهب وتباين التربية ، كان من العوامل القوية في إلقاء الفتنة بين أبناء هذا الوطن ، وأن دول أوربا عند أغراضها تستحل بث بذور الشقاق بين المتآلفين ، وتستخدم وسائط غريبة في تكدير صفاء الآمنين ، وتعبث بعقول السذّج المساكين ، وأنها قلما اهتمت لمصلحة أمة من أمم الشرق ، بل تهمها مصلحتها فقط ، ولو كانت تريد الخير للشام لتركته يسعد ويرقى بحكم محمد علي الذي كان بإقرار رجالها من أرقى ما عهده القطر منذ قرون ، ولعل أبناء الشام أيقنوا بخطإهم في الانتقاض على الحكومة المصرية وهي مثلهم عنصراً ولغة وعادات أنهم كانوا على ضلال في الحنين إلى حكم العثمانيين ، وما كان من حقهم أن ينسوا في سنين قليلة كيف كان حكامهم يسارعون في الإثم والعدوان . وكان على الشاميين منذ عهد المصريين أن يدركوا أن الدولة دب فيها دبيب الفساد ، وأن من العناء رياضة الهرم ، وأن الهرم إذا نزل في الدول لا يرتفع .

العهد العثماني

من سنة ١٢٥٦ إلى ١٢٧٧

رجوع الشام إلى سالف بؤسها على العهد العثماني وفتن الدروز والنصارى

أشبه الشام بعد الحكومة المصرية حال من كان في محنة مستديمة وشظف عيش ، ثم حسنت حالته بان عُلّم النظام والسكون ، ومتّع ببعض الراحة ، وغذي بالأطايب ، فتغيرت طبيعته ، وتبدلت نفيسته ، وبمحاولة إرجاعه إلى سابق مألوفه ، عُدّ من يحاول ذلك جانياً عليه . وما كان يحلم أولاً بأن يستمتع بغير ما كان له ، وبرجوعه سيرته الأولى تجلى له الفرق وتنغص عيشه .

تبين الفرق بين الإدارتين المصرية والعثمانية ولو طال عهد المصريين أكثر – وكانوا في صدد الفتح يتخوفون بادرة العثمانيين كل حين – لسعد القطر حقيقة وأيقن حتى من كانوا ينعمون من دماء الأمة على العهد العثماني أن طريقة المصريين في المساواة بين الطبقات والمذاهب المختلفة ، والشدة في إنفاذ القوانين ، وتقليد الغرب في كل أمر جوهري أفضل طريقة لراحة السكان ، وكان يرجى أن يألفوا في مدة قصيرة ما تأصل في فطرهم على توالي القرون ، وتعودوه من حكم أرباب الإقطاعات الذين صدهم المصريون عن تجاراتهم الشائنة التي ألفوها زمن العثمانيين ، وهي الاتجار بالجباية يجبونها أضعافاً ، ويسلبون الباقي من الأمة بمرأى من الحكومة ومسمع .

وراعي الشاة يحمي الذئب عنها فكيف إذا الرعاة لهـا ذئـاب

لم تكد تخلي الجنود المصرية أرض الشام حتى رجعت إلى حالتها القديمة وثارت العداوات في الصدور ، وزادت الدسائس الأجنبية ، وأخذت فرنسا

تساعد الموارنة ، وبريطانيا تعاون الدروز ، فتعدى هؤلاء على الموارنة في سنة ١٢٥٧ ودخلوا دير القمر وارتكبوا فيه الفظائع المنكرة ، وزحفوا على زحلة بثمانية آلاف ، وانتشب القتال بينهم وبين أهلها ، ومعهم أهل بعلبك ، فانهزم الدروز شر هزيمة، ولولا تدخل الجيوش بشدة لامتدت الثورة .وانجلت حادثة دير القمر عن مائة وتسعة قتلى من النصارى وعدد كبير من الدروز قدره مشاقة بأكثر من خمسمائة لأنهم كانوا مهاجمين قال : ولما ظهر للنصارى غدر مشايخ الدروز بهم في هذه الحادثة نفروا منهم نفوراً تاماً، وطلبوا من الوزير حاكماً عليهم ورفع سلطة المشايخ عنهم فأجابهم إلى ذلك ، لأن هذا ما كان يرغب فيه ، ولولاه لما كان الأتراك يختمون عروض المحاضر طعناً على أمراء الجبل ويحضون أهله على الفتن .

عاملت الدولة العثمانية بعد عودتها إلى القطر كل من ساعدها على مقاصدها وخدمها أو تظاهر بخدمتها وتجسس لها زمن الحكومة المصرية المعاملة التي ترضيه، فرجع أرباب النفوذ والإقطاعات إلى سالف مجدهم ، المبني على تقطيع أوصال الشعب والتغذي بلحمه . وأقامت بدلاً من الأمير بشير الشهابي الأمير بشير قاسم الشهابي حاكماً على لبنان . وكان دون سلفه إدارة ومعرفة ، وأقصت الأمراء الشهابيين عن وادي التيم ، وأقامت شبلي العريان متسلماً لها لأنه خدم الأتراك في حرب المصريين ،نزع من النصارى سلاحهم وقدم للدروز باروداً وذخائر ، وكان يرى سلب القرى المسيحية وإحراقها من عوامل الخدمة لطائفته ودولته .

ولم يكن من مصلحة الدولة أن تسود الألفة بين الطوائف ، وأن يتعامل أهل الوطن الواحد بالحسنى ، فكان أكثر رجالها يوقدون جذوة التعصب الديني ويساعدون الدروز على النصارى في لبنان ، حتى يتيسر للدولة أن تنزع الحكم من أرباب الإقطاعات وتقيم له والياً كما لطرابلس وصيدا والقدس وحلب ودمشق ، ولذلك كثرت الفتن والمناوشات بين النصارى والدروز ، فأثار الأمير قاسم الشهابي الدروز على الموارنة (١٨٤١م) فقتلوهم ونهبوهم فتدخلت الدولة وعزلت الأمير قاسماً الشهابي لتقيم مكانه والياً عثمانياً ، نصبت عمر باشا النمساوي ثم عزلته ، وجعل الجبل قائم مقاميتين الأولى نصرانية والثانية

درزية ، فلم ترتض الطائفتان ذلك ، وأصبحت الأولى بيد فرنسا والثانية بيد انكلترا ، واختل الأمن في أرجاء الشام لمحاولة الدولة نزع السلاح من فئة أو أهل ناحية وإبقاءه في أيدي آخرين .

كتب قنصل انكلترا في دمشق سنة ١٨٤١م (١٢٥٧هـ) إلى نجيب باشا كتاباً قال له فيه : « إذا كانت الحكومة ترغب حقيقة في استتباب الأمن ففي وسعها أن تبدأ بإظهار حسن نيتها فتمنع تخريب القرى وتدمير أماكن العبادة الكائنة على بضع خطوات من دمشق . إن نزع السلاح من يد الشاميين عامة أمر مرغوب فيه لو تسنى إتمامه دون التخوف من حدوث ثورة عامة ، بيد أنا رأينا هذه الوسيلة مقصورة على نصارى لبنان الغربي ولبنان الشرقي ، على حين سمح لسائر أتباع السلطنة بحفظ أسلحتهم ، ومع ذلك لا ينبغي أن يغرب عن البال أن الباب العالي اعترف بصدق رعاياه النصارى وأمانتهم في هذه الأرجاء إذ لجأ إليهم قبل الجميع فوزع عليهم أسلحة لطرد عدو الطرفين (يريد إبراهيم باشا المصري) كما أن احتلال جنود حضرة السلطان الآن للشام هو نتيجة مساعدة اللبنانيين » .

فتن أهلية في الجبال والمدن :

وفي سنة ١٨٤٢ قبض عمر باشا النمساوي على زعماء الدروز فاجتمع أتباعهم وهجموا على سراي بيت الدين وكان هناك فتهددهم ، وحضر شبلي العريان بجنده المنظم واجتمع في الطريق بفرقة من الأرناؤد قادمة إلى عمر باشا ليرسلها لتأديب الدروز فوقعت بين الفريقين موقعة فهزمهم جند عمر باشا في أقل من ساعة .

وظلت مراجل الأحقاد في لبنان تغلي والحكومة تجهل أو تتجاهل السبيل لقطع شأفة الفتن من الجبل وغيره من الأصقاع الشامية . وقد عينت سنة ١٢٦٠هـ رجلاً لجباية الأموال الأميرية من جبل النصيرية ومطاردة بعض الأشقياء ، فلما بلغ ناحية البهلولية طلب مقدمي الكلبية ورؤساءهم فأرسلوا إليه رجلين وهما إسماعيل عثمان وحبيب مخلوف فأرسلهما في الحال إلى اللاذقية مقيدين وأخذ في تعذيبهما ، وانتهى الخبر إلى الجبل فتجمع نحو خمسمائة رجل من أهله

ومضوا إلى اللاذقية وهاجموا دار الحكومة وكسروا السجن وأخذوا السجينين ومن معهما من المأمورين، فصدر الأمر بأن يجهز الجند الذي كان معه مع جميع الأهالي النازلين بين أنطاكية وصافيتا ، فتألف منهم جيش عسكر في القرداحة، فأرسل النصيرية بعض نسائهم إلى القائد يحملن أعلام الأمان ويطلبن العفو ، وأن يضمن لهن سلامة الأنفس والأموال والعيال ، فأبى إلا إنزال العقوبة بالثائرين ، وكان عددهم نحو ستمائة ، وعدد العسكر النظامي والمقاتلة من الأهلين نحو عشرين ألفاً وقيل ثلاثين ألفاً ، وكان في قرية المران شيخ من أهل الدين والصلاح يعتمد العاويون عليه وكان يعرف علم الفلك فأخذ الطالع كما جاء في مصدر علوي وقال لهم : إنه لن يفقد منهم إلا رجل يصاب برجله ولا يموت وسألوه عن موعد الهجوم فقال : غداً الظهر فنزلت الطمأنينة على قلوب الثائرين خصوصاً وقد وعدهم أنهم لا يصابون بأذى ، ولما حان وقت الظهر تجمهر الثائرون وانقسموا ثلاث فرق وهاجموا العسكر ، ودارت الدائرة على الجيش وقتل القائد وهلك من عسكره على ما قيل نحو ألفي رجل وغنم النصيرية جميع الذخائر ، فأرسلت الحكومة على الثائرين وفداً يدعوهم إلى الطاعة بصورة لطيفة ويضمن لهم سلامتهم فأطاعوا وسلموا الذخائر بأسرها إلى الحكومة .

وفي سنة ١٢٦١ قام الدروز ثانية في لبنان وقتلوا النصارى واستمرت الفتن إلى سنة ١٢٧٧. وفي سنة ١٨٤٥ أرسل والي دمشق إلى دروز حاصبيا يحضهم، على رواية مشاقة، على قتل النصارى ويمدهم بالسلاح والذخيرة ، وأوعز إلى دروز حوران أن يقدموا لمساعدتهم ، وسأل مثل ذلك مسلمي البقاع فهرب نصارى حاصبيا قبل الإيقاع بهم. فانقض عليهم الدروز في جهات راشيا وفتكوا بمعظمهم وتشتتوا في تلك الأرجاء ومنهم من سلم فجاء زحلة ، ومنهم من عاد إلى حاصبيا ، ومنهم من قتل ، وعينت الحكومة أحد أمراء الشهابيين حاكماً على حاصبيا لكنها لم تسمح له بمعاقبة المعتدين وزعماء هذه الفتنة .

وفي غرة المحرم سنة ١٢٦٧ وقعت فتنة بحلب سرت إلى حي باب النيرب وهي قرلق وبانقوسا فنهبت أحياء النصارى وأحرقت ثلاث كنائس ودام النهب ثلاثة أيام ، ثم قام الأهالي على الوالي وطلبوا منه رفع « الفردة والنظام »

فامتنع من ذلك فضربه الأوباش ، ثم انكسر سكان الحارات وانتشر الحريق في الأحياء المذكورة والنهب والقتل فقتل من الحلبيين نحو خمسمائة رجل كلهم من الرعاع ومن العسكر نحو ذلك وقبض على مثل هذا المقدار من الناس ، ثم بحثوا عن أمتعة النصارى المسلوبة فأرجع إليهم غالب ما نهب منهم .

وفي هذه السنةعصى محمد الحرفوش أمير بعلبك وجمع عسكراً من بعلبك وإقليم البلان ، فأرسلت عليه الدولة قوة بقيادة مصطفى باشا فانهزم أمامه إلى قرية معلولا وتحصن بها مع إخوته وأولاد عمه فحصرهم الجنود إلى أن دخلوا عليهم بدلالة أهل القرية ،فأسر الأمير محمد وطوّق القائد العثماني بعلبك بثلاثة آلاف جندي فاستسلم أمراؤها فقبض عليهم و أرسلهم إلى دمشق فنفوا إلى كريت ، وقضي بذلك على عامل من عوامل حكومة الإقطاعات .

وفي نكبات الشام أن الحروب الأهلية التي حدثت في دير القمر وزحلة وغيرهما من الأنحاء سنة ١٨٤٨ (١٢٦٥) انتهت بقتل ثلاثة آلاف رجل من النصارى قتلوا في لبنان والبقاع وبعضهم في المدن ونحو أربعمائة رجل من الدروز ولولا محاربة الدروز النصارى بالخيانة ومساعدة الحكومة لهم في كل مكان على نزع السلاح لكثر عدد القتلى وزاد على هذا القدر ، وأما الخسائر المالية فلم تقدر في ذلك الحين .

وفي سنة ١٢٦٨ امتنع دروز حوران من دفع الخراج فندبت الحكومة لإخضاعهم والي دمشق محمد باشا القبرصي بفرقة من الجند فوقعت بينه وبينهم معركة دامت بضع ساعات فانهزم والي دمشق ووضع الدروز أيديهم على مهمات الجند والمدافع ، ثم توسط قنصل بريطانيا فأرجع الدروز مسلوبات العسكر ، وتعرف هذه الوقعة بوقعة صاري عسكر (سر عسكر) انتهت سنة ١٢٦٩ .

حرب القريم منشؤها في الشام وكوائن درزية ونصيرية :

وفي سنة ١٢٦٨ حدثت في القدس وبيت لحم أمور تألفت منها الأسباب لنشوب الحرب العظمى بين الدولة العثمانية وروسيا وهي الحرب المعروفة بحرب القريم (١٢٧٠) وذلك لاختلافات قديمة بين الروم واللاتين بسبب كنيسة

القيامة وكنيسة المهد في بيت لحم . ادعت كل من الطائفتين حق الرياسة والتقدم على الأخرى باستلام مفاتيحها ، وكانت روسيا طمعت في الشرق وقامت تطالب بحماية الروم الأرثوذكس أبناء مذهبها كما ادعت فرنسا حق المطالبة بحماية موارنة لبنان والطوائف البابوية منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وحاولت الدولة أن تغفل عن مطالبة قيصر روسيا ، فاتخذ من ذلك حجة وقام يريد إنفاذ وصية بطرس الأكبر القاضية بافتتاح الأرض العثمانية والاستيلاء على الإستانة .

هجم الأسطول الروسي في البحر الأسود على الأسطول العثماني وحطمه ، فنشبت الحرب بين الروس والعثمانيين وانتصر الروس وكادوا يبلغون الإستانة ، فأرسلت انكلترا وفرنسا جيشاً وأساطيل إلى أرجاء البحر الأسود ، وقاتلت الروس وانتصروا عليهم في سواستبول ، وكذلك بعثت ساردينيا فرقاً من الجند الإيطالي ، دفع الدول إلى ذلك أمر غير حب المحافظة على الدولة العثمانية ، وهو الخوف من خروج روسيا إلى البحر المتوسط وبخروجها خطر على أوربا بل خطر على بريطانيا العظمى وطريق هندها ، وبعد حرب ثلاث سنين (١٨٥٦) ظفرت الدولة مع الدول الأخرى بالروس ودفعت بريطانيا نفقات الحرب ، وحصات الدولة الروسية على مطاليبها وامتيازاتها ، ومن شروط المعاهدة ضمان استقلال المملكة العثمانية وسلامتها ، والحظر على أية دولة أن تدخل في شؤون تركيا الداخلية ومساواة النصارى مع المسلمين في الحقوق . ولما رأى رجال الدولة أن الطريقة البالية القديمة في إدارة الملك العثماني تودي بها لا محالة أقنعوا السلطان بنشر الخط الهمايوني وبه قبلت الدولة (١٨٥٦) في عداد الدول الأوربية فكان هذا العامل النافع من نتائج حرب القريم ، وبان للدولة وجه خطإها في اعتزالها السياسة الدولية .

وفي سنة ١٢٧٣ وقعت فتنة بين الدروز والحوارنة في اللجاة فاز فيها الدروز وفي سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) قهرت الدولة النصيرية بقهر زعيمهم إسماعيل هواش وجردتهم من كل رعاية وخصوصية ، والسبب في هذه الفتنة أن طائفة الكلبية عصت أوامر الحكومة فأرسلت هذه خمسمائة فارس ضربت قرى الساحل ، واتصلت الأخبار بالنصيرية فهاجموا الجند وقتلوا منهم فجهزت الحكومة بعد أيام عسكراً عظيماً وهاجمت الطائفة وجعلت قوة لها في الساحل وزحف النصيرية ولم يلبثوا

أن أحاطت بهم العساكر من كل جهة فدافع النصيرية حتى فقدوا خمسة وعشرين رجلاً وفي اليوم التالي التحم القتال ودامت المناوشات والمقاومات أربع سنين حتى أرسلت الدولة عسكراً جراراً ، وندبت كامل باشا لإجراء الصلح بين الدولة والنصيرية فتم ذلك على يده .

مبدأ المذابح المعروفة بحادثة سنة الستين وحادثة بيت مري ودير القمر :

استطال النصارى بعد حرب القريم ، ولا سيما في لبنان ، وأخذت الدولة تثير الدروز على النصارى على ما يؤكده الغربيون والنصارى ، وبقيت الحوادث تتوالى والأصابع العثمانية والأجنبية تعبث بعقول المغفلين ، وكانت الثورات على ما في تاريخ زحلة تتوالى والخصام يزداد اتساعاً ، وعوامل الحقد تسكن القلوب فتحركها على جر الويل وإهراق الدماء ، وكان ذلك من أهم ذرائع التنافس والتنابذ بين المسيحيين والدروز ، وكأن البلاد ألفت التعصب فتوالى عليها من العصبيات القيسية واليمانية واليزبكية والجنبلاطية والمعلوفية والمكارمية والزحلية والقنطارية ، ثم بدأت العصبية المسيحية والدرزية ، فكانت الأخيرة أشر من الأولى ، وتحفز الدروز للتنكيل بالمسيحيين ولا سيما سكان زحلة ودير القمر الذين أوغروا صدورهم ببسالتهم ونفوذ كلمتهم لدى إبراهيم باشا والأمير بشير لمعاضدتهم لهما .

بدأت الفتنة العظمى بهجوم شراذم من الدروز على قرية بيت مري في لبنان يوم ٣٠ آب ١٨٥٩ فانهزم الدروز وأحرقوا ثلاث قرى مسيحية وقتل بعض رجالها ، وفي الربيع التالي بدأت الدروز تفد على المختارة مركز آل جنبلاط كبار مشايخ الدروز . قال مشاقة : وفي شهر نيسان من تلك السنة ورد أمر إلى خورشيد باشا من السلطان بإهلاك النصارى عن آخرهم واطلاق أيدي الأوباش ، فألح خورشيد باشا على سعيد بك جنبلاط أن يصدع بالأمر فأوعز إلى رجاله بالهجوم على النصارى ، فقتل الدروز بضعة عشر منهم في الطرق ، ثم وقعت مناوشة في دير القمر وأرغم طاهر باشا قائد الحامية في دير القمر نصارى الدير على تسليم سلاحهم له ، وبعد أن جمع سلاح النصارى سمح للدروز

بالهجوم على المدينة فسالت الدماء أنهاراً ثلاثة أيام ، ولم ينج من النصارى إلا عدد قليل ، ثم أحرقوا المساكن وارتكبت الجنود التركية مع النساء على عادتها ما ارتكبت ، وبلغ عدد قتلى الدير على رواية مشاقة ما يقارب ألفي نفس من الرجال البالغين والنساء والأطفال ثم أعمل الدروز سيوفهم في أهل جزين . فحوادث الشام سنة ١٨٦٠ بدأت إذاً ببيت مري في السنة الماضية وثنت بدير القمر ومن هناك انتشرت في الأطراف .

مذابح حاصبيا وراشيا ورأي إنكليزيين في أصل المذابح :

طلب والي دمشق الخراج المتأخر من دروز حاصبيا وعين أحد الشهابيين في فرقة من العساكر لشد أزره ، فتألب دروز وادي التيم وإقليم البلان على الشهابي في حاصبيا وهاجموها ولم يلاقوا مقاومة شديدة من النصارى لقلة عددهم وكان عدد القتلى متساوياً بين الفريقين ثم نزع من النصارى سلاحهم ، وأخذ الدروز يفتكون بهم ويحرقون مساكنهم ، ثم تنحى العسكر التركي وترك الدروز وشأنهم مع النصارى فقتلوا منهم ٧٢٤ رجلاً وقتل من الدروز والأتراك أربعون . وفي اليوم الذي جرت فيه مذبحة حاصبيا باغت دروز حوران نصارى راشيا الوادي في بيوتهم وفي السراي على مرأى من الجنود التركية وبمساعدتهم أجهزوا على جموعهم وقتلوهم مع أمراء الشهابيين ولم ينج منهم سوى أميرين ثم نهبوا بيوتهم ، وبلغ عدد قتلى راشيا الوادي خمسمائة رجل وطفل وامرأة .

وهاجم دروز حوران بقيادة إسماعيل الأطرش مدينة زحلة فردهم أهلها مراراً ، وطال القتال يومين فاضطر الدروز إلى الرجوع عنها ، ثم عاد الدروز ومعهم الجند العثماني وأحرقوا جانباً من المدينة وأخذ الجند يرتكب الفاحشة واغتصبوا الراهبات ونهبوا الكنائس والأديار ، فلم يبق لدى قناصل الدول شك في أن الدولة العثمانية تريد هذه المذابح وتدبرها حتى لا تطالبها الدول بحماية النصارى وتجد سبيلاً إلى مراقبة أعمالها الجزئية والكلية مما يسقط من منزلتها ، وقد هلك من الزحليين نحو مئة إنسان لأنهم لم يمكنوا الدولة من إدخال جندها إلى بلدهم . وإسماعيل الأطرش هذا قتل يوم جاء لمعاونة أبناء مذهبه في وقعتي

راشيا وزحلة ١٣٥ نصرانياً التجأوا من إقليم البلان إلى شيخ قرية كناكر .

قال اللورد دوفرين : «لم يبق أدنى ريب يحول دون نسبة المذابح الأخيرة وجميع الحروب والاضطرابات والمنازعات التي انتابت لبنان في مدى الخمس عشرة سنة الأخيرة إلى استياء الحكومة العثمانية من الاستقلال النوعي الممنوح للجبل ، فجعلت مرمى سياستها أن تبرهن على أنه يتعذر العمل بطريقة الحكم التي منحتها الدول لبنان في سنة ١٨٤٥ ، ولهذا كان الأتراك يغتنمون الفرصة لإثارة دفائن الأحقاد القديمة بين الدروز والموارنة ، ولما ازداد تعجرف المسيحيين وتعصبهم بقوة المساعدات الأجنبية التي فازوا بها ، ثقل على الأتراك احتمال وطأة استقلالهم ، فعقدوا العزم على اتخاذ الدروز آلة ليوقعوا بهم ويضربوهم ضربة أشد إيلاماً مما تقدمها ، بيد أن ما حدث في حاصبيا وراشيا ودير القمر قد جاء مجاوزاً الحد المنوي لعدم توفر شروط اللباقة في خورشيد باشا وأعوانه لإنفاذ سياسة دهاء كهذه ، فأفرطوا فيها بحيث افتضح سر سياستهم وكان له دوي هائل في الأندية الأوربية » .

وقال أيضاً : «لما زرت هذه الأصقاع (لبنان) قبل استيقاظ الفتنة ببضعة أشهر شاهدت أماراتها بادية في عواطف الفريقين ، فالدروز كانوا مستعدين للقتال ، والموارنة كانوا يعتقدون أن قد آذنت ساعة فوزهم ، كما أن دخل الجمارك يثبت أن قد أدخل إلى لبنان من كانون الثاني ١٨٥٧ إلى ربيع ١٨٦٠ أكثر من ١٢٠ ألف بندقية و ٢٠ ألف مسدس وكان من المشتهر انصراف المطران طوبيا وشركائه إلى إيقاظ الفتنة.» إلى أن يقول : «فمن العبث وصف النصارى بأنهم شهداء قديسون فهم يضاهون جيرانهم الدروز في حروبهم همجية وظمأ إلى الدماء ، وكثيراً ما كانوا يقتتلون بعضهم مع بعض ولا يعفون عن النساء . يؤيد ذلك ارتكابهم الفظائع مع المشايخ الخازنيين منذ سنتين ، ومثل هذه المعايب كثيرة في تاريخهم ، بيد أن الدروز هم من هذا القبيل أكثر شفقة من غيرهم فلا يقتتلون بعضهم مع بعض ويحترمون النساء ، وعليه فمن الخطأ وصف القتال الذي جرى بين الدروز والموارنة بمثابة اعتداء وثنيين برابرة على أتباع دين المسيح الودعاء ، بل هو نتيجة تباغض طائفتين متساويتين في

الهمجية ، أنزل الفائزون في أعدائهم البلية التي كانوا مهددين بها فيما لو تغلب هؤلاء ، وإذا كان الدروز ارتكبوا في هذه الحروب فظائع أكثر بربرية من المعتاد فالسبب فيه تدخل الأتراك وشدة حنقهم على النصارى وقد أثاروه بتهديدهم وعجرفتهم . »

وقال قنصل انكلترا في دمشق على ذاك العهد : « لقد بقي من كل ما رتبه المصريون شيء واحد سالما وهو عتق النصارى من رقهم على أن هذا ربما يصير عاملاً جديداً لاستئناف الاضطرابات لضعف الإدارة العثمانية وظلمها ، والظلم يدفع إلى المقاومة والضعف يزيد في التمرد ، والسكان يؤلفون من طوائف مختلفة المذاهب معادية للسنة ومن طوائف نصرانية متعصبة يعادي بعضها بعضاً ، والحكومة عاجزة عن بسط سيطرتها على الجميع ولهذا أمست مضطرة إلى إثارة طائفة على أخرى بإيقاد جذوة التحاسد والبغضاء بينها ، وبمثل هذه المسائل تتمكن من حفظ بعض السيطرة لنفسها ، بيد أنها تخسر ثقة الرعايا بها وتعكر كأس الوئام بين العناصر المختلفة ، فتحول دون كل تقدم ونجاح » .

مذابح دمشق ورأي الغريب والوطني في تعليلها :

وبعد هذه النصوص المعتبرة لم يبق شك في أن الدولة هي التي وضعت الخطة العوجاء لذبح النصارى ليتيسر لها أن تمتلكهم وتضعف من غلواء المسلمين أيضاً شأنها في معظم أحوالها في كل بلد نزلته . والموارنة كالدروز لا يخلون من المؤاخذة الشديدة ، اغتر كل فريق بمن كان يزين له الشر ويحسن له العاقبة بعد ارتكابه فأتمر بما أُمر به ، فكان ذلك وبالاً عليه وعلى جاره ، ولم يخسر الدافع لهما شيئاً . وما كان يخطر بالبال أن هذه الشرارة تسري إلى دمشق مدينة التسامح واللطف ويقوم رعايا المسلمين بمعاونة الدروز يؤذون من أُمروا بالإحسان إليهم بعد أن عاشوا وإياهم ثلاثة عشر قرنا في صفاء وهناء .

ويؤخذ مما قاله مشاقة أن مذبحة دمشق لا علاقة لها بحوادث لبنان على ما قيل ولا تعزى لها الأسباب التي عزيت لتلك ، وأن من أسبابها الأولية عبث النصارى بالشريعة التي أحدثتها الدولة على أثر حرب القريم مكرهة من دولة

الروس ، وهي مساواة الرعايا بالحقوق المدنية ، وإعفاء النصارى من الخدمة العسكرية ، وقيل: إن الدولة رغبت في وضع هذه الشريعة التي يقال عنها المساواة وهي ليست على شيء منه لتثير خواطر شعبها على النصارى وتجعل لهم سبيلاً إلى بغضهم ومقتهم ، ولو كان النصارى وقتئذ على شيء من الحكمة لرفضوا إعفاءهم من الخدمة العسكرية التي جردتهم من الوطنية ، وأبكمت لسانهم عن المطالبة بحقوقهم. قال: وكان مسلمو دمشق عامة وسورية خاصة يسفهون عمل الدولة التركية الذي قامت به مضطرة عقب حرب القريم ، وكثر تذمر المسلمين من الدولة مع التقريع ، فأجابتهم أنها لم تفعل ذلك إلا مضطرة ، وبلغ من حقد المتعصبين أنهم تآمروا وألفوا الجمعيات السرية يطلبون بها خلع الدولة التركية وإبدالها بدولة تعيد مجد الإسلام ولا تخضع لأهل النصرانية وبلغ الأتراك أمرهم فأوغروا صدورهم على النصارى ليلهوهم ويتخلصوا من شرهم .

وبعد أن فصّل هجوم النصارى على مطران الروم بدمشق يريدونه على أن يرفع عنهم حيف الحكومة ، وطلبها بدل الخدمة العسكرية منهم ، وذكر كيف عرض المطران على الوالي بأن النصارى تجمهروا جمهرة العصاة وأرادوا الإيقاع به ، قال: إن الوالي لم يشأ أن يردع النصارى رأساً وأناط بتأديبهم رعاع المسلمين الذين كانت الحكومة تخشى بطشهم ، ولا تتجاسر على مطالبتهم بدفع الضرائب ، وكانت الحكومة غير راضية عنهم لفتكهم ببعض وزرائها وامتناعهم عن إجابة مطالبها ، ورغبة أحمد باشا (والي دمشق) بإثارتهم على النصارى كي يتخلص منهم أو من بعضهم فيقلّ عددهم وتضعف شوكتهم ويصبح إخضاعهم لأوامر الحكومة مكفولاً فيرد عن دولته الخطر الذي كان يتهددها به مسلمو دمشق وقد جاهروا بخلع دولة الأتراك عنهم وراسلوا دولة مصر لتأتي لنجدتهم ولم يفلحوا .

« فرأى والي دمشق للوصول إلى هذا الغرض أن ينصب المدافع على أبواب الجامع الأموي وقاية للمسلمين الداخلين إليه في أوقات الصلاة من غدر النصارى! وأمر في عصر اليوم التاسع من تموز ١٨٦٠ بإخراج الرعاع المسجونين من المسلمين بقصد تطوافهم في الشوارع وهم مكبلون بالقيود إرهاباً للثوار من المسلمين والدروز معاً ، فلما وصلوا إلى باب البريد هجم بضعة من المسلمين على الخفر وبطشوا به وخلصوا رفاقهم ونادوا بالجهاد ، فهجم الأوباش على

المسيحيين في بيوتهم ومحلاتهم ووضعوا السيف فيهم ، قتلوا الرجال ، وسبوا العيال ، وهتكوا الأعراض ، وراحوا بالعروض والأموال ، وقتلوا بعض الرهبان الفرنسيسكانيين » .

وذكر برانت قنصل بريطانيا أن السبب الرئيسي في إيقاد جذوة الفتنة أن أولاد المسلمين أخذوا يرسمون صورة الصليب في الطرقات ويدوسونها ويهينون المسيحيين المارين، فقبض عليهم « التفكجي باشي » وقيدهم بالسلاسل وأكرههم على تكنيس الطرق ، فهجمت الغوغاء وأنقذتهم فاشتعلت الفتنة . قال : وعندي أن أحمد باشا مخطىء في ضعفه مع مجلسه ، وعدم اتخاذه الاحتياطات التي أُشير عليه بها غير مرة ، وإصراره على إبقاء رئيس التفكجية في مركزه ، مع اشتهاره بعدم الكفاية رغماً عن تحذير عدة أشخاص من جميع الطبقات منه قبل إيقاظ الفتنة بعدة أسابيع ، وإهماله إنقاذ مسيحيي حاصبيا وراشيا نكثاً بوعوده لما أُخبر بالخطر المحدق بهم ، وتقاعده عن استدراك مهاجمة زحلة وقلة اكتراثه بذبح الدروز النصارى إن لم نقل بتواطئه، وهو القائل،على ما روي،إنه يوجد في سورية آفتان كبيرتان هما المسيحيون والدروز فكلما ذبح أحدهما الآخر استفادت الحكومة العثمانية . وإن حظر حمل السلاح على النصارى والسماح به للمسلمين والدروز لا يمكن تأويله إلا بأن حكومة تلك الأيام كانت لا تهتم لفتنة تحدث أو أنها تود إحداثها أو لا تجسر أن تعامل الجميع بالسوية . وقال الماجور فرازر إن فؤاد باشا قال له : إن الدمشقيين يكرهون الأتراك ، وأن من الضروري إلقاء الرعب في قلوبهم توطيداً لأركان الحكم العثماني فيتجنبون ركوب متن الفتنة .

وقد علل مشاقة سبب فتنة دمشق تعليلاً مقبولاً فقال : « إنه لم يكن لها تعلق بحادثة لبنان بل لها أسباب خصوصية نشأت عن تصرفات جهلة النصارى عندما عجز عقلاؤهم عن ردعهم ، فلما وضعت الدولة قوانين المساواة بين رعاياها من أي مذهب كانوا توسع جهلة النصارى في تأويل هذه المساواة بأن معناها أنه لا يجب على الصغير الخضوع للكبير ولا للوضيع أن يحترم الرفيع ، وتوهموا أن أدنياء النصارى هم بمنزلة عظماء المسلمين ، ولم يريدوا أن يفهموا أن المساواة هي في الحقوق الشرعية والنظامية ، وأن من الواجب حفظ اعتبار

أهل الاعتبار بالدرجة اللائقة بهم من أية طائفة كانوا خصوصاً النصارى نحو المسلمين ، وعليهم أن يعرفوا بأن كبراء البلاد ومعتبريها هم منهم ، والسلطنة مع وزرائها وعسكرها وجميع عظمائها من المسلمين ، وأن النصارى في سورية هم الجزء الأصغر والأضعف في كل شيء ، بكل الوجوه يجب على المسيحيين تقديم الاحترام الوافر نحو المسلمين ، والطاعة التامة لأولياء الأمور فيما يرسمونه لهم اه » .

ضحايا مذابح دمشق وتخريبها :

قدّر قنصل الإنكليز عدد من ذبحوا من نصارى دمشق بزهاء ٣٥٠٠ نسمة ، والغرباء الذي لجأوا إلى المدينة طلباً للنجاة نحو ٢٠٠٠ نسمة . وقال لورتيه : إن عدد من هلك من النصارى في فتن لبنان وحوادث دمشق بلغ اثني عشر ألفاً ، وأن في دير القمر وحدها تربة بناها أبناء وطنه فيها ستة آلاف من الهالكين وهو عدد فيه نظر . وقد قتل بعض النصارى في محال منفردة مثل نصارى جباع من عمل صيدا ، فإن الدروز انقضوا عليها وحرقوا بيوتهم ونهبوا القرى ، وأن مائتين وخمسين نسمة من جزين كانوا في الغابات فطاردهم الدروز من محل إلى آخر وقتلوا بعضهم ، ولم يصل منهم إلى قرب صيدا إلا خمسة عشر رجلاً فقط . وحرقت ميمس والكفير من عمل حاصبيا وهلك فيهما مائة وعشرون نصرانياً ، وخربت ثمان قرى للنصارى في البقاع وحرقت ، وقتل من بقي فيها من الشيوخ والأحداث بينهم النساء والأطفال واعتدي على العذارى ، وشوهدت من بيروت ثنتان وثلاثون قرية تحترق وذلك يوم ٢٨ و ٢٩ أيار وأمست بعض البلدان الزاهرة في لبنان مهجورة .

وقال كراهام : إن ستين قرية وبلدة في لبنان قد دمرت وأصبح هذا الجبل بلقعاً ويتعذر معرفة عدد النصارى الذين قتلوا في مذابح جبل لبنان ، فالتخمينات متباينة ويقدر بعضهم القتلى بأربعة آلاف وآخرون بعشرة ، وهذا العدد الأخير مبالغ فيه كثيراً . قال وأرجح أنه لا يتجاوز الأربعة آلاف ، فقد جمعت عدة أنباء موثوق بها وعارضتها بعضها على بعض فتبين لي أن عدد القتلى في دير القمر

يختلف بين ١١٠٠ إلى ١٢٠٠ وفي حاصبيا وراشيا ٧٠٠ وفي صيدا ٥٥٠ وإذا أضفنا إليها ٢٠٠ لاجىء قتلوا في ٣٠ و ٣١ أيار في جوار بيروت وألف نصراني ذبحوا في بيوتهم على ما أرجح فلا أعتقد أن عدد القتلى يتجاوز ٣٥٠٠ ذكر ، وفقدهم يحرم القطر أيدي عاملة كان يتوقف عليها نجاحها .

وزعم لنورمان أنه يريد أن يكتب تاريخاً لا رواية خيالية ، ولكنه كان إلى المبالغة واستعمال أساليب الخطابة والخيال ، ومع هذا ننقل بعض ما ذكره مما عساه قد فاتنا تفصيله . أما المبالغات في الأرقام فمما نكله إلى فطنة القارىء يردها ببصيرته لأن قناصل الوقت في هذه الديار أصدق قيلا ، ورواياتهم أقرب إلى الصحة والسداد خصوصاً من لم يكن لدولهم رأي خاص إلا الحقيقة . فقد ذكر لنورمان أن ستين قرية في الغرب والمتن أصبحت في ثلاثة أيام خراباً يباباً ، وأنه قتل في مقبرة صيدا مائة واثنان وعشرون رجلاً وقتل الضبطية ١٧ شخصاً على أبواب صيدا ، وأن ألفاً ومائتي نصراني اختبأوا في غابة على أربعة فراسخ من صيدا فأحرقها الدروز والمسلمون فلم ينج منهم إنسان وهلكوا ذبحاً وحرقاً ، وأنه قتل في دير المخلص على مقربة من صيدا مائة وخمسون راهباً وأخاً ، عدا ما سلب منه من العروض والأموال التي جاء بها سكان الجوار وأودعوها الدير لأنه كان محترماً من الناس كافة قبل هذه الحوادث، وأنه قتل في حاصبيا تسعمئة وخمسة وسبعون مسيحياً لم ينج منهم إنسان ، وقتل من أمراء الشهابيين في وادي التيم أحد وثلاثون رجلاً ولم ينج منهم سوى ثلاثة لأن ضلعهم كان مع فرنسا ، وأنه أحرقت في أرجاء حاصبيا قريتا الكفير وشويا وفي عمل راشيا قرى بيت لهيا وكفر مشكة وعيحا وحرقت حاصبيا كراشيا كلها ، ولما جاء جيش الاحتلال الفرنسي في شهر أيلول سنة ١٨٦٠ إلى زحلة رأى نحو ستمائة جثة من جثث الدروز ملقاة على الأرض إلى جانب جثث قتلى النصارى ، وأن المدينة خربت ولم يحدث فيها قتل إلا في دير اليسوعية والباقي من أهلها هلكوا في الدفاع عن بلدهم وأنه قتل في دير القمر ٢٢٠٠ إنسان وأن ثلثمائة إنسان كانوا مختبئين في دار فلما جاء خورشيد باشا قائد بيروت قتلهم عن آخرهم ، وأن مسلمي بيروت وفي مقدمتهم عمر بيهم أعظم تجار تلك المدينة فتحوا بيوتهم للاجئين إليهم من المسيحيين ، وأخذوا يوزعون عليهم الأطعمة

وحالوا بحكمتهم دون تدخل الرعاع من أبناء طائفتهم في الأمر فخففوا من غلوائهم .

وذكر أن عدد الهالكين من ٣٠ أيار إلى ٢٠ حزيران في لبنان وسورية المجوفة كان أربعمائة إنسان في المتن والغرب وجوار بيروت ، وألفاً وثمانمائة في صيدا وجزين والكور المجاورة ، وألفين وخمسمائة في قضاءي حاصبيا وراشيا ، ومائتين وخمسين في زحلة ، وألفين ومائتين في دير القمر ومئة وواحداً وعشرين في بيت الدين، وخمسمائة في بعلبك أي٧٧٧١ شخصاً من الرجال والنساء والأطفال ، وأنه خربت ٣٦٠ قرية وهدمت ٥٦٠ كنيسة ، وحرق ٤٢ ديراً ، وهدمت ٢٨ مدرسة كان فيها ١٨٣٠ تلميذاً ، وخسرت الأقاليم التي وقعت فيها الفتن جميع محاصيلها السنوية ، وقدر مجموع ما فقد من أموال النصارى وعروضهم بخمسة وتسعين مليون فرنك يدخل فيها أربعة ملايين قيمة تعطيل التجار عن أعمالهم مدة شهرين .

أما بشأن دمشق فقد أغرق في التقدير أيضاً فقال : إن الحريق والنهب والقتل دام خمسة أيام من اليوم التاسع من تموز إلى اليوم الثالث عشر قتل في خلالها ٨٥٠٠ مسيحي ودمرت ٣٨٠٠ دار ، وقدرت الخسائر بمائة مليون فرنك ، ثم قدر عدد من هلكوا من النصارى بالأمراض والقلة بعد المذابح بثلاثين ألف نسمة ! وقال: إذا أضفنا هذا العدد إلى من نكبوا في هذه المذابح بلغ من هلك في دمشق ولبنان ٤٦٣٠٠ إنسان خلال سنة واحدة بتعصب المسلمين والدروز . قلنا وجميع التقديرات تثبت أن القتلى ومن هلكوا بسبب مصائب تلك الفتنة والأمراض لا يتجاوزون ربع ما قدره صاحب كتاب مذابح الشام على أن هذا العدد لا يستهان به أيضاً .

عمل الدولة والدول عقبى الحوادث :

ولما ترامت هذه الأخبار المشؤومة إلى الغرب أرسلت الدولة أحد كبار وزراء ذاك الوقت فؤاد باشا لإنزال العقوبة بالفاعلين من المسلمين والدروز ، وأرسلت فرنسا عشرة آلاف جندي للمحافظة ومنع التعدي وكذلك باقي الدول

الأوربية ، منها من أرسل مراكب حربية ، ومنها من أرسل نواباً لإصلاح الحال . وخيم جند فرنسا في البقاع تسعة أشهر وظلت السفن الأجنبية راسية في موانىء الشام وعددها عشرون بارجة،وعقد في بيروت مؤتمر دولي مؤلف من وكلاء الدول الخمس انكلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا ، وضع أساس نظام جديد للبنان أقره السلطان عبد المجيد ووافقت الدول عليه ١٨٦١ (١٢٧٧)ثم عدل هذا النظام سنة ١٢٨١ واشتركت به دولة إيطاليا مع الدول السابق ذكرها .

أعاد فؤاد باشا الأمن إلى نصابه ونفى بعض الأعيان من دمشق لأنهم لم يحولوا دون الأشقياء والسفلة وما أتوا من المنكرات ، وقتل ١١١ مسلماً رشقاً بالرصاص وشنق ٥٦ ونفى ١٤٥ وحكم بالأشغال الشاقة على ١٨٦ استخدموا في إنشاء الطرق وقضى غياباً بالقتل على ١٨٣ وفي عداد الذين قتلوا ١٨ شخصاً من كبار الأسر وأناس ذوو وجاهة ، وسمح للنصارى الذين دانوا بالإسلام كرها أن يعودوا إلى دينهم وعددهم خمسمائة ، وأُخليت ثلاث حارات في دمشق لسكنى النصارى ، وجنّد ثلاثة آلاف جندي من هذه المدينة وجعل البدل العسكري مائتي ليرة ، وأرسل زهاء ألف رجل للنفي والسجن إلى الإستانة وغيرها ، وقتل والي دمشق المشير أحمد باشا رمياً بالرصاص لتساهله في إطفاء الفتنة وقال هذا يوم قتل : إني مظلوم وسماه الأتراك بالشهيد ، وكان من عظماء الدولة تربى تربية عالية في مدارس الغرب . وقيل : إن فؤاد باشا عجل بقتله مخافة أن تشيع الأوامر التي وردت إليه من الإستانة ونفذها ، وأنه لذلك بادر بأخذ حقيبة أوراقه منه ساعة اجتماعه به ؛ وقتل قائد حي النصارى وقائدي حامية حاصبيا وراشيا ، وعزل خورشيد باشا قائد الجند في الساحل ، وعوض على المنكوبين من مال الدولة والأهلين . وقال قنصل بريطانيا : إن الخسائر المالية بدمشق من حريق ونهب وأعلاق وعروض وغيرها لا تقل عن مليون وربع ليرة ، وكان يرى أن خمسة ملايين ليرة لا تكاد تكفي للتعويض عن تخريب الأملاك ، وعن خسارة الأموال والحلي والجواهر والأمتعة الثمينة والسلع والملابس قال ذلك لفؤاد باشا لما قال له أن يفرض غرامة قدرها ٢٥ مليون قرش أي زهاء مائتي ألف جنيه . هذا عدا ما أصاب النساء من هتك

الأعراض وفض الأبكار وركوب العار وبيعهن من الأكراد وأهل البادية كما يباع الإماء كل واحدة بمئة إلى مئة وخمسين قرشاً .

أما الدروز في لبنان ووادي التيم ودمشق وحوران ،فقد نفي منهم نحو مئة إلى طرابلس الغرب ، ولم يقتل أحد منهم لأن النصارى طلبوا محاكمتهم بالشرع ، ولا بد في الشرع من شهود عدول ،والنصارى في هذا الحادث لا تصح شهادتهم ، والدروز لا يشهد بعضهم على بعض ، وإلا فإن فؤاد باشا أراد فيما قيل أن يقتل منهم خمسمائة رجل . ولاحظ الماجور فرازر بقوله إنه إذا لم يحكم على غير سبعة وخمسين قاتلاً فيستنتج من ذلك أن معظم من اشتركوا في المذابح لم يزالوا مطلقاً سراحهم ، لأنه من المستحيل أن يعتقد بأن أكثر من ثمانية آلاف شخص ذبحهم سبعة وخمسون رجلاً دع النساء السبايا واللاثي عبث بطهارتهن . وذكر آخر أن الدروز لم يرتكبوا الفاحشة مع النساء وتركوا ذلك لرعاع المسلمين.

عمل العقلاء في دمشق وبيروت ورأي مؤرخ منصف في المسلمين :

وهنا لا بد من التنويه بعمل أكثر عقلاء المسلمين في دمشق وبيروت خاصة ، وما بذلوه لحقن دماء أبناء ذمتهم من النصارى ، فقد أنقذوا ألوفاً منهم على ما يقضي بذلك الدين والشرف ، ولولا ذلك لم يبق منهم ديار ، وفي مقدمتهم الأمير عبد القادر الحسني ، فشكرته الدول النصرانية جمعاء ومما قالته الملكة فيكتوريا ملكة انكلترا وامبراطورة الهند في شكر صنيعه : إنها عرفت من سلوك سموه الفرق بين المسلم ذي العقل الراجح ، والجبناء المتظاهرين بالتدين الذين عملوا بإثارتهم التعصب على إبادة كثيرين من النصارى العزّل . وقد كان للشيخ عبد الغني الميداني الغنيمي ومحمود أفندي حمزة وأسعد أفندي حمزة والشيخ سليم العطار وسعيد آغا النوري وعمر آغا العابد وصالح آغا المهايني والسيد عمر بيهم إلى عشرات غيرهم من أهل العلم والسراوة في دمشق وبيروت ممن فتحوا بيوتهم لإيواء مواطنيهم المنكوبين يد طولى في هذا الشأن تذكر فتشكر ولقد قال السيد محمود حمزة قصيدة في تقبيح ما صدر من رعاع الدمشقيين من أفعال القتل والنهب منها :

يا وحوشاً صادفت في غابها آمناً فاستقبلته بالسهام

إلى أن قال :

بئس مصر قد خلت من حاكم جور سلطان ولا عدل العوام

قال مشاقة خلال كلامه على فلاح مسلم رأى نصرانياً بين القتلى الذين أهلكهم الجزار على باب عكا فأخذه إلى قريته وضمد جراحه ولما عوفي حمله إلى دمشق لئلا ينتقل خبره إلى ذاك الطاغية : فهذه القصة ذكرتني ما ورد في الإنجيل الشريف عن السامري الذي ضمد جراحات الواقع بين اللصوص ، ولكن ما عمله هذا المسلم مع النصراني هو أعظم لأنه خاطر بنفسه لكي ينقذ الغريب عنه الذي لم يكن يعرفه قبلاً ، وهكذا يوجد من الصلاح والمروءة بين المسلمين من يسدون المعروف للغرباء عنهم ، وكفى دليلاً على ذلك ما شوهد بالعيان من أعمال حضرة الأمير عبد القادر الجزائري والمرحوم صالح آغا المهايني والكثير غيرهم من أتقياء المسلمين من طبقات مختلفة في حادثة سنة ١٨٦٠ فقد صانوا ستة عشر ألف نسمة مسيحية عن الذبح بسيف الأشقياء والثائرين الذين لم تصنهم حكومة دمشق لغاية لم تعد مكتومة وهي لم تعترف بها ولكن القرائن أثبتتها والتفوه بها ممنوع اه .

من المسؤول عن هذه الفتنة الشعواء :

كانت هذه الفتنة سبب خراب قسم عظيم من مدينة دمشق ، كما خربت مئات من القرى في لبنان ، وخربت زحلة وحاصبيا وراشيا ودير القمر إلا قليلاً ، وأهم ما خرب الكنائس والأديار القديمة والبيوتات التاريخية الجميلة ، وهام كثير من نصارى دمشق وغيرها على وجوههم في الأرض، ومنهم من هاجر إلى مصر وقبرص واليونان والإستانة وأصيب المسلمون بأضرار كثيرة ، ولربما نجا المجرمون وقتل من كان جرمهم خفيفاً . والذنب كل الذنب على الحكومة وعمالها أولاً لما أبدوه من الضعف ثم على الأقرب فالأقرب من الأعيان والمشايخ والخاصة ثم على العامة .

ولو قام كل واحد من الأعيان والمشايخ بواجبه لخفّ الشر كثيراً في دمشق ، وربما امتنع عامة الأشقياء عن أعمالهم على الرغم من تحريض الحكومة لهم سراً أو من إبدائها تساهلاً ظنوا معه أنها تدعوهم إلى عمل ما عملوا . فقد ثبت أن والي دمشق قال للأمير عبد القادر الجزائري وهو يستأذنه للمحافظة على النصارى وإطفاء الفتنة : ليس لي من الأمر شيء، وإذا كنت تستطيع أنت أن تحافظ بجماعتك المغاربة فلك ذلك فأجابه أن السلاح ينقصني ، فأعطاه سلاحاً لأربعمائة مقاتل . وفي تحفة الزائر أن الأمير عبد القادر استأذن الوالي يوم فتنة لبنان ودمشق في طلب مشايخ الدروز إلى بعض القرى خارج البلد والاجتماع بهم ليعظهم ويحذرهم سوء عاقبة ما اعتزموا عليه فأذن له وخرج إليهم وتكلم معهم بما أثر فيهم فأذعنوا لنصائحه ووعدوه بأنهم لا يحركون في دمشق ساكناً ولا يثيرون فتنة ، ولما كان أمر الله لا يرد قويت بواعث الفتنة ولم ينجع فيهم نهي الحكومة ولا أثرت فيهم شدة انتقامها. قال واستمرت الفتنة قائمة ونارها موقدة أربعة عشر يوماً في دمشق ، وما أوقع أحمد باشا الشهيد وجماعة من رؤساء الجند إلا اغتراره بأقوال من كان يستبعد أن يقع في دمشق ما وقع في الجبل ، لدعوى وجود البواعث المقتضية لذلك بين اللبنانيين وعدمها في دمشق .

ومن القرائن القوية على أن لحكومة الإستانة يداً في إثارة هذه الفتنة ، أنها أرسلت بعض رجالها قبل وقوع المذابح بأشهر إلى الشام وبعد ذلك تبدل وجه كل شيء وتغيرت معاملة الحكومة للنصارى . ومن يحسن الظن بالحكومة التركية ينسب ما جرى إلى إهمال العمال، وإلى ما كان لديهم من الوسائط القليلة والرجال وأن الحكومة أرادت أن تنتقم ممن كانوا يتطلعون إلى دولة أخرى تحكمهم كالدولة المصرية ، ولسان حالها في الحقيقة بشأن هذه الفتنة المثل المشهور « لم آمر بها ولا ساءتني » وماذا يهمها قتل نحو أحد عشر ألف نسمة وخراب قُدِّر ببضعة ملايين من الدنانير وغير ذلك من المقابح والمساوىء ، إذا كان في ذلك تأييد سلطانها على قطر ما زالت سلطتها عليه اسمية منذ فتحته .

وقد ذكر العارفون من العرب والفرنج أنه لولا انتداب الدولة لمثل الداهية فؤاد باشا لعقوبة الرعاع وغيرهم ، لكانت أوربا اشتطت في معاملة الدولة

وسابتها بعض ولاياتها . ومن حسن الحظ أن هذه الفتنة لم تتعد دمشق وأواسط لبنان ونجا منها شماله بفضل رجل اسمه يوسف كرم حال دون انبعاث الدروز إلى جهاته ، ولو اتصلت نيران الفتنة بأقاليم الجنوب والشمال ولم تبق محصورة في الوسط لكان الهول أعظم والخطب أدهى وأمرّ . ونجت جنوب الشام وشمالها لضعف الحكومة فيهما ، ولأن القول الفصل في كل بلد كان لجماعة من عقلائها ووجوهها فإن الرعاع حدثتهم أنفسهم أن يبطشوا في حمص وحماة وحلب وطرابلس واللاذقية ويافا وغيرها فحال عقلاء تلك المدن دون الإيقاع بأحد من أهل وطنهم ، ولم تبتل أقاليمهم بما ابتليت به سورية المجوفة .

سوء أثر حوادث الشام في الدولة ومنازعة الدول لها في سلطانها :

سبع عشرة سنة مضت على الدولة وهي تحرك النُّعَرَة الدينية لتضرب الدرزي بالنصراني وهذا بالمسلم ، حتّى وصلت إلى هذه النتيجة المرمضة من إهلاك من أهلكت وإضعاف من أضعفت ، فانتقمت من الذين قتلوا بعض ولاتها قبل دخول المصريين ، ثمّ عاونوا محمد علي الكبير معاونة فعلية وأدبية ، وبالغت في عقوبتهم حتّى أنستهم ما استمتعوا به على عهد حكومته الرشيدة ، وخلصت من حماية فرنسا وانكلترا للموارنة والدروز ، ولكن السياسة التي اتبعتها كادت تفشل ويخرج القطر كله من الحكم العثماني ، لولا الشدة في عقاب من قضت السياسة بعقوبته والإسراع بتنفيذ الأحكام والتعويض على المنكوبين . ولِمَ لم يقو فؤاد باشا إلا على المسلمين لأنهم لا سياج لهم إلا الدولة العثمانية ، يؤثرونها على غيرها مع اعتقادهم ظلمها وسوء إدارتها ، أما الدروز فإن لهم كالموارنة سنداً قوياً يحميهم . ولذلك لم يؤاخذ أشقياؤهم بما أجرموا ، وهذا من غرائب السياسة في هذا العصر أن يجعل القاتل في حلٍّ مما أتاه . ولكن المسلمين من جهة ثانية انتفعوا بهذه العبرة التي وقعت لهم وإن كلفتهم كثيراً ، فأصبحوا لا يثقون برجال الدولة على الجملة ، ويعتقدون أن الظاهر من أقوالهم غير الباطن ، وأن الدولة متى اقتضت مصلحتها تهلك أمة حتّى تستفيد فائدة صغيرة ، وتخرب بلداً إذا كان من ذلك مغنم ترجوه . وبهذا العمل الأخرق الذي قصدت

به الدولة التفريق بين أجزاء قلوب أبناء الوطن الواحد المشتركة منافعهم المتحدة مرافقهم ، قد سلبت شطراً من سلطتها ففتحت أبواب ديارها لدول أوربا بأن أعطتها الحق لحماية طوائف من رعاياها ، وكانوا لا يرون غيرها مرجعاً لهم في الشام ، وأوجدت مسألة « حماية الأقلية » على مقياس واسع ، فنتج من ذلك إنشاء حكومات داخل حكومة ، وأصبح رؤساء الدين من النصارى يراجعون العمال في شؤون طوائفهم في التافهات والمهمات ، ويريدونهم على تأييد مطالبهم وإن كانت جائرة أحياناً ، وصار العامل إذا لم يخفض جناح الذل للرئيس الروحي على ما يجب يقيله من وظيفته بما لديه من الوسائط الفعالة . وأمست دور القناصل بعد الحادثة محاكم دائمة للنظر في قضايا من علقوا آمالهم على الدولة التي تمثلها تلك الدار . وغدا قنصل روسيا مسيطراً على مسائل الروم الأرثوذكس ، وقنصل فرنسا الحاكم المتحكم في قضايا الباباويين ، وقنصل بريطانيا العظمى مهيمناً فيما يعرض للبرتستانت والدروز ،وغدا أهل كل نحلة يجعلون من الدولة التي يمتّون إليها معقد آمالهم ، ويدعون في سرهم وجهرهم أن يقرب أيام حكمها مباشرة عليهم ، ونزل كثير من الطوائف عن مشخصاتهم فأصبحوا عرباً بالدم متفرنجين بالتربية والعادات، يحتقرون ما كان عليه أجدادهم ويغالون في اقتباس ما عند غيرهم ، خصوصاً إذا كانوا ينتحلون نحلتهم ويرون في الآخرة رأيهم . على ان الحادثة فتحت لجميع السوريين أبواب الأخذ عن الغرب وما كان ذلك مما أضر على إطلاقه ، بل جاءت منه فوائد مهمة في باب الحضارة . والعبرة المهمة التي أخذها الناس من هذه الفتنة المشؤومة إيقان جمهور تلك الطوائف التي عبث بها العابثون ، أن التبعة على قدر الفهم وأن القتلة وأرباب الدعارة نال شرهم الأبرياء من طوائفهم ، وأنه لا يؤاخذ إذا جدّ الجد غير أهل المدارك وعيون الناس .

وكم ذنب مولّده دلال ... وكم بعدٍ مولده اقتراب
وجرم جره سفهاء قوم ... فحلّ بغيرٍ جارمه العقاب

العهد العثماني

« من سنة ١٢٧٧ إلى ١٣٠٠ »

بعد فتنة سنة الستين :

خرج الأهلون في دمشق ولبنان بعد المذابح الفظيعة في تلك السنة المشؤومة ، وقد خسروا مادياتهم ومعنوياتهم . هلكت النفوس التي حرم الله قتلها ، وهلك ألوف من النصارى ومئات من المسلمين والدروز ، وخسر أهل المدن والقرى أموالهم ، وخربت الدور والقصور ، وحرقت البيع والأديار . وكانت الخسائر في المعنويات أشد لأن الغرب أساء الظن بأهل هذه الديار ، وأجمل حكمه عليهم كافة وعدّهم متوحشين ظالمين ، ولم يستطع أحب الناس من الأوربيين للمسلمين أن يدافعوا حق الدفاع عنهم ، مع علمهم بأن الفتنة أمر دُبر بليل ، والدولة هي المسؤولة أولاً وقد رجحت كفة الدروز في مدينة دمشق بما جاءهم من نجدات الحورانيين أبناء مذهبهم ، فكان من الدروز أن اشتركوا أكثر من المسلمين في هذه المذابح . وكان للجند النظامي وغير النظامي من الأجناس المختلفة يد في قتل النصارى في ضواحي صيدا وبيروت ودير القمر وحاصبيا وراشيا وزحلة ودمشق وغيرها ، وهم الذين هتكوا الأعراض على الأكثر فباءوا بالخزي والعار ، وأخذت أوربا بعد أن قويت علاقاتها التجارية بالشام تسعى إلى تقليلها ، لأن كابوس الفتنه استولى بعد تلك الوقائع على العقول في الغرب والشرق سنين كثيرة ، وربما دام حتى انقرض من شهدوها وسمعوا بفظائعها .

جمعت الدولة للمنكوبين غرامات حربية من الأهلين بما زاد عن طاقتهم ، ولم يصل إلى المصابين كما قال مشاقة أكثر من ربع الذي تكلفت له الدولة ،

فضاع الربع الثاني في النفقات اللازمة ، والثالث اختلسه مأمورو الحكومة ، والربع الرابع ربحه صيارفة اليهود ، وبالجملة فإن الخسارة وقعت على الدولة والمسلمين والنصارى ، ولكن الدولة استعاضت عما فقدت تذليل الرعايا وإخضاعهم لكل ما ترسمه عليهم ، حتى لقد جبى فؤاد باشا بقايا الأموال في دمشق التي أعيا الولاة تحصيلها على أيسر وجه ، ولم يبق للعشائر رؤساء تتعب الحكومة بمعارضة أوامرها .

وخرج لبنان من فتنته ممنوحاً استقلالاً إدارياً ، وأخذ يستمتع منذ سنة ١٢٨١ بنظام خاص فينتخب له الباب العالي متصرفاً نصرانياً بموافقة الدول الست العظمى ويعطي الدولة بالاسم ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس خراجاً سنوياً ، وبقيت تسد العجز في موازنة الجبل مدة طويلة ، وأهم ما ربحه لبنان القضاء نهائياً على سلطة أرباب الإقطاعات . وأصبح كما قال بعضهم في عهده الجديد ملجأ للأحرار من كل نحلة كما كان بفضل الأمراء المتولين عليه من آل عساف وآل معن وآل شهاب ملجأ للطوائف الكاثوليكية .

أما مسلمو دمشق فبدأت أيام ذلهم بالقضاء على كبرائهم ، وكان في قتلهم وتشريدهم عبرة لمن خلفهم أو نجا من المعمعة ، وأصبحوا عبيد الدولة حقيقة في كل ما تأمر به ، حتى إن منهم من كانوا لا يراجعون الوالي وإن كان غلطه ظاهراً كل الظهور حتى لا يغضبوه بزعمهم ، ولطالما حاول بعض الولاة العقلاء أن يعلمهم حسن الدفاع المعقول عن حقوق الأهالي ، فكان جوابهم أن افعلوا يا مولانا ما تشاءون فإنا لا نحب المناقشة مع العظماء . إفراط في العهد الأول وتفريط في العهد الثاني .

السلطان عبد المجيد وخلفه عبد العزيز :

توفي السلطان عبد المجيد سنة ١٢٧٧ (١٨٦١) أي بعد مضي أشهر من انتهاء فتنة الشام ، وكان عهده سيئاً يحكم في شؤون المملكة السراري والجواري والمقربون في القصر السلطاني ويسرف السلطان في الأموال ويبدد ثروة السلطنة ، وكان إسرافه مبدأ ارتباك الدولة في ماليتها ، فإن عبد المجيد لما زوج ابنته فاطمة

من علي غالب بن رشيد باشا أنفق على الجهاز والعرس مليوني ليرة افرنسية . وكان كما قال دي لاجونكيير أكثر ملوك بني عثمان إنسانية ، اكتشف عدة مؤامرات رُتبت للإيقاع به فكان كل مرة يعفو عن المتآمرين ، فحمل إلى قبره أسفَ أمته وحرمة أوربا له التي أثنت عليه على الرغم من فجائع الشام وجُدّة ، وذلك لكونه لم يقض على عمل السلطان محمود في الإصلاحات ولأنه ساعد ما وسعته قوته على تأييدها والاحتفاظ بها .

خلف عبد المجيد أخوه السلطان عبد العزيز ، وأخذ لأول مرة يهتم لتنفيذ خطط الإصلاح التي وضعها أبوه وأخوه أولاً ، وبدأ بنفسه في إصلاح المالية ، فآلى أن لا يتزوج بغير امرأة واحدة ، وأبطل الإسراف في نفقات قصره ، فتخلى عن جزء مهم من مرتباته ، ولم يلبث أن عاد إلى طبيعته في الترف ، وعاد الإسراف في أموال السلطنة إلى أبشع صورة بحيث لم تأت سنة ١٨٧٥م حتى أعلنت الدولة إفلاسها ، وتمنت لو تقترض من مصارف أوربا بفائدة اثني عشر بالمئة . وفي التاريخ العام : ولسوء الحظ أن السلطان عبد العزيز نسي حالاً نياته الحسنة الأولى ، وأصبح في الحرم تسعمائة امرأة وثلاثة آلاف خادم وخادمة ، وكانت تُمدّ كل يوم خمسمائة مائدة ، ويجلس إلى كل واحدة منها اثنا عشر شخصاً .

نُشر أول قانون للولايات على أصول فرنسا سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) وكان السلطان عبد المجيد في سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) نشر خطاً سلطانياً يقضي بإدخال إصلاحات إدارية كثيرة في السلطنة العثمانية ، عاقت حوادث الشام عن تطبيقها في ربوعه ، فأخذ القطر بعد الحوادث المشؤومة يتدرج نحو المدنية ، وقد تخلص من أرباب الإقطاعات ، ولم يتخلص من أرباب النفوذ في المدن والقرى ممن كانوا يسرقون الأمة والحكومة معاً ، ويقاسمون الولاة والعمال على الأرباح . أما الولاة في أول القرن والقرن الماضي فكانوا لا يهتمون إلا بالاحتفاظ بولايتهم ويبدلون بسرعة كما قال أحد العارفين من الأوربيين بمن يجهلون كثيراً أخلاق الشعب وإدارة الأحزاب السياسية ، فينبذون وراء ظهورهم الاهتمام بإنجاح الولايات لأنهم موقنون بقصر مدة ولايتهم عليها ، فيكبّون مدة حكمهم على جمع الأموال الوافرة بقدر ما تمكنهم الحال . وفي أواخر هذا القرن تبدلت

الأحوال فأصبحت الدولة تبعث إلى الشام بأعاظم رجالها يتولونها ، وفيهم المستقيم العفيف عن أموال الناس العارف بأصول السياسة والإدارة .

وفي سنة ١٢٨٠ شب قتال شديد بين بني علي والكلبية وهاجم الكلبية والنواصرة بني علي حتى بلغوا قرية ست يللو ثم حرقوا بتغراموا وديروتان ومغسلة وخربوها وكان الرجال يحاربون والنساء يشتغلن بالتخريب والإحراق وهجم بنو علي على الفرقية وديرونة ورويسة البساتنة وحرقوها – قاله في تاريخ العلويين .

وفي سنة ١٢٨٦ كانت الواقعة المعروفة في جبال النصيرية بوقعة الوالي ، وسببها أن طائفة الكلبية النصيرية ظهر منها شقاوة ، وخالفت أوامر الدولة فأرسلت هذه والياً لتمهيد الأمور وإرجاع العصاة إلى الطاعة ، ومعه جيش قدر بعشرة آلاف فسار إلى قرية الجديدة ورابط فيها ، فأرسل الوالي يطلب مقدمي الكلبية ووجوه النصيرية ومقدميهم ومشايخهم المعتمد عليهم من قضاء صافيتا إلى ناحية البجاق ولما وافوه قبض عليهم جميعاً وسار الجيش إلى قرية المرج وأمر بحرق القرداحة أكبر دساكر تلك الجهة، كما أحرق بعض قرى الكلبية والنواصرة ثم مضى إلى بني علي وأحرق وأفسد وعذب جميع الطوائف النصيرية من عمل صافيتا إلى البجاق، ولما شفيت صدور الجيش من العذاب والتخريب ، التأم مجلس إداري في جبلة فحكم بصلب ثلاثة من أعاظم الطائفة الكلبية وصلب آخر من بني علي ، وأخذت الحكومة الباقين إلى بيروت فسجنتهم خمس سنين ثم برأتهم وأطلقت سراحهم .

ويحدثنا الشيوخ أن أيام السلطان عبد المجيد وعبد العزيز كانت سعيدة على الشام في الجملة ، وإن كان ذانك الدوران مبدأ تصفية حسابات الدولة ، فقد أعلنت رومانيا في أيام عبد العزيز استقلالها ، وتخلت الدولة عن الصرب ، وطلب سكان كريت أن تدخل الإصلاحات على جزيرتهم ، فلما رأوا إهمالاً من الدولة طلبوا ضمهم إلى اليونان ولكن الباب العالي قوي عليهم ونجحت سياسته.وفي سنة١٨٦٨نزعت مصر عن الدولة،وأصبحت خديوية تدفع خراجاً معيناً للسلطنة ، ثم هاج سكان البوسنة والهرسك وساءت حالة السلطنة وأصبحت

الديون العمومية أربعة مليارات فرنك بعد أن كانت قبل عشر سنين ٣٧٥ مليوناً أنفقها السلطان في خصوصياته . وبينا كان عسكر الدولة يحتاج إلى المال في بلغاريا ، والموظفون لم يتناولوا رواتبهم منذ أشهر ، كان عبد العزيز يفكر في نقل قسم من ثروته الخاصة على باخرة أجنبية إلى أودسا . هذا والثورة فاشية في بلغاريا ، والصرب والجبل الأسود تحاربان الدولة ، وأوربا تخاطب الحكومة في أمر النصارى الذين كانت تخشى على حياتهم مخاطبة الآمر للمأمور فتمسّ كل يوم عاطفتها ، وشهرت الدولة إفلاسها ولم يصرف السلطان من الأموال التي اقترضها سوى واحد من خمسة عشر على الجيش والأسطول . برهان واضح على قبح الحكم المطلق كيف كان نوعه وحالة القائم به ، وأنه إذا اتفق أن جاءت فيه بعض أيام راحة فهي نسبية لا تكون معياراً ، ولم تربح الدولة من عهد عبد العزيز سوى تأسيس نظارتين مهمتين : العدلية والمعارف .

خلع عبد العزيز وتولية مراد الخامس :

شقيت السلطنة بإدارة عبد العزيز وكادت تتداعى أركان الدولة وهو لاهٍ في أفراحه لا يبالي بما تخبؤه الأيام ، ما دام كل من تحت سماء السلطنة عبيده الخاضعين ، وأصبح لا ينفذ أمراً للوزارة ، وكأنه عرف حالته فأخذ يفاوض امبراطور روسيا سراً ليحميه فاطلع الوزراء على الأمر ، فلما رأوا سوء المغبة عياناً تآمروا على خلعه ، فاجتمع الصدر الأعظم مدحت باشا وناظر الحربية حسين عوني باشا ورشدي باشا المترجم من أعاظم رجال السلطنة بالاتفاق مع الشريف عبد المطلب ، وكان ذلك برأي مدحت باشا أولاً ، وأسرعوا في خلع عبد العزيز على حين فجأة ، قبل أن ينقل ثروته إلى الديار الأجنبية ، ويطلع على ما دبروا له فيبطش بالمتآمرين ، وذلك بفتوى شيخ الإسلام حسن خير الله أفندي أثبت فيها عليه العتَه والجهل بالأمور السياسية ، والإسراف في أموال الأمة بما لا تستطيع تحمله وإنفاقه في شهواته ، وإخلاله بعمله في أمور الدنيا والدين مما ساق الملك والملة إلى الخراب . ونصبوا بدله مراد الخامس .

ولما كان عبد العزيز على جانب من عزة النفس وشمم السلطنة صعب عليه

الخلع فطلب مقراضاً يقص به شعره فانتحر بقطع بعض عروق يديه وقيل بل قتل بيد أثيمة وهو غير صحيح . وقد ساعد سفير انكلترا رجال الدولة القائمين بهذا العمل ، بأن استدعى قسماً من الأسطول الإنكليزي إلى ميناء الإستانة ليلجأوا إليه إذا انكشفت مؤامرتهم قبل إتمامها . ولما تربع مراد في دست السلطنة تنازل عن ستين ألف كيس من مخصصات القصر وترك للمالية ريع المناجم والمعامل على حين كان يرسف في قيود ديونه التي تراكمت عليه منذ ولايته العهد ، وقد أنافت على مليون ليرة وليس في الخزينة من المال ما يكفي إلا لسدها وبعض زيادة طفيفة ، والجند والموظفون لم يتناولوا رواتبهم منذ أحد عشر شهراً . وكان مراد ليلة خلع عبد العزيز ارتاع فأصابه مسّ من الجنون لما بشروه بالبيعة له بالسلطنة ، على صورة لم يكن يتوقعها واشتد خلله بعد أيام من توليته عندما بلغه مقتل حسين عوني باشا فلم يتلطف مبلغه بالأمر وقال له إن الوزراء قتلوا فقال الآن جاءت نوبتي في القتل وبدأ معه الجنون المطبق ، فلم يسع أهل الحل والعقد إلا خلعه بعد أن سكتوا على ذلك شهرين ، فخلعوه بإثبات جنونه المطبق ونصب مكانه السلطان عبد الحميد الثاني يوم ١٦ شعبان سنة ١٢٩٣ ، بعد أن تعهد لمدحت باشا بأن ينشر القانون الأساسي ، ويؤسس في السلطنة حكومة دستورية .

عهد عبد الحميد الثاني :

تولى عبد الحميد زمام السلطنة وروسيا تهيج ممالك البلقان ، والدولة مائلة إلى السقوط لإسراف عبدالعزيز ، فألغى جانباً كبيراً من نفقات المطبخ السلطاني وكانت نفقاته على عهد عبد العزيز أربعين ألف ليرة في الشهر فأنزل مبلغاً لا يستهان به ، وقضى أن لا تخرج من المابين موائد الطعام بل أن يأكل فيه من له حق الأكل ، وألغى الامتيازات التي كانت لوالدة السلطان ، لأن والدته ماتت وهو صغير فتوفر بذلك ١٥٠ ألف ليرة نفقات سنوية ، وأخذ يتولى بنفسه إدارة الشؤون ويتفنن في الجاسوسية ليطلع على الصغيرة والكبيرة . لكن روسيا أعلنت الحرب على الدولة فنزعت البوسنة والهرسك من أملاكها واستقلت الصرب والجبل الأسود ، وانهزم العثمانيون أمام الروس وخرجوا من حربهم

وقد أضاعوا جزءاً مهماً من مملكتهم وما يربو على مائتي ألف كيلو متر مربع من الأراضي ، وسبعة ملايين من الرعايا ، وانسلخت جزيرة قبرص عن السلطنة وقضت معاهدة برلين (١٢٩٤) أن لا تسلب من الدولة الإمارات التي كانت تابعة لها فقط ، بل نصف أرضها في أوربا ، وأن يتعهد السلطان بإصلاح مكدونية وكريت وإرمينية وتحملت السلطنة غرامة باهظة. وأعلن السلطان القانون الأساسي في المملكة وسارع بتأليف مجلس نيابي ومجلس شيوخ واجتمع مجلس الأمة قبل أن يحضر نواب اليمن وبغداد والبصرة وطرابلس الغرب لبعد ولاياتهم واكتفوا بوجود ثلثي النواب ، وانتهت معاملة أعضاء مجلس النواب بعد ثلاثة أشهر من نشر القانون الأساسي ، ولم يكن انتخاب النواب بالرأي العام بل بتعليمات موقتة بمعرفة مجالس الإدارة .

ولما تناقش النواب في مسألة الصلح مع روسيا لم يرتضوا بالشروط الصعبة التي اقترحتها الدولة الظافرة وحدث في المجلس أخذ ورد، شق ذلك على عبدالحميد وربما بدرت بوادر من بعض النواب بحق السلطان فأمر بإقفال المجلس ، وكان على حالة يرضى معها ان يتنازل عن ثلثي المملكة على أن يضمن له عرشه ، فصدر أمره بتوقيف أعمال مجلس النواب إلى مدة غير معينة وأمر بإخراج عشرة من نواب الولايات في ثمان وأربعين ساعة من الإستانة ، وكان منهم خمسة من ولايات الشام، فأظهر بذلك أول صورة من صور استبداده خالف بها الأصول النيابية ، ولم تتمتع الأمة بحرية الدستور سوى أربعة أشهر لأنه صعب على مانحه أن يسير على غير خطة الاستبداد ، وندر أن يجيء من المستبد إلا مستبد ، فزاد حنق الأحرار والغيورين على بقاء السلطنة العثمانية ، وأخذ هو يشتد خوفه على نفسه ، ويقضي على من كان خلعُ عمهِ عبد العزيز على أيديهم من الوزراء ، ولا سيما مدحت باشا الذي نقله إلى ولايات بغداد والشام وإزمير ، ومنها إلى حبس الطائف فقتله هناك، وأخذ يستكثر من الجواسيس وأصبح ولا همّ له بعد سنين إلا اتخاذ الاحتياطات لذلك ، وكثرت أوهامه وظنونه ، وأنشأ يراقب المطبوعات مراقبة دقيقة مضحكة ، ولا يسمح بنشر جريدة ولا كتاب على الأكثر إلا إذا طُرز باسمه واختلقت له فيه الأماديح . وفي أول عهده (١٨٨١م) أخذ الصهيونيون ينزلون فلسطين مئات كل سنة ،

وهم مقدمة الصهيونية الذين كانوا يحاولون أن يقيموا بناء القومية اليهودية في فلسطين ويعيدوا لصهيون أي القدس مجدها بإنشاء المعبد الذي خرب وعرش داود .

انسيال الدروز على جبل حوران ووقائعهم :

مضت قرون على لبنان قبل منحه استقلاله النوعي عقيب حوادث الشام وهو بؤرة الفتن ، ومنبعث الثورات والقلاقل ، لأنه كان فيه كتلتان عظيمتان بل دينان مختلفان الموارنة والدروز . كل منهما يريد التوسع في السلطة ، وكل منهما تعلم الطاعة لرؤسائه وعماله، يسير بقيادتهم يوم الكريهة، أو يجتمع تحت لواء صاحب إقطاعه راضياً مختاراً ، وكل منهما يستمد من قوة غريبة . والموارنة أقدم استمداداً وصلات بالأمم اللاتينية من جيرانهم ، وجيرانهم أشد بأساً وأكثر مضاء أثبتوا ذلك في مقاتلتهم الصليبيين ، فكان قتالهم لهم أشد من مناجزة بعض الطوائف الإسلامية من سكان أرجاء الساحل لهم . فلما وقع ما وقع في حوادث لبنان عام (١٨٦٠م) قضت الطبيعة على بعض رجال طائفة الدروز أن يهاجروا إلى جبل حوران فرحلوا إليه في فريق من إخوانهم أهل وادي التيم والجبل الأعلى وصفد وعكا وغوطة دمشق وإقليم البلان وكان منهم طائفة فروا من وجه القضاء في الأصقاع الأخرى ، وآخرون أتوا حوران بدافع الحاجة ، فكثروا سواد من كانوا حلوا في هذه الربوع أيضاً من أبناء مذهبهم ، وأول نزول الدروز في حوران بعد وقعة عين دارة المشهورة في لبنان سنة (١٧١٠م ١١٢٢هـ) فتألفت كتلة منهم هناك وقويت عقيب حوادث الشام ، وأخذ الدروز يرجعون إلى أخلاق البادية بعد أن أوشكوا أن يدخلوا في الحضارة في اللبنانين الغربي والشرقي.

اعتز قدماء الدروز بإخوانهم الذين جاءوهم وأخذوا يجمعون شملهم على عادتهم بإمرة قوادهم ، وكان أهمهم بنو حمدان ثم أسرة بني الأطرش التي أصبح معظم الجبل بتدبير كبيرهم إسماعيل الأطرش خاضعاً لهم ، وسلطة هذا البيت تتناول أكثر أنحاء الجبل والأكثرية معهم على الأغلب . ومنذ نزول الدروز في حوران ما برحوا يناوشون النصارى والسنيين من أهل القرى والبادية

القتال ، حتى استقلوا به استقلالاً تاماً ، وكانت أول وقائعهم المشهورة بعد وقائع إبراهيم باشا ما حدث سنة ١٢٩٦ بينهم وبين أهل بُسر الحريري من أجل فتاة ، فهجم الدروز على بسر وقتلوا من أهلها ثمانية أو عشرة أشخاص وقتل من أهل بسر خمسة أثناء الدفاع عن أنفسهم ، وعند ذلك تجمع الحورانيون ألوفاً ، وأراد مدحت باشا أن يجيب الحورانيين إلى مطالبهم وهي إنزال العقوبة بثلاثة وعشرين رجلاً من الدروز ، فأبى الدروز إلا أن يعطوا دية عن القتلى، وقصد أن يسوق قوة على حوران للتهديد لا للضرب ، ثم حلت المسألة صلحاً .

قال عثمان نوري في تاريخه : وعقيب ذلك طلب مدحت باشا إعفاءه من ولاية سورية ، فاغتبط عبد الحميد بذلك لأنه كان يرى أن بقاءه طويلاً في هذه الديار لا يجوز ، لأنه تذرع بعمرانها وهو منه موجس خيفة على الدوام. وقال كان النزاع والجدال قائمين على ساق وقدم بين أهالي سورية المتباينين في الدين والجنس ، فلما وليها مدحت باشا دخلت في طور السكينة والأمن ، ولا سبيل إلى تقرير الحكم العثماني في أرض تتأثر فيها الأفكار بالنفوذ الأجنبي إلا بانتظام الإدارة وإجراء العدل وتنظيم المالية ، وهذا ما عمله مدحت باشا . وكان عبد الحميد يرائيه في كل ما يرتئيه ، ويحول دون أمانيه ، بحيث أن السلطان لم يكن يتوقف ساعة عن بث بذور الاضطراب في الولاية لينتقم من مدحت باشا ، وذلك بتحريض مثل المشير أحمد أيوب باشا وجميل باشا عليه اهـ .

انتهت مسألة الدروز بعد أن ساقت الدولة عليهم قوة إلى القراصة من عمل نجران وقتلت منهم ستمائة واستأمن الرؤساء ، ولم يكن سواد الدروز في الجبل إذ ذاك أكثر من عشرة آلاف ، وتسمى هذه الوقعة بوقعة القراصة وهو ماء قرب نجران ، ولما لم تحسن الدولة الإدارة في الجبل زادت جرأة الدروز إلى أن كانت سنة ١٢٩٨ فهجموا على قريتي الكرك وأم ولد وذبحوا سكانهما على بكرة أبيهم ولم يبقوا حتى على الأطفال الرضع ، فسيقت عليهم حملة بقيادة المشير حسين فوزي باشا أسفرت عن ربط دية شرعية مقسطة عليهم ، وتأسيس قائم مقامية جبل الدروز مؤلفة من ثمان نواح وتعيين القائم مقام والمديرين منهم .

كانت الدولة تقاسي الأمرّين في تأديب عصاة الدروز كل مرة . قال مدحت باشا في مفكراته سنة ١٢٩٧ والذي زاد في الطين بلة أن فرنسا تحمي الموارنة

الكاثوليك وانكلترا تتشيع للدروز ، وكل هذا من السياسات التي تريد بها هاتان الدولتان توسيع نفوذهما في سورية أو ضرب إحداهما بالأخرى ، فلما أخذت الدولة أهبتها لتأديب الدروز قام سفير إنكلترا في الإستانة يشكو من ذلك ، ويكرر التردد على المابين والباب العالي فأصبحت الأوامر ترد تترى بحل هذه العقدة حلاً سلمياً » .

ومن جملة تدخل فرنسا أنها تجاهرت بحماية يوسف كرم قائم مقام النصارى في شمالي لبنان لما ثار على متصرفه داود باشا لما أراد زيادة خراج لبنان من ٣٥٠٠ كيس إلى ٧٠٠٠ كيس ليزيل العجز من موازنة الجبل فنال من عسكر المتصرف فاستنجد هذا بوالي دمشق وبيروت فأرسلا إلى متصرف الجبل زهاء عشرة آلاف مقاتل فسارت إلى كرم. وعندها تدخل قنصل فرنسا في الأمر ومنح الحماية الفرنسية ليوسف كرم فركب من بيروت على دارعة قاصداً إلى فرنسا وكان ذلك سنة ١٨٦٦ .

المصلح مدحت باشا وطبقته من العمال :

اضطر مدحت باشا أن يتخلى ويا للأسف عن ولاية سورية وقد طبق مفاصل الإصلاح في أرجائها الواسعة على أسرع ما يمكن، أنشأ الطرق والمكاتب والمدارس ونشط الصناعات والزراعة ، وضرب على أيدي المرتشين ، ونشر الحرية الشخصية ، ولقن الحكام والمحكوم عليهم دروساً في الوطنية والشعور بالواجب وكان يرجى للشام أن تسبق الإستانة في الحضارة بفضل إصلاحاته لو طالت أيامه وأيام غيره من الولاة المقتدرين أمثال ضيا باشا في دمشق ، ورستم باشا وداود باشا في لبنان ، وكامل باشا في حلب ممن كانوا بسيرتهم معلمين للحكام، وضعوا لهم أصول الإدارة ، وحرصوا حقيقة على إمتاع الناس بالعدل وأعمال العمران ، فكانوا حجة على الدولة بأنها تستطيع الإصلاح إذا أرادته على قلة الرجال لديها على شرط أن تتركهم يعملون بوجداناتهم وعقولهم ، وما عهد إليهم تنفيذه من القوانين الكافية بمعرفة أرباب النزاهة من رجال الشام .

وقد تعاقب على دمشق خلال هذا القرن ٦١ والياً وعلى حلب ٥٢ والياً

وهكذا سائر المتصرفيات الثانوية ، لا يسلم الوالي إلا ريثما يُودّع ، والطيب منهم هو الذي لا تطول أيامه خاصة ، لأن حساده كثيرون في الإستانة وفي الولاية التي يتولاها وتقارير الجواسيس عند عبد الحميد مقبولة لا ترد ، والدولة يصعب عليها أن تتفلت من قيودها القديمة قيود حكومة القرطاسيات أي المفاوضات الطويلة بالورق ، فإذا رأت رجل جد من أبنائها يحاول أن يعلمها الصواب في المعاملات ، لا تلبث أن ترميه بكل شنعاء ، وكان حظ النوابغ في كل دور من أدوار العثمانيين ولا سيما في العهد الحميدي أن يغض منهم ويسعى إلى التخلص من إصلاحهم ومراميهم ، ولسان الحال يناديهم لا نحب أن نخرج عن مألوفنا العاطل المجمع على عطله ونؤثر أن نموت فيه على سلوك سبل التجدد:

من يهن يسهل الهوان عليه   ما لجرح بميت إيلام

العهد العثماني

« من سنة ١٣٠٠ إلى سقوط عبد الحميد الثاني »

الحالة في مبدإ القرن الرابع عشر وإصلاح جبال النصيرية والسبب في خرابها :

غدت الدولة العثمانية أوائل هذا القرن قوية الشكيمة لسرعة الاتصال مع دار السلطنة ، وتشعب الأسلاك البرقية وطرق البريد ، وشدة مراقبة دول أوربا لأعمال السلطنة ، وتسابق الدول في تأييد نفوذهن في الولايات . وامتاز لبنان الذي كان يكثر ترداد اسمه بثوراته وإقطاعاته الحين بعد الآخر ، بأن انقطع ذكره بعض الشيء من باب المسائل المزعجة ، وأصبح يعمل لنفسه بما متع به من امتياز خاص ، ولم يعد الدرزي والماروني فيه يقتتلان كما كانا في القرن الماضي لتأييد سلطان ملك أو أمير ، أو للأخذ بيد صاحب الإقطاع أو حباً بالغارة والنهب والقتل .

ونشبت فتن في جبال النصيرية لأن هؤلاء لم يتأت لهم نصير من الغرب كما قام للبنانيين يأخذ بأيديهم إلى السعادة التي يتخيلها لهم ، ويسوقهم إلى طريق الحكم الذاتي ولو على صورة ابتدائية ، وكان أهل السنة المجاورين للنصيرية ينظرون إليهم نظر الازدراء ، وهم في جبالهم يعدون قوة يحسب حسابها ، وإذ كانوا طوع إرادة مشايخهم ورؤساء قبائلهم كانت سلطة الدولة عليهم قليلة . وإذا كتب للدولة ان أحرزت بعض سلطان عليهم في الشواطىء البحرية أو في الأماكن القريبة من ضفاف العاصي من جهة الداخل ، فإن أعالي الجبال كانت معتصمهم ، وربما كان فيها أماكن لم تدسها حوافر الخيول التركية لوعورة مضايقهم ، وقد أرسل السلطان عبد الحميد رجلاً من خاصته اسمه

ضيا باشا جعله متصرفاً على لواء اللاذقية في مبدإ هذا القرن فرفع عن النصيرية الظلم ، ووسد الحكم لبعض مشايخهم ووجوههم ، بأن جعلهم أعضاء في المحاكم والمجالس ليشعر نفوس قومهم العزة بعد الامتهان والذلة ، وأنشأ لهم جوامع ومدارس فأخذوا يتعلمون ويصلون ويصومون ، وأقنع الدولة بأنهم مسلمون فلم يعصوا له أمراً . ونفس من خناقهم فبدأوا يشعرون بأنهم بشر كسائر مواطنيهم وأنهم شركاء في هذا القطر لهم فيه حقوق سائر أرباب المذاهب وبعد أن ترك هذا المتصرف العاقل منصبه الذي دام بضع سنين على أحسن ما يكون ، مع أنه كان بعلمه في درجة الأميين ، خربت المدارس وحرقت الجوامع أو دُنست ، وكانت الدولة في أكثر أدوارها لا تأخذ من معظم إقليم النصيرية شيئاً يذكر من الضرائب ، والقائم مقام الذي يجبي منهم ضريبة السنة أو بقايا ضرائب السنين السالفة تصفق له الدولة وينال تقدير ولاة الأمر فيشرفونه برتب الدولة ومراتبها ، وكانت جباية خمسين ألف قرش من النصيرية تستلزم إعداد حملة عليهم ينفق عليها ما يقرب من المبلغ المجبي أحياناً .

قلنا : إن النصيرية كانوا ينظر إليهم نظر ازدراء . وقد سألنا عالم جبلهم في أيامنا الشيخ سليمان الأحمد عن رأيه في الحوادث الأخيرة ، فكتب إلينا يقول ما نثبته بالحرف لأن قوله حجة في هذا الباب قال : « كان أهل الحاضرة (اللاذقية) في هذا القرن يعدون ما يفعله جهلة العلويين (النصيرية) بفتيا علماء الدين ، فيعصبونه بهم لدى الحكام ويغرونهم بهم وبالرؤساء ، ويحرضونهم على الفتك بهم بكل واسطة ، وكان الدين أعظم الوسائط التي توصل بها إلى هذه الوحشية والبربرية (ومن جري ذلك المصاب العظيم الذي وقع على آل سعيد البهلولية من أشرف وأجل البيوت العلوية في حادثة سنة ١٢٩٥) وما كان العلويون ليحملوا وزر مصائبهم على الدولة التركية ، بل على وجهاء البلد ورؤسائه السنيين وعلمائهم ، ثم على أهل الفساد من مقدميهم ورؤسائهم الذين كانوا يسارعون لما بين عشائرهم من الضغائن والأحقاد والغارات إلى الدخول بخاطر الأغوات ثم بخاطر الحكام عن أيديهم ، ومن تم له الفوز جردت له الحكومة العساكر الجرارة ، وسلمته قيادتهم الفعلية فيسطو بهم وبعشيرته على عدوه . ولا تسل عما تفعل الهمجية. ومتى دوخت تلك العشيرة وقتل أشرافها

وذللت ، عاملت الحكومة العشيرة الظافرة نفس تلك المعاملة دواليك ، حسبما تقتضي سياسة التفرقة والأحوال . ولا أدري إلى أي عصر تمتد سلسلة هذه الروايات المحزنة التي نرجو من الله أن يحسم أسبابها بأيدي المصلحين . والتبسط في شرحها لا يجدي أو لا ينتج إلا أن الشرقيين هم السبب الأعظم في بلاء أنفسهم وحجة الله فيه على المتسمين بسمات الدين ، وتلك حزازة في نفوس المصلحين .

والذي أراه أن قدم الحكومة التركية لم ترسخ في جبال العلويين حق الرسوخ وخاصة في مقاطعة الكلبية ، وكانت الحكومة إذا أحرجت جردت العساكر فنهبت وسلبت وحرقت وفتكت ، فإذا رجعت العساكر ، عادت العشائر إلى ما كانت عليه ، يضبط الحاكم الحازم جماحهم ، ومتى بُدل بحاكم ضعيف الإدارة أو مرتش ، عم البلاء من الرؤساء الفسدة والأشقياء الجهلة . لما حكم إبراهيم باشا المصري قطع دابر أهل الفساد ، وضرب الأمن أطنابه بحيث لم يكن يسمع في عرض البلاد وطولها نهب ، ولا قطع سبيل ، فرتع الأنام في بحبوحة الأمن مدة حكمه الذي كان مع صرامته نموذج العدل والإنصاف ، فلما دالت دولته حصل من اختلال الأحوال ما لا يحصره المقال اه » .

فتن درزية وفتن أرمنية :

كان يظن بعد أن خمدت ثائرة الفتن في لبنان وما إليه من جبل اللكام أن الناس يرتاحون من الحملات والغارات إلا ما كان من غزو البادية بعضهم مع بعض فإن ذلك من المتعذر لأنه مرض قديم مستعص نشأ قبل الإسلام بقرون ، ولم تقو جميع الحكومات التي تعاقبت على الشام أن تقضي عليه وتستأصله من أصوله ، بيد أن القوة التي أحرزها جبل حوران بالدروز الذين هاجروا إليه جعل من الجبل موطن غارات وغزو ، وأصبح هذا الجبل إبرة سفينة الأمن في الشام ، وكان يتلبس بهذه الصفة جبل لبنان في القرون الماضية فيتعب سائر الأرجاء الشامية ، ويضطر الحكومة أن تتقي شره بإثارة أهل الجوار عليه ، وإلقاء الخلاف بين أمرائه ومشايخه .

نشبت فتن في جبل حوران في أعوام مختلفة ، وكثيراً ما كان بعض أشقياء

الدروز فيه يطيلون أيدي الاعتداء على سكان حوران والغوطة والمرج وجبل قلمون ، فيتحد أشقياء المقرن القبلي منه مع عرب السردية ويغزون في البلقاء وما إليها قبائل بني صخر والحويطات والسرحان وقرى حوران الجنوبية ، وينضم أشقياء المقرن الشرقي إلى عرب الصفا يغزون تجار بغداد ودير الزور ، ويتحد أشقياء المقرن الشمالي مع عرب الحسن ويهاجمون قرى جبل قلمون والنبك وحمص ، ويتحد بعضهم مع عرب اللجاة فيسلبون قرى سفوح جبل حوران ويقتلون الموظفين ويمثلون بالعسكر إذا خلوا بهم ، ولا يدفعون الأموال الأميرية ،وبذلك تأيدت شوكة الدروز وخافهم جيرانهم من أهل القرى والبادية ، وتخوفت الدولة عاقبة أمرهم للرابطة القوية بين أفرادهم ، وهم إذا جاءهم الغريب ،والدماء تسيل بينهم كالسيول ، لا يلبثون أن يكونوا عليه يداً واحدة ويصدقوا قتال عدوهم المشترك ، بما فيهم من شمم وإباء عربي وعند الشدائد تذهب الأحقاد .

رأى الدروز في سنة ١٣٠٤ وقد ارتاشوا وتأثلوا ونما عددهم أن يستولوا على قرى اللجاة للتحصن بها عند الإيجاب واستثمار ما يمكن استثماره منها فاحتشد نحو خمسمائة فارس منهم بقيادة شبلي وفندي الأطرش ، ووصلوا إلى المسمية وهاجموا قلعتها فردوا عنها . وفي سنة ١٣٠٨ انقسم دروز حوران إلى فرقتين المشايخ والعامة وزادت بينهم العداوة والبغضاء فأدى ذلك إلى حدوث وقائع متعددة ودخل بعض المشايخ إلى قلعة المزرعة فأرسلت عليهم ست كتائب مشاة وألاي فرسان مع مدافع ، وفي أثناء مغادرتهم ثكنة المزرعة تعرض لهم العامة فقابلهم العسكر بالضرب ، فانهزم الدروز بعد أن تحملوا خسائر كاية ودخل الجند السويداء وأسرعوا ببناء ثكنة عسكرية . وتعرف هذه الوقعة بوقعة العامة ونال الدروز من الجند في سنة ١٣١١ في طريق المزرعة وحاصروا قلعتها ثلاثة أيام . وفي سنة ١٣١٣ هجم الدروز على قرية الحراك وقتلوا أكثر أهلها وهدموا جامعها الحصين ونهبوها مع قرى المليحة الغربية والمليحة الشرقية وحريك ودير السلط وكحيل فأرسلت الدولة عليهم (١٣١٤) حملة بقيادة أدهم باشا ولما بلغ أول حدود الجبل تعرض له الدروز فقابلهم العسكر بالمثل ، وبعد وقعة القراصة ونجران والسجن وأم العلق دخل العسكر السويداء .

ولو وضعت الإصلاحات الإدارية موضع العمل بجد ونشاط لاستقام الأمر كثيراً ، واقلت الفتن التي تقع بين الرعايا والعمال .

وكانت الحكومة سنة ١٣١٥ تتذرع بتطبيق أصول الأعشار بصورة الأمانة على حسابها ، فقتل الدروز ضابطاً كبيراً مع ثلاثين جندياً في عرمان ، ومدير ناحية صرخد ورُفقاءه من الدرك ، وأكثر حراس الأعشار في جميع قرى الجبل فأرسلت عليهم الحكومة مفرزة مؤلفة من أربعمائة جندي وفي رواية درزية أربع كتائب قتلوها بالفؤوس والسيوف إلا قليلاً في محل يدعى العيون قرب عَرّمان وغنموا مدفعين وجميع الأسلحة والذخيرة وحاصروا ثكنةالسويداء ٢٨ يوماً ريثما وصلت القوة العسكرية بقيادة المشير طاهر باشا مؤلفة من ٥٤ كتيبة ، وحدثت بينهم وبين كتيبتين كانتا في آخر القوة حرب دامت ست ساعات وانهزم الدروز في وقعة الشهبة . وخوفاً من وقوع قتل عام رجع العسكر عنهم . وفي هذه المرة قبضت الحكومة على ستمائة رجل منهم مائتان من رؤساء العصابات ، ونفتهم من الشام ثم أرجعتهم مكرمين من الإستانة فابتاعوا بالدراهم التي نالوها من إحسان الدولة سلاحاً في طريقهم ليقاتلوا به عمالها .

وفي سنة ١٣١٩ ساقت الدولة على الدروز قوة من الفرسان والمشاة إلى الصفا واللجاة للتنيكل بهم ، واسترداد ما سلبوه من المواشي وغيرها . وفي سنة ١٣٢١ وقع خصام بين طائفتي الحلبية والمغوشين من الدروز أسفرت عن قتل أكثر من أربعين شخصاً ، فأرسلت الحكومة ثلاث كتائب لإجراء التحقيق . وهكذا توالت وقائع الدروز وأكثرها في مقاومتهم للدولة كلما أرادت أن تدخلهم في الطاعة ، وتجري عليهم الأحكام التي تجري على جيرانهم من أخذ رسوم الأغنام ، وتسجيل الأملاك أو النفوس أو أخذ الأعشار . ولكم جرت وقائع لذلك في قنوات ومفعلة والشوفي والحجلة والكفر ونجران ، وكم من وقائع بين المساعيد والعزام وبين بني الأطرش الدروز وبني المقداد السنيين . وبعد جهاد أربعين سنة أصبح الدروز في جبل حوران الأكثرية المطلقة بعد أن كانوا أقلية في أواخر القرن الماضي وزادت نفوسهم ستة أضعاف عما كانوا قبل خمسين سنة .

الحملات على جبل الدروز وعلى الكرك :

وفي سنة ١٣٢٤ اعتدى دروز حوران على عرب المعجل فغزا الدروز المعجل في النقرة من حوران فقتل المعجل منهم نحو سبعين رجلاً ثم اعتدى المعجل على قافلة درزية وقتلوا رجلاً من أكابر بيوتهم بالقرب من براق ، فهاجمهم الدروز في ضمير من مرج الغوطة وقتلوا نحو أربعمائة من العرب ، وأبقوا على النساء ، وفي سنة ١٣٢٨ غزا دروز حوران جيرانهم أهل قريتي معربة وغصم وسكانهما مسلمون ونصارى على أثر خصام وقع بين نواطير القرية ونواطير بصرى على الكرم فقتلوا ٥٩ رجلاً وامرأة عدا الجرحى ونهبوا القسم الأعظم من قرى السهوة وجيزة وسماقية وطيسة ، فأرسلت عليهم الدولة حملة مؤلفة من ثلاثين ألف جندي بقيادة سامي باشا الفاروقي فضربهم ضربة خفيفة قتل فيها زهاء ألف رجل منهم ونحو مئة وخمسين من الجند وأحرقت بعض القرى ولا سيما الكفر أهمّ موقع حربي في الجبل وحواليها دار معظم القتال ، وغنم الجند والضباط ما فيها من متاع وحلي وأرزاق مما حشره الدروز فيها من أنحاء الجبل ، ولم تستفد الدولة من هذه الحملة إلا احصاء نفوس الجبل ، واستأمن الدروز فحكم على بعض زعمائهم وأشقيائهم بالصلب فصلبوا في دمشق وجند بعض شبانهم وعفي عن بعض المجرمين وجرم بعض الأبرياء . وهكذا غرمت الدولة والأمة حتى امتلأ صندوق القائد فيما يقال ولم تنفذ خطط الإصلاح التي وضعت على العادة في كل مرة ، ومنها ما يرضى به الدروز لكن تطبيقه يحتاج إلى إخلاص وحكمة . وقد أبان الدروز في هذه الحرب شأنهم في أكثر حروبهم وغاراتهم عن مهارة في الفنون الحربية وشجاعة متناهية .

وأرادت الدولة في تلك السنة أن تحصي نفوس سكان لواء الكرك كما أحصت سكان لواء حوران ، فانتقض أهل الكرك على الدولة لأنهم بادية على الأكثر والبادية تخاف الجندية أكثر مما يخاف منها أهل المدن والمزارع لأن عهدهم بالحكومة حديث وصعب التأليف بين طبائعهم ومعاملة الموظفين الفاسدين وكان لواء الكرك أسس في سنة ١٣١١ على سيف البادية بين الحجاز والشام ، وقد ثبت للدولة أن المرسلين يعملون بنشاط لتنصير تلك الأصقاع ، وكان ذاك الإقليم من قبل بعيداً عن كل سلطان ويحكمه رؤساء عشائره ، ولم يكن أكثر قراهم

معموراً مأهولاً ، وكانت ديارهم كأنها قطعة من الحجاز القاحلة لا الشام الخصيبة ، وصادف أن قطعت مرتبات عرب بني صخر والحرشان وغيرهم من أهل الوبر ، فقام البدو الذين حرموا رواتبهم وهي أربعة آلاف ليرة في السنة ، وسطوا على بضع محطات السكة الحديدية الحجازية على طول أكثر من مائتي كيلو متر في أرض اللواء ، ونهبوا قطاراً بحمولته وقتلوا وجرحوا بعض موظفي الخط ، وقام الكركيون باديهم وحاضرهم وأطالوا يد الاعتداء على التجار والموظفين والحامية فقتلوا منهم نحو ١٥٠ إنساناً ، ولو لم يلجأ أكثرهم إلى قلعة الكرك لهلك في هذه الفتنة بضع مئات وحرقت الأماكن الأميرية كلها ونهبت خزانة الحكومة ودور الموظفين وأُحرق قسم منها ، وخرب قسم عظيم من المدينة (٥٤٩ داراً) بإطلاق القلعة المدافع عليها وقطع العصاة الأسلاك البرقية وهاموا على وجوههم في البراري ، وبعد أن جاء المدد للمحصورين في القلعة قبضت الدولة على عشرات من الثائرين عدا من قتلتهم هناك صبراً وحكمت عليهم بأحكام مختلفة وأكثرهم بالقتل . ولم يشترك أهالي معان والطفيلة في هذه الفتنة ، وكانت النية أن يقوموا مع الكركيين في يوم واحد . وجرت وقائع بين عسكر الدولة وعرب المجالي وبني حميدة وابن طريف وكورة وسليط وغورين وكثر ربا وعراق وخنزيرة والمعايطة وعبيد وجلامدة وأغوات بالقرب من قرية كفر ربة استسلم فيها بعضهم ، وبلغ عدد القتلى من الكركيين نحو ألفي نسمة . ولم يحدث بعد هذه الوقعة شيء يذكر في أرض الشام اللهم إلا هياج العربان للغارة والنهب في الشمال والجنوب ، وكانت الدولة تسوق عليهم قوى خفيفة تارة ، وتتركهم وشأنهم تارة أُخرى ، خصوصاً إذا لم يقع منهم على أهل المدن والقرى اعتداء مباشرة ، ولم يتدخل قناصل بعض الدول لمأرب لهم ، كأن يكون في القتلى بعض النصارى أو أن تقضي السياسة بأن يوجدوا مسألة جديدة تحب دولة ذاك القنصل استثمارها في دار الملك .

ومن الحوادث التي وقعت في سنة ١٣٢٤ (١٩٠٦م) الخلاف الذي وقع بين الحكومة المصرية والحكومة العثمانية على حدود الشام وعقدت بينهما المعاهدة المعروفة بمعاهدة رفح وتعين الخط الفاصل الإداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية

القدس وبين شبه جزيرة طورسيا ، وكان للصحف الوطنية المصرية حملات على بريطانيا بهذا الشأن .

رأي في دلال الدروز والنصيرية على الدولة :

وفي الحق أن مسألتين في هذا القطر شغلتا الأفكار خلال هذه الفترة : مسألة النصيرية في الساحل، ومسألة الدروز في الداخل . أما المسألة الأولى فمما يحدث له أمثال في كثير من الأقطار ، وتنتهي كل ثورة بصلب بعض أرباب النفوذ والسيطرة وتخريب بيوت الثائرين والساكنين . ورابطة النصيرية وتعلقهم بمشايخهم أقل من رابطة الدروز وهي أقرب إلى الحل إذا انعقدت . ثم إنهم ليسوا من المعرفة بحيث يتطالون إلى تأييد سلطانهم ، أو تحدثهم أنفسهم بالاستقلال عن الدولة ، إذ لا ملجأ لهم من الأمم الغربية يرجعون إليه ويصدرون عنه ، ولكن هل كان دروز حوران مثلهم يا ترى ؟ بعد أن حاول إخوانهم غير مرة أن يقيموا لهم حكومة مستقلة في لبنان ثم انسالوا على جبل حوران يحاولون الاستقلال بربوعه ، والابتعاد عن سيطرة عمال العثمانيين في هذا الجبل الذي ينتهي العمران به وتبدأ البادية المترامية الأطراف ؟. إن ظواهر الحال تدلّ على أن الدروز في جبل حوران حاولوا منذ عهد إبراهيم باشا المصري أن ينزعوا أيديهم من أيدي حكام القطر ويستمتعوا بامتياز لهم خاص ، لأنهم يثقل عليهم حكم غيرهم في الجملة ، وبين عامتهم وعامة غيرهم فروق في الآداب العمومية والأخلاق والعادات ، وإذا ثاروا يعرفون السبب في ثورتهم ، لأن مشايخ العقل منهم يلقنون أجاويدهم ، وأجاويدهم يلقنون عقالهم ، وعقالهم يلقون عامتهم كل ما ينفع في شؤونهم العامة فكانوا يرضون عقيب كل فتنة أن يتفقوا مع الدولة على مال معين يؤدونه للسلطنة ، ثم لا يلبثون أن يمتنعوا عن أدائه مع أن الجبل الذي تملكوه بالسيف أو بالشراء بأثمان زهيدة من جيرانهم المسلمين والنصارى هو من الخصب بحيث لا يصعب عليهم أن يؤدوا الأعشار والأموال المطلوبة أو جزءاً من الضرائب التي يدفعها سائر الحورانيين ، ولعلهم أو بعض مشايخهم كانوا يدلون على الدولة بما لهم من عطف بريطانيا عليهم فيتوهمون

أن ينشئوا لهم في صميم الشام دولة صغرى ناسين جميع الاعتبارات التي كانت تحول دون أمانيهم ، وتهيب بالدولة إلى مناجزتهم القتال كلما حاولوا أن يرفعوا رؤوسهم .

وكانت الدولة هي التي ساعدت على تعاقب ثوراتهم وتسلسل شقاواتهم واستلذاذهم بالحروب ، لأنها اتخذتهم آلة في لبنان ووادي التيم وحوران للانتقام من عدوها إبراهيم باشا واستخدمتهم آلات لها في مذابح سنة الستين . ودفعتهم في طريق الشقاوة والمقاومة بمالها وسلاحها فظنوا أنفسهم قوة مهمة لا تقف أمامها قوى دولة ، وعرفوا أنهم إذا ظفروا كان لهم ما يريدون ، وإذا غُلبوا يحسنون مداراة رجال الدولة ، ولهم من بريطانيا العظمى على كل حال دولة تسأل عنهم وتعنى بمصالحهم ، فلهم أن يدلوا على جيرانهم وعلى الحكومة .

وكان الشعب في معظم الأرجاء يستخف بعامة الدروز إذا اختلفوا إلى الحواضر،وإذا ذكروا يذكرونهم كما يذكرون النصيرية بالسخرية والمهانة ، فيشق ذلك على جماعتهم خصوصاً والدروز لم يفقدوا أصولهم العربية ومن شأنها الشمم والإباء ، فكانوا يصعب عليهم سماع ما يصمونهم به ، وربما كذب الناس عليهم ونسبوا اليهم أموراً ليست من مذهبهم ولا من عاداتهم ، كذبهم على النصيرية أيضاً . وكان لبعض المشايخ المتعصبين في الحواضر يد في إلقاء هذه الكراهة وهذه النفرة بين هاتين الشيعتين وبين الأكثرية من أهل السنة ، الذين انشقوا منهم ، ولعل الحكومة كانت تتعمد ذلك ولا يسوؤها فتغضي عما كان النصيرية والدروز يسامونه من الذل ، وتفسح المجال للعامة والمشايخ البله أن يعاملوا مواطنيهم تلك المعاملة المؤلمة على النفوس الأبية ، فيقابلها الدروز بمثلها يوم يكون لهم السلطان المطلق في جبلهم وأرضهم .

ولو كانت الدولة بذلت شيئاً من العناية بهذين الشعبين الجبليين في الساحل والداخل ، كأن تنشر بينهم التعليم الابتدائي ، وتعطف على كورهم فتصلح طرقها ، وتدخل عليها ما يمكن من أسباب النجاح لاستغنت هي والأمة عن مقابلتهما ، وهم بعض أبنائها ، بالسيف والمدفع لتعيدهم .كلما نشزوا إلى حظيرة

الطاعة ، ولو دخلت المدنية على دروز جبل حوران ونصيرية جبل اللكام ، كما دخلت مثلاً على دروز جبل لبنان ، لكان من هذين الشعبين العربيين خلقاً وخلُقاً قوة في الشام ، ولما استحكم هذا النفور الذي كان من أثره ما ظهر في العهد الأخير يوم رضوا بأن ينتزعوا أيديهم من أيدي جيرانهم ، مع علمهم بأنهم شركاء متضامنون في هذا القطر المحبوب .

العهد العثماني

« من سنة ١٣٢٦ إلى ١٣٣٦ »

الدستور العثماني وثورته :

منذ أقفل السلطان عبد الحميد سنة ١٢٩٤ المجلس النيابي وعطل الأحكام الدستورية ما برح بعض أحرار العثمانيين تُركهم وأرمنهم وعربهم وأرناؤدهم ، يتأففون من حالة الدولة ويدعون سرا ، إذا لم يمكن الجهر ، إلى المطالبة بإعادة هذا المجلس ، وقد أسسوا للوصول إلى هذه الغاية جمعيات سرية في بعض ممالك أوربا ومصر ، جعلت لها فروعاً في بعض الولايات العثمانية وعملت في الخفاء زمناً ، والسلطانُ يصمُّ آذانه تارة ، ويتصامُّ عن هذه المطالب المشروعة تارة أخرى ، ويعاقب من يقتدر عليه من هؤلاء الدعاة إن كانوا في قبضته وتحت علَمه بالنفي والتغريب ، أو بالمداراة وإغداق الأموال والرتب على بعضهم إذا كانوا بعيدين عنه . وأهم جمعية أُلفت لهذا الغرض جمعية الاتحاد والترقي ، تشعبت فروعها في أنحاء السلطنة وقويت في بث دعوتها في الشام حوالى سنة ١٣١٤ وما برحت على ضم شملها وتكثير سواد القائلين بقولها وإبلاغ دعوتها في جرائد لها أنشأتها خارج السلطنة ، وكلمة الجمعية تزيد انتشاراً كلما اشتد عبد الحميد في إرهاق الداخلين فيها ، ولا سيما في المدارس العليا في الإستانة ، والمدارس العليا مجمع شمل أذكياء الطلاب من الترك والعرب والشركس والأرناؤد واللاز والأرمن والروم ، فإذا عادوا إلى الولايات يضيفون إلى تذمر الأهلين من فساد الأحكام تذمراً ، ويكثرون سواد الحانقين على ذاك النظام الرث القديم .

التاثث الأحوال ، وتنكرت الأخلاق ، وبات القول الفصل للرشى والمحاباة والشفاعات ، وغلوا في التجسس والوقيعة ، وكثُر الفقر وعم القهر ، وزاد الضغط على الأمة ، ونال الجندَ حظ وافر من الشقاء ، وغدا المرابطون منهم والغزاة لا يُطعَمون إلا ما يحفظ عليهم رمقهم فقط ، وكثيراً ما كانوا يهلكون جوعاً كما وقع لهم في اليمن مرات ، أو بسوء التدبير كما وقع لكتائب الأرناؤد في دمشق في إحدى الحملات على الدروز ، فهلك مئات منهم لأنهم تركوا في العراء في تشرين الثاني فهلكوا بالزحير ، وقد يخدمون السنين ولا يلبسون ثياباً تقيهم حمارّة الحر وصبارّة القر ، ويطول أمد خدمتهم فيقضون العشر والخمس عشرة سنة لا يسرحون ، خصوصاً إذا كانوا في ديار قصية كاليمن والحجاز .

أخذ أحرار الضباط يبثون في الأجناد روح الثورة ، وكانوا مستعدين لقبول ما يلقى عليهم ، فتمرد أولاً بعض الجند في آسيا الصغرى ، ثم سرت روح التمرد إلى جند مقدونية . والجنود موقنون أن الدولة لا تهتم بأرواحهم اهتمامها بالبنادق التي يحملونها. واتفق أن ضاقت صدور المسلمين من الأرناؤد في مقدونية من طمع الدول الأوربية فيهم ، وأدركوا أن العثمانية تسلمهم متى عجزت كما فعلت مع غيرهم ، فيقعون في قبضة الحكومات الأجنبية على نحو ما وقع لمسلمي البوسنة والهرسك وبلغاريا ورومانيا واليونان والصرب . فقام الأرناؤد يداً واحدة في مناصرة الجيش المطالب بالدستور ، واتحد الفيلقان الأول والثاني في الروم ايلي ، وتبعهما الفيلق الرابع في كردستان ، وذلك بالاتحاد مع عصابات البلغار . ونادى الضابطان نيازي بك وأنور بك بالدستور ، أو يزحفان على دار الملك ، فلم يسع السلطان إلا أن يعيد العمل بالقانون الأساسي الذي كان أوقفه منذ إحدى وثلاثين سنة ، فصدرت الإرادة بوضعه موضع العمل صبيحة يوم الجمعة ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) وبوشر بانتخاب النواب وأُطلقت حرية الاجتماع وحرية القول وحرية الكتابة والنشر بعد ذاك الضغط المنهك ، وأُلغيت الجاسوسية التي جعلت وكدها في كشف عورات الناس بما لا يفيد شيئاً في حياة الدولة . وأُخرج أُلوف من الموظفين والخدمة والمغنين والطباخين وغيرهم من المابين أو قصر يلديز حيث كان السلطان أكثر أيام ملكه ، وإليه انتقل الحكم من الباب العالي الذي كان في عهده اسماً

بلا مسمى ، ما يريده لا يكون إذا لم يرده المابين ، وما يريده المابين ينفذ في الحال بدون مناقشة ولا حوار .

إعادة الدستور وحال الدولة بعده :

أعيد الدستور إلى العمل بدون إهراق دماء ، لأن جواسيس السلطان عبد الحميد هوّلوا له في قوة النزّاع إلى الثورة من فيالق جيشه ، وكانوا قتلوا بعض رجاله في سلانيك ممن أرسلهم للبحث عن قضية الثورة ، كما بالغوا في تقدير قوة الأحرار وسريان أفكارهم في الولايات ، فلم يسعه وهو محكوم لأوهامه وظنونه إلا أن يرد ما اغتصبه من حقوق الأمة العثمانية ، ونجحت سياسةالأحرار وفشلت سياسة أعوانه الذين كانوا يتملقونه ويقولون له : إن أوربا إذا اتفقت على الدولة لا تستطيع أن تفلت من يديها ، وما زال دولها متخالفات فلا يخشى على السلطنة العثمانية ، أما الرعية فهي من ضعف الجانب بحيث تستطيع الدولة أبداً أن تقضي على كل ثورة تحدث في أرجاء ولاياتها ، ثم إن الرعايا همج يسبحون بحمد آل عثمان في كل أوان ، ولا تدرك عقولهم معنى للحرية ، والحرية لا يتطلبها إلا بعض الشبان ومن لفّ لفهم من المحرومين والناقمين الذين فسدت نياتهم بما لقنوه من تعاليم أوربا المضرة !.

وأخذ الناس في الشام يقدسون جمعية الاتحاد والترقي التي كانت سبب هذ الانقلاب الذي أنعش الأمة بعض الشيء وكثرت الآمال والأماني في إصلاح الحال ، وطردت الشام ولاتها وعمالها الذين عرفوا بالجاسوسية لعبد الحميد والنيل من رعيته ، وكفّ أهل النفوذ في القاصية عن الضغط على الفلاحين ، إذ عرف هؤلاء من يدلهم على رفع شكاويهم للمراجع ، وأُهين بعض من اشتهر عنهم أنهم من أنصار عبد الحميد الغارقين في رواتبه ومراتبه حتى اضطروا أن يندمجوا في الأحرار ويقدسوا شبانهم ، ولطالما امتهنوهم وسعوا بهم إلى الحكام في عهد الحكومة المطلقة ، وبدىء بانتخاب أعضاء مجلس النواب ، فحاولت جمعية الاتحاد والترقي أن يكون نواب الشام ممن تركن إليهم ، أو ممن عرفوا بميلهم إلى الحرية وبعدهم عن السياسة الحميدية ، ولكنها سعت لتقليل عددهم

في الشام سعيها لذلك في سائر الولايات العربية ، لئلا تتألف منهم أكثرية في المجلس ، إذا انضموا إلى بعض العناصر الأخرى فيصبح الأتراك أقلية ، لأن الاتحاديين لا يريدون إلا دستوراً ينتعش به الأتراك ، وينال الخير بالعرض سائر العناصر على صورة لا تضر بكيان الترك ، ويسعون إلى تتريك العناصر لتؤلف جمعية الاتحاد أمة واحدةً متجانسة بلغتها إذ لم يمكن تجانسها بدينها ، ويقوم أحرار العثمانيين من الأتراك في القرن العشرين بما عجز عن عمله محمد الفاتح وسليم ياوز من الفاتحين .

وبينا أحرار الأتراك دعاة القومية التركية الشديدة يفكرون في وضع خطط الإصلاح ، ويحيون كل ما هو تركي ، ويحاذرون كل ما هو عربي ، والناس في فرح وجذل لأنهم أخذوا على الأقل يقولون ما يريدون ويستمتعون بحرياتهم ، أعلنت اليونان ضمها لجزيرة كريت كما أعلنت النمسا إلحاق ولايتي البوسنة والهرسك ، ورفض أمير بلغاريا السيادة العثمانية وأعلن استقلاله ، وعاد مجلس النواب إلى عمله (١٣٢٦هـ) ولم يمض إلا أشهر قليلة حتى ندم السلطان عبد الحميد على ما وهب طوعاً أو كرهاً من تنفيس خناق العثمانيين ، وأحب أن يقوم بعمل ارتجاعي يعيد به الناس إلى الضغط والفناء فيه وفي أعوانه ، فيعملوا أحراراً من دون ممانع أو مناقش ، فنهض جماعته من جواسيس وعمال ومن طردوا من الضباط من الجيش لقلة اقتدارهم وغيرهم من العوام الذين تخدعهم ألفاظ الشرع ويتبعون كل ناعق ، وألفوا حزباً باسم الدين سموه « الحزب المحمدي » وأنصار هذا الحزب كثيرون لأنه اسم تحبه أكثرية الأمة ، فدخل الناس فيه أفواجاً عن سلامة نية ، حتى قيل إن من وقعوا على محضر الرضى بالدخول في سلكه بلغوا سبعين ألفاً في دمشق وحدها ، واختار السلطان لبث دعوته الولايات التي لم تتأثر أعصابها كثيراً بدعوة الأحرار وثورة الجند كالشام مثلاً ، وأخذوا يهيجون العامة باسم الدين ويرتبطون بالسلطان بأيدي أناس كان للمال الذي بذله تأثير عظيم في نفوسهم ونفوس الغوغاء .

فعصا السواد الأعظم من جنود الإستانة بما بذله السلطان لهم من الذهب الوهاج ، ولم يرَ أعوانه الذين هيجوا الأجناد واسطة لإضاعة رويتهم أحسن من إسكارهم ، فأسكروهم ليلة الفتنة ، وفرقوا عليهم الذهب الكثير ليقوموا

بالمطالبة بتطبيق الأحكام الشرعية بحذافيرها ، وإبعاد بعض النواب وإسقاط الوزارة وتعيين الضباط الأميين الخارجين من صفوف الجيش، لا من دكات المدارس ، أي اختيار الجهلة على المتعلمين ، وبعبارة أفصح إبطال القانون الأساسي لأنه مخالف بزعمهم للإسلام ، ومن قواعده الحرية ، والحرية ليست من شأن الدين ! . وقتل في هذه السبيل أناس من النواب وغيرهم من الدستوريين وعامة الناس في شوارع العاصمة ، لأن الجند الثائر كان يطلق النار في الفضاء إرهاباً وترويعاً فيصيب الأبرياء وغيرهم ، واغتال الضباط الجهلة كثيراً من الضباط الدارسين .

فلما تجلى هول الموقف للاتحاديين أهاجوا النفوس في الروم ايلي ، فقامت بعض ولايتها على ساق وقدم تطلب التطوع في الجندية للدفاع عن الدستور ، وهب جند الفيلقين الثاني والثالث في أدرنة وسلانيك وزحفا على الإستانة بقيادة محمود شوكت باشا البغدادي فاستوليا على المواقع الحربية في العاصمة في أسبوع ، وقبض على المنتقضين والعصاة من الجند المشاغب ، وضربت أعناق بعض المشايخ والمتمشيخين للسياسة لا للدين ، ونفوا ألفاً وخمسمائة رجل من رجال السلطان وحاشيته إلى الحجاز واليمن ، وخلعوا عبد الحميد بفتوى من شيخ الإسلام أثبت عليه فيها قتل الأنفس البريئة وسجنها وتعذيبها ومخالفة الشرع وحرق كتب الإسلام والإسراف في مال الأمة ، وبايعوا باتفاق مجلسي النواب والأعيان لولي عهده رشاد أفندي باسم السلطان محمد الخامس وحملوا السلطان عبد الحميد المخلوع منفياً إلى سلانيك .

عبد الحميد وسياسته وأخلاقه :

وبذلك تخلصت الأمة من عبد الحميد بعد أن حكم فيها ثلث قرن زاد أخلاقها فساداً . تولى لأول أمره زمام السلطنة وكيلاً عن أخيه مراد الرابع ، وكتب على نفسه عهداً دفعه لمدحت باشا ثم أرسل على ما قيل من أحرق دار مدحت ليحرق العهد في جملة ما أُحرق ، وأخذ يستميل قلوب أكثر أهالي الإستانة حتى اجتمع الصدران الأعظمان رشدي باشا ومدحت باشا ودعوا ألف

شخص من الكبراء وأرباب المقامات ، وقرروا أن جنون السلطان مراد مطبق لا يرجى أن يفيق منه ، وأفتى شيخ الإسلام بحل بيعته – وما أسرع مشايخ الإسلام في إصدار فتاواهم لصاحب الوقت أياً كان وما أبطأهم في فتاويهم في المسائل الجوهرية – وبويع لعبد الحميد فما عتّم أن أقصى عن دار ملكه من كانوا السبب الأول في خلع عبد العزيز من العظماء .

وأخذ عبد الحميد يكثّر من التضييق على أخيه مراد وعلى سائر أفراد الأسرة السلطانية ولا سيما ولي عهد السلطنة ، ويشرد كل من عرف بالإنكار عليه من الوزراء والعظماء ، فألقى بذلك الرهبة في نفوس قواد المملكة وساستها ، وأصبحت الطبقة التي اختارها تسير على رغبته ،وكل من خالفه ، ولو في سره ، أقصاه وسجنه وعذبه ، وكلما مضت سنة على ملكه يزداد مراناً على هذه الفعال ، ويبالغ في الاحتياط لنفسه ، وغدا يتولى كل أمر بذاته ، ويبعد أرباب الوجدان من رجال الدولة ويستعيض عنهم بأناس ممن يصطنعهم ، وما يصطنع إلا من فسدت أخلاقهم من كل جنس على الأغلب ، حتى آلت أزمة الدولة في العهد الأخير إلى أيدي طبقة من أعوانه طغوا وبغوا .

أخذ عبد الحميد يملك الأملاك باسمه على خلاف عادة الملوك والسلاطين ، فكان كلما سمع بأن في إقليم كذا أراضي من أملاك الدولة يأخذها بلاثمن إن كانت من الأملاك الأميرية ، أو بثمن طفيف إن كانت للأفراد وعجزوا عن استغلالها ، فيضمها إلى أملاكه السنية ، وألف عدة شركات وفتح في العاصمة مخازن لبيع البضائع وبعض المعامل ، وضارب بالأوراق المالية واتجر بالامتيازات. وهكذا أصبح عبد الحميد تاجراً مزارعاً مضارباً قلما يهتم بشيء من أمر الملك إلا إذا كان تقريراً من جواسيسه الذين كثروا في العاصمة والولايات كثرة ضاقت بالإنفاق عليهم خزانة الأمة ، وكلهم أمناؤه إن اخطأوا فلهم الأجر ، وإن أصابوا فحدث ما شئت أن تحدث عما ينهال عليهم من إنعامه وإحسانه . ولقد قلّ جداً في عماله من لم يتجسس له ، لا سيما بعد أن شاهد الناس أن الترقي في الوظائف لا يتأتى في الأغلب إلا من طريق الجاسوسية المحببة إلى قلب السلطان ، وغدا التجسس عند بعض الطبقات من الأمور التي لا تنكر .

اشتد ضغط عبد الحميد على المدارس حتى حظر أن يعلم فيها التاريخ

الصحيح وعلوم السياسة والاجتماع ، لأنها ترقي العقول وتلقح الأذهان ، وأصدر إرادته السرية إلى مديري المعارف في بعض الولايات ومنها الشام أن يوقفوا سير المعارف عند الحد الذي وصلت إليه ، لأن في انتشار المعارف انتشار المفاسد وتمزيق شمل الأمة !! ورأت المطبوعات منه ومن أعوانه الجهلاء من الدنايا ما يكفي في نعتهم أنهم أعداء كل فكر وارتقاء وتجديد ، وأصبح ما يطبع تحت السماء العثمانية في الثلثين الأخيرين من حكمه عبارة عن كتب خرافات وزهد وتلفيق أو أماديح كاذبة له ولأرباب المظاهر ، وأمور عادية لا ترقي عقلاً ولا تزيل جهلاً ، وحاول أن يرفع من دعاء القنوت لفظ « ونخلع ونترك من يفجرك » لأن فيها لفظ خلع وقلبه ينخلع من هذه اللفظة ، ولأنه رأى مخلوعين قبله ، وأن يسقط من صحيح البخاري أحاديث الخلافة وأن تصادر حاشية ابن عابدين لأن فيها باب الخلع . ورفعت من المعاجم كثير من الألفاظ كالعدل والمساواة والاغتيال والقانون الأساسي والجمهورية ومجلس النواب والخلع والديناميت والقنابل ،وغيّر بعض الأسماء فلا يقال « مراد » بل « مرآة » ولا « عبد الحميد » بل « حامد أو حميد أوحمدي » لأن مراد اسم أخيه وعبد الحميد اسمه ، وأصبحت الصحف في أيامه أبواقاً تقدسه وتؤلهه على صورة بلغ فيها السخف إلى غاياته .

وكثرت في أيامه مظاهر التكريم الخلابة من أوسمة ورتب ، وأخذت تباع في آخر عهده بالمزاد بيع العقار والدار ، ولها سماسرة ولها تجار ، يغوي بها السلطان من يريد تشريفه ، ويرفع بها من يهمه رفعه ، وأصبح بعض العقلاء في دار الملك والولايات يتظاهرون بالبلاهة ، أو ينقطعون عن الخدمة ويقنعون بالدون من العيش ، لأن سلطانهم لا يرضيه منهم إلا أن يكونوا على قدمه في كل ما يذهب إليه . ولقد نصح له بعض سفراء الدول في أواخر عهده بالكفّ من شرور بعض العمال ، لأن استرسالهم فيها مما يسقط شأن المملكة ويضر بمستقبلها ، فقال لهم : وماذا أعمل مع من ذكرتم وهم يحبونني ويتفانون في خدمتي ! أي أنهم في حلّ من عمل ما أرادوا من عسف الأمة ما داموا يظهرون له الحب ، ويخدمون أغراضه على ما يحب .

كان عبد الحميد من الحسد بحيث يحسد خصيانه ، وأشق ما يبلغه أن يعلم

أن في أحد أطراف مملكته عالماً ينفع الناس بعلمه ، فيحتال عليه ليأتي به إلى الإستانة ليدفنه حياً ويجعله إلى الخمول بعد الشهرة ، ويخرجه قسراً من عالم النباهة والظهور ، فإن لم يستطع ذلك فلا أيسر من التقول عليه للحط من كرامته، ويلذه جداً أن يشهد الشقاق مستحكماً بين حاشيته، ويلقي بينهم العداوة والبغضاء ولذلك كان بعضهم عيوناً على بعض ، ينال الواحد من رفيقه في غيبته وحضرته، حتى يتقربوا من قلب سلطانهم الذي يحب الملق ، ويهش للدهان والتزلف . عادة له منذ كان فتىً ، فقد ذكر مربيه المستشرق فمبري المجري أنه كان وهو فتىً لم يبلغ الحلم يلقي الشقاق بين أفراد الأسرة المالكة في القصر ، وينقل الكلام من أناس إلى آخرين من أهل بيته ، ويتجسس عليهم ويكشف سترهم .

أما إسراف السلطان عبد الحميد فإنه كان أقلّ من إسراف عبد العزيز بقليل ، ولكن طغمة الجواسيس كانت مع نفقات قصره في الربع الأخير من دوره تستنزف جزءاً مهماً من واردات السلطنة التي عرف كيف يستغلها ، وكيف يصرفها في شهواته على طريقة مستورة ، لم يطلع عليها إلا الخواص من رجاله . فقد ذكر الثقات أن آل عثمان لما أجلتهم جمهورية تركيا من بلادهم في صيف ١٣٤٢ بأجمعهم كان مع بعض سراري السلطان عبد الحميد عقود من الماس والجوهر عرضوها في مصر للبيع فعجز الأغنياء عن أداء قيمها ثم جعلتها بعض المصارف عندها رهناً على مال أسلفته ، فكم كان يا ترى من أمثال هذه الحلي المدهشة عند نساء آل عثمان ، والأمة تهلك وعمالها لا يقبضون رواتبهم. وكلما عقدت قرضاً فكرت في آخر بحيث كانت الدولة تعيش بالقروض في آخر أيامها . وأصبح عبد الحميد في عهده الأخير يملك ألوفاً من المزارع والقرى ، ويحمل جانباً من أمواله يضعها في المصارف الأجنبية ، يعدها لطارىء يطرأ عليه ، فلما سقط لم تنفعه ، واستولى عليها الاتحاديون كما استولوا على خزائن قصره يلديز ومجوهراته وأعلاقه وجواريه ، ونقضوا كل ما أبرمه ، وفصموا عرى ما أحكمه .

رأي مؤرخ تركي في عبد الحميد وذكر حسناته :

جاء في كتاب عبد الحميد الثاني ودور سلطنته أنه كان يعتقد بالسحر والطلسمات والأرواح والفأل ، ولم يتعلم شيئاً حتى إنه كان يغلط بالإملاء التركي ، وله من المزايا الاحتياط المتناهي والبصيرة وحب السعي وبعد النظر ، وأن يعلم ماذا يقال فيه ، ينفر من الحرب ، ويلتزم السذاجة في لباسه وحاجاته، يحرص على الأمر والقيادة ، ويتحرى من الأصول والمعاملات أكثرها استقامة ، يميل إلى الأخذ بعلم الباطن الذي يأخذ بمجامع قلوب العامة ، وإذ كانت أفكاره كثيرة الجولان أصبحت لا تثبت في مركز واحد ، وإذ كان مبتلىً بالسويداء تراه على الدوام حزيناً مغموماً مغيظاً محنقاً ، مفرطاً في الاحتياط والتدبير لا يعتمد على أحد ، ممسكاً لا يعرف الكرم ، عرضة للاضطرابات الذهنية والبدنية لعدم تطابق جملته العصبية . تبدلت حاله لما جلس على سرير الملك فنفعته المحن التي رآها لأول أمره أكثر مما أضرت به ، ولئن كان أذناً يحب أن يسمع ما يقال فيه، وينظر في الدقيق والجليل من الأمور ،وهو محاط بجماعة من الأشرار ومزاجه عصبي ، فإن كل هذا زاد في ذكائه . وكان إلى السابعة والعشرين يتعاطى المسكرات ويغوص في السفاهات ، فنصح له طبيبه أن يقلع عنها أو يهلك كما هلك بالسل من قبل أبوه وأمه ، فرجع عن عاداته الضارة ونظم حياته، وكان أول عمل قام به يوم استولى على زمام السلطنة أن سلب جميع ثروة أخيه مراد، عقارها ومنقولها ، وكان ماهراً في عمليات الجمع والطرح والضرب ، إلا أنه يمتنع أبداً من إجراء عملية الطرح إذا كان فيها ضرر عليه ، ولم يكتف بمصادرة ثروة أخيه بل تصرف بثروة رعيته على ما يشاء ، وأضاف معظم واردات الدولة إلى خزينته الخاصة ،وما كانت الحكومة تتمكن من دفع الرواتب لغير النظار وكبار المقربين بصورة منظمة ، أما سائر الموظفين والجند فإن عبد الحميد ترك لهم واردات يتناولونها راتب شهر أو شهرين في السنة فقط ، وبذلك فتح باباً عظيماً من أبواب الرشوة اه .

ومما ينبغي أن يدون في أيامه أن بعض الأمة انصرف إلى الزراعة والتجارة أكثر من الأدوار الماضية قبله في الشام ، لأن الأمن استتب أكثر من القرن الماضي ، وطرق المواصلات البحرية والبرية زادت انتظاماً ، والناس في الجملة

قويت رغبتهم في تعليم أبنائهم ، ولكن المسلمين مالوا إلى الترك لأخذ الوظائف الجندية والملكية ، والمسيحيين والإسرائيليين مالوا إلى التفرنج لتعلمهم في مدارس الأجانب التي ظهرت تأثيراتها في أيامه ، ومنها الهجرة إلى مصر والسودان والاميركتين ، والزهد في سكنى المملكة العثمانية . وفي عهده زادت الخطوط الحديدية في المملكة ومعظمها خطوط حربية ثبت له غناؤها بعد حرب روسيا الأخيرة ، وفي أيامه اتصلت حلب برياق ودمشق ببيروت ، ودمشق بدرعا ، ويافا بالقدس ، وحيفا بدرعا ، ودمشق بالمدينة ، وطرابلس بحمص ، إلى غير ذلك من الخطوط التي نفعت الشام ولا سيما الخط الحجازي من دمشق إلى المدينة المنورة .

وفي أيامه خفت وطأة الأشقياء إذ كان يقضى عليهم بالسجن الطويل والقاتل منهم يؤبد في السجن ، فاستراحت الشام قليلاً وأخذت تدخل في نظام الأمم الأوربية . وكان من سياسته أن لا يستدين من أوربا مالاً ولا يعقد قروضاً مهما احتاجت الدولة للمال وساءت حالها ، وكان لا يحب إهراق الدماء ، وأبطل الحكم بالقتل فكان القاتل يخلد في سجنه . ففي أيامه اعتدى اليونان على الأرض العثمانية ، فأعلنت الدولة حرباً على اليونان وكان الدخول في هذه الحرب مخالفاً لإرادته ، وقد جعله الباب العالي أمام أمر واقع فأعلنها كارهاً ، فانتصرت الدولة لكن أوربا حاولت أن لا تنحي على اليونان، وما زالت تطاول في عقد الصلح إلى سنة ١٨٩٧م وكانت نتيجة ذلك أن دفعت اليونان للعثمانية غرامة قدرها أربعة ملايين ليرة ولعلها أول غرامة أخذتها من تغلبها في إحدى الوقائع بعد ذلك العز الباذخ ، وقضى عدل السياسيين بأن تخرج الدولة من تساليا !.

ويقال بالإجمال : إن عبد الحميد نسخة صحيحة من تربية القصور ، وصورة من صور دسائسها وشرورها ، استفاد من تجارب غيره ومحنهم فاحتاط وحذر ، وطالت أيامه وعرف كيف يدخل في روح الأمة ويسخر مشايخها وأرباب الطرق والمظاهر ، يسبحون بحمده ويعددون حسناته بما يقبضون من صلاته ، وخلقوا له مناقب اخترعوها ما كان هو يحلم بها ، وكان كل شيء في أيامه ظواهر ومظاهر ، ومن دهائه النافع معرفته الدخول في عقلية السفراء فكان

يرشيهم ويرشي زوجاتهم بطرق مختلفة يتفنن فيها ، ولم يكد يسلم من هداياه ورشاويه إلا سفير بريطانيا العظمى على ما يقال . فكان إذا أهداه السلطان هدية يقدم له من الغد مثلها أو أحسن منها ، حتى لقد قالت امرأة هذا السفير يوماً : لقد أعجزنا أمر عبد الحميد يريد أن يرمينا في شبكته بالجواهر والحلي كما رمى نساء السفراء قبلي . وكان كثيراً ما يلقي الشغب بين السفراء أنفسهم . وكانت له طرق وله ديوان خاص لإعطاء الصحف الأجنبية مالاً حتى تسكت عن خلل الدولة.وبهاتين القوتين قوة السفراء وقوة الصحافيين استطاع يوم ثورة الأرمن في العاصمة وأرمينية وقتل الأتراك والأكراد نحو مئة ألف من الثائرين،أن يسكت ساسة أوربا عن عمله وعمل عماله ، ومع هذا لم يمنع الحذر من القدر فطوي بساطه وبساط أسرته بما عليه جملة والله وارث الأرض ومن عليها .

الأحداث في أيام محمد رشاد وحرب طرابلس والبلقان وحزب الإصلاح :

تولى محمد رشاد الخامس بعد السلطان عبد الحميد الذي قضى في شهر ذي القعدة ١٣٣٣هـ (١٩١٥م) وهو ضعيف المدارك لأن أخاه ضيق عليه مدة حكمه الطويل حتى تبلد عقله وكان كأخيه عبد الحميد قليل المعلومات لم يدرس من اللغات الأجنبية شيئاً ، بل درس الآداب الفارسية وبرع فيها . وزاد تسلط الاتحاديين عقيب أن ظفروا بمن أوقدوا فتنة ٣١ آذار وقضوا على الارتجاع وغيروا بعض خططهم التي كانت ترمي إلى تفوق الترك على سائر العناصر وخاصة العرب ، فدعت الحال إلى تأسيس حزب الأحرار المعتدلين (١٣٢٩) الذي ظهر بعد ذلك باسم حزب « الحرية والائتلاف » في العاصمة والولايات، ولم ير الاتحاديون للخلاص من مخالفيهم أحسن من الاعتماد على القوة فاغتالوا بضعة رجال في الإستانة وحاولوا ان يغتالوا في الشام بعض أعدائهم الأشداء من أرباب القلم فلم يفلحوا، وأقصوا من الخدمة كل من لم يسر على رغائبهم، وتقاتل الحزبان فكانت الغلبة تكتب أكثر السنين للاتحاديين لأنهم دعاة الحرية الأول وترتيباتهم تامة من أكثر وجوهها،تشبه ترتيبات جمعية الماسون ، ولا سيما فيما كان من قبضهم على قياد الأعمال وأخذهم بمخنق جميع العمال .

وثارت اليمن سنة ١٣٢٩ فأرسلت الدولة جيشاً عظيماً على صنعاء والعسير قتل في حربها من أبناء الشام ألوف . كما كانت كل مرة تدفن ألوفاً من أبنائها في تلك الولاية القاصية . حدثني عظيم من الأتراك وكان أكبررجال الشورى العسكرية في الفيلق الخامس بدمشق أن الدولة بحسب إحصاء الجيش كانت تدفن كل سنة من أبناء الشام في اليمن نحو عشرة آلاف جندي يهلكون بالأمراض والفتن والقلة وتغير الهواء ، دامت على ذلك نحو خمسين سنة حتى عقد الصلح بين إمام اليمن يحيى بن محمد حميد الدين وبين قائد الحملة اليمانية عزت باشا ، وبهذا العقد لم يبق للدولة هناك غير سلطان قليل في صنعاء وتَعِز وما إليهما من السهول والجبال ، وانتقلت جل الأحكام إلى الإمام وذلك في سنة ١٣٢٩هـ .

وظهرت أيضاً فتن أخرى في كردستان وألبانيا وأذنة ، فلم ترتح المملكة سوى أشهر معدودة بعد إعلان القانون الأساسي . ومنشأ كل فتنة داخلية العمال على الغالب ، ثم تمتد وتنتشر فيصيب الأمة شرها ، ويتولى الأمر الجهلاء ثم يتعذر على العقلاء حل العقد التي يعقدونها ، وكم من مجنون رمى في بئر حجراً فصعب على مئة عاقل إخراجه . ثم نشبت حرب طرابلس بين العثمانية وإيطاليا ، وجاءت إيطاليا بأسطولها إلى سواحل طرابلس وبرقة بدون مسوغ ، وضربت سفينتين عثمانيتين كانتا راسيتين في ميناء بيروت فهلك من أهل المدينة والجند زهاء مائتي نسمة ، وأرسلت الشام جنداً ومعاونات نقدية إلى طرابلس ، آخر ما بقي للعثمانيين من الولايات في برّ إفريقية . ولم يعقد الصلح في أوشي من سويسرا بين العثمانية والإيطالية حتى أعلنت دول البلقان المتحدة (بلغاريا والصرب والجبل الأسود واليونان) الحرب على الدولة العثمانية فغلبتها ، وجاء جيش البلقانيين إلى چتالجة من ضواحي الإستانة ، وعقدت الهدنة يوم الثالث من كانون الأول ١٩١٢ بين العثمانيين والبلقانيين ، وعقد مؤتمر في لندرا لإصلاح ذات البين بين الفريقين فلم يفلح ، وعاد المتحاربون إلى النزاع بعد الأزمة الوزارية التي انتهت بسقوط الصدر كامل باشا وقتل ناظم باشا ناظر الحربية بيد أنور بك من ضباط الاتحاديين ودعاة الدستور في الروم ايلي ، وأخذ الاتحاديون بعد هذه الفاجعة يستولون على أزمّة الأمر وظهر أنور بك بمظهر جديد فقبض على عنان الحكومة ، واستؤنفت الحرب بين المتحدين من البلقانيين

الذين انفرط عقد اجتماعهم فزحف العثمانيون على أدرنة فاستعادوها إلى الملك العثماني ، ولم يبق للدولة في أرض أوربا غير ولاية أدرنة وما إليها من ضواحي الإستانة ، وانسلخت عنها هذه المرة ولايات قوصوة وإشقودرة ويانيا ومناستر وسلانيك وعادت الحرب فنشبت بين العثمانيين والبلقانيين في ١٧ تشرين الأول ١٩١٢ وعقد الصلح في ٢٩ أيلول ١٩١٣ وقد فقدت العثمانية في هذه الحرب مئة ألف جندي بين قتيل وجريح وثمانين مليون ليرة ثمن ذخائر وسلاح ، وخرجت من الروم ايلي وكانت صرفت في فتحه خمسين سنة وحكمته خمسمائة سنة ولم توفق إلى نشر لغتها ودينها فيه على ما يجب .

وفي سنة ١٩١٣ اتحد جماعة من السوريين بينهم اللبنانيون النصارى والمسلمون على مطالبة الدولة بإصلاح الشام. وكتب والي بيروت أدهم بك إلى الصدر كامل باشا كتاباً قال فيه : (كانون الأول ١٩١٢) تتجاذب القطر عوامل مختلفة ، ولقد ولى قسم عظيم من الأهالي وجهه شطر انكلترا أو فرنسا لإصلاح الحالة التعسة التي هم فيها فإذا نحن لم نأخذ بالإصلاح الحقيقي يخرج من يدنا لا محالة اه. فأرسل الصدر إلى الوالي يريد الأهلين على عرض مطالبهم ، فاجتمع المجلس العام في بيروت وانتخب ٩٠ عضواً عقدوا جلستهم الأولى في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩١٣ واختارت من أعضائها خمسة وعشرين مفوضاً سمتهم اللجنة الدائمة ، وقدمت هذه بياناً بالإصلاحات المنشودة ، واتفق على ذلك أعيان المسلمين والمسيحيين فوضعت اللجنة في بيروت لائحة أهم ما فيها توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب . وفي أوائل الصيف ذهب وفد من البيروتيين وغيرهم إلى باريز وعقدوا هناك مؤتمراً قرر يوم ٢١ حزيران سنة ١٩١٣ أن تضمن للعرب حقوقهم السياسية ، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للملكة اشتراكاً فعلياً ، وأن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها ، وان تنفذ لائحة الإصلاحات التي نظمت في بيروت القائلة بتوسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب ، وأن تعتبر اللغة العربية في مجلس النواب العثماني ، وتكون لغة رسمية في الولايات العربية ، وأن تجعل الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية .

فخاف الاتحاديون العاقبة وبعثوا أناساً من قبلهم وقبض واليهم في بيروت

حازم بك على عدة أعضاء من الإصلاحيين فأغلقت المدينة حوانيتها أياماً فأخرجهم من السجن ، وبعث الاتحاديون أناساً من قبلهم إلى باريز وغيرها ، واسترضوا أعضاء الوفد وأطمعوا بعضهم بالوظائف الكبرى ، ووعدوهم أن تجري لهم الحكومة الاتحادية من مطالب الإصلاح ما يمكنها القيام به ، مثل تسليم الأعمال الإدارية إلى السلطات الوطنية طبقاً للقانون الخاص بإدارة الولايات ، وأن يكون التعليم الثانوي والابتدائي في المدارس الوطنية بالعربية ، وتستعمل اللغة العربية في بعض أعمال قانونية معينة ، وأن تضاف الصيغة العربية على إعلانات الجلب إلى المحاكم كما تضاف إلى الأحكام المدنية والجنائية ، وتكون العرائض المقدمة للسلطات الرسمية باللغة العربية ، وأن يعين بعض العرب في مجلس الأعيان ومجلس شورى الدولة ومحكمة التمييز ومشيخة الإسلام ودار الفتوى .

وطبق الإتحاديون بعض هذه المواد فرأينا في بعض مراكز الألوية والولايات في الشام مدارس تجهيزية تدرس العلوم بالعربية ، وإلى جانبها المدارس القديمة التركية في كل مظاهرها ، ووضعت الصيغ العربية إلى جانب الصيغ التركية في أوراق الجلب إلى المحاكم ، وأخذت الحكومة تقبل الشكاوي بالعربية من الأهلين ، وعين بعض رجال الشام في وظائف كبرى في العاصمة، وكان نائب دمشق في مجلس النواب شكري العسلي أول من رفع صوته بهذا الطلب ، طلب إعطاء العرب حقهم من الوظائف وقال : إن أربعة فقط من أبناء العرب موظفون في الإدارة المركزية في جملة بضع مئات من الأتراك ، فنبه أفكار من لم يكن متنبهاً من أبناء العرب إلى غمط حقوقهم ، وحنق بعض أقحاح الترك عليه وعلى من عاونه على بث هذه الفكرة وعدوها خروجاً على الجماعة .

الصهيونية ومنشؤها :

وكان شكري العسلي أيضاً أول من نبه أفكار مجلس النواب إلى الخطر الصهيوني في فلسطين وكان الاتحاديون وفيهم الإسرائيليون أو الصابئون من اليهودية (الدونمة) أمثال جاويد بك ناظر المالية — ينوون أن يبيعوا نحو ثلاثة ملايين دونم من الأراضي في فلسطين وسورية من جمعيات الاستعمار الصهيوني

فبطل المشروع لما ظهرت مضرته إلى عالم الوجود وقامت حول المشروع ضجة في الصحف فلم يسع الاتحاديين إلا أن يطووا دفتره . ولكن كان الصهيونيون يؤلفون عدة جمعيات للوصول إلى أغراضهم السياسية منها جمعية أحباء فلسطين انتشرت في أطراف فلسطين وتفرعت منها عدة جمعيات منها جمعية معاونة فلاحي اليهود وصناعهم في فلسطين وسورية وأنشأوا لهاتين الجمعيتين فروعاً كثيرة في أمهات مدن فلسطين وبلاد بشارة وحوران وعبْر الأرْدُنّ ، وابتاع للإسرائيليين أبناءُ مذهبهم من كبار أغنياء أوربا أراضي ، وأمدوهم بالمال ليحققوا آمالهم القديمة في استرداد فلسطين ويعيدوا مجدهم إليها ، وهذه الآمال قديمة ترد إلى عهد الرومان ، وغاضت بعد أن شتتهم في الأرض أدريانوس في القرن الثاني بعد المسيح وفرق جامعتهم وأبعدهم عن صهيون أو أورشليم أو القدس عاصمة مملكتهم القديمة ومدينة هيكلهم العظيم ، ولكنها ما لبثت أن ظهرت في صورة التمني وفي عهد قسطنطين الذي أذن لهم بالدنو مرة في السنة من أسوار بيت المقدس ليندبوا مجدهم الزائل ، وما زالوا إلى يومنا هذا يدنون من حائط الحرم الشريف الخارجي المسمى بالبراق ويتذكرون مجد ملوكهم وعظمة هيكلهم ومدينتهم ويطلبون من الله أن يعيد ما خسروه . ولكن رجال النهضة منهم لم يقفوا عند حد التمني فألف الدكتور هارتشل الجمعية الصهيونية التي جعلت همها الوحيد جمع المال وتوحيد كلمة اليهود على اختلاف لغاتهم وبلدانهم وجمعهم في بلد واحد أمين . وعهدت الجمعية الصهيونية إلى الإيكا بالاستعمار التدريجي كما عهد إلى جمعية الاتحاد الإسرائيلي بالتهذيب والتعليم .

وقد كتب شكري العسلي في هذا الصدد يوم قام الإسرائيليون لابتياع سهل يزرعيل ما نصه : إن الجمعية الصهيونية اليهودية ورفيقاتها جمعيات إيكا وفاعوليم والأليانس وغيرها ساعيات في استرجاع فلسطين التي وعدهم بها ربهم في الإصحاح الثاني والثلاثين من أرميا من الكتاب المقدس الباحث في أسر بابل لليهود والذاكر وعد الرب برجوعهم إلى فلسطين بقوله في آخره : « يشترون الحقول بفضة ويكتبون ذلك في صكوك ويختمون ويشهدون شهوداً في أرض بنيامين وحوالي أورشليم وفي مدن يهودا ومدن الجبل ومدن السهل

ومدن الجنوب لأني أرد سبيهم بقول الرب ا هـ » . وذلك بعدما سبتهم حكومة الكلدان على أنهم لم يستطيعوا البقاء بعد ذلك لأنهم أصبحوا محل التنازع بين حكومة الرومان في مصر وحكومة الرومان في أنطاكية ثم انقرضوا ولم يبق لهم ملك ولا دولة . والآن عملاً بهذه الآية يشترون الأراضي في فلسطين على حساب الفضة ويشرطون البيع على أن يكون الثمن فضة ، ويكتبون الصكوك ويشهدون ، وهكذا تراهم لا يفترون طرفة عين يتجسسون أخبار من تأخرت حالتهم المالية من أهل هذه الديار وهي عبارة عن لواء عكا بأجمعه ولواء القدس ولواء نابلس وقسم من لواء الكرك وبعض قضاء عجلون ، ويطمعون البائع بالثمن الفاحش ويكتبون الصكوك ويشهدون عليها ويسجلونها عند محرر المقاولات وعند بعض القنصليات ،وكانت الحكومة قبلاً منعت استعمارهم ولكن بما بذلوه من الدنانير التي تسحر ألباب الخائنين من الحكام والمستخدمين استطاعوا أن يستولوا على ثلاثة أرباع قضاء طبرية وبعض قضاءي صفد ويافا والقدس والقسم المهم من نفس حيفا وبعض قراها ،واليوم يسعون للدخول إلى قضاء الناصرة ليستولوا على سهل شارون ويزرعيل المذكور بالتوراة والمعروف اليوم بمرج بني عامر الذي يشقه الخط الحجازي من الغرب إلى الشرق .

« وهكذا اشتروا الكثير من القرى واستولوا عليها ، وهم لا يخالطون العثمانيين ولا يشترون منهم شيئاً ، ولهم بنك أنكلو فلسطين يقرضهم بفائدة لا تتجاوز الواحد في المائة في السنة ، وقد جعلوا كل قرية إدارة فيها مدرسة ، وكل قضاء مديرية ولكل جهة مدير عام ،ولهم راية لونها أزرق وأبيض وفي وسطها ترس أو مجن داود وتحته كلمة عبرانية معناها « صهيون » لأنه جاء في التوراة أن أورشليم ابنة صهيون ، ويرفعون هذا العلم مكان العلم العثماني في أعيادهم واجتماعاتهم ، ويترنمون بالنشيد الصهيوني وقد احتالوا على الحكومة فقيدوا أنفسهم عثمانيين في سجل النفوس كذباً وبهتاناً ، وهم لا يزالون حاملين الجوازات الأجنبية التي تحميهم وعندما يصيرون إلى المحاكم العثمانية يظهرون جوازاتهم ويدعون الحماية الأجنبية ، ويحلون دعاويهم واختلافاتهم فيما بينهم بمعرفة المدير ولا يراجعون الحكومة ويعلمون أبناءهم الرياضة البدنية واستعمال السلاح وترى بيوتهم طافحة بالأسلحة وفيها كثير من المارتين ولهم طوابع

بريد في قراهم وغير ذلك مما يبرهن على أنهم بدأوا بإنفاذ دعوتهم السياسية » .

الحرب العامة والسياسة الألمانية والأخلاق التركية :

خرجت الدولة من حرب طرابلس والبلقان واليمن وكردستان وغيرها من البلدان مجردة من قوتها من المال والرجال ، ولم تكد تفكر في جمع شتاتها حتى قتل ولي عهد النمسا في مدينة سراجيفو من بلاد الصرب وأعلنت الحرب العالمية ، فكان نصيب الدولة العثمانية أن تسير مع ألمانيا والنمسا والمجر محالفة لهن على بريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا وغيرهن من الدول ، وكان ذلك بتزيين الاتحاديين وفي مقدمتهم طلعت باشا وأنور باشا وجمال باشا ، وكانت الدولة تميل منذ نحو ثلاثين سنة لألمانيا وقد زار امبراطورها غليوم الثاني المملكة العثمانية مرتين وقال في المرة الثانية (١٣١٦) لما زار القدس ودمشق في خطاب له ألقاه في بلدية دمشق : « أبتهج من صميم الفؤاد بأنني وطئت بلداً عاش فيه من كان أعظم أبطال الأعصر السالفة بأسرها الذي كان بأفعاله يعلم أعداءه أنفسهم كيف يكون الأبطال ، العالي المقدار المشهور السلطان صلاح الدين الأيوبي . قال : وليتأكد حضرة السلطان عبد الحميد خان الثاني صاحب الخلافة العظمى والثلاثمائة مليون من أهل الإسلام المرتبطين بمقام خلافته المنتشرين في جميع أطراف الكرة الأرضية أن امبراطور ألمانيا يبقى صديقاً لهم إلى الأبد» .

انتهجت ألمانيا السياسة الإسلامية واتخذت لها دعاة من دهاة رجالها في الإستانة ، فتم لها ما أرادت بعد سنين من الاستعانة بالدولة العثمانية على حرب أعدائها ، واستسلم رجال الدولة لما تم ، مخدوعين بالأقوال المبهرجة مأخوذين بالوعود اللطيفة ، وكان السلطان محمد رشاد وهو لايعقد ولا يربط في شؤون السلطنة ، يقاوم الذين يريدون إصلاء الحرب في الدولة لعلمه بمضارها ، ولم يوافق عليها بعض الوزراء فخرجوا من الوزارة إلا أنور وطلعت وجمالاً وهم الحركة العاملة في الدولة ، أرادوا خوض غمارها متشبعين بالروح الألمانية ولا سيما أنور ، وعلقوا على ألمانيا أمانيهم في إرجاع الدولة إلى عزها أيام سليم وسليمان ، وما كادت تعلن الحرب حتى نفذ الوزراء الأربعة الذين لم يقولوا

بدخول الدولة في الحرب ومنهم سليمان أفندي البستاني من أهل الشام خطتهم وقدموا إقالتهم تاركين الحكومة في أيدي الأتراك . أما سعيد حليم باشا الصدر الأعظم الذي كان عزم أن يستقيل فدفعه حبه للفخر والأبهة والعظمة أن يبقى في رأس أعظم منصب في الحكومة التركية ، فلم تك إذاً نتيجة دخول الدولة في الحرب إلا توحيد السلطة في المملكة بأيدي رجال الاتحاد والترقي ، وانتهت الثورة التي كانت ترمي إلى جعل تركيا دولة دستورية بجعل تركيا حكومة مطلقة ، رائدها الظلم والاستبداد ، وغاية أفرادها الأول النفوذ والسلطة والكسب على ما قال سفير أميركا في الإستانة لأول الحرب .

وعلى ذلك شرعت الدولة لأول وهلة تعبي جيشها ، وأخذت من الشام سبعاً وعشرين قرعة كادت تقف معها حركة العمل وقوفاً مريعاً ، ولم تلبث الدارعتان الألمانيتان غوبن وبرسلو أن دخلتا في ميناء الإستانة ملتجئتين من مطاردة الأسطول الإنكليزي لهما في عرض البحر المتوسط ، وسلمت قيادتهما بالصورة الظاهرية إلى العثمانيين ، فعدت روسيا هذا العمل من الدولة العثمانية إعلاناً لها بالحرب ، وما فتئت أيدي الألمان أن تغلغلت في جميع فروع الإدارة في السلطنة ، وأخذت ألمانيا تغدق الذهب الوهاج على الدولة ، وكان لأنور باشا القائد العام وناظر الحربية قسط عظيم منه لا يسأل فيما أنفقه ، وبدأ الألمان يغرون الأتراك باستعمال الوسائل الوحشية في معاملة الأجانب والعثمانيين معاً ، ويضيقون خاصة على غير المسلمين من الأرمن والأروام ونصارى الشام . وزعم سفير أميركا في الإستانة أنه درس أخلاق الأتراك فعلم علم يقين أن أقوى عواطفهم عاطفة الخوف فهم لا يحبون ولا يبغضون بل يخافون ويريدون غيرهم أن يخافهم .

قسط الشام من الحرب وعمل جمال باشا :

دخلت الدولة في الحرب وقاتل أبناء الشام في الجبهات الحربية المختلفة . قاتلوا في چناق قلعة ورومانيا ودبروبجة وقفقاسيا والعراق والسويس وشبه جزيرة سينا فهلك منهم عشرات الألوف ، وقاست الشام أنواع الحرمان

والأمراض فهلك منها ، ولا سيما في لبنان ، من الجوع فقط نحو ١٢٠ ألفاً ، ومثل هذا العدد هلك بالحميات ولا يقل الهالكون من أبناء الشام عن ثلاثمائة ألف إنسان مدة أربع سنين .

وفي الحق أنه لم يقع حرب جدية في الشام ، بل كان أبناؤه يساقون كسائر العثمانيين إلى الجبهات الأخرى ، والجبهة الوحيدة التي كانت بجوار الشام جبهة الإسماعيلية فلم تنشب الحرب حتى ندب الاتحاديون أحد كبار رجالهم أحمد جمال باشا ناظر البحرية العثمانية إذ ذاك قائداً على الجيش الرابع ، وكانت منطقته تمتد من أقاصي حدود أذنة إلى المدينة المنورة ، وأخص أعماله أن يشاغل البريطانيين في حدود مصر ليضطروا إلى وضع قوة مهمة من جيشهم في ترعة السويس ، تخفف عن الدولة في چناق قلعة من جيش الحلفاء ، وعن عاتق الألمان في الجبهة الغربية بين الحدود الألمانية والفرنسية ، وهذا تدبير ألماني صرف وقد نجح بمشاغلة البريطانيين وإشغال أذهان قوادهم ، فوضعوا على الترعة وفي حدود سينا جيشاً عرمرماً اتقاء جيوش الترك والألمان .

وكان بعضهم يعتقدون أن افتتاح مصر والتغلب على البريطانيين في الترعة من الأمور السهلة ، لأن المصريين يقومون في الحال بثورة على البريطانيين عندما تتراءى لهم أعلام العثمانيين المحبوبة في وادي النيل . قال سفير أميركا في مذكراته : وكان جمال باشا ناظر البحرية وأحد الثلاثة الذين يديرون دفة الملك في تركيا ذاهباً إلى الشام ليتسلم قياة الجيش الرابع ، وكان الجيش يحييه ويهتف له بأنه مخلّص مصر ، فأعلن جمال باشا على رؤوس الأشهاد قبل سفر القطار من الإستانة ، أنه عقد النية أنه لا يرجع إلى الإستانة قبل افتتاح مصر . قال : لم أكد أرى ذلك المشهد الفخم حتى رجعت بي مخيلتي تطوي الأعوام والقرون إلى أن استقرت في تاريخ رومية على مشهد يشبه ما رأيته في القرن العشرين ألا وهي حفلة وداع مرقس أنطونيوس حين غادر رومية ليخضع الشرق ، فكانت تركيا مثل رومية في ذلك الوقت في دور الانحطاط والانحلال ، فرأى جمال باشا أن يبذل جهده لعله يتمكن من أن يصير حاكماً على ولاية غنية ، وكان يؤمل أنه إن أفلح بافتتاح مصر ينال شهرة عالمية واسعة اهـ .

جاء جمال باشا إلى الشام وقبض على زمام القوة وأكثر الأحكام فيها ،

وبدأ يهيء بواسطة الألمان حملته على الترعة فسارت الحملة (٤ شباط ١٩١٥) فرقتين، فرقة منها اجتازت المسافة من السبع إلى القناة في ستة أيام والأخرى في عشرة ، وقطع الجيش الصحراء التي تبلغ مسافتها ثلاثمائة كيلومتر ، دون أن يقع في معضلة من حيث الماء والتموين ، وكشف القسم الواقع بين بحيرة التمساح والبحيرة المالحة من القناة ، وهجم قسم من المفرزات بواسطة الجسور العوامة إلى الساحل المقابل بالحراب على البريطانيين، فأغرقت المدافع المنبعثة من ست طرادات انكليزية الجسور العوامة،وقبضوا على من جازوا الساحل الآخر من الجند العثماني وأكثرهم من أبناء الشام ، وقتل في معركة الإسماعيلية بتقدير جمال باشا في مذكراته ١٩٢ قتيلاً و ٣٨١ جريحاً وأخذ ٧٢٧ أسيراً ومتغيباً ، وقدر البريطانيون ما فقد من الترك بألف قتيل وألفي جريح وستمائة وخمسين أسيراً . وعاد العثمانيون أدراجهم مغتبطين بزعمهم أنهم يستطيعون إن أرادوا بجسورهم العوامة أن يقطعوا الترعة إلى الشق الآخر ويستولوا على مصر . وكان الجيش البريطاني الذي هاجمه الترك على الترعة مؤلفاً من جيش هندي قوي وفرقة من الجنود البريطانية وجيش قوي من اوستراليا ونيوزيلندا ، وأربعين ألف رجل من الاحتياطي وراء الخنادق المتقنة التي حفرت حذاء الترعة ، ونحو مليون جندي وعامل مصري استخدموا في خدم ثانوية أفادوا بها الجيش البريطاني فائدة عظيمة .

وأنفق العثمانيون نفقات طائلة على السكك الحديدية حتى وصلت إلى بئر السبع وصرفوا عليها مئات الألوف من الليرات لتحسينها وتحصينها ، أما البريطانيون فأخذوا بعد تلك الحملة العثمانية التي فشلت يتقدمون في الصحراء نحو الشام ، يمدون الخطوط الحديدية في الرمال تحت حماية مدافعهم ، وما زالوا يسرعون في تمديد الخطوط في صحراء الجفار بحيث كان معدل ما ينشئون كيلو مترين كل يوم ، وهكذا حتى اقتربوا من العريش فلم يتقدموا خطوة إلى الأمام إلا بحسب طريقتهم المعروفة في فتوحهم أي بقدر مرمى المدافع ، ريثما تتم الخطوط الحديدية وتؤمن السبل .

إهلاك أحرار الشام والسياسة الاتحادية مع العرب :

خطب جمال باشا لأول شخوصه إلى الشام في النادي الشرقي بدمشق (١٣٣٣) قائلاً : يجب عليكم يا أبناء العرب أن تحيوا مكارم أخلاق العرب ومجدهم ، منذ شروق أنوار الديانة الأحمدية ، أحيوا شهامة العرب وآدابهم حتى التي وجدت قبل الإسلام ، عضّوا على عربيتكم بالنواجذ ، ودافعوا عنها بكل قواكم ، اعملوا على ترقية العرب والعربية جددوا مدنيتكم ، قوّموا قناتكم ، كونوا رجالاً كاملين – جهر بهذا على رؤوس الأشهاد وقال مثله لأرباب الأقلام في مجالسه الخاصة ، بيد أنه كان يفكر هو وجماعته من الاتحاديين في الطرق إلى الانتقام من العرب المخالفين ، وإنزال العقوبة بمن رفعوا أصواتهم بالمطالبة بحقوق لأمتهم فعدوهم خائنين للدولة ، وما هم إلا مخالفون على الأغلب ، والمخالفة طبيعية في كل حكومة دستورية بل في كل حكومة ، تظهر وتستتر بحسب الأحوال والدواعي ، وعُدّ الائتلافيون أي الداخلون في حزب الحرية والائتلاف خائنين في نظر الاتحاد والترقي ، وكان بعض أعضاء الحزب ينزعون منزعاً انكليزياً أي يحبون أن يعملوا بمشورة بريطانيا ، وبعض حزب الاتحاد ينزعون منزعاً ألمانياً ، وحسب الاتحاديون من الخائنين أيضاً جماعة الإصلاحيين في بيروت أي المطالبون بالإصلاح في ظل العثمانية ، واللامركزيين أي المطالبون بتوسيع سلطة الحكومات المحلية . وكان هذا الحزب تألف في مصر من الشاميين وأنشئت له فروع في بعض مدن الشام وقصباته ، وتألف حزب فتيان قحطان في الإستانة . وهكذا قل في جمعية العهد العسكرية والجمعيات اللبنانية المختلفة المقاصد في لبنان والمهاجر .

فلما دخلت الدولة في الحرب رأى الاتحاديون أن الفرصة آذنت للقضاء على كل فكرة تخالف ما هم عليه وأصحابهم في سياسة الملك ، وتلقي الرهبة والهول في كل القلوب ، واعتزوا بمحالفة الألمان وبالأموال التي كانت تقرضهم إياها بالملايين ، وليس أحسن ملائمة من هذا الدور لتولي أحد كبار أساطينهم أحمد جمال باشا زمام القوة في الشام ، وهو الذي كان تولى قتل المخالفين في الإستانة من الأتراك أنفسهم ، وقتل حتى صهر السلطان ، فأصبح متمرناً على الانتقام من كل من يخالف مذهبه السياسي ، أو كما قال عن نفسه في آخر

خطاب ألقاه في دار الحكومة بدمشق إن طالعه كان القتل ، نُدِب لقتال الناشزين من الأتراك كما عهد إليه قتل الناشزين عن الطاعة من العرب .

ولما نُدب جمال باشا لقيادة الجيش الرابع حمل معه أضابير التهم والتحقيقات وتقارير الجواسيس الموجهة لمئات من أبناء الشام ، وبينهم أُناس من أهل الطبقة العليا وكثير من الشبان المتعلمين . فألقى عصا التسيار في دمشق وشرع بالتحقيق عن زمرة هؤلاء المتهمين ، وألف ديواناً عرفياً في عالية من لبنان فحكم أوائل آب ١٣٣١ ش على ١١ رجلاً نفذ فيهم حكم القتل صلباً في ساحة البرج في بيروت ، وكانوا متهمين بالدخول في حزب اللامركزية ، ثم شرع بالقبض على طبقة أُخرى أكثر علماً وتأثيراً ومكانة ، ومدار تهمة الفريق الثاني أو القافلة الثانية أنهم حاولوا سلخ سورية وفلسطين والعراق عن السلطنة العثمانية وجعلها إمارة مستقلة بمؤازرة الدولة البريطانية ، ولكن الحكومة التركية اتهمتهم أنهم كانوا يعملون لإدخال الأجانب (الفرنساويين أو الإنكليز) إلى الشام في حال الحرب . وإذا تفوه به بعضهم لأحد القناصل طمعاً في إمارة أو مظهر من المظاهر فلا يسري اعترافه على الجميع . ويقول جمال باشا في مذكراته رداً على من يقول إن الاشخاص الذين أجرموا وظهرت إدانتهم وشنقوا في سورية قد شملهم العفو العام الصادر في سنة ١٩١٣ فمحاكمتهم فيما بعد على التهم نفسها عمل غير قانوني — إنه قد بين في الكتاب الأحمر المسمى (حقيقة المسألة السورية) أن أولئك الأشخاص اتخذوا العفو العام وسيلة للقيام بأعمال جنائية جديدة ، وأن إدانتهم ترجع إلى جرائمهم بعد ذلك العفو ، وإذ كانت الوثائق الخاصة بإدانتهم قبل العفو تعتبر قرينة قوية ، بدا للمحكمة أن تفحصها وتنشرها لتبين للملإ مبلغ شناعة خيانتهم اه . وبعد أن أورد بعض الوثائق السياسية قال : فمن تمحيص هذه الوثائق يدرك الإنسان بسهولة أن الحكومة الفرنسية بذلت أقصى ما في استطاعتها لتمهيد الطريق للاستيلاء على سورية بحجة حماية العرب. وفي الحق أن أعمال بعض من صلبوا قد ظهرت في أوراق قناصل فرنسا في دمشق وبيروت وحلب وغيرها من مدن الشام ، فإنهم أبقوا أوراقهم في أماكنها بعد دخول الدولة في الحرب فانكشفت بذلك أسرار مهمة ساعدت الاتحاديين على الإبلاغ في عقوبة مخالفيهم . أما قناصل بريطانيا

فقد أحرقوا أوراقهم ومنهم من استظهر الخطط الحربية المتعلقة بالشام ، فنجا بذلك كل من كان له صلة من الأهلين بقناصل بريطانيا العظمى .

وقد حكم الديوان العرفي في عاليه على ٢١ رجلاً بالقتل وهم القافلةالثانية فصلبوا في بيروت ودمشق في يوم واحد (٤ رجب ١٣٣٤) صلب سبعة في دمشق والباقون في بيروت ، وكان فيهم الأبرياء الذين ما أرادوا قط خروج الشام عن حكم الترك ،وصلب بعض وجوه الموارنة ورهبانهم لأنه ثبتت عليهم دعوة فرنسا للاستيلاء على الشام . ولما قبض على الرعيل الأول في السنة الأولى للحرب سألت خلوصي بك والي دمشق ، وكان يفيض معي بمسائل الدولة بحرية تامة ، وكان من الأحرار العقلاء في السلطنة ، وهو أعلم تركي وأعقل عامل رأته الشام في الأربعين السنة الأخيرة قائلاً : كنتم أمس في بيروت فماذا رأيتم يا سيدي في قضية أولئك المتهمين وما هو وجه تهمتهم يا ترى ؟. فأجابني بما تعريبه بالحرف: « سلسلة من التزويرات والتلفيقات عليهم، قاتلهم الله وأخزاهم » ،أي قاتل الله المزورين والملفقين ويعني بهم الاتحاديين .

ومن الغريب أنه سيق إلى القتل بعض من كان نالهم العفو يوم أغلقت الحسابات القديمة مع الدولة ، كجماعة الإصلاحيين الذين نالوا بعض المطالب بعد مؤتمرهم في باريز ، فاتهموا بمسائل أخرى ارتكبوها ، وأغرب منه أن يتطوع بعض السوريين بالجاسوسية للترك ويشهدوا على رجالهم في الديوان العرفي بما أوصلهم إلى أعواد الصلب ، وأن يتوسع بعض المصلوبين في شهاداتهم واستنطاقاتهم ويدخلوا في زمرتهم عشرات من الشبان وغيرهم حتى تسقط بزعمهم مكانة تلك القضية فيطوى سجلها بما فيه ، ولكن رجال الديوان العرفي كانوا أعقل من أن تغرهم هذه الظواهر ، واكتفوا بإصدار أحكامهم على من ثبتت إدانتهم بحسب الخطة المرسومة أو اقتضت مصلحة الاتحاديين القضاء عليهم من النبهاء ، وهدد جمال باشا بالقتل أعضاء الديوان فيما قيل إن لم يحكموا على المتهمين السياسيين فوافق بعضهم على القتل اضطراراً لا اختياراً .

وقد ذكر الأمير شكيب أرسلان أن خطأ جمال باشا في رأيه وجنايته الكبرى على العرب والترك في فعله هما من الوجوه الآتية :

أولاً — إن فريقاً آخر من الذين قتلهم أبرياء من خيانة الدولة ولم يكن لهم

ذنب سوى وجودهم في الحزب المعارض لجمعية الاتحاد والترقي ، والقانون العثماني لا يعرف الاتحاد والترقي بل السلطنة العثمانية .

ثانياً — إن فريقاً آخر منهم لم يوجد عليهم وثائق خطية ولا قرائن قطعية تذهب في جزائهم إلى درجة القتل، وقد برر جمال هذا العمل فيما بلغنا من نفس رئيس الديوان العرفي بأنه من باب « القتل السياسي » مع أنه كان الأولى بهؤلاء أن يتركوا إلى حكم القانون فيحكم عليهم بحبس أو نفي على حسب درجة جرمهم .

ثالثاً — على فرض غير الواقع ، وهو أن هؤلاء مجرمون أعداء للدولة ، فلم يكن من باب السياسة ولا حسن الرأي ، فتح هذه المسألة أثناء الحرب ومجازاة أناس قد عفي عنهم ونكء القروح التي كانت قد سكنت نوعاً ، وإثارة عواطف العرب وحفائظهم وإظهار كون الترك يريدون الانتقام في هذه الفرصة التي سنحت لهم للبطش وتعزيز النزعة الأجنبية بهذه السياسة .

رابعاً — إن الألوف الذين نفاهم إلى الأناضول مع عيالهم وخرب بيوتهم، وأمات كثيرين منهم في الغربة لم يكن منهم مائة شخص يدرون ما هي السياسة، فضلاً أن يكونوا خائنين للدولة فكان تغريبهم عن أوطانهم مجرد عذاب وقهر، بدون أدنى فائدة ، سوى النفور مع تكليف الدولة عليهم ١٥٠ ألف ليرة شهرياً فكان خطأ جمال أنه سلح أعداء السلطنة العثمانية ، وأنصار الشقاق بين العرب والترك ، ورواد السياسة الأجنبية الكثيرين في الشرق ، بسلاح من البراهين لم يكونوا يملكونه فيما لو كان الأتراك انصرفوا من بلاد العرب بدون أعمال جمال ... اه .

وبعد فقد عمل جمال باشا ما عمل بقرار من جمعيته ، وكان من ورائه أنور باشا يحثه على إهلاك هؤلاء الذين صلبوهم . وقد جاء هذا مرة إلى عاليه من لبنان فقال على صورة الاستنكار : « أما قتلتم بعد هؤلاء الخونة »؟. وكان أنور باشا نمراً مفترساً في صورة حمل وديع ، والدم في نظره ونظر رفاقه طلعت ومدحت وناظم وشركائهم أحلى في المذاق من طيب الشراب خصوصاً إذا كان صاحبه غير تركي ، ومساويه ومساوي أصحابه أكثر من أن تحصى ، تجردوا من كل عاطفة ومن كل دين ، وعاطفتهم دهان وتظاهرهم بالدين رياء.

وقبل تنفيذ الأحكام بالجوقة الثانية كان قائد الجيش الرابع ينفي من الشام إلى صميم الأناضول أسراً برمتها ، وفيهم بيوت من صلب رجالهم بالتهم السياسية وممن جلاهم أناس من الغوغاء والقتلة القدماء ، واشترك في هذه النكبة المسلمون والمسيحيون وغيرهم على السواء ، خصوصاً من كان لهم صلة بدولة من دول التحالف فرنسا وبريطانيا وروسيا ، ثم طمع الاتحاديون أن يتوسعوا في تأديبهم ، وأعدوا في الأناضول ألوفاً من الدور ليجلوا النابهين من سكان الشام إلى تلك الأرجاء ، وكان الاتحاديون قرروا في مؤتمرهم أن يجلوا العرب إلى أرض الترك ، ويستعيضوا عنهم في الشام بأناس من شذاذ الآفاق ، وأن يعاملوا مهاجرة الشام كما عاملوا الأرمن يوم جلوهم عن أقاليمهم أي أن يقتلوهم على بكرة أبيهم في الطرق ، ويغتالوهم بالطرق التي اغتالوا بها أعداءهم الأرمن. وشرع الترك يقبضون على جوقة ثالثة من وجوه الأهلين ومنوريهم ويعذبونهم بتهم سياسية وجهوها إليهم منها أن لهم ضلعاً في إنشاء حكومة عربية ومفاوضة شريف مكة بذلك .

خلع شريف مكة طاعة العثمانيين وتأثيره في الأتراك :

كانت البقية الباقية من منوري الشام تخاف سوء المغبة من عمل الاتحاديين خصوصاً بعد أن مرنوا على إزهاق النفوس ، ورفعوا حجاب الوهم الذي كان مسدولاً فرفعوه وعرفوا ما تحته يوم جسروا على قتل كبراء الأمة ولم ينتطح عنزان . وكادت النوبة تصيب أهل الطبقات الثالثة والرابعة يوم أعلن الشريف حسين بن علي أمير مكة المكرمة استقلاله بملك الحجاز (٩ شعبان ١٣٣٤ هـ حزيران ١٩١٦م) وثار العرب على الترك في مكة ، وقتلوا الحامية التركية وأسروا أكثرها ، وحوصرت المدينة بعربه ، وذلك بتدبير الحلفاء وأموالهم ، فشغل الترك بهذه المصيبة التي لم يكونوا يتوقعونها ، وأخذوا يستميلون إليهم رجالات الشام ويستبدلون اللين بالشدة ، وإذ كانوا على عزم إنفاذ حكم القتل برجال من القافلة الثالثة بعث ملك الحجاز الجديد بواسطة جمهورية أميركا المتحدة ، وكانت على الحياد ، بأن كل منفي عربي أو مسجون إذا أصيب

بأدنى إهانة فهو مستعد أن يعمل أضعافه مع الأتراك الذين في أسره ، فكفّ الاتحاديون عن القتل ، وأطلقوا سراح السجناء مرغمين ، بعد أن عذبوهم أنواع العذاب ، فعدّ ذلك من حسنات الملك حسين ، ولقد آلم الاتحاديون قلوب السوريين بقتل طبقة مهمة من الشبان والكهول والشيوخ ، ونفي النساء والأطفال إلى الولايات التركية ، ومع هذا لم تقصر الشام في تقديم أبنائها للحرب جنداً، ولا أموالها وعروضها لمعاونة الجيش، ولا أرزاقها وحيواناتها وذخائرها لخدمته ، فحنق على الدولة من كان يريد انتصارها ، وتأصلت العداوة بين الترك والعرب، وما كانت العداوة في الحقيقة إلا بين دعاة الاتحاديين والمستنيرين من العرب ، حتى لا يبقى بعد الحرب رجال يستطيعون أن يرفعوا أصواتهم بمطالبة الدولة بشيء من الإصلاح .

ومنذ نادى الملك حسين باستقلال الحجاز أخذ الضباط العرب وغيرهم من العراقيين والشاميين واليمانيين ممن وقعوا في أسر دول الحلفاء ، أو كانوا في خدمة الجيش التركي على مقربة من الحجاز أو في الجهات البعيدة كالقفقاس ينضمون إلى جيش الحجاز العربي فألفوا جيشاً لا بأس به يرجع إلى نظام في الجملة ، وهذا الجيش هو الذي قاتل الترك في الشام ، وأوقع الشغب في الفيالق التركية ، وفت في عضد الدولة العثمانية في بوادي الحجاز ، وساعده ما كان ينهال من الأموال الإنكليزية التي استمال بها ملك الحجاز والقواد أولاده الأربعة العربان في الشام والحجاز ، وتسرب قسم منها إلى كبار الضباط من أبناء العرب ،وكان لجمعية العهد يد طولى في التحاق ضباط العرب بصاحب الحجاز وهذه الجمعية كانت مؤلفة من ضباط العرب في الدولة كما كان مثل ذلك لجمعية الفتاة العربية التي أُلفت في باريز قبل الحرب بنحو خمس سنين من المفكرين من أبناء العرب وخصوصاً الشاميين ، وضمت إليها بعض الأعيان والمفكرين وفي مقدمتهم أنجال شريف مكة وأبلغوا والدهم قرارهم وامتدت دعوتهم إلى جبل الدروز .

وقدر بعض الواقفين عدد من انضم من البدو إلى الجيش العربي في جميع الجهات بما يناهز المئة ألف والعسكر النظامي لا يتجاوز الخمسة آلاف . وقال بعضهم : إن البدو لم يتجاوزوا السبعين ألفاً يكثرون ويقلون بحسب الحاجة،

والنظامي وهم من أبناء العرب الذين أسروا من الجيش التركي أو فروا منه خمسة آلاف والنظامي لم يتجاوز هذا القدر .

وكان شاعر الثورة الشيخ فؤادالخطيب يحفز أرواح هذه الأمة بشعره ومما قاله في الثورة :

يا آل جنكيز إن تثقل مظالمكم ... على الشعوب فقد كانت لهم نعما
فالظلم أيقظ منهم كل ذي سِنة ... ما كان ينهض لولا أنه ظُلما
أرهقتم الشعب ضرباً في مفاصله ... حتى استفاق وسلّ السيف منتقما
فالشنق عن حنق منكم وموجدة ... قد أرهف العزمات الشم والهمما
هيهات يصفح عنكم أو يصافحكم ... حرّ ولو عبد الطاغوت والصنما

* * *

يا ابن النبي وأنت اليوم وارثه ... قد عاد متصلاً ما كان منفصما
والتف حولك أبطال غطارفة ... شم الأنوف يرون الموت مغتنما
فاصدم بهم حدثان الدهر مخترقاً ... سداً من الترك إن تعرض له انهدما

* * *

يا من ألحّ علينا في ملامته ... بعض الملام وجرّب مثلنا الألما
لو كان من يسمع الشكوى كصاحبها ... مضنى لما ضج بالزعم الذي زعما

* * *

ايه بني العَرب الأحرار إن لكم ... فجراً أطلّ على الأكوان مبتسما
يستقبل الناس من أنفاسه أرج ... ما هبّ في الشرق حتى أنشر الرمما
تلك الحياة التي كانت محجبة ... في الغيب لا سأما تخشى ولا سقما
سارت مع الدهر من بدو ومن حضر ... حتى استتبت فكانت نهضة عمما
من ذلك البيت - من تلك البطاح - على ... تلك الطريق - مشت أجدادنا قدما

* * *

لستم بنيهم ولستم من سلالتهم ... إن لم يكن سعيكم من سعيهم أمما
إلى الشآم — إلى أرض العراق — إلى ... أقصى الجزيرة - سيروا واحملوا العلما

أماني الأتراك وخيبتهم وتخريبهم :

كانت حالة الشام تسوء كلما طال أمد الحرب العامة، وقد أتى الجند وبعض ضباطهم وعمال الحكومة من ظلم الناس باسم الجيش والتكاليف الحربية ما ضاقت به الصدور ، وغلت مراجل الأحقاد ، وكلما دامت الحرب شهراً زاد القوم من الدولة اشمئزازاً وقهراً ، ومن يجسر والأحكام العرفية سائدة ، وسلطان الفزع الأكبر فاغر فاه ، أن يقول كلمة خير ، أو يرفع مظلمة أو ينقد معوجاً ، فإن التعذيب كان مصير من يجرؤ على ذلك ، والسجن والقتل كان يتهدده كما وقع لمئات في دار الملك ومنهم أصدقاء أنور باشا وشركاؤه في أعماله ، قتل بعضهم لأنهم قالوا بطلب الصلح من الحلفاء ، وأن الدولة تحاول بحربها الانتحار . قال سفير أميركا : « رأيت أنور في أحد الأيام وقد اشتدت وطأة الضباط على الفلاحين والتجار فقلت له: إن تلك الأعمال (نهب التجار والفلاحين باسم الجيش) تفضي بالمملكة إلى الخراب العاجل والدمار الأكيد ، ولكنه لم يعبأ بأقوالي ولم يخفق فؤاده ألماً لتلك الأعمال ، بل كان يفتخر بأنه أنشأ جيشاً كبيراً مجهزاً من لا شيء . بلغ عدد الجنود التي جمعها أنور نحو مليون ونصف مليون ، وبقي نحو مليون أسرة في أنحاء المملكة وليس لهم من يساعدهم على القيام بأعباء الحياة ، وقد فتك بهم الجوع فتكاً ذريعاً . أما الحكومة التركية فكانت تدفع لكل جندي في جيشها نحو ربع ريال في الشهر ا هـ» .

قلنا : إن الدولة جمعت في الشام سبعاً وعشرين قرعة أي من ابن الثامنة عشرة إلى ابن الخامسة والأربعين وكان معدل ما يجمع من كل صنف ثمانية آلاف جندي فيكون مجموع المجندين من السوريين مائتين وأربعين ألف مقاتل فرّ منهم بحسب الإحصاءات الرسمية إلى آخر الحرب نحو مئة وخمسين ألف جندي وظلّ في الخدمة بين أسير ومريض ومستخدم في خدمة خفيفة ببلده نحو خمسين ألفاً وقتل نحو أربعين ألفاً . ولو أردنا تفصيل ما وقع من الجيش ولأجل الجيش ، وأهمه استباحة الأعراض المصونة ، والعبث بالمقدسات والمشخصات ، لاقتضى لذلك مجلد برأسه ، فقد فسدت الأخلاق بحيث لا يتأتى أن تصلح إلا بفناء معظم من تلوثوا بتلك اللوثات ، وكانت تنضب المواد الحيوية يوماً بعد يوم ، وقل الفحم الحجري جداً فأخذ الأتراك يسيرون القطارات بالحطب ، يقطعون

الزيتون والكينا من فلسطين ،والجوز والمشمش والحور من الغوطة ، والسنديان والزان والصنوبر من لبنان ، والزيتون والفستق من حلب ، والغضا من الحجاز ، واشتد الجوع وعزّ الخبز ، وأصبح الغني يغتبط بأنه ينال قوت يومه على أيسر وجه ، وذل أعظم عظيم في هذه الديار أمام جمال باشا وأشياعه من الاتحاديين ، وصانعه أكبر البقية الباقية من الأحرار مخافة أن ينالهم من ظلمه ما نال غيرهم ، وكان الموت معلقاً بين شفتيه ومن لا يصانعه يذله ، وربما قتله أو نفاه من هذه الأرض . وكان يعمل ما يريد ثم يكتب إلى الإستانة بما حصل . ومن أغرب الأحكام أن يجعل القتل في أيدي العرفاء والنقباء من صغار الضباط ، فكان لأحدهم إذا قبض على عشرة فارين أن يهلك واحداً منهم بالقرعة! وهكذا تجددت الأحكام القرهقوشية ، ورخصت الأرواح وبيعت بيع السماح .

قال جمال باشا في مذكراته : ويقيننا أن الفضل في عدم حدوث ثورة في سورية خلال العامين والنصف العام اللذين أعقبا إعلان الشريف حسين استقلال بلاده ، إنما يرجع إلى أحكام القتل التي وقعت في نيسان ١٩١٦ وبقطع النظر عن ذلك فإن أنور باشا وهو وزير الحربية ، وطلعت باشا وهو وزير الداخلية ، قد وافقا على تنفيذ أحكام القتل بدون استئذان من المراجع العليا ، ثم أرسلتُ إلى الإستانة تقريراً بما أجريته وهناك راجعته محكمة الاستئناف التابعة لوزارة الحربية ثم أرسلته بناء على قرار مجلس الوزراء إلى القصر للتصديق السلطاني ، وهكذا أيدت الإرادة السنية الأحكام التي قضى بها الجيش ونفذها وبذا ختمت هذه الرواية اهـ .

وكلما كانت الأمة ترجو انفراج الأزمة كان أحمد جمال باشا وهو قوي الثقة بنفسه وجيشه يرجو أن تنجلي الحرب عن نصرة دولته ، ويؤسس في الشام معاهد لتريك العرب وتقوية الدعوة التركية الاتحادية في نفوس الأمة ويفتح شوارع في يافا والقدس وبيروت ودمشق ويضع المصورات والخطط والتصميمات لهندسة أمهات مدن الشام على الطريقة الحديثة ، وقد نفذت أحكامه على البادية والحاضرة ، حتى إن بعض أمراء العرب كانوا عيوناً له يقبضون إحساناته الكثيرة ، ولا يتلكأون عن قبول المعاونات التي يقدمها لهم الإنكليز . ولم يسلم من يد جمال باشا إلا دروز جبل حوران فإنهم خدعوه بوعودهم ، ولم يتجندوا

بحجة العمل في أراضيهم لإخراج الحبوب للجيش . ولكن الغلات التي استغلوها لم يقدموا منها شيئاً للدولة على الرغم من إلحاح القائد العام عليهم ، فحفظوا حبوبهم في أهرائهم حتى شحت في الشام، ثم أخذوا يبيعونها بأثمان فاحشة ولولا ذلك لجاع أهل مدينة دمشق نفسها على قربها من حوران أنبار الشام العظيم . ولذلك كان جمال باشا يحرّق الأُرّم عليهم، ولو خرجت دولته ظافرة لأرسلوا حملة على هذا الجبل تهلكه وتخربه . وأخرى وهي تعد في مآثر الدروز هذه النوبة ، وهي أنهم آووا في جبلهم نحو عشرين ألف لاجىء من العرب والترك على اختلاف مذاهبهم ، فراراً من الجندية أو غيرها ، وأطعموهم مدة الحرب بلا عوض ، ومنهم من كانوا يشغلونهم في أراضيهم مقابل إطعامهم فقط ، فكانت مضافات الرؤساء منهم أشبه بفنادق ومطاعم عامة مجانية ، خدامها أصحاب تلك البيوت من أعيان الجبل ، فمثلوا بعملهم القِرَى العربي والمروءة والشهامة ، وكفروا عن سيئات المسيئين منهم في الماضي ، وكان جبل الدروز أقوى صلة بين جزيرة العرب والشام والعراق مدة الحرب ولا سيما بعد استقلال الحجاز ، وعزم الحلفاء على فتح الشام باسم الأمير فيصل واسم أبيه ، فكان مركز جبل حوران من الوسائط النافعة لأبناء الشام والحجاز معاً، وفيه تألفت عصابات من الدروز لإلقاء الاضطراب في صفوف الجيش التركي ، وظل أكثر زعماء الجبل على ولائهم للدولة العثمانية حتى أظلتهم الرايات العربية .

الوقائع المهمة في فلسطين وسقوط القدس وما إليها :

أخذ الجيش التركي في الجبهة ينضغط على نفسه وتتضاعف فيه مضعفات النفوس من جوع وعري ، ففي ٢٦و٢٧ آذار ١٩١٧ حدثت معركة غزة الأولى بين الترك والإنكليز وفي ١٩ نيسان كانت معركة الرمادة ، وفي ٤ آب انهزم الأتراك للمرة الثانية في محاولتهم غزوة مصر في قطيا ، وفي ٢٣ تشرين الأول و ٧ تشرين الثاني اخترق البريطانيون خط العثمانيين بين بئر سبع وغزة ، فتخلى الأتراك عن الابن وبئر السبع وكانت وقعة في أزقة غزة على أسلوب حرب المتاريس اشتركت فيها البحرية البريطانية بمدافعها من البحر ، وكانت الغلبة

فيها للأتراك وفقد من الإنكليز على رواية قائد الجيش الرابع في وقائع غزة ٤٠٠٠ وفقد الترك ٢٨٦ قتيلاً و ٧٥٦ جريحاً و ٥٨٥ متغيباً وأسيراً ، وادعى القائد التركي أن كل جندي من الحامية في غزة قتل جندياً إنكليزياً وأن الجيش البريطاني في أرجاء غزة كان مؤلفاً من أربع فرق فرسان وأربع مشاة ، وأن المعركة دامت ثلاثة أيام واضطر البريطانيون إلى النكوص على أعقابهم يحتمون في خطوطهم تاركين وراءهم القتلى والجرحى وعددهم ٧٠٠٠ أي ما يعادل جميع القوة التركية التي اشتركت في القتال في تلك الجبهة. وفي الأخبار الرسمية التركية أن خسائر الإنكليز (رجب ١٣٣٥) في ساحة غزة الثانية قدرت بثلاثة آلاف فيهم كثير من الضباط ،وأفاد أحدالأسرى أن فرقته بات عددها أربعة آلاف رجل بعد عشرة والأسرى بلغوا نحو الأربعمائة وخسائر الإنكليز بالنسبة للوقعة الأولى كثيرة وخرب الجانب الأعظم من غزة وكان تشتت أهلها تحت كل كوكب . ومن الأسباب التي قضت بخرابها أن الأتراك وضعوا بعض مدافعهم الرشاشة الخفيفة في المآذن وأخذوا يطلقونها على البريطانيين ،فما كان من هؤلاء إلا أن قابلوهم بإطلاق القنابل من مدفعيتهم من البر والبحر . ولم يتناول الخراب غزة فقط بل تناول يافا أيضاً ، وذلك لأن العثمانيين أجلوا أهالي تينك المدينتين إلى الداخل فترك سكانهما عروضهم ومتاعهم وأموالهم أو باعوها بأثمان طفيفة وارتكبت الفرقة الثالثة من الفرسان وهي من الترك أنواع الفظائع في النساء بما يخجل منه .

كانت قيادة الجيش الفعلية في الشام بيد الألمان وبالاسم بيد العثمانيين فإن القواد فونكريس وفالكنهايم وليمان سندرس أبلوا بلاء حسناً في وقائع شبه جزيرة سينا وغيرها ولذلك كان قائد الجيش الرابع يكرههم لأنهم جعلوه وأوامره وراء ظهورهم . ووظيفته الحقيقية في هذه الحرب أن يقدم لهم جنداً وأرزاقاً وينفذ ما يأمر به القائد الالماني لنظام الجيش وانتظامه . ولم يقصر الأتراك والحق يقال في مد الخطوط الحديدية إلى جبهة مصر على تعذر جلب الأدوات اللازمة لها من الغرب فأنجزوا خط العفولة نابلس متصلاً بحيفا ودرعا ودمشق قبل الحرب ثم أنجزوا مسعودية — طوركرم — لد — الصرار — الحفير — وهو

٢٥٤ كيلو متراً، ومدوا خطاً من التينة حتى دير سنيد قرب غزة وهو ٤٠ كيلو متراً في أيام قليلة وخربوا خط حوران دمشق وطرابلس حمص لأخذ خطوطهما الحديدية ، وأصبحت بئر السبع مركزاً مهماً فيها الكهرباء وأدوات الرفاهية في المدن ، وسدوا طريق العريش – الابن – نخل ، وحفروا آباراً وعملوا أحواضاً وجروا الماء في البادية إلى القصيمة إلى ثلاثين كيلو متراً .

سار الجيش الإنكليزي على عادته في قتال الترك في سينا سيراً بطيئاً ولكنه كان أميناً ، ومدوا خطهم الحديدي بالقرب من الساحل ليكون له من الأسطول عند الاقتضاء معتصم ، وفي ٣١ تشرين الأول أخذوا بئر السبع وفي ٢١ كانون الأول ١٩١٦ أخذوا العريش وفي ٩ كانون الثاني ١٩١٧ أخذوا رفح . وأخلوا شبه جزيرة سينا من كل ما هو تركي سنة ١٩١٧ ، وأُخذت يافا في ١٦ تشرين الثاني وكانت أخليت من السكان زهاء سنة ونصف وتشرد أهلها ، وسقطت القدس في ١٠ كانون الأول ١٩١٧ ودخلها القائد المشير اللنبي الإنكليزي دخول الظافر فسقطت بيت المقدس كما قال بعضهم في أيدي الفرنج بعد أن خرجوا منها في الحروب الصليبية منذ ثمانمائة وتسع عشرة سنة . وقرعت أجراس الكنائس فرحاً بسقوط القدس ومن جملتها الكنائس الألمانية كأن ما خسرته ألمانيا سياسياً بهذا السقوط يعزيها بعودة الأرض المقدسة دينياً إلى أيدي المسيحيين.

واستولى الإنكليز على أريحا يوم ٢١ شباط ثم جعلت الجبهة على خط يافا أريحا وظل المتحاربون يقتتلون إلى سنة ١٩١٨ وقد كلت همم المقاتلين من الترك فاخترق القائد اللنبي الجبهة التركية في أيلول ١٩١٨ واستسلم جيشان تركيان وكان انهزم أحدهما نحو الشمال أي نحو طريق القدس نابلس ، ونشبت بين الفريقين البريطانيين والأتراك معركة هائلة في البيرة انتهت بهزيمة الأتراك وانسحابهم إلى اللبن وبلغ الجناح الأيسر من الجيش البريطاني حيفا وتجاوز الجناح الأيمن نابلس وسقطت حيفا في ٢٣ أيلول ١٩١٨ وكذلك عكا والناصرة وبفتح حيفا وطوركرم ونابلس والناصرة وطبرية فتحت أبواب الشام أمام الجيش البريطاني .

عمل الجيش العربي(*) :

في شهر حزيران سنة ١٩١٦ أي في السنة الثالثة للحرب العامة لما قام الشريف حسين بن علي أمير مكة المكرمة بثورته على الترك وقتل وأسر حامية مكة من الأتراك ونودي به ملكاً على الحجاز ، ثار ابنه الأمير علي في عرب المدينةالمنورة الموالين لأبيه على الحامية التركية غداة ثورة مكة فلم يستطيعوا أخذها لأن فخري باشا قائد حاميتها التركي كان حصنها تحصيناً عظيماً فما استطاع العرب أن ينحوا على تلك الحصون مخافة أن يصاب قبر الرسول ومسجده بأذى وقبعت الحامية التركية بما ادخرته من الطعام في داخل حصونها وأجلت الحكومة أكثر أهل المدينة إلى الشام وآسيا الصغرى وعددهم لا يقل عن أربعين ألفاً ولم تترك سوى بضعة آلاف ممن آثروا أن يموتوا في جوار قبر النبي على الجلاء غير مطالبين الجيش المحاصر بخبز ولا إدام . وأخذ عرب الأمير علي يناوشون الحاميات التركية على السكة الحجازية مدة ويخربون بعض خطوطه ويعود العسكر العثماني فيصلح ما خربوه ويستخدمه في الضروريات لتموين الجيش المرابط في المدينة ، وأخذ منذ ذاك الحين الأمير فيصل ثالث أنجال الملك حسين في سرايا من عرب الحجاز يشاطىء ساحل البحر الأحمر متقدماً إلى سمت الشمال نحو الشام وينضم إليه أسرى الجيش التركي من العرب ممن أُسروا في ترعة السويس وشبه جزيرة سينا وساحة العراق . ففتح ينبع البحر والوجه وهنا تألف الجيش الشمالي الذي قاده الأمير فيصل ، أما شقيقه الأمير عبد الله النجل الثاني فكان في الطائف يحاصرها حتى سقطت ، أي أن الأمير علياً كان يشاغل الحامية التركية في المدينة ويفتح رابغ ويجعلها ميناءه ، وشقيقه الأمير فيصلاً يحاول الابتعاد عنها للانضمام إلى الجيش البريطاني في شبه جزيرة سينا .

وفي تموز ١٩١٧ أي بعد أحد عشر شهراً من ثورة صاحب الحجاز على الترك فتحت العقبة بمعاونة الشيخ عودة أبي تايه من مشايخ الحويطات ومن شجعان العرب ، وقد أبلى بلاء ليس بعده بلاء في هذه الوقعة وفي أكثر الوقائع

(*) تفضل بعض رجال الثورة العربية السيد نسيب البكري والسيد فخري البارودي والشيخ سعيد الباني فأعطوني بعض معلوماتهم عن دخول الجيش العربي إلى الشام .

التي اشتبك فيها الجيش العربي مع الجيش التركي ، وكان له الفضل بإسقاط الطفيلة وأبي الأسل والكويرة وغيرها من المواقع التي احتلها العرب في أوائل الشام من الجنوب . وقد أسر في فتح العقبة تابوراً تركياً برمته تام الأهبة لم يفلت منه ولا أركان حربه ورجال شوراه الحربي استسلموا كلهم لأبي تايه فعاملهم أرقى معاملة مدنية . وكان لمدافع الأسطول البريطاني من البحر أولاً يد طولى في إخلاء الترك للعقبة وبسقوطها حمى العرب مؤخرة البريطانيين في سينا ، وكان الأتراك يأتون من معان إلى بادية سينا يضربون البريطانيين ، وباستيلاء العرب على العقبة استطاع الإنكليز أن يستولوا على غزة ثم رفح وبئر السبع ، أما الأتراك والألمان فقد دافعوا عن العقبة دفاعاً عظيماً ولكن البريطانيين كانت لهم السلطة على الساحل والعرب يحاربون بأجسادهم وأرواحهم مع صاحب الحجاز وأولاده .

استولى العرب على الطفيلة ووادي موسى وحاولوا الاستيلاء على معان الواقعة على الخط الحديدي فردوا عنها مرتين بخسائر ، خصوصاً يوم ٢٢ تموز عندما هاجموا محطة أم الجرذان (الجردونة) فكانت خسائرهم عشرين ضابطاً ومائتي جندي واستولوا على أم الجرذان ثم تخلوا عنها . وأرسل الأتراك من الكرك أربع كتائب وسرية من البغالة بغية احتلال الطفيلة وبينا كانت سائرة في وادي موسى بلغ العرب خبرها ، فتحصن محافظ الطفيلة الأمير زيد رابع أنجال ملك الحجاز في مائتي جندي نظامي وقوة قليلة من البدو في رؤوس الجبال وأخرج أهل الطفيلة وسلحهم وفرقهم على الجبال التي في أطراف الوادي ، وجعل العسكر التركي في شبه حصار وأطلق عليهم النار ، فارتبك الجيش الزاحف وجفلت البغال وقتل حامد فخري بك القائد التركي المعروف عند الأتراك بفاتح بكرش فسقط في يد الجيش وانهزم أكثره وسلم الباقي ، وأخذ العرب ما يربي على ستمائة أسير تركي وغنموا أربعة مدافع سريعة الطلق ولم يكن معهم سوى مدفعين قديمين . أما الكرك على حصانتها فإن الأتراك أخلوها من أنفسهم.

وانضمت إلى الجيش العربي في الوقائع الأخيرة سرية مدفعية إفرنسية كما كانت الطيارات الإنكليزية لا تغفل يوماً عن كشف مواقع العدو وتهيئة سبل التقدم لهم ، وكانت وقائع البدو مع الترك على الأكثر أشبه بمناوشات عصابات

لا بحروب منظمة. والأمير فيصل ينظر إليه نظر قائد عربي يتلقى الأوامر من المستر اللنبي ولقبه قائد الجيوش الشمالية .

جاء في نشرة وزارة الحربية البريطانية في آب ١٩١٧ أن خطة العرب في بداءة نهضتهم خطة حسنة تحوي في مطاويها حذقاً وحزماً ودهاء، فقد خربوا قسماً من السكة الحديدية واستولوا على مراكز الأتراك على جانبي الطريق وكانوا على جانب من البسالة يتغلبون غالباً على جيش أكثر منهم عدداً وعُدداً . وقال ليمان سندرس الألماني : إن العرب من أول شهر أيار إلى التاسع عشر منه خربوا خمسة وعشرين جسراً .

خرب العرب محطة القطرانة وأسروا عدداً من الترك وبعد أسبوع هجموا على الحسا فأخذوا قطاراً كان هناك ودمروا قسماً من العدة والذخيرة ولكن الأتراك أخرجوهم بعدئذ من الحسا فتقهقروا جنوباً وهم يخربون في الجسور والخط . وفي تشرين الثاني ١٩١٧ واقعت القوى البريطانية حامية الترك في عمّان فسقطت الصلت في أيدي البريطانيين والعرب وعاد الأتراك فهاجموها في آذار ١٩١٨ وردوا البريطانيين إلى غربي الأردن . وكانت حال الصلت ومعان وعمان وغيرها تعسة جداً لأن الاستيلاء عليها كان متبادلاً بين الفريقين المتحاربين وأهلها بين نارين خصوصاً نار العثمانيين الذين كانوا يعاقبون الأهلين لدى عودتهم إلى بلد انهزموا منه بحكم الطبيعة أو القواعد الحربية بما يخرج عن حد المألوف تشفياً وانتقاماً .

لما صدر الأمر بالهجوم العام لضرب الجيش التركي الألماني الضربة القاضية فاوض البريطانيون الأمير فيصلاً أن يجهز حملة تسير من أبي الأسل إلى جسر تل شهاب في حوران لتقطع خط الرجعة على الجيوش التركية فتألفت الحملة من الجيش النظامي يرافقها شرذمة من البدو . ويظهر أن القيادة التركية شعرت بذلك لأن من البدو من كانوا يتجسسون للعرب وعليهم وللترك وعليهم ، ومن عادة البدوي أن ينحاز إلى صفوف الغالب وينتقض على المغلوب ولو كان في صفوفه لأن هدفه الوحيد السلب والنهب — فأوعز القائد التركي إلى الحامية أن تدافع عن معان بالهجوم على الجيش العربي في الوهيدة لإشغال الحملة عن المسير إلى تل شهاب وسار الألمان مع الأتراك من الشمال على الشوبك والطفيلة

ليلتقوا مع الجيش التركي الذي خرج من الشرق على معان فباغتت الحامية ليلاً على تل سمنة المطلة على معان واستولوا على حصونها ، وبضبطها أصبح الجيش العربي في خطر ، فبلغ الأمير فيصلاً ذلك بالهاتف من الوهيدة بين معان وأبي الأسل وتبعد عن كل منهما زهاء ساعتين أو أكثر ، وكانت مقر الجيش العربي ومقر الأمير وراءها في أبي الاسل ، فاهتم للأمر لتناقص عدد الجيش العربي الذي انضمت أكثريته إلى الحملة المنوه بها ، وكانت بارحت قبل هذا الهجوم بيوم المقرّ من جهة الطريق الشرقي البعيد عن الخط الحجازي مسافة يوم تقريباً وهو من جهة الجفر وباير (ماءان لأهل البادية) فندب الأمير أخاه الأمير زيداً واستعاد حصون تل سمنة ، وكان الأتراك ينوون أن يتقدموا منها للاستيلاء على الوهيدة مقر المعسكر العربي ، ولو لم يتقدم أحد أبناء العرب ممن كان مع الجيش التركي ويفاوض بالهاتف مركز الجيش العربي وينذره سوء العقبى ويسارع الأمير فيصل بإرسال عبيده وعددهم مائة وخمسون ويسيروا كالبرق الخاطف يقفون أمام الجيش التركي ويشاغلونه ريثما تقدمت فرسان الجيشّ العربي وتبعها المشاة – لولا هذا لما رُد الأتراك عن معان ولهلك الجيش العربي بأسره .

ومن ذلك الحين انقلبت حامية معان من طور الدفاع إلى طور الهجوم، وعهد الأمير فيصل بالقيادة العامة في مقر أبي الأسل إلى أخيه الأمير زيد والتحق بالحملة يرافقه قليل من الجند النظامي وحرسه من العبيد وبعض المتطوعة من بدو ومن حضر قاصداً الأزرق ليتخذه مقر القيادة للحملة، وضرب موعداً للنوري بن شعلان أن يلاقيه بالأزرق مع شرذمة من قبيلته كما أوعز إلى عوده أبي تايه أن ينزح مع شرذمة من قبيلته من الجفر إلى الأزرق ، ولكن جنده كان قليل العدد والبدو الذين أرادهم على أن يوافوه تخلفوا عنه فأصبح موقفه في خطر ، وكان في وسع مئة جندي عثماني لو هموا به أن يأسروه ومن معه ، ولكن قذف الرعب في قلوب المحاربين من الترك فظنوا أو هناك جيوشاً جرارة لا قبل لهم بها ، وزاد حراجة الموقف تشويشاً أن بعض مشايخ قرى جبل الدروز بعثوا إلى الأمير يحتجون على احتلاله الأزرق بدعوى أن احتلاله يوغر عليهم صدر الحكومة التركية لأن الأزرق وإن كان مقدمة بادية الشام وغير مملوك لأحد لكنه

يعتبر في نظر الدروز ونظر القبائل الرحل ملحقاً بالدروز، ولم يؤثر هذا الاحتجاج في نفس الأمير فيصل لعلمه أن لا قيمة له بالنسبة إلى زعماء الجبل الموالين له وفي طليعتهم سلطان باشا الأطرش الذي أخلص كل الإخلاص للثورة العربية وعاونها بماله وجاهه ، ولعلمه أنهم متجرون بهذا الاحتجاج غير أنه أورث اضطراب الأفكار خشية تجسسهم للأتراك، وبعد خمسة أيام أرسل أحد شيوخ قبيلة بني صخر وهو الوحيد في موالاة الجيش العربي دون بقية شيوخ القبيلة الذين كانوا موالين للحكومة التركية ويقطعون السابلة على كل قافلة تلتحق بالأمير فيصل في أبي الأسل ، وجهزه بفئة من المتطوعة لتخريب جسر عمان لقطع المواصلة بين القيادة التركية ومعان . وجاء على الأثر الكولونل لورانس الإنكليزي ، ملقن الثورة العربية والمشرف عليها الذي دُعي « ملك العرب غير المتوج » وأخبره بسقوط نابلس وما وراءها إلى الشمال ، وأنه وقع في أسر الجيش البريطاني من الجيش التركي زهاء ستين ألفاً وكان الفضل الأكبر في ذلك لتخريب جسر تل شهاب . وصباح اليوم السادس ورد على الأمير فيصل نجاب يخبره بسقوط معان وأسر حاميتها وسوق رجالها إلى العقبة ، وبعد ساعتين جاءه نجاب آخر من عمان يحمل إليه أوراق الحكومة التركية فيها مبرهناً على سقوطها وانجلاء الترك عنها قبل تخريب الجسر . فرأى الأمير فيصل عندئذ نقل المقر إلى بُصْرى عاصمة حوران ، مخافة أن يضم الأتراك شملهم في درعا دفاعاً عن دمشق ولم يكد يستقر بها حتّى بلغه سقوط درعا بيد الجيش العربي الإنكليزي ومتطوعة الحورانيين ، فسار إليها ونظم حكومتها وأخذ منه القلق لأنه كان جرى اتفاق بينه وبين الحلفاء أي بينه وبين البريطانيين أن كل فريق من العرب أو البريطانيين يسبق جيشه إلى فتح مقاطعة أو بلد يكون حق احتلالها وإدارة شؤونها لذلك الفريق إلى أن يُبت في المصير ، وحافظ الجيش الإنكليزي على هذا الوفاق فكان إذا سبق ففتح بلداً أو أسقط حصناً في العمالة التي يريد إعطاءها للعرب يتوقف ريثما يدخل العرب فينسب الفتح إليهم ولا سيما في الشام الداخلية . ولذلك خف السيد نسيب البكري من الأزرق بأمر الأمير فيصل إلى جبل الدروز ولقي صديقه سلطان باشا الأطرش وجيش هذا من الجبل نحو مائتي فارس وذهبوا إلى بصرى وهناك التحق بهم بعض الحورانيين

ولا سيما آل مقداد وساروا إلى دمشق على طريق الكسوة فناوشهم جيش الأتراك قليلاً في حصون جبل المانع ريثما يتمكن من الهزيمة بانتظام ، ودخلت هذه الحملة التي كانت مؤلفة من نحو خمسمائة فارس ما عدا المشاة إلى دمشق واتفق دخول هذه الحملة مع أوائل الحملة البريطانية الزاحفة على الفيحاء من طريق جسر بنات يعقوب — القنيطرة .

سقوط حوران ودمشق بيد الجيوش البريطانية :

وفي ١٧ أيلول ١٩١٨ قطع الجيش العربي الخط الحديدي على عشرة كيلومترات من شمالي درعا (بين خربة الغزالة ودرعا) بمعاونة الطيارات الإنكليزية ، وكذلك خط درعا — حيفا اي من المزيريب وخط عمان — درعا فانقطع الخط في نصيب ، وأصبحت حامية درعا مقطوعة عن كل مدد ، وفي اليوم الثاني كان الهجوم البريطاني العام فوجه الترك إلى العرب بقسم كبير من قوتهم فلم يبق فيها الجناح الأيسر من الجيش البريطاني إلا بقية ما لبثت أن تفرقت شذر مذر ، وأسر العرب في هزيمة الأتراك تسعة آلاف أسير ، وغنموا تسعة آلاف بندقية وثمانية مدافع وأربعة وخمسين رشاشاً . وفي ٢٦ منه هجم الجيش العربي وقد انضم إليه عرب الرولة وعرب عنزة وعدد من الدروز على سكة الحجاز على ١٥ ميلا جنوبي درعا ، فخربوا جسراً وقسماً من الخط .

وفي ٢٨ منه احتلت القوات النظامية درعا وفي ٣٠ منه تغلبت فرقة استرالية على نجدات الأتراك في قطنا ، وتقربت عند المساء إلى أبواب دمشق وفشل الأتراك ، وظل الجيش البريطاني يطارد المنهزمين حتى بلغ ضواحي دمشق يوم ٣٠ أيلول وكان ناوش المهاجمون بعض الحاميات في المدن التي ذكرت ولا سيما في الناصرة (٢٠ ايلول) وقد نشب قتال فيها بين البريطانيين والألمان من الساعة الخامسة صباحاً إلى الظهر ، وعندها أخلى ليمان سندرس الناصرة وركب سيارته إلى دمشق .

وعلى هذا كان أول من دخل دمشق فرقة من الخيالة الاسترالية والفرقة البريطانية جاءت من درعا على طول الخط الحجازي ومن الغد (أول تشرين

الأول) دخل البريطانيون والجيش العربي في يوم واحد ، وقد تأثر الجيش البريطاني بقايا المنهزمين من الجيش التركي بين ربوة دمشق وقرية دمر فهلك من الجند المنهزم نحو مئة وعشرين ، وسرقت خزينة الجيش التركي وكانت في القطار في مركبتين بين الشاذروان ودمر فنهبها الفلاحون وغيرهم من المصطافين ، وطارد الفرسان البريطانيون والاستراليون المنهزمين من الأتراك ممن حاولوا المقاومة أولاً في سفح جبل قلمون قرب دومة فظن الترك أن الأهلين قاموا بمناصرة الجيش البريطاني فاستسلموا فخف أهل قرية حفير من أعالي الجبل لرد الأتراك دفاعاً عن قريتهم . وكان بعض سكان حوران اعتدوا في الأيام التي سبقت سقوط دمشق على بعض المنهزمين من الجيش لأخذ سلاحهم على الأكثر ، ولكن الأمير طاهراً الحسني وأبناء عمه الأمير سعيد والأمير عبد القادر كانوا ألفوا من المغاربة سرايا من المطوعة وأخذوا ألف بندقية من الحكومة التركية خرجوا الى أذرع وخففوا ويلات الجيش التركي وساعدوه على الهزيمة ، ولما خلت دمشق من حكومة كانت مسائل الأمن فيها لأناس من أهل البلد والوجاهة في مقدمتهم أحفاد الأمير عبد القادر الحسني فلم يقع ما يكدّر في النفس والأموال .

وقبيل سقوط مدينة دمشق عقد الأتراك مجلساً حربياً حضره قواد الجيش من الترك والألمان والنمساويين والمجريين ورجال الشورى الحربي ، فرأى القسم الأعظم من المؤتمرين نسف جميع الأماكن الأميرية في دمشق ، وكان الألمان أعدوا لذلك العدة ، وقال بعض الراوين بل نسف مدينة دمشق ، إلا أن القائد النمساوي أقنع رفاقه بأن هذا عمل غير معقول ، لأن الدمشقيين حاربوا مع الدولة العثمانية وقاموا بكل ما فرض عليهم بإخلاص ، فليس من العدل وقد خسر الترك الحرب أن يعاملوا دمشق هذه المعاملة القاسية وكانت حجته داحضة. وكان جمال باشا المرسيني المعروف بجمال باشا الصغير من رأي القائد النمساوي سراً فعاضده وأشار إلى من استلموا زمام البلد من الوطنيين أن يعلنوا استقلال الشام ، فرفعوا العلم العربي على دار الحكومة ضحوة يوم ٣٠ أيلول وبعد أن هنأ جمال باشا الصغير الحاضرين من الدمشقيين باستقلالهم ، غادر دمشق على

سيارته إلى رياق ، وكان آخر قائد تركي خرج من عاصمة القطر ، بعد أن ملكها الأتراك أربعمائة وأربع عشرة سنة .

وبعد يومين استدعى من فُوض إليهم الأمن في البلد من وجوهها الأمير فيصل بن الملك حسين قائد الجيش العربي ، وكان مرابطاً في الجيدور فدخلها ونزل في دار آل البارودي في القنوات وهناك شرع بتأسيس الحكومة العربية . وكان البريطانيون عهدوا إلى اللواء علي رضا باشا الركابي من قواد الجيش التركي ومن أبناء دمشق بأن يكون حاكماً عسكرياً لمدن الداخلية دمشق وحلب وما إليهما بالنظر لما ثبت للبريطانيين من حسن بلائه في خدمتهم ، ويقال: إنه كان أرسل إليهم مصوّر الحصون حوالي دمشق وكان وكل إليه الترك عملها ، وأرسله القائد التركي قبيل سقوط دمشق ببضعة أيام ليجمع شمل المنهزمين من الجيش التركي في القنيطرة وأعطاه مبلغاً كبيراً من المال ، فادعى أن العربان سلبوه ماله وثيابه ، وانضم إلى الجيش الإنكليزي ، وهكذا ذهب من دمشق قائداً تركياً وعاد إليها بعد أيام حاكماً عربياً بريطانياً .

وأطال بعض أهالي بعلبك أيديهم على المنهزمين من جند الترك ، وأخذوا سلاحهم وسلبوهم ثيابهم وعتادهم وقتلوا نحو ثلاثين جندياً ، وذل الأتراك في الشام بعد عزتهم ، وكان الاتحاديون العلة الأولى في هذه الذلة ، وذهاب هذا الملك العظيم ، وخدم الاتحاديون الدولة بادىء بدء إذ حموا الدستور كما قال كامل باشا لكنهم بتدخلهم في السياسة وبسط سيطرتهم على السلطة الإجرائية أصبحوا حكومة في حكومة ، وأضحوا خطراً على الدستور . بل صاروا بعد خطراً على المملكة كلها ، ضاربوا بها في سوق السياسة الألمانية فخسروها .

سقوط بيروت والساحل والهدنة :

كانت الطيارات البريطانية يوم ٢٩ أيلول أمطرت قنابلها على مستودعات محطة رياق نقطة اتصال الجنوب بالشمال ونهب ملحم قاسم أنابير رياق وحوش حالا في جماعة من رجاله ، فنسف الألمان ما بقي من المؤن والعتاد في المستودعات والأنابير ، وانهزموا في السكة الحديدية إلى الشمال ، ولم يتركوا أحداً من الترك معهم نجوا باستعمال الشدة ، وفي ذاك الحين قذف الألمان في بيروت المؤن

والمواد الحربية في البحر ، وأصلاهم الحلفاء ناراً حامية خلال هزيمتهم ، ولم تنفعهم وتنفع الأتراك خطوط الدفاع التي كانوا جعلوها في الجبل المطل على بيروت ، كما لم تنفعهم والترك أيضاً الخطوط التي انشأوها في جبل المانع والمزة وقاسيون المحيطة بدمشق من غربها وجنوبها وشمالها ، وهكذا لم تصب دمشق وثغرها بيروت بأذى يوم الهزيمة على نحو ما كان العقلاء يحاذرون .

لم يجر استيلاء الحلفاء على بيروت إلا يوم ٧ تشرين الأول أي بعد سقوط عاصمة الشام بثمانية أيام ، فأرسلت الحكومة العربية في دمشق برقية إلى رئيس بلدية بيروت بأمر الأمير فيصل غداة وصوله إلى دمشق تأمره فيه برفع العلم العربي ، ووصل إلى بيروت من دمشق اللواء شكري باشا الأيوبي تحف به شرذمة من الفرسان ، واحتل دار الحكومة ، وبعد أربعة أيام وصل القائد الإنكليزي وأمر اللواء العربي بالعودة إلى دمشق ، وأُنزلت الراية العربية وعين الكولونل بياباب الفرنسي حاكماً على بيروت ، وأخرج الفرنسيون جنداً إلى البر بين تصفيق الأهالي ولا سيما أبناء الطوائف الغربية ، ثم صدر أمر القائد اللنبي إلى الأمير فيصل أن يحتل جيشه حمص وحماة وحلب ، وكانت الجنود الإنكليزية والاسترالية تتقدمه أولاً ، ففتحت حمص يوم ١٤ تشرين الأول ، وحماة يوم ١٦ ودخل الجيش العربي حلب يوم ٢٥ منه مساء بعد مقاومة خفيفة ومناوشة الفرسان البريطانيين والاستراليين لبقايا الجيش التركي الذي دافع لإشغال الجيش المهاجم حتى يتسنى له الانسحاب من حلب بانتظام وسلام خشية الأسر ، ويتم له نقل الموظفين وعيالهم والنقود والأوراق والسجلات ، وطلب الشريف ناصر بن علي قائد الحملة العربية إلى قائد الفرقة البريطانية الجنرال مكاندرو أن يمده بسرية من جيشه ليضمها إلى فصيلة عربية يمدّ بها السرية التي كان أنفذها لاحتلال حلب فرفض الجنرال طلبه ، وبعد الإلحاح عليه صرح بأن القائد العام أمره أن لا تطأ قدم جندي واحد من الجيش الإنكليزي مدينة حلب إلا بعد دخول الجيش العربي ورسوخ قدمه بها ، وهكذا لم يدخل الجيش البريطاني حلب إلا بعد دخول الجيش العربي بأربع وعشرين ساعة وتأليف الحكومة العربية الموقتة ، وكان آخر ما سقط من الديار الشامية ميناء الإسكندرونة احتلته البحارة الفرنسية يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨ .

وصرح القائد مكاندرو في خطاب له في إحدى المآدب بحضور المستر مارك سايكس والمسيو جورج بيكو بعد أن أثنى على شمم العرب وذكائهم ونبوغهم وشجاعتهم بقوله : « ومما يلفت النظر أنهم بفرط بسالتهم وإقدامهم سبقونا إلى حلب بيوم كامل أربعاً وعشرين ساعة » .

احتل العرب قلعة حلب ودار حكومتها ، وقد فقدوا أربعة وخمسين جندياً ، وأحصوا أربعمائة قتيل تركي في الشوارع . وذعر الترك لأنهم أصبحوا بين عدوين الجيش المهاجم والأهالي وانقض زعماء بادية حلب على الجيش التركي ، عندما كان يدافع على سلامته على أبواب حلب ، للسلب والنهب . وفي ٢٦ تشرين الأول بدأ الجيش العربي بمهاجمة الأتراك في القسم الشمالي الذي كانوا فيه من المدينة فأجلوهم وتبعهم فرسان البريطانيين في اليوم التالي فواصلوا الزحف شمالاً إلى أن بلغوا المكان الذي تتقاطع فيه سكة حديد بغداد وسكة حديد سورية ، وقد وقعت في قطمة معركة شديدة بين الأتراك والبريطانيين قتل فيها كثير من الفريقين وانتهت بانهزام الأتراك إلى الشمال والجيوش البريطانية تتأثرهم ، والأتراك يرتكبون الفظائع في القرى المستضعف أهلها ، ووقف البريطانيون على كيلو مترات قليلة من شمالي حلب ، فأبلغت انكلترا قائد جيوشها بعقد الحلفاء الهدنة مع الأتراك يوم ٣١ تشرين الأول ، وكان الأتراك يتذرعون بالهدنة منذ بدء الهزيمة الكبيرة في فلسطين ، ولكن بريطانيا العظمى سوفت في الأمر ريثما أخرجت الترك من الشام كله بالقوة على ما يظهر ، وبعد الهدنة ظلت شراذم من الجيش التركي في حارم وأنطاكية وبيلان وإسكندرونة لم تستطع اللحاق بالجيش المنهزم ، فتفسخت وتخللتها الفوضى ، وانقلبت إلى شبه عصابات تسلب وتنهب وتؤذي الأهلين ، إلا أنها لم تلبث أن انضمت إلى المنهزمين وراء جبال طوروس أو دخلت في الطاعة واستسلمت .

ومن شروط الهدنة مع الأتراك تسليم حامية الحجاز وعسير واليمن والشام وما بين النهرين وانسحاب الجيوش من قلقية عدا من يحافظون على الأمن ، وكان الفريق فخري باشا محاصراً في المدينة المنورة في خمسة عشر ألف جندي ، ولم يسلم إلا عندما جاءه الأمر من حكومته في الإستانة أي في كانون الأول . وبينا كان الأمير فيصل لأول الاحتلال العربي في حلب وردت عليه برقية من

وزارة خارجية بريطانيا العظمى بواسطة المستر اللنبي تطلب حضوره إلى باريز ليشهد مؤتمر الصلح للدفاع عن قضيته ، وعينه والده وكيلاً عنه في مؤتمر فرسال ، إذ لم تكن له صفة رسمية ثابتة تخوله حضور جلسات المؤتمر بصفة قانونية ، فقدم للمؤتمر مذكرة قال فيها إننا نعتقد أن سورية هذه المقاطعةالصناعية الزراعية التي يقطنها عدد وافر من السكان من طبقات مقيمة هي بلاد متقدمة تقدماً كافياً من الوجهة السياسية يمكنها معه أن تقوم بأعباء أمورها الداخلية ، ونرى أيضاً أن الاستشارة والمعاونة الأجنبية ستكون عاملاً ثميناً جداً لنمونا القومي ، ونحن مستعدون لصرف ما يلزم من النقود مقابل هذه المعاونة ، ولا يسعنا أن نفادي مقابلها بجزء من الحرية التي أخذناها قبلاً بأنفسنا وبقوة سلاحنا .

سبب سقوط الشام بأيدي الحلفاء :

عجب العارفون لسرعة سقوط الشام في أيدي الجيش البريطاني ، وكيف كان تقدم الجيش المهاجم على مقدار سير خيول الفرسان ، ولا عجب فالجيش مهما بلغ عدده إذا كسرت معنوياته ورأى الأفراد قادتهم يفرون ويختبئون ويرتعدون يدب فيه الفشل ، ولم يكن الجيش التركي في الشام والحجاز أكثر من مائة وعشرين ألفاً ، بقي في المدة الأخيرة منه مع ليمان ساندرس الألماني خمسون ألف جندي على حين كان يلزمه مئتا ألف ، وجميع مدافع الترك على اختلاف العيارات لم تتجاوز الثلاثمائة ، ومعظم ما يستندون عليه المدافع النمساوية ثم البطاريات الألمانية ، أما الأعتاد الحربية والقنابل منها بوجه خاص فكانت قليلة جداً عند العثمانيين ، لا يبيحون استعمالها إلا عند الضرورة الماسة ، على حين كان البريطانيون يسرفون لا يبالون في إطلاق القنابر . وقد ألقى ليمان ساندرس التبعة على جمال باشا الكبير فقال في تقرير له إلى وكيل القائد العام : إن كل ما في سورية من إنسان وجماد وحيوان قد تسمم من سوء إدارة جمال باشا وإن الثبات فيها لا يمكن أبداً .

وفي الحق أن سوء الإدارة قضى بأن يجوع الجند المحارب ولدى الدولة أنابير الأطعمة الكثيرة لم ينتفع بها . وما كان يظن أن الجند التركي ، وبه يضرب

المثل بالطاعة والشجاعة، أن يبدأ بالهرب، منذ بدت أمارات الفشل والبؤس ، كانوا يهربون زرافات في الجبال إلى آسيا الصغرى وهم لا يعرفون الطريق وأهل القرى يطعمونهم ويلبسونهم ويهدونهم السبل . على أن الثبات أمام الجيش البريطاني لم يعد فيه أدنى فائدة ما دام حلفاؤهم البلغار قد طلبوا الصلح ، وأمارات الانهزام بدت بجميع أعراضها في الساحة الغربية في أوربا .

وقصارى القول أن هذه الحرب كانت على الشام من أشأم الحروب لأنها حاربت وهي تحب السلم ، فكان حربها تبعاً للدولة ، وفقدت أبناءها وأموالها وخرب عمرانها. فقد منها نحو عشر سكانها في المعارك والجوع والأمراض أي نحو ثلاثمائة ألف رجل على أقل تعديل وخسرت من حيوانها وشجرها وذخائرها وبيوتها وجسورها ما يساوي الملايين من الدنانير ، ويصعب تعويضه إلا في السنين الطويلة ، هذا ما عدا من قتل من السوريين في الحرب مع الحلفاء فقد تطوع من الشاميين من غير المسلمين مع الحلفاء أكثر من عشرين ألفاً منهم خمسة عشر ألفاً كانوا في الجيش الاميركاني .

قبض الاتحاديون على زمام السلطنة العثمانية من سنة ١٣٢٦ (١٩٠٨) إلى سنة ١٣٣٦ (١٩١٨) ولم تتخللها إلا أشهر معدودة خرج الحكم فيها عن يدهم إلى الأحزاب الأخرى ، وكان من عملهم الأول إعطاء الحرية لأمة لم تشترك في طلبها بل تولدت من فكرة بعض الأحرار والضباط ، ثم قضوا على تلك السلطنة العظيمة ، وجنوا جنوناً عظيماً بسياسة تتريك العناصر ، حتى خرجوا عن طور العقل ، ولم يحبوا أن يسمعوا بالعرب والعربية وحقوق العرب، فضلاً عن مراعاتهم وهم نصف سكان المملكة ، وفي أرضهم أشرف معاهدها التي كان سلاطين العثمانيين يبسطون بواسطتها نفوذهم المعنوي على العالم الإسلامي . قامر أنور وطلعت وجمال بالمملكة العثمانية كأنها سلعة في السوق فخسروا رأس المال ، وكانوا يعللون آمالهم أن يضيفوا إليه أضعافاً مضاعفة ، وبسقوطهم دب الفشل في الدولة العثمانية نفسها ، وكيف لا يدب وقد خرجت رازحة بديونها فاقدة أكثر من نصف مملكتها .

رأي مؤرخ تركي في انقراض الدولة العثمانية :

نسب أحد مؤرخي الترك المعاصرين أسباب انقراض العثمانيين إلى عوامل كثيرة أهمها في نظره .

(١) انقطاع البطولة من المسلمين وقيام الأتراك سداً أمام النصرانية وبذلك جلبوا عليهم خصومة أوربا النصرانية جمعاء، فكانت مطارق النصارى تتساقط على رؤوس الأتراك قروناً .

(٢) التغافل عن الوطنية التركية ولم تجعل التركية أساساً لسياسة الدولة، فصانوا أديان من وجدوهم من القوميات وأبقوا على ألسنتهم، بل أيدوها وناصروها ، فمنح محمد الفاتح مثلاً الروم امتيازات مذهبية، فأحدث بذلك دولة في دولة، وارتكب خطأ فاحشاً، وعوضاً عن أن يجعلوا المملكة متجانسة صيروها كبرج بابل، وما قاسته التركية بل هذه الدولة في هذه السبيل مما لا يستطاع تسطيره، فإن السلجوقيين حافظوا على جميع ما وجدوه في الأناضول من الأديان والقوميات الغريبة ، وجرى العثمانيون على مثالهم فرعوا ما وجد بأعيانه ، وما عرفوا ما هو التمثل ، وكانت هذه العناصر كلما وجدت فرصة تستل من بناء الدولة حجراً وتذهب به، وبصنعهم صارت الحال إلى ما صارت إليه ، وقد اشتهرت ممانعة شيخ الإسلام زنبللي علي أفندي لياوزخان (السلطان سليم) لما أراد أن يسلم الروم ، قاومه باسم الدين، فبقيت هذه العناصر بحالها لفقدان الدعوة إلى القومية التركية ومكان الشريعة . وهذه العناصر فتحت للأجانب سبيل التدخل في شؤون الدولة الداخلية فكانوا السبب في انقراضها ، ولم يهدأ لهم بال في هذا الشأن ، واجتهدوا في الوصول إليه ، ومن أسباب هذه الذهنية المشؤومة الرأي الأخرق القائل بلزوم الإبقاء على صنف من الرعايا يؤدون الخراج للدولة. وهذا من أساليب العرب وأصولهم

(٣) تدخل الدين في مصالح الحكومة، وعدم قيام بناء الدولة على ما يجب

(٤) جهل الملوك واستبدادهم وسفاهتهم

(٥) ربيتهم أبناء الصرب والروس والاولاح والأرمن والعرب والأرناؤد والكرج والجركس وغيرهم من العناصر، ثم تسليمهم أمور الدولة إليهم بدلاً من أن يأخذوا

بأيدي أبناء الترك، وهؤلاء وإن لم يكونوا أتراكاً كانوا يبذلون الجهد للقضاء على التركية وإسدال الحجاب عليها ، وكان الملوك يعتصمون بالإسلام فأورثوا بذلك التعصب قوة

(٦ً) كانت الكنيسة الروسية الأرثوذكسية عاملة على الانتقام لمملكة بيزنطية فبشعور روسيا بهذا الانتقام ، وحرصها على جعل الأتراك روساً في لغتهم ومناحيهم ، كانت تحارب تركيا أبداً وهذا من جملة أسباب الانقراض .

إلى أن قال : إن الحكومة العثمانية تذرعت بالمعنويات ولم تلتفت إلى الماديات ، وهذا من أعظم خطيئات الترك العثمانيين ، وكان عليهم أن يجمعوا الأتراك بأسرهم تحت علم واحد ، وبدلاً من أن يجعل العثمانيون حرثهم نسقاً واحداً هبوا كالأسود الظمأى إلى أواسط إفريقية يلتمسون السراب عبثاً ، ومن طرف آخر انصرفوا إلى أوربا كالطيور التي جعلت قلوبها كالسباع ، فنطحوا برؤوسهم بلا موجب قلاع ڤينا ثم وقفوا وزؤوسهم دامية . ومن أعظم دواعي الأسف أنهم فتحوا سبيل الرواج للسانين العربي والفارسي ، فداس هذان العنصران لسانهم الخاص أي التركية ، وعبث بالأمة الفقر والجهل الخ . ونحن نقول إن السبب الأعظم تغافل الدولة عن تقليد الغرب في الماديات والمعنويات فظهر على توالي القرون الفرق بين الخامل والعامل ، وكان تركيب الدولة من عناصر مختلفة ، ومعظمه كان في بدء أمرها من غير المسلمين ، من جملة الدواعي في عدم تركيبها تركيباً مزجياً ، خصوصاً ومعظم تلك العناصر أرقى من الترك الأصليين عنصراً وأعظم تاريخاً ،ولا عيش للمتوسط مع الذكي ، وإذا أخضعه لسلطانه بالقوة فإلى حين .

العهد الحديث

« من سنة ١٣٣٦ – ١٣٤٣ »

تجزئة الشام بين فرنسا وانكلترا :

كانت نتيجة الحرب تجزئة الشام بين فرنسا وبريطانيا ، فاستقلت هذه بفلسطين وما إليها ، واستأثرت فرنسا بالساحل من صور إلى ما وراء الإسكندرونة ، وبقيت الداخلية اي الكرك والصلت ومعان وعمان وحوران ودمشق وبعلبك وحمص وحماة وحلب مستقلة بإدارة الأمير فيصل ، والموحون اليه البريطانيون. أما القيادة العامة فكانت بأيدي البريطانيين ودعيت الشام بلاد العدو المحتلة عملاً باتفاق سايكس بيكو الذي عقد يوم ٩ أيار ١٩١٦ قاضياً بتقسيم الأقاليم العثمانية غير التركية إلى مناطق نفوذ ومناطق سيادة ، وإنشاء دولة أو دول عربية متحدة في الأصقاع العربية ، وبموجبه تتناول الدول العربية داخلية سورية وقسماً من العراق . أما دولة سورية العربية فجعل فيها لفرنسا وحدها حق تقديم المستشارين والموظفين الأجانب ، وذلك إجابة لرغبة الدولة السورية نفسها ، أو دول الاتحاد العربي ، وقد خُوّلت بريطانيا العظمى هذا الحق نفسه في دولة العراق ، ويقضي هذا الاتفاق بان تنشيء فرنسا في ساحل سورية وفي قلقية ، وبريطانيا في جنوب العراق وفي جملتها بغداد ، وفي مواني حيفا وعكا ، نظام الحكم الذي تريدانه ، ونوع الإدارة الذي تستحسنانه ، وأن تنشأ في فلسطين حكومة دولية .

وسار الحال على ذلك مدة إلى أن تم الاتفاق (١٥ أيلول ١٩١٩) بين

الحكومتين الفرنسية والإنكليزية على أن تخرج بريطانيا عساكرها من الشام ، بشرط أن لا تدخل العساكر الفرنسية إلى المدن الأربع منها أي دمشق وحلب وحمص وحماة ، لأن بريطانيا قطعت للعرب عهداً أن تؤلف لهم حكومة عربية ، وهكذا كان فإن الجيش البريطاني تراجع إلى شرقي الأردن وفلسطين . وعينت بريطانيا على فلسطين السير هربرت صموئيل وهو إسرائيلي إنكليزي مفوضاً سامياً ، وعينت فرنسا الجنرال غورو مفوضاً سامياً على سورية ولبنان ، ويعمل هذا القائد مستقلاً باسم دولته ، وكان من قبله من الفرنسيين يعملون حتى في لبنان بقيادة اللورد اللنبي القائد البريطاني العام .

وجاء في هذا الاتفاق أن بريطانيا وفرنسا تضمنان لسكان ما بين جبال طوروس والخليج العجمي ، استقلالاً واسعاً يأمنون معه على حريتهم ، ويتمكنون من تجديد حضارتهم ، وكانت كل من بريطانيا وفرنسا نشرت بلاغاً قالتا فيه : إن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وانكلترا في الشرق تلك الحرب التي هاجتها مطامع الألمان ، إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت قروناً طوالاً تحت مظالم الترك – تحريراً تاماً نهائياً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حرًّا . ولقد أجمعت فرنسا وبريطانيا على أن تؤكدا ذلك بأن تعاونا على إقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في الشام والعراق – وهما المنطقتان اللتان أتم الحلفاء تحريرهما – وفي الأراضي التي ما زالوا يجاهدون في تحريرها ، وأن تساعدا هذه الهيئات وتعترفا بها عندما تؤسس فعلاً ، وليس من غرض فرنسا وبريطانيا أن تنزلا أهالي هذه المناطق على الحكم الذي تريدانه ، ولكن همهما الوحيد أن يتحقق بمعونتهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومات والإدارات التي يختارها الأهلون من أنفسهم ، وأن تضمنا لهم عدلاً منزهاً يساوي بين الجميع ، وتسهلا عليهم ترقية الأمور الاقتصادية ، وذلك بإحياء مواهب الأهالي الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم . ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية ، تلك هي الأغراض التي ترمي إليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الأقطار المحررة اهـ .

فتنة الأرمن واعتداؤهم على العرب :

كانت الدولة العثمانية في السنة الأولى للحرب أجلت من الأناضول إلى الشام عشرات الألوف من الأرمن ، وأعملت فيهم السيف وقتلت منهم مئات الألوف صبراً بطرق مختلفة ، لأن بعض أبناء جنسهم قطعوا خط الرجعة على الجيش العثماني أثناء حربه في جبهة روسيا ، فصدر أمر الحكومة العثمانية أن يقتل الأرمن قتلاً عاماً،ويقال : إنه هلك فيه نحو مليون نسمة منهم ومن لم تستطع الدولة قتلهم بعثت بهم إلى ديار العرب، رجاء أن تجد سبيلاً آخر لقتلهم، ويقال إن الألوف التي جلتها إلى الشام كانت توعز من طرف خفي بقتلها ، ولكن العرب أظهروا من الشمم والكرم ونصرة الضعيف ما فطرت عليه أخلاقهم فلم يمسّ الأرمن بأذى حتى في أقصى الشرق والجنوب من الشام حيث تكثر الجهالة والهمجية .

ولما دخلت جيوش الحلفاء الشام كان في جملة كتائب فرنسا متطوعة من الأرمن ، فوقع في نفوس بعضهم أن ينتقموا من العرب عما جنته أيدي الأتراك على أبناء مذهبهم فقابلوا إحسان العرب إليهم بالإساءة ، وبدأوا ببيروت فأطلقوا بنادقهم على بعض البيروتيين علناً وقتلوا بعض الوطنيين ، ثم أخذوا حيث ينزلون ، يبدون من أمارات الغضب ما يتناول الأبرياء مباشرة ، وقد تمردت هذه الكتائب حتى على الحكومة التي قبلتها متطوعة في صفوفها مثل الكتيبة التي تمردت في الإسكندرونة (١٩١٩) حتى اضطرت القيادة الفرنسية أن تنقلها إلى أذنة ، ولم تقف معاملة الأرمن للعرب بالسوء عند هذا الحد بل تكونت منها أسباب لفتنة أهلية في حلب انتهت بقتلٍ وجرح وأحكام بالقتل وإهانة الأعيان . وقد سألنا صديقنا السيد أمين غريّب وكان في الشهباء قريباً من هذه الوقعة فتفضل وكتب إلينا ما نثبته بنصه ، وقوله ثقة في هذا الباب قال :

كان الجيش الإنكليزي محتلاً مدينة حلب وقد وقفت طلائعه في مسلمية وما حولها بسبب الهدنة بين الحلفاء من جهة والدول الوسطى من جهة ثانية . وكانت تركيا بحسب الشروط قد أخذت تسرح جيشها ، فيعود الجنود العرب إلى الشام بطريق أذنة ويمرون بالجنود الأرمن الذين عسكروا في أذنة ونواحيها ، وكان هؤلاء الجنود قادمين مع الحلفاء (وأُرجح أن قيادة أمورهم كانت في

أيدي الفرنسيين (فكان كل عربي يمر بالأرمن لابساً ثياب الجيش التركي المنحل يهيج منظره العسكري عاطفة النقمة في قلوب الأرمن إذ يتذكرون فظائع الأتراك بهم وبأهلهم . ولا يعذرونه بأنه عربي ، جاهلين الفرق بين هذا وبين التركي فيعاملونه بخشونة . وكنا في حلب نستقبل كل يوم عشرات ومئات من أولئك العرب مسرّحين وهم مهشمو الوجوه مجروحون مضروبون بأيدي الأرمن فكان هؤلاء الجنود ينتشرون في حلب وينشرون بين أهلها أخبار تعدي الأرمن عليهم انتقاماً منهم لما فعل الأتراك بهم ، وكان كثير من هؤلاء الجند من الحلبيين المسلمين ، هذه أول مقدمة لحادثة حلب .

السبب الثاني – كان الإنكليز عند دخولهم حلب قد أخذوا الأرمن اللاجئين إليها ووضعوهم في أماكن مخصوصة عُنوا فيها بإعاشتهم وترتيب أمورهم وتحسين حالتهم ، فرأى الأرمن من الإنكليز حماة يدفعون عنهم ذلك الشر المستطير والضيم العظيم ، فصاروا كمن انتقل فجأةً من الظلمة الحالكة إلى نور كهرباء ساطعة ، وتحولوا حالاً إلى جواسيس متطوعين للإنكليز ينقلون إليهم الأخبار المتنوعة ، وجرأهم هذا الانقلاب في حالتهم من تعاسة وشقاء إلى حرية وإكرام فنشأت فيهم غطرسة غير معهودة لدى الحلبيين فقابلها هؤلاء بالاشمئزاز الطبيعي فازدادت نارها اضطراماً ، وصارت الخشونة في الحديث على رأس كل لسان أرمني تقريباً ، فتكاثرت الحوادث البسيطة في جميع أنحاء الشهباء .

السبب الثالث – الجنيه المصري ، فإن الإنكليز طرحوه في حلب عند قدومهم وقد تناقصت في ذلك الحين قيمته الحقيقية عن قيمته الرسمية ، وكان الأرمن يتناولون الجنيه من دوائر الاعاشة الإنكليزية ويذهبون لصرفه عند الفوّالين وباعة الحمّص مثلاً ، فكان الأرمني يأكل صحن فول بغرشين ثم يبرز للفوال ورقة بليرة ويطلب منه حسم الغرشين وإعطاءه الباقي من المال الحجر ، وكانت قيمة الورقة ستين غرشاً ، فكان المسكين يضطر إما إلى خسارة كل موجودات محله وهي لا تزيد عن أربعين غرشاً وإما إلى مواجهة شرطي كان غالباً يعطف على خصمه الأرمني تنفيذاً للقانون ، وتعددت هذه الحوادث وتنوعت حتى امتلأت منها القلوب وغلت من حرارتها الخواطر .

جاء يوم الجمعة في ٢٨ شباط ١٩١٩ وهو يوم السوق التجارية هناك ، فكان مسلم يبيع حماراً وقد ساومه عليه أرمني فاختلفا وتصايحا وتشاتما ثم تلاكما فكانت هذه الشرارة التي شعلت النار في الهشيم . وفي سوق الجمعة وما حولها من الأماكن التي يكثر الأرمن فيها حصل التعدي عليهم وفي أقل من ساعة بلغ عدد القتلى ٥٢ والجرحى مئة ، قتلوا كلهم وجرحوا بالمدى والخناجر وسواطير اللحم لا بالرصاص . وقد اجتهد الأرمن يومئذٍ اجتهاداً عظيماً كي يشركوا الحكومة العربية في الجناية عليهم بسبب وجود بعض الجنود والشرطة الأهلية في أماكن التعدي لأنهم لم يصادفوا منهم عوناً . أما عدد قتلى المسلمين الحلبيين فلم يرد ذكره أمامي لكنه بحسب ما سمعت لا يتجاوز العشرة .

وقد أُقيمت ٩٢ دعوى على المتهمين بهذه الحوادث ، وآخر ما بلغني أن قد حكم على نحو ثلاثين بالقتل فقتلوا في أوقات مختلفة وصدر الحكم على كثيرين بالسجن . أما الثلاثون عيناً من أعيان حلب فقد قبض عليهم الإنكليز يومئذ بتهمة تحريض الأهالي على ذبح الأرمن ، لكن هذه التهمة لم تثبت أمام التمحيص الذي أجرته لجنة من المحققين كنت عضواً فيها . ولهذا لم تقع عليهم محاكمة بتاتاً ، لكنهم جُعلوا قيد التوقيف مدة ريثما سكنت الحال ، وأذكر أن القائد الإنكليزي لما أراد أن يسرحهم ألقى عليهم كلاماً ملخصه : إنكم زعماء والزعيم لا يُعذَر على جهله ما يدور بين جماعته . إننا لم نجد عليكم ما يوجب عقاباً قانونياً . لكننا لا نبرئكم من التبعة في وجود أسلحة مع بعض أُناس منتمين إلى زعامتكم ، فعليكم كلما علمتم بعد الآن أن تعلمونا بمن يحمل من الأهالي سلاحاً على شخصه أو في بيته ، وإلا فنحن نتوخى لكم التحقير حتى لا يبقى في أذهان الناس أثر لاعتقاد الزعامة فيكم » وهلم جرًّا .

أعمال الحكومة العربية وحكومة الصهيونيين :

لما جلت الجيوش البريطانية عن المدن الأربع دمشق وحلب وحماة وحمص أخذت الحكومة العربية بإمارة الأمير فيصل بن الحسين تعدّ لها جيشاً من الأهلين ، وكانت بريطانيا تؤدي كل شهر لحكومة المدن الأربع مائة وخمسين ألف جنيه

مصري ، لتستعين بها على تنظيم شؤونها ، وكان يصرف من هذا المبلغ جزء مهم على بث الدعوة وتنظيم العصابات ، فأخذت بريطانيا تفكر في قطعها ، ولكن الحكومة الوطنية زادت في معدل الجباية والرسوم حتى تسد العجز يوم انقطاع الإعانة الكبرى ، ودخل في السياسة الوطنية شبان متحمسون ، وأكثرهم من غير أبناء هذه المنطقة الشرقية منطقة المدن الأربع ، وأصبحت لهم منزلة عند الأمير يبرمون وينقضون ، فأبعدوا عنه كثيراً من رجال الحل والعقد ، وأصبح الأمير يعمل هو والشبان ، والمستند في ذلك على طائفة من أرباب الفتوة والعوام ، وكثرت الأحزاب السياسية في دمشق حتى زادت على ثمانية ، وكلها بالطبع تريد استقلال الشام ، ومنها ما يدعو إلى استقلال جميع العرب ، وكثرت المنازع واشتد التنازع بين أبناء الوطن ، وكلهم يريد له الخير ولا يهتدي إلى طريق الصواب . لأن عمال بريطانيا وفرنسا أخذوا يعملون في الشام ، وكل منهم يريد الاحتفاظ بحقوق دولته وإثبات الأرجحية لها وتوطيد أقدامها .

وقد تأفف الناس من السياسة التي جرى عليها الأمير فيصل في الاعتماد على الغرباء عن منطقة المدن الأربع ونزع ثقته من الأعيان والمفكرين من دون سبب ، فأخذوا ينصحون له سراً بالعدول عن هذه الخطة ، وأوفد أعيان الدمشقيين ومفكروهم وفداً يبين له ما يجب السير عليه حرصاً على المصلحة فلم يلتفت إلى كلامهم . وقال في بعض مجالسه : إن أولئك الغرباء الذين يعتمد عليهم قد خدموه أكثر من الدمشقيين وأن هؤلاء لا مأرب لهم إلا المال . على أن الأيام أثبتت عكس ما قال ولكن السياسة تسود الأبيض وتبيض الأسود .

وكانت المنطقة الساحلية أي التي دعيت باسم المنطقة الغربية ، قد أقامت لها حاكماً إفرنسياً على لبنان لأول عقد الهدنة ، وأخذت فرنسا تحتل السواحل وما إليها إلى قلقية ، ولم تمض على ذلك مدة حتى بدأت العصابات التركية تسيء إلى الجيش الفرنسي في قلقية وشمالي الشام فقتل من الفريقين مئات . وكانت فلسطين منذ رحل الترك عنها في قبضة الجيش البريطاني فلما مضت السنة الأولى للهدنة أصبحت بريطانيا تفي للإسرائيليين الصهيونيين بما وعدهم به وزيرها بلفور مدة الحرب ، إذا عاونوا بريطانيا بأموالهم بأن تجعل لهم من فلسطين وطناً قومياً . فجعلت اللغة العبرية لغة رسمية في فلسطين بمثابة العربية والإنكليزية

وأخذت الوظائف تنتقل من أيدي المسلمين والمسيحيين إلى أيدي الإسرائيليين ، وخص الإسرائيليون بالرعاية على ما لم يكن لهم به عهد ، فشق ذلك على أهل الوطن ، واجتمع المسلمون والنصارى وألفوا جمعية تطالب بريطانيا بالعدول عن هذا الوعد البلفوري ، وكثرت الوفود منهم إلى أوربا وإلى مصر مركز القيادة العامة للجيوش البريطانية ، فشعرت بريطانيا بصعوبات حقيقية في إدارة فلسطين (آب ١٩٢١) وحدثت فتنة في يافا والقدس وغيرها من المدن الفلسطينية وتوقفت الأعمال ، والقوم لا عمل لهم إلا إرادة بريطانيا على الرجوع عن وعدها لليهود ، وقد ملأ أبناء فلسطين من غير اليهود وهم ثمانية أضعافهم العالم صياحاً وعويلاً ولم ينفس لهم كرب ، ولم يدركوا لهم غاية . وهكذا كان من شبح الصهيونيين ما أخاف المسلمين والنصارى فاتحدوا اتحاداً صادقاً وجامعتهم في اتحادهم ، وحدة المصلحة على طراز كان فيه شيء من الغرابة .

ولما تركت الحكومة العربية في دمشق وشأنها على أثر انسحاب الجيوش البريطانية الى الخط الذي عينته معاهدة سايكس بيكو في فلسطين ، رأى الأمير فيصل أن يذهب (١ أيلول) إلى لندرا وباريز ليفهم ساستهما حقيقة أماني الأمة السورية ويعرف موقفه من معاهدة بريطانيا وفرنسا المنعقدة في ١ أيلول ١٩١٩ وخلاصتها تسليم قلقية والمنطقة الغربية من أرض العدو المحتلة أي ساحل سورية إلى الإدارة الفرنسية ، فسحبت بموجبها الجيوش البريطانية إلى ما وراء الخط المفروض الذي عين الحدود بين المنطقتين المنوه عنه بمعاهدة سايكس بيكو ، أما المنطقة الشرقية وأرض العدو المحتلة أي المنطقة العربية فتبقى الحكومة بدمشق قابضة على زمامها ، وتقدم لها الدولة الفرنسية المساعدة الضرورية التي نصت عليها معاهدة سايكس بيكو .

ما استطاع رجال بريطانيا أن ينيلوا الأمير فيصلاً رغائبه ، وأحالوه على فرنسا لأن الانتداب في الشام أصبح لها دون سواها ، وفي فلسطين تم الانتداب لإنكلترا وكذلك العراق . فبذل الأمير جهده حتى يفهم رجال السياسة في بريطانيا وفرنسا ما هي المسألة السورية ، وبعد الجهد العظيم لم ير إلا الاتفاق مع رئيس الوزارة الفرنسية المسيو كليمانسو وتعهد له أن يكون مع فرنسا ويرضى بانتدابها على الشام ، واعترفت فرنسا لأهل الشام على اختلاف مذاهبهم بالاستقلال

وحكم أنفسهم بأنفسهم ، وذلك في اللائحة التي تم توقيعها بين فرنسا والأمير فيصل يوم ١٦ كانون الأول ١٩١٩ واعترف الأمير بأن السوريين لا يستطيعون في الوقت الحاضر ،لاختلال النظام الاجتماعي الناشيء عن الاضطهاد التركي والخسائر المحدثة أثناء الحرب ، أن يحققوا وحدتهم ، وينظموا إدارة الأمة دون مشورة ومعاونة أمةمشاركة ،وطلب باسم الشعب السوري هذه المهمةمن فرنسا وقد جاء في المادة الخامسة من هذه اللائحة أن الأمير فيصلاً يتعهد بأن يسهل بالمشاركة مع فرنسا تنظيم دروز حوران بشكل استقلال إداري داخل الدولة تكون مجهزة بأوسع استقلال يلتئم مع وحدة الدولة ، وجاء في المادة السابعة أنه يعترف بالعربية لغة رسمية في الإدارة والتدريس وتعلم اللغة الفرنسية كما تعلم لغة مساعدة وبصورة إجبارية ومختارة .

وتعهد الأمير بأن يقضي على العصابات التي كانت تعتدي على المنطقة الغربية التي يخفق عليها العلم الفرنسي ، وعلق اعترافه بالانتداب الفرنسي جهاراً على إدماج لبنان في الشام ، ثم عاد إلى الشام (٣ شعبان ١٣٣٧ — أيار ١٩١٩) فاستقبلته السلطتان الفرنسية والبريطانية استقبالاً رائعاً ، وكان استقباله في دمشق فخماً للغاية فخطب في بيروت خطبة رضي عنها الفرنسيون ، ولما جاء دمشق خطب خطبة تخالفها إجمالاً وترضي المنادين بالاستقلال التام الناجز ، وبدأ التقلقل في سياسته والتناقض في أقواله ، لأنه كان بين عاملين العامل الفرنسي والعامل الإنكليزي وهذا أشد وأقوى وان لم يكن ظاهراً للعيان ، ومن أشد العوامل في هذا حالة والده ملك الحجاز ، ولأن إنكلترا إذا غضبت تنقطع عنه المعاونة المالية الشهرية ، وبدونها يستحيل القيام بشيء من أعمال المقاومة والدعاية .

المؤتمر السوري ومبايعته فيصلاً ملكاً على الشام :

كانت الحكومة العربية بدمشق دعت مؤتمراً تألف من أكثر أبناء الشام ـ ومنها فلسطين ، لوضع القانون الأساسي وتعيين شكل الحكومة ، فقرر إعلان ملكية الأمير فيصل (١٦ جمادى الثانية ١٣٣٨ — ٧ آذار ١٩١٩) فبويع له بالملك على الأصول باسم فيصل الأول ، وأعلن شقيقه الأمير عبد الله ملكاً

على العراق ، بايع أهل الحل والعقد الملك الجديد فرحين مغتبطين ، ولم يحضر قنصل بريطانيا حفلة التنصيب وحضرها معتمد فرنسا فرحاً مسروراً ، وكان محباً للعرب مجاهراً باستقلالهم ، وتألفت وزارة قالت أولاً إنها لاتقبل بالانتداب الفرنسي الذي كان قرره على الشام مؤتمر سان ريمو في ١٦ نيسان (١٩٢٠) فدهش المفكرون لهذا التبدل في السياسة ، وذهبت في ذلك الظنون كل مذهب ، فمن قائل إن الأمير نودي به ملكاً بإيعاز إنكلترا لأنها ذكرت خدماته وخدمات والده وإخوته لها في الحرب ، فأرادت أن تكافئهم وتقوم بما وعدتهم به . ومن ذاهب إلى أن فرنسا رأت ذلك من مصلحتها ، لأنها كانت عرضت على الأمير أن يقبل بالانتداب الفرنسي على الشام ما عدا فلسطين وهي تدخل اه لبنان في سلك ملكه فلم يقبل . ثم تبين بعد أيام أن المسألة ليست منبعثة إلا عن آراء الأحزاب لأن من أساطينها من كان يذهب منذ حين إلى أن أوربا إذا رأت الشاميين ينادون بالأمير فيصل ملكاً عليهم ، لا تنازعهم في ذلك لأنهم أحرار في بلادهم . ويكون ساسة أوربا أمام أمر واقع لا يجرؤون أن ينقضوا ما أبرم ! ! وفي ١٨ آذار أي بعد البيعة بعشرة أيام أبلغت فرنسا وانكلترا الأمير فيصلاً بأنهما لا تعترفان بصحة قرار المؤتمر السوري الذي بايعه ملكاً ، ودعي إلى الحضور إلى أوربا لعرض قضيته أمام مجلس عال ، فاعتذر بأن أعمال مملكته الجديدة لا تسمح له بمغادرة الشام ، وأرسل من قبله رسولاً إلى لندرا وطلب إلى فرنسا وانكلترا معاونتهما ليعترفا له بالاستقلال . وكان الأمير يرى من معتمد فرنسا لدى حكومته عطفاً ومعاونة ، وكذلك من معتمد إيطاليا التي أرسلت إلى دمشق قنصلاً برتبة سفير صغير ليحسن تمثيل دولته أمام الدولة السورية الفتية . أما ملكية الملك فيصل فإن انكلترا كانت على ما قيل تميل إلى الاعتراف بها ولكن فرنسا عارضتها في ذلك .

العصابات بين الساحل والداخل :

نشطت العصابات في المنطقة الشرقية فأرسلت الدولة المحتلة في المنطقة الغربية (كانون الثاني سنة ١٩٢٠) كتيبتين من الجند بدلالة بعض نصارى جديدة مرجعيون ودير ميماس والقليعة فضربوا قصرّ محمود الفاعور أمير عرب

الفضل في الحصاص من أرض الحولة فلما رأى عرب الفضل أنهم المقصودون بالذات حملوا على الجند حملة منكرة كانت فيها لهم الغلبة ، وقتل كثير من الجند الفرنسي وقليل من العرب وعندئذ هجم نحو مئة وخمسين رجلاً من العرب وأرباب القرى المجاورة على جديدة مرجعيون فأحرقوا نحو أربعين داراً ونهبوا بعضها وقتلوا نحو عشرين رجلاً من أهلها . وادعى العرب أنه قتل من الجند نحو أربعمائة ولم يقتل منهم سوى سبعة أشخاص، وادعى الفرنسيون أن المهاجمين من العرب كانوا نحو أربعة آلاف معهم ٢٥ مدفعاً رشاشاً ومدفعان من مدافع الصحراء، وادعى العرب أنهم ما كانوا أكثر من ثلاثمائة ولا مدافع لهم ولا رشاشات ولم يكونوا ستة إلى واحد كما ادعى الفرنسيس .

وبعد خمسة أشهر (١٥ حزيران) تكررت هذه الحوادث في عين ابل والقليعة والجديدة نفسها ، وضربت الحكومة المنتدبة على أهل جبل عامل مائتي ألف ليرة ذهباً جزاء عن العصابات في جبلهم . وذكر الريحاني أن الجباة الماهرين جمعوا من هذا الجبل أربعمائة وخمسة وثمانين ألف ليرة دفعوا منها تعويضاً لأهل الجديدة خمسين ألف ليرة .

ووقعت وقائع كثيرة في بلاد بشارة وأنطاكية وتل كلخ ، كانت العصابات العامل الأقوى فيها ، وحاولت المنطقة الغربية إنشاء عصابات مثل عصابات المنطقة الشرقية لتدفع الشر بالشر ، وأرصدت في بعض الروايات ثلثمائة ألف ليرة ذهباً لهذه الغاية ولكن عصابات المنطقة الشرقية كان عملها أعظم وأفظع واكتفت بها الحكومة المحتلة ولبثت ترتقب نتائج عملها. وربما جسمت أمرها وهولت فيه أكثر من الحقيقة . ومما حدث وقائع النصيرية والإسماعيلية (نيسان ١٩١٩ — ١٣٣٧) فأغار النصيرية على الإسماعيلية في جبل الكلبية في قرى عقر زيتي وخربة الفرس وجمعه شبه وغيرها من قرى الإسماعيلية ، وفي ناحيتي الحوابي والقدموس ، وسكانهما إسماعيلية ، فنهبت القدموس وخربت بعض بيوتها ، وكانت المعركة دامية بين الطائفتين قدر بعضهم قتلاها بمائتين وزاد آخرون إلى أكثر من ذلك ، فزحفت كتيبة من الجيش الفرنسي على قرية المدويلية فأحرقتها ، وأحرقت قريتي كاف الجوع والسلورية ثم سارت إلى

المريقب مقر صالح العلي زعيم الثورة ومن المعتقدين عند النصيرية ، وكان جمع القلوب حوله بدهائه ، وعشائره تبلغ خمسة آلاف ، ومعهم عشائر المتاورة ، فتألفت كتلة من اثني عشر ألف مقاتل من أهالي جبال النصيرية وتعاهدت على قتال الجيش الفرنسي ، فأحرق الجيش بيوت زعيم الثورة فهاجم هذا الحملة ودامت المعركة بينهما سبع ساعات ، ثم تراجعت الحملة إلى القدموس ومنها إلى بانياس وطرطوس .

ومن الأحداث خلال هذه السنة ما وقع من اختلاف (شباط ١٩١٩) بين مشايخ الإسماعيلية وجماعتهم من الفلاحين انقلب إلى فتنة ، اضطر معها الأمراء أن يستنجدوا بمشايخ النصيرية ليعينوهم على أبناء مذهبهم فعاونوهم حتى انتصروا على جماعتهم ، وأراد الفلاحون من الإسماعيلية بعد كسرتهم أن ينتقموا لأنفسهم فهاجموا قرى النصيرية القريبة من أرضهم، وارتكبوا أنواع القسوة وحرقوا الدور ونبشوا قبور الأولياء من شيعتهم فاضطرت السلطة كما قال الكولونيل نيجر إلى التدخل واشتعلت نيران الفتنة ولم تخمد إلا في تموز ١٩٢١. قال : وكادت هذه الفتنة تعم الجبل كله ، لو لم يعلن استقلال جبال النصيرية ، وذكر في تقرير له أن المفاوضات كثرت بين جبال النصيرية وأنقرة أي الحكومة التركية ، وانقطعت بعد عقد الصلح بين فرنسا وتركيا ، وأن البنادق التي جمعتها السلطة من الجبل بلغت خمسة عشر ألفاً منها ماوزر حديث جداً ومنها إنكليزي ، وكان الشيخ صالح زعيم العلويين يراسل انقرة على الدوام . وفي تاريخ العلويين أن الثوار الأتراك اعتدوا على القرى الساحلية المتحايدة وأحرقوا ستين قرية وقتلوا بعض العلويين ودامت الفتنة ستة أشهر قتل فيها من أهل الجسر وصهيون أكثر مما قتل منهم في الحرب العمومية الكبرى .

ذكر الجنرال غورو في إحدى خطبه أنه اشترك مع عصابات مرجعيون زعيم وخمسة ملازمين و ٣١٧ جندياً عربياً ، وأعانتهم الحكومة العربية بأربع رشاشات ثقيلة وثلاث خفيفة ، وخمسين صندوق ذخيرة ، وأن مذابح عين ابل وفتنة العامليين كانت بتحريض من المنطقة الشرقية أي حكومة فيصل في دمشق ، والغالب أن عمال الفرنسيين كانوا يبالغون في أخبار العصابات ويؤكد

الخبيرون أن العسكر العربي ما اشترك مع العصابات أصلاً ولا في وقعة من الوقائع .

على أن بريطانيا وهي الصديقة المحببة إلى حكومة فيصل لم تخل من اعتداء العصابات عليها ، اعتدت على أطراف سمخ في المنطقة البريطانية ، كما اعتدت على قطار في الشمال يحمل عسكراً بريطانياً . ومما جرى خلال تلك الفترة اتفاق بريطانيا وفرنسا اتفاقاً عسكرياً على أن تحتل الثانية بعلبك ورياق وحاصبياوراشيا فزحفت الجنود الفرنسية لاحتلال هذه الأقضية وكانت من عمل الحكومةالعربية الفيصلية ، وبعد مناوشة في وادي جريبان دامت أربع ساعات بين الجيش العربي والجيش الفرنسي دخل هذا بعلبك ، ثم سعى فيصل فأخرجهم من تلك المقاطعة ثانية .

ترامت أخبار العصابات إلى الغرب وتجسمت بالطبع على العادة في نقل الأخبار ، وشكا العقلاء من أهل هذه الديار وخافوا عاقبة هذه السياسة ، وأسفوا لتقاتل أبناء الوطن ولتجدد نعرة الدين ، ولم يكن قناصل الدولغافلين عما يتم ، وكانوا ينقلون أخبار الوقائع في الجملة على وجه الصحة ، وأخذت العلائق تتوتر بين الأمير فيصل وحكومة الانتداب في الساحل ، وكانت فاتحة أعمال الجنرال غورو في الشام أن طلب إلى فيصل أن يعطيه البقاع لينقل على الخط الحديدي ما يحتاج إليه الجيش الفرنسي في جهات عينتاب فأبى الأمير إجابة الطلب .

الاستفتاء في الدولة المنتدبة :

زينت بريطانيا للحلفاء إرسال وفد يستفتي أهل سورية ولبنان ، فيالحكومة التي يختارونها للانتداب عليهما فجاء الشام (حزيران ١٩١٩) وفد أميركي منتدب من الدول ليدرس حالة الشام ويعرف ما يرضيها من الحكومات ، فبدأ عمله من الجنوب إلى الشمال ، وجاء دمشق فاجتمع إلى العلماء والرؤساء والقادة ، فكانت الكلمة في المدن الأربع مجمعة على طلب الاستقلال التام ورفض المعاونة

الفرنسية وطلب المساعدة الاميركية أو البريطانية فقط ، وكذلك مدن الداخلية ، أما في الساحل فالموارنة والطوائف البابا وية طلبوا فرنسا . ويقول الريحاني: إن الأقلية اللبنانية فقط طلبت الانتداب الفرنسي ولم تشمل هذه الأقلية الطوائف المسيحية كلها. قال: ومما يدعو إلى الأسف أن قد كانت اللجنة الأميركية عاملاً آخر من عوامل الشقاق لأنها في طريقة الاستفتاء عززت من حيث لا تدري مبدأ العصبيات الدينية والطائفية .

وقد قالت هذه اللجنة الأميركية إنها زارت ٣٤ مقاطعة من مناطق العرب والإنكليز والفرنسيس ، (فلسطين وساحل سورية وداخلها) فيها ٢,٣٦٥,٠٠٠ من المسلمين و ٥٨٥,٥٠٠ من النصارى و ١٤٠,٠٠٠ من الدروز و ١١٠,٠٠٠ من اليهود و ٤٥٠,٠٠٠ من الطوائف الأخرى . وهو إحصاء تقريبي وأنه بلغ مجموع العرائض التي تلقتها اللجنة ٩١٠٧٩ عريضة وفي كل واحدة خمسون توقيعاً على الأقل،وأن مطالب الأهالي تنحصر بطلب إنشاء مملكة ملكية دمقراطية دستورية لا مركزية .

ولما جاءت اللجنة الأميركية إلى دمشق ، أصدر المؤتمر السوري قراراً فحواه طلب الاستقلال التام لسورية ، والاحتجاج على المادة الثانية والعشرين من قانون جمعية الأمم،ورفض المساعدة الفرنسية وطلب مساعدة الولايات المتحدة لمدة عشرين سنة،وإن لم تقبل هذه فبريطانيا العظمى بنفس هذه الشروط ، وأن العزم معقود على تأسيس حكومة ملكية ديمقراطية يرأسها الأمير فيصل ، وتقوم على أسس القومية وتحفظ حقوق الأقلية . وكانت الأكثرية المطلقة في الحكومة العربية بجانب أميركا في مسألة الانتداب، وفي الساحل كانت لفرنسا. ولما كانت أميركا لا تقبل بأن تنتدب على بلد لا شأن لها فيه فالانتداب يكون لبريطانيا ، وهذا ما كان يريده فيصل لتكون الأصقاع العربية كلها ذات انتداب واحد ، وتكون روحها واحداً وهي الروح البريطاني وخالفه فريق صغير فقال بأن في تعدد الانتدابات فرجاً للشام يقرب أيام استمتاعها بحريتها، ناجية من إشراف الدول المنتدبة ، وقد كانت ثقة الأمير بالإنكليز السكسونيين في القضية السورية عظيمة جداً . كتب إلى صاحب هذه الخطط من باريز يوم ٤ آذار ١٩١٩ كتاباً خاصاً جاء فيه : « وإذا استثنينا بعض من يريد الاستعمار

فجميع أصوات العالم معنا فلا يشق عليكم ما يبلغكم من بعض الجهات فهي قراقع وضرب دفوف لا خوف منه هذا بشرط أن نكون موحدي الفكروالعمل. الأمة الاميركية والبريطانية معنا وسنصل إلى ما نحن نتمناه » .

أفكار فيصل والعبث بالسياسة :

تجلت أفكار الأمير فيصل بمجيء اللجنة الأميركية كل التجلي ، وكانت الدعوة أولاً منذ يوم رفع العلم العربي على الأصقاع الداخلية أن الاستقلال تام للولايات العربية تتناول الوحدة الشام والحجاز والعراق وسائر الأقطار العربية في الجزيرة ، وما فتئت الدائرة تضيق حتى أخذوا يدعون إلى الشام بحدوده الطبيعية ، ثم سكتوا عن فلسطين ، لأن العلم البريطاني كان يخفق عليها منذ خروج الأتراك منها ، ثم اكتفوا بالدعوة لاستقلال سورية، ثم تخلوا عن لبنان واكتفوا بالدعوة إلى استقلال المدن الأربع وهذه أيضاً لم تسلم لهم على ما يراد لها . وذكر الريحاني أنه كان لفيصل رأي في تقسيم العمالات إلى مقاطعات وفقاً لحالتها الطبيعية والعقلية والتهذيبية صرّح به خصوصاً للوفد اللبناني الذي جاء دمشق يهنئه بعودته من باريز ، وليؤكد له أن فريقاً كبيراً من اللبنانيين يتمنون الانضمام إلى سورية . وقد أخذت الحكومة العربية بعد أن نودي بالملك فيصل ملكاً على الشام تزيد في الضرائب وشرعت بالتجنيد (كانون الأول ١٩١٩) وجُعل البدل النقدي عن الخدمة العسكرية ثلاثين ليرة عثمانية لستة أشهر حتى زادت وارداتها من ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٢,٣٠٠,٠٠٠ وذلك لتستعين بهذا المال على مقاومة فرنسا ، وقد دفع الناس الأموال تخلصاً من الخدمة العسكرية ، وكان بقي معهم نقد كثير من الحرب العامة ، ومنه ما صرفته الحكومتان البريطانية والعربية عقيب الاحتلال ، وكيف يقاوم جيش جديد جيش حكومة كبرى وهو قليل العدد والعُدد ، فيه ظواهر ومظاهر لا حقائق يعول يوم البأس عليها ، باتت المسألة أشبه بالهزل منها بالجد .

لما سألت الوزارة أمراء الجيش بحضور الملك فيصل عما عند الجيش العربي من الذخائر والعتاد وفي كم يوم تنفد إذا اشتبكت الحرب ، أجابوا إنها تنفد

في ساعتين وقد لا تنفد في يومين. فسألتهم الوزارة وعلى ماذا تستندون في الحرب بعد نفاد الذخائر ؟ فأجاب بعضهم أنهم يأملون في أول ملحمة أن يدحروا الجيش الفرنسي الزاحف ويستولوا على ذخائره وعتاده ، وعلق بعضهم آماله على الجيش العربي في حلب . وقال آخر : إننا ننسحب إلى رؤوس الجبال ، ونعتمد على حصوننا الطبيعية ونحارب حرباً دفاعية بالمناوشة. ولما سألتهم الوزارة على ماذا تعتمدون في هذه الحرب ، وعلى أي شيء تتكلون في المقاومة ؟ أجابوا على حماسة الأمة ومعاونتها فأجابهم أحد الوزراء : دعونا من البحث في المعنويات فإنا نقدرها مثلكم ، وأخبرونا عن قوتكم الفعلية المادية وقولوا كم تمكنكم المقاومة؟ فقالوا : ست ساعات إذا اشتد لظى الحرب دفعة، ولم نوفق لدحر العدو وهزيمته .

وهكذا كان الأمناء على مصلحة الأمة يفكرون ويتناقشون قبيل أن ساقت فرنسا جيشها من الساحل إلى الداخل ، أما العامة ومن كان يحمسهم فقدر عن مبلغهم من الخيالات ولا حرج . ولقد قال يوماً أحد دعاة العامة ممن أضروا كثيراً بحماستهم قضية الاستقلال في مجلس عقد بدمشق من خاصة القوم ليقرروا الحرب مع فرنسا أو الصلح وتأليف عصابات تغزو المنطقة الغربية : « إن فرنسا عجزت بعد الحرب العامة أن ترسل إلى الشام بضعة أنفار من جيشها ، وليس لديها مال ، وما تهددنا به من قوتها لا تستطيع إنفاذه ، فالأولى أن نتكل على الله ونبدهها بالحرب . » فأجاب صاحب هذه الخطط وكان في الجلسة من جملة المدعوين : « لست من أمراء الجيش حتى أعرف ما عنده من القوى المادية ، ولكنني أعرف فرنسا وقوتها ولا أكون إلى المبالغة كثيراً إذا قلت إن فرنسا تستطيع أن تكتسح الشام من جنوبه إلى شماله إذا أرسلت علينا عوران حربها الأخيرة فقط ، فيجب علينا يا سادتي أن لا نغش أنفسنا ونتذرع بالمحال » .

حملة فرنسا على المدن الأربع :

كانت الحكومة العربية في أيدي العامة والهزائين من أمراء جيشها ، وخطط الأحزاب متضاربة ، وأعضاء كل حزب متعادون متشاكسون بينهم ، وكان الجنرال غورو المفوض السامي في سورية ولبنان يعزز جيشه في الساحل ويستدعي

من فرنسا فرقاً من الجند فأرسل يوم ١١ تموز ١٩٢٠ إلى الملك فيصل كتاباً مطلعه : بينما كانت السكينة سائدة في سورية أثناء الاحتلال الإنكليزي ابتدأ الفساد يوم حلت جيوشنا محل الجيوش البريطانية ولا يزال آخذاً بازدياد منذ داك الوقت . وأرسل إليه أيضاً يوم ١٤ تموز ١٩١٩ بلاغاً يدور على خمس مواد وهي أن يعطى لفرنسا الخط الحديدي من رياق إلى حلب ، وأن تلغي حكومة فيصل القرعة العسكرية التي أخذت تجمعها ويقبل الانتداب الفرنسي والنقود السورية ويضرب على أيدي الأشقياء . فطلب الملك مهلة أربع وعشرين ساعة فانتهت مدة الأنذار الأول في ١٨ تموز الساعة الحادية عشرة والنصف تقريباً ثم مددت أربعاً وعشرين ساعة أخرى ثم مددت ثانية وانتهت يوم ٢٢ تموز . ووقع تأخير في إرسال الجواب بالإيجاب أي بقبول مطالب فرنسا وكان الداعي إليه انقطاع الأسلاك البرقية ، فأمر الجنرال غورو جيشه بالمسير إلى دمشق بقيادة الجنرال غوابيه يوم ٢١ تموز فسار إلى البقاع واحتل رياق وأخذ يصعد أكمات مجدل عنجر ، وكان الجيش العربي اتخذ له حصوناً في تلك الأكمات ، وتجمع بعض عامة دمشق وبضع مئات من البدو عسكر البيشة الحجازي وأخذوا يخفون إلى مقابلة الجيش الفرنسي الزاحف فوصلوا إلى جبال ميسنون ،وفي يوم ٢٢ تموز خرجت كتيبة عربية من حمص مغيرة على الجند الفرنسي في تل كلخ فانهزمت الكتيبة وأخذ منها ١٥١ أسيراً بينهم ضابطان وثلاثة مدافع رشاشة .

وفي ٢٢ تموز أعلم الجنرال غورو الملك فيصلاً أنه مستعد أن يتوقف عن الزحف إذا قبل بمواد الإنذار وبالشروط التالية (١ً) تنشر حكومة دمشق منشوراً كتب مسودته الفرنسيون وبينوا فيه السبب الذي حملهم على إعطاء الأوامر للجنود بالزحف على دمشق والسبب الذي توقف من أجله ذلك الزحف . (٢ً) الموافقة على بقاء الجنود الفرنسية حتى نهاية الخط الذي وصلوه وقتئذ ليوم تنفيذ جميع شروط الإنذار . (٣ً) تسليم خط السكة الحديدية من رياق إلى التكية للفرنسيين وبقاؤه بأيديهم في هذه المدة . (٤ً) سحب جميع الفصائل الشريفية إلى شرقي هذا الخط وجعل الدرك تحت رعاية الفرنسيين بالمنطقة التي تم احتلالها . (٥ً) تتوقف حكومة دمشق عن إرسال المعاونات للعصابات المنظمة

التي تعمل في المنطقة الفرنسية . (٦ً) نزع السلاح من أهالي دمشق ومن الجنود الذين سرحوا . (٧ً) قبول بعثة إفرنسية بدمشق تقف على صورة تنفيذ شروط الإنذار ، وترسم خطة للمباشرة بتطبيق الانتداب الفرنسي على الشام .

كان الجيش الفرنسي الزاحف على دمشق مؤلفاً من عشر كتائب مشاة وست كتائب فرسان وسبع بطاريات من الجنود الإفرنسية والسنغالية والمراكشية والجزائرية ، والجيش العربي مؤلفاً من بضعة ألوف سطر عددها على الورق فقط وهو مشتت في حلب وحمص ودمشق ، وليس له وحدة في القيادة . وصدر الأمر إلى الجند المرابط في حصون المجدل من الجيش العربي بالتسليم وفض الجيش ، ثم عاد فصدر الأمر ثانية إلى جماعة الحصون أن يبقوا على المقاومة ، ولم يكن عددهم يزيد على مئة وعشرين جندياً . وأصبح الحكم في دمشق للغوغاء الذين كان يحمسهم زعماؤهم ،وهجموا على القلعة لأخذ السلاح منها فنهبوا الذخائر فاضطرت الحكومة لحفظ الأمن أن تستعمل فيهم القوة فقتل منهم نحو مئتي إنسان ، وبات الناس في كرب عظيم . وحدث تبلبل، فلم تصل برقية الملك فيصل إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية بقبول شروط فرنسا كلها إلا بعد أن تقدم الجيش الفرنسي ووصل إلى ميسنون من طريق دير العشائر إلى الميماس وقطع خط الرجعة على العرب ، فدارت الحرب في عقبة الطين بين الجيش الزاحف وبين سرايا الجند العربي وجند البدو والمتطوعة، وكان الجيش العربي أربعمائة جندي ومئتين من الهجانة يصحبهم ويتبعهم من الأهالي والعربان عدد يختلف بين الاربعة والخمسة آلاف على رواية الريحاني، فقتل في أربع ساعات بقنابل الطيارات وقذائف البنادق والرشاشات كثير من الفريقين ،وفي مقدمة الوطنيين يوسف بك العظمة ناظر حربية الملك فيصل وكان من أكبر القائلين بالمقاومة وعرف أنه غلط في تقدير القوّة وسبق السيف العذل بعد صدور أمر الملك بفض الجيش وتراجع القوة المنظمة في الجملة، فآثر الانتحار في خط النار واستشهد في ساحة الحرب محافظاً على شرفه العسكري،وقد قتل الجيش الزاحف طائفة من الأهالي الذين حاربوه بعد أن سقطوا أسرى في يده لأن قانون الجندية يبيح قتل غير الجند إذا اشتركوا في المعمعة ، وفي رواية

أنهم أجهزوا على الجرحى الوطنيين أيضاً وحفروا قبورهم بأيديهم قبل أن يُرمَوا بالرصاص . وترك الجيش العربي في ساحة الحرب ١٥ مدفعاً قيل إن بعضها كان معطلاً قبل أن ينصب في أماكنه و ٤٠ رشاشاً وذخائر كثيرة . حدثني ثقة زار ساحة ميسنون غداة الوقعة رواية عن ضابط سنغالي برتبة وكيل أن قتلى الوطنيين في ميسنون من ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ وأنه قال له الضابط : أُقسم بالله أنه لم يلوث أحد السنغاليين يده بدم أحد من الوطنيين . قال محدثي : إن كل من رآهم مجدلين من قتلى الجيش الداخل هم من السنغاليين ليس فيهم أحد من الجنس الأبيض .

وعاد المنهزمون من ساحة الحرب فدخل الجيش الفرنسي من الغد إلى دمشق (٢٥ تموز) وأبلغ رئيس البعثة الفرنسية الكولونيل تولا الملك فيصل أن يغادر دمشق عملاً بقرار حكومة الجمهورية بأسرع ما يستطاع في السكة الحديدية الحجازية مع عائلته وبطانته على قطار خاص أعارته إياه فأذعن ، وعين قبيل رحيله علاء الدين الدروبي رئيس وزارة على أن يختار بنفسه من يشاء من الوزراء ، أعطاه تقليد الوزارة قبل سفره ليملأه بالوزراء الذين يختارهم دليل الثقة به. فلم يلبث أن ألف وزارته ومن الغد ألقى خطاباً في دار الحكومة حط فيه من كرامة ولي نعمته الملك فيصل فاشمأز أرباب الوفاء من مصانعته ، ولم يلبث أن أرسل إليه برقية يقول فيها : إن السلطة العسكرية تبلغ جلالتكم أنها تطلب خروجكم من حوران وأنها وضعت تحت أمركم قطاراً فإن لم تفعلوا ضربت قنابل طياراتها قرى حوران .

سقطت دمشق يوم ٢٤ تموز بعقب وقعة ميسنون ، وسقطت حلب يوم ٢٣ بيد الجنرال دي لاموت عقب مناوشة طفيفة ، وحمص وحماة يوم ٢٨ منه بدون صعوبة فقبضت فرنسا على قياد المدن الأربع وحكم الديوان الحربي الفرنسي على ٥٨ رجلاً من الوطنيين أكثرهم من حاشية الملك وبعضهم من أهالي جبل عامل وتركت الحكومة المنتدبة لهم المجال حتى انهزموا ، ومنهم من لحق بالملك ومنهم من سار إلى شرقي الأردن أو فلسطين أو مصر .

لم يسمع للعقلاء رأي قبيل هذه الحوادث ، وكثير منهم كان يكتم فكره لئلا يرمى بضعف الوطنية ، ومنهم من لم يسعهم السكوت فصرحوا وأُوذوا

وهجوا ، ونال العامة منهم بإيعاز الزعماء . ولكن كان أهل المصالح الحقيقية يحاذرون التهور ، ويودون لو تتفاهم الحكومة الوطنية مع حكومة الانتداب ، ولطالما نصحوا سراً للقائمين بالدعوة إلى الاستقلال أن يترووا في الأمر ولا يعمدوا إلى المقاومة الفعلية لاعتقادهم مضرة ذلك،وأن يجعلوا سلاحهم المناقشة بالحسنى لئلا تنزل فرنسا المدن الأربع حرباً ، وأن يقبل مستشاروهم وبعض مطالبهم الخفيفة ، وأن يرسل إلى باريز ولندرا وفد من أرباب المكانة والمعرفة يطلب شروطاً موافقة للانتداب في الشام وهو واقع لا محالة ، إذ ليس في يد الملك فيصل ولا في يد أبيه الملك حسين عهد وثيق من دول الحلفاء يثبت له أو لأبيه ملكية الشام ، وغاية ما ربحه الملك حسين من اتحاده مع الحلفاء في الحرب استئثاره بملك الحجاز . وكان الحلفاء وعدوا أن يمنحوا العرب استقلالهم ويساعدوهم على نيله، وبهذه الوعود انضم نحو ثمانين ألفاً من العرب إلى صفوفهم وقاتلوا معهم الأتراك بقيادة الأمير فيصل الذي كانوا ينظرون إليه نظرهم إلى قائد من قوادهم ، ولكن الحلفاء لما تم لهم الظفر لم يفوا بوعودهم على ما يرضي العرب .

بعد وقعة ميسنون المحزنة فصلت إدارة البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا عن أحكام المدن الأربع واستقل الجنرال دي لاموت بأحكام حلب ودير الزور والإسكندرونة ،وظلت دمشق وحمص وحماة وحوران دولة ذات ،وزارة وكانت عجلون والصلت وعمان ومعان جعلت حكومة برأسها سموها حكومة شرقي الأردن ثم دعيت حكومة الشرق العربي ،وذلك بإمارة الأمير عبد الله شقيق الملك فيصل ، وهكذا دخلت المدن الأربع في الانتداب الفرنسي كما دخل الساحل لأول عهد دخول الحلفاء . وخطب الجنرال غورو في دار الحكومة بدمشق قائلا إن فرنسا ما جاءت إلى هذه الديار مستعمرة وسترونها أمينة على تقاليدها ، راغبة في أن تضمن استقلالكم في عهد الوصاية الحر ، قال إن العصاة التي كانت تهاجم الجيش الفرنسي لم يكونوا من الأشقياء فقط ، وكان يقودهم ضباط الجيش النظامي ، وتمد بالأسلحة والأعتاد والمال ، ومع أن فتكها لم يكن شديداً في جنود فرنسا فإن أضرارها كانت عظيمة على الطوائف العزلاء إذ دمرت بيوتاً وأحرقت قرى ونهبت الأموال والمواشي ، وكانت

أعمال الحكومة الشريفية الرسمية لا تقل بإزاء فرنسا عداء عن أعمال عصاباتها اهـ.
وكان غورو نشر منشوراً في الطيارات على أهالي سورية قبيل وقعة ميسنون قال فيه : « قيل لكم إن فرنسا ترغب في استعماركم وأنها تريد استعبادكم وما ذلك إلا إفك مبين . إن فرنسا قبلت الانتداب التي عهد به إليها مؤتمر السلم على سورية، وهي عازمة على أن تدع الموظفين الوطنيين يزاولون أشغالهم بشرط أن لا يعملوا بسلطتهم ضدها فيخونون العهود والمواثيق المقطوعة »

تعريف الانتداب وسياسة الأتراك فيما يتعلق بالشام :

أما الانتداب فلفظ حديث يراد به الإشراف أو الكفالة وهو لا يخرج عن الحماية إلا باعتبارات قليلة . وقد جاء في صك عصبة الأمم في تعريفه أن الشعوب التي جعلت تحت حكم الانتداب المحدد والموقت والذي طلبوه من أنفسهم هم مستقلون وأن المنتدب عليهم هو المرشد الموقت ريثما يصبحون قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم . وقال بوانكاره من ساسة فرنسا : لسنا في الشرق لنضم أقطاراً إلينا ولا لنضع حمايتنا وإنما نحن هناك بموجب انتداب تلقيناه من عصبة الأمم تنفيذاً لمعاهدة فرسال . وقال ديبوي من علماء القضاء في فرنسا : الانتداب أنفق ما جاءت به سياسة الحرب العظمى هو عبارة عن حماية مستترة . وفي المجلة النيابية أن مدة الانتداب تقسم إلى ثلاثة أدوار ابتدأ الدور الثاني في ٢٩ أيلول ١٩٢٣ وينتهي في ٢٩ أيلول ١٩٢٦ وهذا الدور يسمونه دور تنظيم الانتداب ، وفي انتهاء الدور الثاني يجب أن يكون هناك حكومات وطنية وعندها يدخل الانتداب في دور التصفية ، وبعد انتهاء الدور الثالث للانتداب تعقد معاهدة تحالف موقتة تقوم مقام النظام الحالي ، وتحدد باتفاق مشترك حقوق المنتدبين والمنتدب عليهم وسلطتهم ، وهذا يعد انتهاء للانتداب . ولم يحدد مدة معينة للانتداب في سورية ولبنان وفلسطين .

جعلت معاهدة صلح فرسال (١٩١٨) الانتداب ثلاث طبقات فما رُمزَ له بحرف (أ) هو الانتداب الخفيف مثل انتداب فرنسا في سورية ولبنان والانتداب البريطاني في فلسطين والعراق، ويقضي على الدولة المنتدبة على هذه الأقطار أن تقصر مهمتها على تقديم مساعدتها لها . ومن الانتداب ما رمز له بحرف (ب) وهو الانتداب ببعض الشروط . ومنه ما رمز له بحرف (ج) وهو انتداب أمة

على أقاليم تعد جزءاً من أملاك الدولة المنتدبة . فجعلت الشام من الصنف الأول من الانتداب أي إنه اعترف باستعدادها للاستقلال إذا دربت عليه زمناً .

قال الرئيس ويلسون رئيس جمهورية الولايات المتحدة في شروطه الأربعة عشر : أما الأمم الأخرى التي هي تحت النير التركي فيكفل لها كيان آمن ويمكّن لها حتى ترتقي في استقلالها من غير ممانعة ، ولم يسمع أن أحداً من أهل السلطات الأجنبية في الشام قال إنها غير مستقلة منذ سقطت في أيدي الحلفاء، وقال أحد كبار رجالهم :إن ما عملته فرنسا في الجزائر في القرن الماضي يتعذر جداً عمله في هذا القرن والناس هنا غيرهم هناك ، والأحوال في الشام غير الأحوال في الجزائر .

وفي المادة الأولى من نص الميثاق الوطني التركي الذي تبايع الأتراك على العمل به بعد سقوط الدولة العثمانية ما نصه : « إن الأقطار التي تسكنها أكثرية عربية من أرض المملكة العثمانية وهي التي كانت تحتلها الجيوش المحاربة حين عقد الهدنة في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ ينبغي أن تعين مصيرها بنفسها وذلك باستفتاء الرأي العام فيها استفتاء حرا . وهكذا كان كرم الأتراك مع إخوانهم العرب أجازوا لهم أن يعلنوا استقلال الشام عند آخر ساعة من سقوط عاصمة الشام بيد الحلفاء ، ورخصوا لهم أن يعينوا مصيرهم بأنفسهم في ميثاقهم الوطني وهم يومئذ لم يكونوا يملكون لأنفسهم حولاً ولا طولاً ، ولما عُرضت المسائل العثمانية على بساط البحث في مؤتمر لوزان لم يجر ذكر الشام إلا من حيث الحدود التي تم الاتفاق عليها بين فرنسا وتركيا بصورة لا تزال سرية عرف منها أنه اقتطع جزء عظيم من التخوم الشمالية في الشام أضيفت إلى آسيا الصغرى بدون حق . هذا والأتراك كانوا ظافرين بأعدائهم اليونان الذين كانوا استولوا على معظم ولايات أدرنة وإزمير وبروصة بعد الحرب العامة فقويت جمهورية تركيا التي جعلت مقرها في أنقرة بدلاً من الإستانة وهزمت جيش اليونان شر هزيمة (آب ١٩٢٢) وكان ظفراً داوى به الأتراك جراحهم بعد هزائمهم في الحرب العالمية .

وقد نصت المادة ٩٤و٩٥ من معاهدة الصلح التي عقدت في مدينة سيفر يوم ١٠ آب ١٩٢٠ بين الحلفاء والمشتركات معهن من الدول وبين الدولة

العثمانية أن المتعاقدين على اتفاق بأن الشام والعراق وفلسطين ، عملاً بالفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من الجزء الأول (عهد جمعية الأمم) ، معترف بها موقتاً دول مستقلة على شرط أن تبذل لها النصائح والمعونة من دول منتدبة عليها تقودها في إدارتها إلى الزمن الذي يستطعن أن يسرن فيه بأنفسهن وأن المنتدب على فلسطين يكون مسؤولاً عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة بريطانيا يوم ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ووافقت عليه الدول المحالفة بشأن تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ،على أن لا تمس فيها الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية ،ولا تمس الحقوق والأنظمة السياسية التي يستفيد منها اليهود في كل بلد . وكان الحلفاء تفاوضوا مرات بشأن الشام فرأوا أن تكون فلسطين دولية ، ولكن الأتراك لما هاجموا ترعة السويس زاد الإنكليز معرفة بمكانة هذا القطر الحربية فرأوا أن يجعلوها منحدراً لمصر بالفصل بين عرب هذه وعرب الشام فأخذوا يطالبون بحيفا وعكا ثم بفلسطين كلها وتعهدوا لليهود أن يجعلوها لهم وطناً قومياً ،وتعهد الحلفاء تعهدات مبهمة بشأن الشام حتى يعاونهم برجاله ونفوذه .

تأثر الحورانيين بعوامل الفيصليين ومقتل وزيرين وقتل اليهود في فلسطين :

غادر الملك فيصل دمشق في زمرة من عماله وأكثرهم من السوريين ، وخرج من الجنوب غداة جاء الجيش الفرنسي من الغرب ، فطفقت الحكومة المحتلة تجمع السلاح من البادية والحاضرة ، ووضعت على المدن الأربع غرامة حربية قدرها مئتا ألف ليرة عثمانية ذهباً ، ولكن أهل حوران لم يخضعوا للأمر ومردوا على الحكومة وبث فيهم بعض أعوان الملك فيصل فكر الثورة ، فرأى رئيس الوزارة علاء الدين الدروبي أن يذهب بنفسه لإلقاء النصائح عليهم مستصحباً معه وزيرين من وزارته أحدهما عبد الرحمن اليوسف رئيس مجلس الشورى أكبر أعيان دمشق ، فهاجمهم بعض الحوارنة في محطة خربة الغزالة وأنزلوهم من القطار وقتل الدروبي واليوسف ، وقتل بعض ركاب القطار ، مع أن رئيس الوزارة كان عارفاً بأفكار الحوارنة من جهة حكومة دمشق ، ووصمهم لها بالخيانة لأنها سلمت سورية للأجانب . وانجلت وقعة

حوران عن جمع غرامة قدرها مئة وعشرون ألف ليرة عثمانية ذهباً منها دية الوزيرين لكل من أسرتهما عشرة آلاف ليرة وحكم على بعض المتهمين بمقتل الوزيرين فزادت حوران خراباً فوق خرابها .

وفي آب ١٩٢٠ زار المندوب السامي في فلسطين السر هربرت صموئيل الشرق العربي ومما قاله في خطاب له في الصلت : إن الحكومة الفرنسية كررت تأكيداتها بأنها لا تريد أن تتدخل بأي شكل كان في شؤون هذه المقاطعة ، وبما أن الحكومة الفرنسية قد عززت نفوذها في دمشق فقد أصبح من الضروري فصل هذه المقاطعة عن إدارة دمشق . تسألونني عن نوع المساعدة التي تريد إنكلترا ان تقدمها لكم فأجيبكم إنها لا تريد أن تضمكم إلى الإدارة الموجودة الآن في فلسطين ، بل تنشيء لكم إدارة منفردة تساعدكم على أن تحكموا أنفسكم بأنفسكم ،وسترسل إليكم عدداً قليلاً من الضباط ورجال القضاء محنكين عارفين باللغة العربية وأحوال الشعب العربي فيسكنون البلدان الكبرى في هذه المقاطعة ، وأنتم تعرفون أكثرهم شخصياً وسيساعدونكم في تنظيم الدفاع تجاه أي هجوم خارجي وفي تنظيم الشرطة لصيانة الأمن في الداخل وترقية التجارة وتأييد العدالة وإنفاق ما تدفعونه من الضرائب بأمانة تامة على مصالحكم واحتياجاتكم ويستشيرونكم في الغاية التي تدفع لأجلها الأموال وإصلاح الطرق وترميمها وإنشاء المدارس وتقديم المعاونات الصحية . إلى أن قال : وستكون التعليمات العمومية التي ترسلها الحكومة البريطانية إلى موظفيها هنا مبنية على قاعدة مساعدة الأهالي ليحكموا أنفسهم بأنفسهم ، فمراعاة هذه المبادىء المؤسسة على العدل والشرف اللذين تمتاز بهما الإدارة البريطانية في جميع أنحاء العالم هي الأسس الصالحة لكل حكومة صالحة .. اه . » وفي كتاب « عامان في عمان » : وقد قوبل هذا البيان من أهالي المنطقة بفتور دل عليه أن زعماءهم جمدوا بعد أن سمعوه جمود الحيرة لايدرون أشر أريد بهم أم أراد بهم ربهم رشداً ... ولما سئلوا عما يجول في نفوسهم وقف أحدهم وقال : يظهر أن أوربا عدلت عن فكرة اعتبار الكفايات في الأمم ورجعت إلى القرعة فهي بينما تمنع سورية ولبنان وفلسطين الاستقلال تعترف به لشرقي الأردن ...!

واشتد الهياج بين الصهيونيين وأعدائهم من السكان في حيفا في نيسان

١٩٢٠ ونشبت الفتنة في القدس سفكت فيها الدماء ونهبت مخازن اليهود ولولا مهارة الإدارة البريطانية لامتد لهيب العداء إلى سائر مدن فلسطين لما ملئت به النفوس من الغيظ من الصهيونية والصهيونيين .

تقسيم الشام وخرابها واستقلال لبنان والعلويين ومجلس فلسطين ودولة شرقي الأردن ودولة جبل الدروز :

وفي أول أيلول ١٩٢٠ أعلن استقلال لبنان في حرج بيروت بحضور الجنرال غورو ، وأضيف إلى لبنان الأصلي الذي عرف بحدوده بعد سنة الستين جبل عامل ووادي التيم والبقاع وبعلبك وطرابلس وعكار والحصن وصافيتا فاحتج فريق من أهالي بيروت وطرابلس مع بقية البلدان المنضمة من الداخل إلى متصرفية جبل لبنان قائلين إن هذا الضم جرى بدون رضى الأهالي وبغير استفتاء ، وإن ذلك مخالف لتصريحات وزارة الخارجية في فرنسا وبريطانيا القائلة بأن الأقاليم التي انسلخت عن الدولة العثمانية مستقلة وللأهالي الحرية التامة في تقرير مصيرهم وتأسيس حكوماتهم الوطنية ، وأن الحلفاء لا يرغمون السكان على قبول نظام معين.

وجعل للبنان حاكم إفرنسي ، لأن فرنسا رأت أن الاختلاف بين طوائفه لا يمكن معه إرضاؤهم كلهم ، إذا عين أحد أبناء الطوائف الأخرى حاكماً ، فعادت نغمة الطائفية إلى الجبل بصورة أشد مما كانت على عهد الترك ، وقسمت مقاعد الحكم على الطوائف ، وأقيم للبنان الذي دعي لبنان الكبير مجلس نيابي تنفذ المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ما تراه صالحاً من مقرراته ، وقسم لبنان إلى ألوية وأقضية يدير شؤونها موظفون وطنيون ، ويدير الحكومة المركزية في بيروت عدة مديرين أو وكلاء أو وزراء يتقلد زمامها الوطنيون ، ولكل مدير منهم مستشار إفرنسي . وتمت للموارنة في لبنان أمنيتهم التي طالما نشدوها من حكم فرنسا لهم ، ونجت الشام من تهديد بطريركهم وكانت انتدبته طائفته إلى مؤتمر الصلح لينظر في استقلال لبنان ، فقال وقد هدد بأن لبنان يبقى محصوراً في حدوده القديمة إذا أصر على الرفض : « إننا نفضل الموت جوعاً في ظل صخورنا على أن نكون تابعين لدمشق ! »

واقتطعت جبال النصيرية وأصبح يقال لها أرض العلويين جعلت حاضرتها

اللاذقية وحاكمها إفرنسي وإدارتها أشبه بانتداب الدرجة الثانية مما رمز له بحرف (ب) ، وكان تقسيم القطر على هذا المنوال مبدأ خرابها الاقتصادي فاضطر إلى تأليف عدة وزارات ومجالس وإدارات ومنها ما لا عمل له في الواقع ونفس الأمر إلا قبض الرواتب من مال المكلفين ، وشوهد الإسراف في أموال الحكومة وقد حاولت الحكومات غير مرة أن تقتصد وما برحت الأموال تصرف في الأمور المستهلكة أكثر من الأمور المستحصلة ، ولا نسبة بين رواتب كبار الموظفين وصغارهم .

وفي تشرين الأول ١٩٢٠ انتخب في فلسطين مجلس شورى مؤلف من عشرين عضواً نصفهم من الموظفين والنصف الآخر نصبتهم الحكومة ، وهم أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من الإسرائيليين ، ووظيفة هذا المجلس استشارية فقط . فقامت فلسطين مسلموها ونصاراها محتجين على هذا المجلس . وفي تشرين الثاني ١٩٢٠ قدم إلى عمان الأمير عبد الله بن الحسين لاسترجاع دمشق من فرنسا وإرجاعها إلى السلطة الشريفية فأرضته بريطانيا بأن جعلته أميراً على عبر الأردن على أن لا يمس أراضي الانتداب الفرنسي ، وقد حدثت بعض حوادث على التخوم بين حوران والبلقاء ، وتألفت هناك عصابات لغزو الأراضي التي جعلت تحت الانتداب الفرنسي وبعد أن قصدت إحدى العصابات اغتيال الجنرال غورو المفوض السامي في ٢٣ حزيران ١٩٢١ على ٤٠ كيلو متراً من دمشق في طريق القنيطرة ، ولم ينالوه بأذى وقتل أحد ضباطه ، طوي بساط العصابات والمؤامرات ، وكان أمر هذه العصابات مما دبر في الشرق العربي .

وفي الخامس والعشرين من حزيران (١٩٢١) أعلن استقلال جبل الدروز وكان من قبل بين عاملين العامل البريطاني والعامل الفرنسي ،فلما جاء الجيش الفرنسي إلى دمشق كان من أهل الجبل من يرحبون بالفرنسيين فنالوا استقلالهم (٥ نيسان ١٩٢١) وأصبح جبلهم وهو نحو مائة وخمس عشرة قرية دولة برأسها جعلت السويداء عاصمتها ، ونصب على الجبل أمير من أهله ومستشار إفرنسي ، فانتزع أيضاً من حكومة دمشق التي جعلت دولة لها حاكم ، وذلك بعد أربعة أشهر من استلام الفرنسيين زمام الأمر ، وجعل لهذه الدولة مديرون

بدلاً من وزراء وجعل علم خاص لكل من دولة لبنان الكبير ودولة العلويين ودولة حلب ودولة دمشق ودولة جبل الدروز الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ويحمل كل علم في مطاويه العلم الفرنسي المثلث الألوان ، ولم يجعل لفلسطين علم خاص وبقي العلم فيها انكليزياً واقتصر شرقي الأردن على العلم العربي ، وبذلك أصبحت الشام سبع دول وكانت على آخر عهد الأتراك ثلاث ولايات (دمشق وبيروت وحلب) وثلاثة ألوية مستقلة (القدس — لبنان — دير الزور).

متاعب لبريطانيا وفرنسا واعتداءات :

وفي شباط ١٩٢١ عقد مؤتمر في حيفا مؤلف من رجال فلسطين مسلميهم ونصاراهم نظم احتجاجات على وعد بلفور وطلب تأليف حكومة وطنية وانتخاب جمعية تأسيسية ينتخبها السكان العرب . وفي ١٥ آذار خرج الزعيم فؤاد سليم من إربد في مائة وعشرين فارساً للقبض على بعض الأشقياء من عرب الشقيرات وعلى بعض زعماء الكورة في جبال عجلون فأحاطت بالقوة العسكرية أهالي ست قرى بقيادة كليب الشريدي وابنه وساعدتهم الغابات ووعورةالأراضي وسقط ربع الجنود بين قتيل وجريح وفقد ثلث الخيل ثم استسلم الباقون للعرب الثائرين الذين سلبوا الضباط والعسكر عتادهم وأسلحتهم وألبستهم .

وألقى المندوب السامي في فلسطين في ١٨ نيسان ١٩٢١ خطاباً في عمان قال فيه: إن الحكومة البريطانية تقدر الخدمات التي قدمتها جيوش العرب في الحرب وترغب في أن تتوطد في زمن السلم دعائم التحالف الذي بني في خلال الحرب وقال : يساعد الضباط البريطانيون منذ شهر آب الماضي في إدارة شؤون الأقاليم الواقعة وراء نهر الأردن وسيواصلون العمل بصفتهم مستشارين بالنيابة عني للأمير عبد الله وموظفيه في الأنحاء المختلفة . وقال: إن الضباط البريطانيين الذين يقومون بهذه المهمة في جميع أنحاء المنطقة يعطفون على السكان وعلى آداب اللغة العربية وإن الحكومة البريطانية عولت على ألا تكون البلدان الواقعة فيما وراء نهر الأردن مركزاً للعداء على فلسطين أو سورية .

وفي أول أيار ١٩٢١ نشبت فتنة بين الصهيونيين والوطنيين في يافا انجلت عن قتل ٤٨ رجلاً من العرب وجرح ٧٣ منهم وقتل من اليهود ٤٧ شخصاً

وجرح ١٤٦. وفي سنة ١٩٢١ دخل الأتراك عينتاب وأخرجوا الكتائب الفرنسية منها وباغت عربان الزور الفرقة الفرنسية السورية وقتلوا بعض ضباطها فحلّ بهم العقاب، فتخلت فرنسا عن قلقية بأجمعها وانحصرت قوتها بالشام من حدود كليس في الشمال، وتألفت عصابات من أبناء حارم وكفرتخارين وإدلب وجبل الزاوية والمعرة وصهيون وجرت بينها وبين الجيش الفرنسي معارك قتل فيها كثير من الفريقين، وكان بعض رؤساء تلك العصابات من الأتراك. وقد فقدت فرنسا من جندها في سورية وعلى حدودها بضعة ألوف. وقال الجنرال ويغاند المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في حفلة إزاحة الستار عن النصب التذكاري الذي أقيم لقتلى جيش الشرق في بيروت سلخ ذي القعدة ١٣٤٢ (حزيران ١٩٢٤) : بعد الهدنة سكت المدفع في أوربا إلا من الشام، وكانت الأمهات الفرنسيات يعتقدن بأنهن سيشاهدن أولادهن إلى جنبهن فاضطرت فرنسا إلى إرسال أولادها إلى ساحات القتال في مرعش وأورفة وميسنون حيث تم تحرير سورية بقيادة سلفي الجنرال غورو وقد بلغ عدد القتلى نحو تسعة آلاف و ٢٥٠ ضابطاً فيمكن أن تذكروا أولادكم وأولاد أولادكم بذلك اه. ولم يقتل هذا العدد في أرض الشام بل معظم من قتل في قلقية.

توحيد حكومات سورية وعدم رضى الأهلين :

لم يرتض أهل الداخل وفريق عظيم من سكان الساحل هذا التمزيق الذي حلّ بالشام، فكثر الناقمون والناقدون، وزعم بعض ولاة الأمر من المنتدبين أن هذا التقسيم كان برضى الأهلين، ونزلت فرنسا على رغائبهم، وبعد التجربة الأولى رأت المفوضية العليا أن تعيد المدن الأربع إلى جمعها بعد الشتات فأعلن الجنرال غورو في اليوم العشرين من حزيران ١٩٢١ في دمشق أساس الوحدة السورية بإنشاء مجلس اتحادي لها مؤلف من دول العلويين وحلب ودمشق فقط، على أن يكون أساساً للوحدة وألقى خطاباً مثل خطاب دمشق في مدينة حلب يوم ٢٨ منه بحضور مندوبي الدول الثلاث ومما قال فيه : وكان العمل الأول الذي قامت به فرنسا لتوطيد اتحادكم وحريتكم الوطنية تأسيس الحكومات المستقلة، وكانت الغاية من ذلك مراعاة النزعات الخاصة ووضعها في قالب يتألف منه مجموع متناسب الأجزاء. قال: ولم يفتني قط وجوب إحكام

الصلات بين هذه الدول التي ينبغي أن يؤلف مجموعها سورية المستقلة أي سورية التي طالما رغبت فرنسا في إنشائها قال : والواجب أولاً تنظيم هذه الدول ومنحها قسطاً أوفر من الحرية ، وتأسيس صلة اتحاد بينها ، ولا أذكر لبنان بين دول الاتحاد لأن تقاليده الخصوصية تقضي عليه بالسعي على انفراد وراء التقدم وبمشاركة قليلة في الاتحاد السوري لا تتناول إلا الوجهة الاقتصادية دون سواها ، إلى أن يقرر من تلقاء نفسه الدخول في هذا الاتحاد .

وبدىء من قابل بجعل بعض فروع الإدارة اتحادية كالبريد والبرق والعدلية والمعارف العالية والتمليك ، وجعل للاتحاد مجلس مؤلف من خمسة عشر عضواً خمسة عن كل دولة ، واجتمع المجلس في حلب في السنة الأولى وفي السنة التالية نقل مقره إلى دمشق بصورة دائمة ، ويختار هؤلاء عضو رئيساً من بينهم فعين لهذا الغرض السيد صبحي بركات الخالدي واختار لدوائر الاتحاد مع العرب جماعة من الأتراك والأرمن والروم فتأثر الوطنيون لذلك ، لأن اللغة العربية لم تُرعَ لها حقوقها وحرم الوظائف بعض الوطنيين وتولاها بعض من ليس لهم بهذه الأرض صلة ، ولا بالعرب والعربية قرابة .

وفي ١٧ أيار عزمت بريطانيا العظمى أن تعترف باستقلال شرقي الأردن وأن يجعل أميرها عبد الله بن الحسين وتنشأ فيها حكومة دستورية وتعقد معه اتفاقاً على أن تتعهد حكومته بالاعتراف بالحقوق الدولية . وأنشأت هذه الحكومة تمنح لقب باشا لمن تريد تشريفهم أو تأليف قلوبهم من المشايخ وغيرهم ، فمنحت هذا اللقب للصعاليك وأسرفت في منحها والتف حول أمير تلك الكورة بعض جماعات من الوطنيين الذين كانوا اشتغلوا مع أخيه الملك فيصل في دمشق ولم يلبثوا أن انفضوا من حوله بطرق اتخذتها حكومته ، وكان يتقاضى لها معاونة سنوية من بريطانيا ١٥٠ ألف جنيه ولنفقاته الخاصة ٣٥ ألفاً من الجنيهات ثم أنزلت المعاونة إلى ٨٠ ألفاً ومخصصاته إلى عشرين ألفاً .

وفي صيف سنة ١٩٢٣ اعتدى بعض دروز الشوف على النصارى من جيرانهم واغتيل بعضهم ، فقابلهم المعتدى عليهم بالمثل ، واختل الأمن في أواسط لبنان وكاد يتعدى إلى بعلبك ، فعنيت حكومة الانتداب بجمع السلاح من الأيدي وعاقبت الفاعلين ، ووضعت غرامات على بعض القرى التي خالفت أوامر

الحكومة . وفي سنة ١٩٢٣و١٩٢٤ كثر إغلاق الحوانيت في دمشق وحمص وحماة احتجاجاً على كثرة الضرائب ، وتقريب بعض أشخاص من الحكومة المنتدبة يوسعون مجال الخلف بين المنتدبين والمنتدب عليهم ، ويسودون الناس بوشاياتهم للاحتفاظ بكراسيهم وأغلقت دمشق خمسة عشر يوماً متتابعة احتجاجاً صامتاً على انتخاب أعضاء المجلس التمثيلي بالإكراه واستعمال الحكومة وسائط الإرهاب في المدن والقرى .

صك الانتداب وموافقة الدول الكبرى عليه وأشكال جديدة من الإدارة:

جاء في معاهدة لوزان (٣٠ شباط و٢٤ تموز ١٩٢٣) التي عقدت بين الدول وبين تركيا أن الحدود التركية السورية قد ذكرت في المادة الثامنة من الوفاق الفرنسي التركي المؤرخ بيوم عشرين تشرين الأول ١٩٢١ — والغالب أن هذا الاتفاق المعروف باتفاق فرانكلين بويون ، لم ينشر خلافاً لما ادعته السياسة في العهد الحديث بعد الحرب ، من أنه لا تعقد بين الدول محالفات سرية بعد الآن — أن مجلس جمعية الأمم أثبت في جلسته المنعقدة يوم ٢٩ أيلول ١٩٢٣ أن الانتداب على الشام (سورية ولبنان) والانتداب على فلسطين قد دخلا كلاهما في دور التنفيذ ، وقد جاء في المادة الأولى من هذا الصك أن الدولة المنتدبة تضع نظاماً أساسياً لسورية ولبنان في خلال ثلاث سنوات تبتدىء من تاريخ الشروع بتطبيق الانتداب ، ويعد هذا النظام الأساسي بالاتفاق مع السلطات الوطنية ، وينظر فيه بعين الاعتبار إلى حقوق جميع الأهلين في الأراضي المذكورة وإلى مصالحهم وأمانيهم ، وينص فيه على اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تسهل لسورية ولبنان سبيل النمو والتقدم المتوالي لدولتين مستقلتين ، وتسير إدارة سورية ولبنان طبقاً لروح هذا الانتداب ريثما يشرع في تنفيذ النظام الأساسي ، وتؤيد الدولة المنتدبة الاستقلال الإداري المحلي فيهما ، بكل ما تسمح به الأحوال .

وجاء في المادة الثانية أنه يمكن للدولة المنتدبة أن تبقي جنودها في الأراضي المار ذكرها لأجل الدفاع عنها ، ويمكنها أيضاً، إلى أن ينفذ النظام الأساسي ويعاد الأمن إلى نصابه، أن تنظم القوات المحلية اللازمة «المعروفة بالمليليس» للدفاع

عن تلك الأراضي ، وأن تستخدمها في هذه السبيل وفي حفظ النظام ، ولا يجند أفراد القوات المذكورة إلا من أهل تلك الأصقاع وبعد ذلك تصبح تلك القوات تابعة للسلطة المحلية مع الاحتفاظ بما يجب أن يبقى للدولة المنتدبة من حق السلطة والمراقبة عليها ، ولا يجوز استخدامها لغايات غير التي تقدم ذكرها إلا بإذن الدول المنتدبة . وما من شيء يمنع سورية ولبنان من الاشتراك في الإنفاق على القوة العسكرية النازلة في أراضيها من قوات الدولة المنتدبة ، ويحق للدولة المنتدبة كل حين أن تستخدم الموانى والخطوط الحديدية ووسائل المواصلات في سورية ولبنان لنقل جنودها وجميع المعدات والمؤن ومواد الوقود . وفي المادة الثامنة أن الدولة المنتدبة تضمن للجميع حرية الضمير التامة كما تضمن حرية القيام بجميع الشعائر الدينية التي تتفق مع النظام العام والآداب ، ولا يجوز أن يتبع شيء من التمييز وانتفاء المساواة بين سكان سورية ولبنان بسبب اختلاف الجنس أو الدين أو اللغة وتقوم الدولة بإنماء التعليم العام باللغات الوطنية الشائعة في أراضي سورية ولبنان .

وصادقت الولايات المتحدة (١٩٢٤–١٣٤٣) على صك الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان الذي وضع موضع التنفيذ منذ ٢٠ أيلول ١٩٢٣ وقد جاء في المادة الخامسة منه للأميركان الحرية التامة في إنشاء المعاهد والصروح والملاجىء العلمية والدينية والفنية في جميع أراضي الانتداب الفرنسي مع التعليم باللغة الإنكليزية ، ولم تعترف الولايات المتحدة بالانتداب البريطاني إلا في أواخر شباط ١٩٢٥ مشترطة أن يكون للرعايا الأميركيين مثل الحقوق التي للرعايا الإنكليز .

طبقت مواد الاتحاد في حلب ودمشق بعض الشيء مع وجود الدولتين دولة حلب ودولة دمشق ، أما دولة العلويين فلم تتحد بغير الأمور العدلية . وفي يوم ٢٦ حزيران ١٩٢٤ (٤ ذي القعدة ١٣٤٢) أعلن المفوض السامي في حديقة الأمة بدمشق الوحدة السورية وتأليف الدولة العربية السورية من حكومتي حلب ودمشق فقط ، فخرجت دولة العلويين ودولة جبل الدروز كما خرجت دولة لبنان الكبير بالطبع من باب الوحدة ، فأصبح بذلك عدد دول الشام ستاً بدلاً من سبع أي أن المدن الأربع عادت فألفت حكومة واحدة على نحو ما

كانت زمن الحكومة الفيصلية ، ولكن بتشذيب بعض أطرافها إذ نزع من جسمها دولتا الشرق العربي وجبل الدروز وخطب القائد قائلاً : إن هذه الدولة الجديدة الفخورة بماضٍ يحوي أعظم ما نظره الشرق والتي ستضم إليها أهم مدن الإسلام التي كانت منبع الترقي الفكري في جميع الأزمان ... إن مثل هذه الدولة تقدر ويجب أن تكون في الشرق الأوسط مركزاً مشعاً وجذاباً . والسلطة التشريعية تكون بيد مجلس نيابي والسلطة الإجرائية تسلم إلى شخص يدعى رئيس الحكومة السورية بالانتخاب ، ويكون له مجلس وزراء يجتمعون تحت رئاسته يكون كل واحد من هؤلاء الوزراء مسؤولاً شخصياً عن دائرته أمام مجلس الأمة .

وفي حزيران ١٩٢٤ (ذي القعدة ١٣٤٢) ألقى أحد رجال بريطانيا بياناً قال فيه : إن مهمة بريطانيا في فلسطين هي إنشاء وطن قومي لليهود من ناحية وصيانة مصالح السكان غير اليهود من ناحية أُخرى ، وقد سعت بريطانيا لمعاملة الأهلين على قدم المساواة ، ولكنها صادفت متاعب كثيرة بالنظر لعدم تجانسهم ، وأنشأت إدارتين مختلفتين إحداهما في غربي الأردن حيث يوجد الوطن القومي لليهود والآخر في شرقي الأردن حيث للعرب الأغلبية ، ولكنها تسعى دائماً إلى التوفيق بين مصالح اليهود والمسلمين .

غزوة النجديين عبر الأردن واستيلاؤهم على مكة وشؤون :

حكومة عبر الأردن أو شرقي الأردن أو الشرق العربي هي بمثابة حاجز يقي فلسطين اعتداء البادية ، وقد كثر اعتداء عرب البلقاء وما إليها مثل عشائر الحويطات وبني عطية على تجار نجد يسلبونهم بضائعهم وجمالهم ، وشكت حكومة الملك عبد العزيز بن سعود صاحب نجد إلى حكومتي الحجاز والشرق العربي فلم يسمع لها شكوى،فأرسل صاحب نجد نحو ألف وخمسمائة مقاتل من رجاله في ١٠ آب ١٩٢٢ وهاجموا أم العمد في البلقاء ، وقتلوا أهل الطنيب وأعملوا السيف والنار في عرب بني صخر واشترك الأديات من عرب البلقاء في قتال النجديين ، وتلاحقت أفخاذ بني صخر ورجالهم من العيسى والزبن والحريشة ، وجاء بعض بني حميدة النازلين إلى الجنوب الشرقي من مادبا حتى

وادي الموجب ، واشتركوا في رد هجمات أهل نجد فأزاحوهم إلى بئر عمري وهناك تشردوا في الأودية والتلال ، وقيل إنه قتل منهم نحو ثلثمائة وقتل من أهل الشرق العربي كثيرون ، وقد تأثرت الدبابات الإنكليزية النجديين إلى عمري فعادت وجنودها يزعمون أنهم لم يهتدوا إلى الطريق .

وجاء النجديون ثانية بقيادة درزي بن دغمى السمير زعيم الرولة المتدينة ، وأغاروا على عرب الحويطات في وادي موسى ، وعلى أطراف معان ، ونشبت معركة أبلى فيها الحويطات بلاء حسناً وعاونهم بعض بني عطية النازلين حوالي معان إلى تبوك ، وجاء النجديون في ١٤ المحرم ١٣٤٣ إلى الكاف (قريات الملح) الواقعة على الحدود بين نجد والشام في ٢٢٠٠ – ٢٦٠٠ مقاتل كما قدرتهم حكومة الشرق العربي واستولوا في طريقهم على الكاف وأخذوا حاميتها وهي أربعون جندياً وضابطان وقتلوا المفرزة البريطانية النازلة في محطة الطيران في زيزاء وعددها أثنا عشر جندياً وضابط ، ووصل الجيش إلى مضيق رأس العين محلة عمان ، فخرج أهالي الصلت وعمان ومنهم شراكس وششن من النازلين في قرى الناعور وعين صويلح ووادي السير ، اشتركوا مع الجند العربي في القتال من الصباح إلى العصر ، حتى تراجع النجديون إلى محل يبعد ثلاث ساعات عن قصر المشتى إلى الشرق وكان تأثير الطيارات البريطانية في النجديين كثيراً هاجت لأصوات قنابلها إبلهم ، وقد قتل النجديون من قابلهم بالسلاح من أهالي الزيزاء واللبن وأم العمد والطنيب والقسطل ومادبا ويادودة والرجيب وسحاب والموقر وعمان ، وادعت حكومة الشرق العربي أن النجديين خسروا ألف قتيل وجريح على أقل تعديل وأن عدد قتلى عرب المنطقة مادبا وعمان لا يتجاوز المئة والعشرين وأن خسائر الجنود والبدو المرافقين لهم بلغت عشرين رجلاً وامرأة ، وقد عزز الجيش البريطاني في فلسطين قوة الشرق العربي بأربع دبابات وستمائة جندي . وقال العارفون من الأهلين : إنه قتل من أهالي المنطقة نحو ستمائة ولم يتجاوز قتلى النجديين المئة وأربعين قتيلاً وأن قتلى بني صخر فقط ثلثمائة قتيل . والمقصود من هذه الغزوة عمان وأميرها عبد الله بن الحسين لأن اعتداءاتهم على تجار نجد كثيرة ، وعاونهم العيسي والزبن والخريشة والحديد والعجارمة والدعجة ، وذكروا أنه كان في جملة النجديين كثير من عرب

حرب النازلين بين الحرمين لأنهم مغاضبون لملك الحجاز فالتحقوا بالإخوان نكاية به . وذكر بعض الواقفين على مجرى السياسة أن الجنيهات الإنكليزية وجدت بكثرة في جيوب الإخوان الذين غزوا بلاد الأردن للمرة الأولى وأن حملتهم لم تتقدم نحوها إلا بعد زيارة المستر فيلبي المندوب الإنكليزي في الشرق العربي لبلاد نجد .

وفي اليوم الأول من كانون الثاني ١٩٢٥ (١٣٤٣) أعلنت الوحدة بين دولتي دمشق وحلب فقط وعينت الوزارة برئاسة السيد صبحي بركات الخالدي على أن لا تسأل وزارته أمام مجلس النواب شأن سائر الوزارات في العالم ، ولا تسأل الوزارة عما تفعل ، وتستمد قوتها من المفوضية العليا ، وللمستشارين القول الفصل في كل الأمور ، وهكذا الحال في نظار لبنان الكبير فهم غير مسؤولين إلا عند المفوضية العليا .

وأعلن الجنرال سراي المفوض السامي يوم وصوله إلى بيروت إخراج الحاكم الفرنسي الذي كان يتولى لبنان الكبير وأن يباشر المجلس النيابي اللبناني بانتخاب حاكم وطني ، ولما اختلفت آراء النواب حل المجلس وبوشر بانتخاب جديد ، وأخذ التعصب الديني بعض نواب اللبنانيين فآثروا حكم غريب على واحد من قومهم مهما كانت نحلته ، أما حاكم العلويين فقد ظلّ إفرنسياً ، ومن المظاهر الغريبة أن تستحكم اللغة الفرنسية في مجلس لبنان الكبير استحكام اللغة التركية من مجلس وزراء سورية ، وأن يعد بعض أولئك النواب والوزراء التفرنس والتترك من أمارات الظرف والفضل، في ديار أرضها وسماؤها عربيتان وهي مستقلة بالإجماع ، واللغة أول أداة في أدوات الاستقلال ، وحجر الزاوية في بنيانه .

وفي كانون الثاني ١٩٢٥ (رجب ١٣٤٣) رأى بعض المفكرين في حلب وحماة وحمص ودمشق أن الوقت ملائم لعرض مطالب الشاميين على المفوض السامي الجنرال سراي ، فتألفت وفود من الأعيان والمفكرين من المدن الأربع وقصدت إلى بيروت وعرضت مطالب الأمة على المفوض السامي ، وخلاصتها أن الحلفاء اعترفوا باستقلال الشام في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ وأنه يحق لها تقرير

مصيرها وأنه فككت أجزاؤها وأُنشئت فيها دويلات صغيرة قضي بها على وحدة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأن القائمين بالأمر أثاروا النعرتين الطائفية والدينية ، ومنحوا المدارس الأجنبية ذات البعثات الدينية المساعدات المالية والمعنوية ، ليفصموا عرى الرابطتين الوطنية والقومية وليتمكنوا بهذا التفريق من القضاء على استقلال القطر ووحدته ، وأن سورية بحدودها الطبيعية وطن واحد بلغتها وقوميتها وعاداتها وأخلاقها وتاريخها فلا مسوغ لتجزئتها وجعلها دويلات عديدة ، وأن أسلاف المفوض السامي اتخذوا اختلاف المذاهب والمساومات السياسية معاول لتقويض بناء الوحدة السورية . فسلخوا القسم الشمالي منها وأعادوه إلى الحكومة التي أُنقذ منها في بادىء الأمر ، ولم تزل طامعة بالاستيلاء على القسم الآخر فحرموا هذا الوطن حدوده الطبيعية وخطوط دفاعه ، والحدود إذا لم تكن عسكرية طبيعية لا سبيل إلى ضمان استقلالها . وأن المنتدبين السابقين لم يكتفوا بأن يحفظوا للبنان الصغير امتيازاته ، بل عمدوا إلى ضم أرجاء أُخرى من الداخل والساحل مما يزيد عن مساحته الأصلية مرتين ، ويزيد على عدد سكانه مرة وجعلوه في صورة دولة لبنانية مستقلة ، كما سلخوا جبل الدروز وجبال العلويين وجعلوها دولتين . وطلبوا تأليف لجنة تأسيسية وإعطاء حق التشريع للأمة والحرية الشخصية وحرية الاجتماع والجمعيات والصحافة وإلغاء القرارات الاستثنائية والمحاكم الأجنبية وأن تدار الأوقاف الإسلامية والخط الحجازي الذي هو وقف إسلامي بمعرفة الحكومات الوطنية ، وأن تمنع الهجرة الأرمنية إلى الشام لأن عدد المهاجرين إلى هذا القطر بلغ مائة وثمانين ألفاً زاحموا الوطنيين في الأعمال الصناعية والتجارية مزاحمة لا تحتمل إلى غير ذلك من المطالب كالنقد السوري ورفع الحواجز الجمركية وذلك بعقد اتفاقات مع الحكومات المجاورة كما عقد بين سورية وفلسطين للتبادل التجاري ، وطلبوا إلغاء الديون العمومية وإبطال الضمانات الكيلومترية التي تعطى لبعض الخطوط الحديدية لاستغنائها بما تربح عن هذه المعاونة ، وأن توحد النُظُم الإدارية ، ويلغى قانون العشائر ويجعل حد لتدخل المستشارين في صغار الأمور وكبارها ، وتسند الوظائف إلى أهل الكفاية من بني الوطن الأصليين ويقتصر على استخدام الوطنيين في جميع الوظائف المحلية .

وقد وعد المفوض السامي وفود المدن الأربع بدرس مطالبهم وإنفاذ ما في وسعه ووسع حكومته إنفاذه ، وأشار إلى أن الواجب عليهم أن ينظموا صفوفهم ويؤلفوا أحزاباً تسير بعقل وروية لا يتخذها بعض أرباب الأغراض سلماً لبلوغ غاياتهم . وقد عاد الجنرال سراي في خطاب له ألقاه في حمص (أيار ١٩٢٥) خاطب به الأعيان بقوله : اعملوا على توحيد كلمتكم قبل اهتمامكم بالاستقلال فإن الاستقلال إنما يحصل عليه من اتحدت آراؤهم ، إلى هذا أوجه نظركم ، اتحدوا أولاً فإن الباني إنما يباشر وضع الأساس قبل أن يهتم بالتوريق والدهان اه. وبالفعل تأسس في سورية حزبان حزب من جميع طبقات الشعب واسمه حزب الشعب وآخر يناصر الحكومة الحاضرة واسمه حزب الوحدة كما تألفت في لبنان أحزاب.

صاحب الوعد للصهيونين ومطالب الفلسطينيين والسوريين وكوائن :

وفي يوم ٢٥ آذار ١٩٢٥ (١ رمضان ١٣٤٣) جاء القدس لورد بلفور الوزير البريطاني صاحب الوعد للصهيونيين بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود الذي صرح به في تشرين الثاني ١٩١٧ باسم بريطانيا العظمى ، فاحتج المسلمون والنصارى فيها على مجيئه وأضربوا عن الأعمال إضراباً تاماً ، وكان مجيئه للاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية في بيت المقدس ، وقد أُرسلت برقيات الاحتجاج من أنحاء القطر على من فصل بعمله فلسطين عن أُمها الشام ، وجاء مساء يوم ٨ نيسان الى دمشق فأظهر الدمشقيون نفرتهم منه ومن وعده ، وأُغلقت المدينة صباح الغد محتجة على وعده وبعد الظهر تجمع جمهور لا يقل عن خمسة آلاف في ساحة الشهداء أراد الدرك منعهم من التجمع بالتهديد والضرب فرشقه بعض الفتيان بالحجارة ، فاضطر الدرك إلى استعمال السلاح في الهواء فجرح عشرون شخصاً هلك منهم اثنان واضطرت الحكومة اللورد أن يخرج إلى بيروت فأركب البحر والبيروتيون يحتجون عليه كاحتجاج الدمشقيين ، ولم يستطع أن يرى اللورد من دمشق غير جدران الفندق ، ومن بيروت إلا الطريق إلى السفينة فقط .

وفي ٢٨ أيار (١٩٢٥) أنذرت بريطانيا العظمى الملك حسين بن علي أن يغادر العقبة خلال سبعة أسابيع — وكان جاءها بعد أن سقط الحجاز في أيدي جيش الملك عبد العزيز بن سعود ملك نجد — لتستلمها حكومة شرق الأردن

وتضمها مع معان إلى الأصقاع التي تديرها لأنها ضمن الانتداب البريطاني ، ولتحافظ عليها من الوهابيين الذين فتحوا مكة والطائف وانتزعوهما من يد الملك حسين ، فأجاب جلالته إنه لا يسعه بالنظر للعهود المقطوعة له من الحلفاء ولا سيما بريطانيا أن يتنازل عن هاتين البلدتين الحجازيتين (العقبة ومعان) وأنه لا يعترف بالانتدابات المخالفة لتلك العهود ، وأبان ما سينجم عن عملها هذا الذي سيدعو إلى هياج عظيم في العالم العربي . وبعد أيام أوعزت إليه انكلترا أن يغادر القطر فحملته إلى قبرص ليقيم فيها . وفي حزيران قتل الأشقياء قائدين افرنسيين في طريق دير الزور كانا يسيران في سيارة فبعثت السلطة طيارات أمطرت عشائر البواسرية التي فقد الضابطان في أرضها وابلاً من القذائف ، فهلك منهم أكثر من ثلاثين نفساً وتلف كثير من الخيل والإبل والغنم ، ثم حكمت على خمسة منهم بالقتل . وفيه جاء وفد من أعيان دروز جبل حوران وراجعوا السلطات الفرنسية يطلبون انضمامهم كما كانوا سابقاً إلى حكومة دمشق على أن يكون لهم بعض الامتيازات المحلية إذ ثبتت لهم مضرة الانفصال . كما أن وفداً من اللاذقية قابل بعض رجال تلك السلطة وأبانوا له الأضرار التي نشأت من فصل جبال النصيرية عن أمها سورية وطلبوا إرجاعهم إلى حكمها .

وفي شهر نيسان ١٩٢٥ جاء فلسطين وزير المستعمرات البريطانية فقابلته وفود الأمة يتقدمها وفد اللجنة التنفيذية ووفد الحزب الوطني ، وتكلم غير واحد من رجال الوفد معرباً عن ظلامة الفلسطينيين وضرر الوطن القومي ، فرد الوزير على أقوالهم ومما قاله: إنه رأى فلسطين أسعد من الأربعين مستعمرة التي يهتم بشؤونها ، وقدمت له الوفود تقريزاً هذا ملخصه :

١ً — قدم عرب فلسطين تقارير كثيرة وأرسلوا وفدهم إلى لندن مرتين وفي كل ما قدموه بينوا التناقض الغريب الذي يظهر في خطة الحكومة الانكليزية في ديارهم على الرغم من أ — نص عهد جمعية الأمم . ب — العهود المقطوعة للملك حسين . ج — البلاغ المنشور من القائد اللنبي قائد الحملة الفلسطينية . د — بعض مواد صك الانتداب . هـ — البيانات الرسمية والشبه الرسمية الصادرة من الوزارات .

٢ً — جرّت السياسة التي تسير عليها الحكومة في فلسطين إلى حالات

اقتصادية صعبة لا يمكن الاستمرار على تحملها ، ودوام الحال على هذا الشكل دون أن يجد العرب آذاناً صاغية عادلة يؤدي حتماً إلى سقوط القطر في هوة أشد عمقاً من الحالة الحاضرة إذ أنهم . أ — يقضي عليهم أداء ضرائب باهظة للإنفاق على ترتيبات واسعة لا يتحملها البلد لتنفيذ السياسة الصهيونية التي لا يمكن أن تتفق مع مصالحهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ب — إنهم حرموا إدارة بلدهم وتمتعهم باستقلال ذاتي على حين ليسوا أقل مستوى من سكان البلدان العربية الأخرى مثل العراق وشرق الأردن التي تتمتع بحكم ذاتي نيابي . ج — حرموا حتى مما كانوا يتمتعون به من بلديات ومجالس إدارة ومجالس عمومية منتخبة ومن إرسال أعضاء إلى البرلمان في العهد التركي . د — فتحت أرضهم لهجرة يهودية كبيرة تحتوي على كثير من العناصر غير الصالحة لحياة البلاد وتحملها اقتصادياً واجتماعياً . ه — قد جعل للعناصر اليهودية أرجحية ظاهرة في الإدارة الرئيسة وفي تسيير المصالح اليهودية القومية والاجتماعية ، هذا وهم أقلية ضئيلة عدداً ومصلحة .

٣ً — ما أراد العرب في فلسطين قط ، وهم يطلبون حقهم في الحكم التشريعي ، أن يغمطوا حقوق اليهود الذين يساكنونهم ، ولكنهم يريدون أن تمتعوا بحقهم باعتبار أنهم أكثرية ساحقة في العدد والمصلحة ، وباعتبار أنهم عدوا بوعود صريحة ، وباعتبار أن عهد جمعية الأمم يخولهم ذلك مع حفظ حق اليهود الوطنيين في الاشتراك معهم في الإدارة والتشريع بحسب نسبتهم .

٤ً — يعتقد العرب أنهم لن يطمئنوا في ديارهم ولن يروا في الحكومة البريطانية النية الحسنة التي طالما أعلنت أنها تنطوي عليها إذا استمرت في طرز الإدارة والسياسة التي سارت عليها في فلسطين إلى الآن مع أنهم يريدون دائماً أن يكونوا على وفاق تام معها في مصالحها النزيهة ، ويعتقدون أنه قد آن للحكومة البريطانية أن تقلع عن تجربتها العقيمة وأن تعيد نظرها بصورة جدية في هذه السياسة التي جعلت القطر وأهله في حالة اضطراب روحي وانحطاط اقتصادي وقلـق .

٥ً — وها نحن أولاء نقدم لها مطالب الأمة بصورة صريحة واضحة رجاءَ أن تبدل علاقة الانتداب السيئة .

١ً – تأسيس حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من الأهالي الفلسطينيين بحسب التمثيل النسبي .

٢ً – تسن جمعية وطنية منتخبة القانون الأساسي الذي يضمن بقاء الأماكن المقدسة بيد أهلها القدماء على أن لا يغير شيء فيها وتحفظ حقوق الأجانب ومصالح الدولة المساعدة المتفقة مع مصالح البلد وتضمن مشاركة اليهود الوطنيين بالحكم والتشريع بنسبة عددهم ويراعى في وضعهما الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ضمانة التعهدات الدولية التي تحملتها الدولة المساعدة وهي التعهدات الصحيحة وحفظ الآثار وحرية الأديان ونحوها على النمط الوارد في المعاهدة المعقودة بين الحكومة الإنكليزية والعراق اه .

تاريخ الصهيونية وعملها الأخير :

ولما كانت الصهيونية من أهم المسائل التي تشغل بال الشاميين عامة وإخوانهم أهل فلسطين خاصة وكان لها مساس بسياسة هذا القطر وتاريخه عهدنا إلى أحد الواقفين على أسرارها[1] فكتب إلينا ما ملخصه : اليهود قبيلة سامية نزحت من العراق إلى فلسطين وسكنت فيها زمناً ، ثم هاجرت إلى مصر فمكثت هناك مدة طويلة وانقلبت إليها ، وفتحتها فتحاً عسكرياً وتسلطت على بعض شعوبها . وقد أسسوا شبه حكومة ثم ما لبثوا أن دب فيهم الفساد، فانشطروا إلى قسمين شمالي وجنوبي ، وأمسوا عرضة لغارات حكومات مصر وآشور وبابل لوقوع أرضهم في الطريق الوحيد بين الدول المتزاحمة ، ثم تغلبت تلك الدول عليهم فسبوهم وأخرجوهم من فلسطين ، فبدأت نفوسهم تحن لإعادة مملكتهم القديمة وإحياء قوميتهم ، وقد كبر هذا الرجاء في نفوسهم ، فحاولوا مرات استردادها من أيدي الرومانيين ففشلوا ، وخرب تيطس هيكلهم وشتتهم في أطراف الأرض، وسرعان ما ثاروا بقيادة باركوخبا ومساعدة الحاخام عقيبا فأخفقوا ، وعجزوا عن الخلاص من حكم الرومانيين الثقيل .

ورغم هذه الصدمات أصبحت فكرة الرجوع إلى فلسطين عقيدة دينية عندهم ، برزت في آدابهم الشعرية والنثرية ، وأظهروا من الحنين إلى فلسطين

(١) كاتب هذا الفصل السيد عمر الصالح البرغوثي .

والتلهف على زوال مجدهم، ما خلد ذكرهم في تاريخ الأدب. وقد زعم كثيرون أن المسيح أتاهم مبشراً بالرجوع إلى أرض الميعاد فلم ينجحوا لأن البيئة التي عاش فيها اليهود قروناً حالت دون بلوغهم أمنيتهم وحرمتهم الشعور بالروح القومي ، لو لم تتوال عليهم عواصف الاضطهادات في أوربا التي أيقظتهم ودفعتهم إلى إظهار الصهيونية[١] الحديثة التي أوجدها عاملان « الأول » الشعور بالقومية ، « الثاني» مضادة اليهود العامة . والقصد من الصهيونية عزل الشعب اليهودي عن الشعوب الأخرى ، وجعل فلسطين وطناً خاصاً بهم ، يقوم على القومية ويعترف لهم به اعترافاً دولياً مضموناً ضماناً شرعياً .

ظهرت الصهيونية بمظهرها الحقيقي سنة ١٨٥٢م حين حضّ هولنكسورث الإنكليزي على إقامة حكومة يهودية في فلسطين لحماية طريق الهند البرية . وسافر السر موسى منتفيوري إلى فلسطين وطلب من محمد علي باشا المصري إسكان اليهود في القطر فرفض طلبه . وقام كثيرون من الأدباء والسياسيين واقترحوا اقتراحات مختلفة منها جعل فلسطين حكومة يهودية ، أو عمل خط حديدي في العراق وإسكان اليهود على جانبيه أو إيجاد مأوى لهم في شرق الأردن .

وقد حام كاليشر في كتابه مطلب صهيون حول استعمار فلسطين واستملاك الأرض وإنشاء مدرسة زراعية وتأليف حامية إسرائيلية عسكرية ومزج الفكرة القومية بالروح الديني وصرح أن الخلاص الذي نوه به الأنبياء يأتي متتابعاًبمساعدة اليهود أنفسهم . وسافر مراراً لترويج هذه الفكرة ، وألف الجمعية الأولى الاستعمارية في فرنكفورت سنة ١٨٦١ وحمل بعض الحاخامين على الاشتراك معه وأعلن بعضهم أن الاستعمار في فلسطين من الأمور المقدسة فألهبت تقوى اليهود هذه الجملة البراقة ، وألفوا بضع جمعيات استعمارية في الممالك الأوربية وأُسست المستعمرة الصهيونية الأولى (عيون قارة) في فلسطين سنة ١٨٧٤ .

إلا أن العمل الجدي شرع فيه سنة ١٨٩٧ عند عقد المؤتمر الأول الذي اشترك فيه ممثلو خمسين جمعية صهيونية وبرزت الروح الاستعمارية بشكل جلي فقاومتها الحكومة العثمانية بوضع العراقيل أمام هجرتهم وقيدتهم بقيود

(١) صهيون جبل جنوب القدس ثم شمل المدينة وأصبح علماً عليها . والنسبة إليه تدل على الجماعة الذين يرغبون في الرجوع إلى فلسطين .

جعلت هجرة اليهود إلى فلسطين في حكم المستحيل تقريباً . وكلما كان ينتعش الروح اليهودي القومي يشتد كره الأمم لهم ، وهم لا يعبأون بذلك زاعمين أنها موجة ستضمحل أمام الرقي العلمي المنتشر هناك ، فانتهت عاقبة هذا الرجاء بالفشل وتعرضوا للاضطهاد في الأقطار .

ألف الزعيم الصهيوني الكبير تيودور هرتسل كتابه الوطن اليهودي سنة ١٨٩٥ . وقد جاء فيه أن مقاومة اليهود في نمو مستمر ومقاومتهم خطر على العالم بأسره ، لأن اليهود شعب لا يمتزج بغيره والاختلاط الحقيقي يكون بالزواج المتبادل ، واقترح فيه أن يعطى لهم جزء من الأرض في فلسطين أو الأرجنتين ليجتمعوا بها ويقيموا لهم وطناً خاصاً بهم ، وإذا سمح لهم بفلسطين فإنهم يرون من الواجب أن تكون محلات العبادة المختصة بالطوائف الأخرى ملكاً ممتازاً لهم. وأشار بتأليف جمعية تشرف على الأعمال العلمية والسياسية وتأسيس شركة يهودية كالشركات الإنكليزية والفرنساوية الصناعية «الاستعمارية » العظمى يكون رأس مالها ٥٠ مليون ليرة إنكليزية وتتخذ لها مركزاً رئيساً في لندن ، ويعهد لهذه الشركة بالأعمال التي تهيئها اللجنة التنفيذية اليهودية وتسعى الطائفة الجديدة لترويج المهاجرة بطريقة منتظمة ، ولم يعبأ هرتسل بقوانين الكنيسة فطلب فصلها عن السياسة .

ولما زار هرتسل بريطانيا العظمى لم يقبل اليهود على دعوته كما أقبل أهالي أوربا الذين ناصروه بالمال والرجال . وأول من اعتقد بصحة مشروع الوطن اليهودي جمعية زيون في النمسا التي طلبت تأليف جمعية يهودية عامة ، واقترحت تأسيسها في لندن ، ثم عرفوا هرتسل أن جمعيتهم قبلت دعوته . وظهر أن الذين استهوت قلوبهم فكرة تأليف الجنسية اليهودية هم الذين اعتبروا هرتسل زعيماً ومخلصاً لهم . ولكن المتدينين قاوموه عندما عرفوا أن بعض زعماء دعوته لا دينيون . وتصدى له رؤساء الحاخامين في روسيا وألمانيا والنمسا وانكلترا وقالوا : إن الصهيونية حركة بعيدة عن اليهودية وإنها مخالفة لأوامر الله تعالى . وقال الكاتب الشهير لوسيان وولف : إن الصهيونية حماقة ، وقال غايكر : إن الصهيونية تؤدي إلى حرماننا حقوقنا المدنية في الممالك الخارجية . أما بعض نصارى أوربا فقد أظهروا عطفاً على الصهيونية وطفقت بعض جرائدهم تحض اليهود على

استعمار فلسطين إتماماً لنبوات التوارة ، فصادفت دعوتهم رواجاً وتكاثر دافعو الشاقل[١] الذين انضموا إلى الصهيونية على مقاومة أنصار الدين لها وقد عقدت بين سنة ١٨٩٧ — ١٩١١ عشرة مؤتمرات ، وبعقد المؤتمرات قصد هرتسل إحياء الشعور القومي في اليهود ونشر الدعاية الصهيونية ، وقد نجح في فكرته هذه ووفق لعقد المؤتمر الأول في مدينة بازل (سويسرا) سنة ١٨٩٧ فاشترك فيه أعضاء كثيرون بعضهم يمثل جماعات وبعضهم جاءوا عن أنفسهم وقد قرروا ما يلي :

(١) تعليم اللغة العبرية ونشر آدابها وإنشاء مدرسة كبرى في يافا أو القدس.

(٢) إنشاء مدارس يهودية في الأحياء الإسرائيلية لتعليم اللغة العبرية وتأليف لجنة تعتني بالآداب العبرية .

(٣) إنشاء صندوق توفير يهودي وقد وضعت قاعدة غرض الصهيونية وهي إيجاد وطن للشعب اليهودي في فلسطين مضموناً ضماناً شرعياً دولياً وتتخذ الوسائل للوصول إلى هذا الغرض .

(١) ترقية حال الزراع اليهود والتجار في فلسطين .

(٢)تحالف اليهود تحالفاً محلياً أو عمومياً حسب قوانين مواطنهم المختلفة .

(٣)تقوية الشعور اليهودي .

(٤)بذل المساعي الأدبية للحصول على المنح الضرورية لضمان الغرض الصهيوني وقد أسست فروع عديدة للقيام بهذه المشاريع وجمعت ٤٠٠,٠٠٠ ليرة إنكليزية .

وافتتح المؤتمر الثاني في مدينة بازل أيضاً سنة ١٨٩٨ وتألف من أعضاء الجمعية الصهيونبة العاملة وبعض الزعماء من الأقطار الأخرى واشترك فيه عدد من حاخامي روسيا المعترف بهم رسمياً نواباً عن اليهود المتدينين ، وورد عليه أربعون برقية من الحاخامين المتعصبين يعلنون بها اعتقادهم بالصهيونية ، فانضم الى الجمعية الصهيونية نفر كبير من اليهود ، وقد أسس هذا المؤتمر جمعيةً إستعمارية غرضها توسيع نطاق الاستعمار بشرط اكتساب رضى

(١) الشاقل هو الشلن أو الفرنك : وكل من تصهين لا يحق له، أن ينتخب أو ينتخب حتى يدفع شلناً في السنة .

الحكومة التركيةوانعقد المؤتمر الثالث في بازل أيضاً سنة ١٨٩٩ وصرح فيه هرتسل بأن مساعيه كانت متجهة للحصول على امتياز من السلطان عبد الحميد ولكنه لم يوفق . ثم تليت تقارير اللجنة العاملة فظهر منها أن معدل زيادة الجمعيات الصهيونية في روسية ٣٠ بالمائة وفي الممالك الأخرى ٢٥ بالمائة وبلغ عدد دافعي الشاقل أكثر من ١٠٠ ألف نفس أي أن ٢٥٠ ألفاً من اليهود تصهينوا في ذلك الوقت.وانعقد المؤتمر الرابع في كوينس هال في لندن سنة ١٩٠٠ وقصدوا بانتخاب هذا المكان التأثير في الرأي العام الإنكليزي لأن بعض الإنكليز ارتاحوا الى الدعوة الصهيونية وناصروها لما لها من الارتباط بالكتاب المقدس . وبلغ عدد الجمعيات الصهيونية في روسيا ١٠٤٣ جمعية وفي انكلترا ٣٨ وفي الولايات المتحدة ١٣٥ وفي بلغاريا ٤٢ جمعية .

أما آمال الصهيونيين في فلسطين فقد كاد يقضى عليها لأن الباب العالي أصدر أوامره في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٠٠ بمنع مهاجري اليهود من الإقامة في فلسطين أكثر من ثلاثة أشهر ، وذلك بما ثبت له من انتعاش الحركة الصهيونية وكونها آخذة في التهام فلسطين واستملاك بقاعها والاستيلاء على واردها وصادرها فاحتجت إيطاليا على هذه الأوامر بأنها مجحفة وأنها لا تفرق بين رعاياها النصارى واليهود . وكذلك عرضت هذه المسألة على وزير الولايات المتحدة فأصدر أمره في ٢٨ شباط سنة ١٩٠١ إلى سفيرها في الإستانة ليحتج باسم حكومتها فرفض الأتراك كل تدخل بهذا الشأن . ثم توجه هرتسل إلى الإستانة وقابل السلطان عبد الحميد في أيار سنة ١٩٠١ مرتين وأنعم عليه السلطان بالوسام المجيدي الأول وعاد إلى لندن وقابل جمعية الميكابيين في ١١ حزيران سنة ١٩٠١ وأعرب لهم عن ثقته في نجاح مهمته لدى السلطان .

وانعقد المؤتمر الخامس في كانون الأول سنة ١٩٠١ وقبلت فيه القواعد الرئيسة وصودق عليها وهي : (١) عقد مؤتمر عام مرة كل سنتين . (٢) يعقد أثناء هذه الفترات اجتماعات يحضرها أعضاء الجمعية العاملة الكبرى وزعماء البلدان المختلفة . (٣) تأسيس هيئة إدارية في الأمكنة التي يبلغ عدد دافعي الشاقل فيها خمسة آلاف نفس إذا هم طلبوا ذلك . وتحت أسباب فتح المصرف وإعطاء إعانة لدار الكتب اليهودية في القدس وتأليف دائرة معارف عبرية

وتأليف إدارة عامة تشتغل بشؤون الأمة اليهودية . وانعقدت جلسة طويلة بشأن التهذيب انتهت بالقرار الآتي : المؤتمر يحبذ التمسك بالروحيات وتعليم الطائفة اليهودية على قواعد عنصرية دينية وعلى كل صهيوني أن يعمل لهذه الغاية .

ثم انفض المؤتمر وانصرف الزعماء لمتابعة غايتهم فذهب هرتسل إلىالقدس على رأس بعثة صهيونية فقابلوا امبراطور المانيا غليوم الثاني أثناء زيارته القدس وفاوضوه بمهمتهم فأجابهم : « إن كل المساعي لترقية زراعة فلسطين والتي تعود بالمنفعة على الدولة التركية وتحترم سيادة السلطان توافق هواه ورضاه » . فامتعض هرتسل وذهب إلى الإستانة وقابل السلطان عبد الحميد وكانت خطته ترمي إلى التفاهم على أساس تنظيم المالية العثمانية وأن يقنع جلالته بإخلاص الصهيونيين لأنهم يعملون علانية لا في الخفاء ، وأن اليهود عنصر خاضع للقوانين لايخالفون رغائب القوة الحاكمة . وطلب إليه أن يمنح اليهود سلطة واسعة للحكم البلدي الذاتي ويدفعون مقابل هذا الامتياز مبلغاً وافراً ويؤدون ٣٠٠,٠٠٠ غرش مرتباً سنوياً مثل جزيرة ساموس ذات الاستقلال الإداري بجندها الخاص ورايتها الخاصة ومجلس نوابها الخاص أي حكومة ذات استقلال داخلي . ففشل فيسياسته ومفاوضته وظل اليهود يباشرون بعض الأعمال الاقتصادية والزراعية في فلسطين في شيء من التقية والتكتم .

ولما أخفق سعي هرتسل مع الأتراك وجه نظره إلى الحكومة الإنكليزية آملاً أن يحصل على مقاطعة بجوار الأرضالمقدسة يأوي إليها المهاجرون أو المضطهدون موقتاً فاستحسنطلبه وباشر مفاوضة لورد كرومر فعرض عليه استعمار شبه جزيرة سينا وأرسل الفريقان بعثة سنة ١٩٠٣ لترتاد الأرض . وقد كاد هذا المشروع يتم لولا قلة المياه ورفض حكومة مصر إعطاء شيء من ماء النيل . ولما حبط هذا المشروع عرض عليهم وزير خارجية انكلترا شرقي إفريقية على أثر حرب البوير واقترح هرتسل الدخول في المفاوضة بشرط إحداث وطن يهودي في شرقي إفريقية .

وعقد المؤتمر السادس في بازل في آب سنة ١٩٠٣ وبحثوا في اتخاذ إفريقية وطناً قومياً ، فقوبل هذا الاقتراح بالرفض وقد قال هرتسل : إن شرقي إفريقية ليست صهيون ولا يمكن أن تكون كذلك وقال مكس نوردو : لو اتخذنا

شرقي إفريقية وطناً لتعذر علينا إلا أن نكون في دار عزلة . وفي خلال ذلك انعقد مؤتمر صهيوني في زمارين فلسطين برياسة اوسيشكن شهده خمسون عضواً وستون معلماً وكان هذا المؤتمر مصغر مؤتمر بازل فأسسوا جمعيات إدارية لتهيمن على المستعمرات وتراقب شؤونها . وفي ٣ تموز توفي هرتسل بعد أن أعلى شأن الغاية الصهيونية وثبتها ووحد كلمة العاملين على اختلاف مذاهبهم ، وحوّل المسألة اليهودية من خيرية زراعية إلى اقتصادية سياسية .

وفي ٢٧ تموز ١٩٠٥ انعقد المؤتمر السابع وانتخب مكس نوردو رئيساً له وكان تقرير اللجنة الفلسطينية خير التقارير التي قدمت لهذا المؤتمر ، لأنه تضمن خبر انتشار جريدتهم ونشاط حركتهم ، وقد أُعيد البحث في استعمار شرقي إفريقية ، ولكنه قرر أخيراً ، بأن المؤتمر الصهيوني السابع لا يتحول عن قاعدة مؤتمر بازل الرئيسة وهي إعداد وطن لليهود في فلسطين مؤمناً تأميناً شرعياً ومعترفاً به اعترافاً علنياً وأنه يرفض رفضاً باتاً كل استعمار خارج فلسطين .

وقد بحث أيضاً في عمل الجمعية الصهيونية في مستقبل فلسطين وتقرر بشأنها ما يلي : تطبيقاً للحركة الإدارية السياسية ولأجل تقويتها يجب أن تقوم على الأسس العلمية مقاصد الروح الصهيوني بالقواعد الآتية : (١ً) التنقيب عن الآثار . (٢ً) ترويج الزراعة والصناعة على الأصول الديمقراطية الممكنة . (٣ً) تحسين الحالة الاقتصادية والتهذيبية وتنظيم يهود فلسطين بإحداث نهضة فكرية جديدة (٤ً) الحصول على الامتيازات كمشترى الأرض المملوكة والمتروكة والمزارع وغير ذلك .

وفي سنة ١٩٠٥ أنشئت جمعية بصليل لترقية الحرف والصناعة في القدس . وفي سنة ١٩٠٧ عقد المؤتمر الثامن في لاهاي وأُسست مدرسة الجمناز اليهودية في يافا . وأُسس مصرف داود ولفسون لبناء دور للعمال في فلسطين . وفي سنة ١٩٠٨ أُسست اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية في فلسطين واتخذت يافا مركزاً لها . وفي سنة ١٩٠٩ عقد المؤتمر التاسع في مدينة همبورغ وتقرر إنشاء مستعمرة يهودية على قواعد الاشتراك والتضامن .

وفي سنة ١٩١١ أُنشئت الجمعية الاستعمارية لأرض إسرائيل (فلسطين)

وعقد المؤتمر العاشر في بازل . وكانت بين سنة ١٩٠٥–١٩١١ الفكرة اليهودية الوطنية جامدة وشعر قوادهم أن استرداد الأرض المقدسة شيء بعيد المنال حتى إن الحصول على قطعة من الأرض أمر عسير . وفي سنة ١٩١٣ عقد المؤتمر الحادي عشر وكانت أبحاثه جامدة وقد توالى على الحركة الصهيونية في هذه الفترة الخذلان ، ولولا الحرب لعدلوا عن غايتهم القومية وأرجأوا البحث في فلسطين إلى حين . والحقيقة أن دور القهقرى في تاريخ الحركة الصهيونية بدأ بوفاة هرتسل .

الأوضاع الصهيونية :

(١) المصرف اليهودي الاستعماري – ليست مقاصد هذا المصرف مالية فقط بل سياسية أيضاً وبما أنه اكتسب حقوق الشركات ذات الامتياز فقد اتخذ أداة لهيئة الصهيونية العملية، وغايته العمل في فلسطين أو سورية أو في بقعة أخرى أياً كانت إذا اقتضت مصلحة اليهود ذلك . ولكن تعدل هذا النص وقيد بهذه الجملة « العمل في فلسطين وسورية وسائر أنحاء تركيا آسيا فقط » وفتح فرع لهذا المصرف . وأسست سنة ١٩٠٥ فروع مالية لشركة انجلو فلسطين في القدس ويافا وحيفا والناصرة لنفس هذه الغاية . .

(٢) البنك الملي اليهودي – وغايته توفير رأس مال دائم يجعل ملكاً للطائفة اليهودية ليستخدم في أغراضها الخصوصية مثل مشترى الأرض في فلسطين ويشترط أن لا يمس رأس ماله حتى يبلغ مليون شلن ويجب بقاء نصف هذه القيمة في المصرف . وتجمع أمواله من استعمال طوابع البريد الإضافية التي تلصق على رسائل الصهيونيين ومن الدعوات والهبات وما شابه ذلك .

العمل التهذيبي – كان توحيد التعليم اليهودي من أهم أغراض الصهيونية الرئيسة لذلك شرعوا في إقامة غرف قراءة ومنتديات للخطب وللدروس الليلية في أماكن مختلفة وفي سنة ١٩٠٣ أنشأوا مدرسة البنات القومية في يافا ، وقد نظم سنة ١٩٠١ حاييم ويزمان منهاجاً تاماً لجامعة عبرية وفتح لها فرع للآداب في القدس وعملوا لها بضعة احتفالات ولم تزل في مهدها .

جمعيات الطلبة – لما انتشرت الفكرة الصهيونية تغلغلت في نفوس الطلبة

اليهود في فينا وروسيا وغليسيا ورومانيا وتواصوا بالمحافظة على الشعور اليهودي وتعزيز الآداب العبرية وكان شعارهم إلى الأمام . ووجهوا اهتمامهم لاستعمار فلسطين وتألفت بعد ذلك جمعيات عديدة من طلبة المكاتب وانتقوا أسماء وطنية تشير إلى نهضاتهم السابقة وفتح لها فروع في فلسطين .

الجمعيات الرياضية — دعيت رياضية ولكن غايتها في الحقيقة عسكرية لا سيما وأن أسماءها ترمي إلى هذا الغرض ، وقد امتدت بسرعة إلى الإستانة وبرلين وصوفيا وبخارى وهمبورغ . وانتشرت فروعها في فلسطين بأسماء مختلفة وظهرت بالتمرين على حمل السلاح والحركات العسكرية وتنظيم الجند .

الصحافة — للصحافة اليهودية أثر كبير في نشر الدعوة الصهيونية ، فلهم صحف عديدة في روسيا والنمسا والمانيا وانكلترا وإيطاليا وغيرها من الممالك ، وهي تكتب المقالات الطويلة انتصاراً لقضيتهم ودفاعاً عن صهيونيتهم وقد كان لهم بضع صحف في فلسطين لا قيمة لها .

انتشار الصهيونية — راجت الفكرة الصهيونية عند كثير من اليهود فانضم إليها أشخاص ما عرفوا شيئاً عن الغاية الصهيونية ، وتبرع فريق منهم دون أن يكلفوا إلى ذلك حتى إنك لا تجد فئة من اليهود إلا وبينهم صهيونيون، وغالوا باظهار دعوتهم وجاهروا برفع رايتهم الزرقاء البيضاء في احتفالاتهم فاحتج العرب على ذلك على غير طائل ، ولا نزال نرى اللونين الأزرق والأبيض وفي نصفهما المثلث المتقاطع ترس داود يرفرفان في أيام أعيادهم على صدورهم أو على مرتفعات معاهدهم أو على طرفهم وسلعهم .

الأحزاب الصهيونية — بذل اليهود جهوداً كبيرة لاستعمار فلسطين وحصل تباين في آرائهم فانفصل بضع فرق عن جامعتهم وبرزت في المؤتمرات وكثيراً ما كانت المنافسة عنيفة بين هذه الفرق التي سنذكرها هنا : (١) فرقة الحكومة وهي أتباع هرتسل ومنهاجهم ما صرح به رئيس المؤتمر في جلساته العديدة من وجوب إنشاء وطن لليهود في فلسطين والأقاليم المجاورة لها يضمن ضماناً شرعياً مع تمسكهم بقرار مؤتمر بازل . (٢) فرقة الوسط المزراحية — وهم عصبة اليهود المتدينين الذين ألفوا فرقتهم أثناء انعقاد المؤتمر الخامس وهي فرع من حزب المتطرفين وقد تزايد أعضاء هذا الحزب وعقدوا مؤتمراً خاصاً سنة ١٩٠٤

وانتشروا في انكلترا وأميركا وروسيا والمانيا . وكانوا يظاهرون هرتسل في جميع المناقشات يرمون إلى أن يكونوا هيئة صهيونية أرثوذكسية أمينة للتوراة والتقاليد في كل ما يتعلق بالحياة اليهودية . (٣ً) فعال زيون الحزب الديموقراطي — هو حزب اليسار الذي يوجد بين صفوفه بعض مشاهير الاشتراكيين وعددهم قليل ، ولكنهم برهنوا على اقتدار وحذق وتغلبوا على حزب مندلستون في المؤتمر ، وكان مركزهم في النمسا وسويسرا ، ويوجد منهم فرقة متطرفة اسمها (فرقةالعملة الاشتراكيةالصهيونية)ويظن أن هذهالفرقة تخدمغرضها الاشتراكي أكثر من عملها الصهيوني . (٤ً) الزيون زيونست — توجد فرقة بهذا الاسم في الجمعية العمومية نشأت على أثر المناقشات التي دارت في المؤتمر السادس ، وزعيم هذه الفرقة اوسيشكن واضع أصول الفرقة الجديدة الذي صرح أن سياسة هرتسل فشلت ، والحركة الصهيونية تحتاج إلى العمل السريع في فلسطين بدون انتظار منحة أو امتياز ، ويجب شراء الأرض حالاً بقسم من مال المصرف القومي. (٥ً) التريتوياليين — قوام هذه الفرقة هم الذين رغبوا في قبول استعمار شرقي إفريقية ثم عدلوا خطتهم وقرروا أن يستحصلوا على كل أرض في أي بلد بشرط أن ينالوا فيها استقلالهم الإداري . وظهرت فرق أُخرى لم تنل شهرة مثل الفرق التي تقدم ذكرها . ومنها فرق الصهيونيين السياسيين الذين عقدوا اجتماعاً خاصاً سنة ١٩٠٥ . (٦ً) الصهيونية السياسية الحقيقية — وهم يعتقدون أن طلب الحكم الإداري لليهود مبالغ فيه ويريدون أن يهتم الصهيونيون في الإسراع بمشروع استعمار فلسطين وجوارها ، وهنالك فرق صغيرة .

الصهيونية في الحرب :

كانت القيادة الصهيونية العامة في برلين مؤلفة من ستة أعضاء رئيسهم واربورغ ، وكان أربعة منهم في برلين وواحد في لينينغراد والآخر في اميركا الشمالية ، فلما أُعلنت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ توقفت أعمال الصهيونية السياسية ولم يلبثوا أن نقلوا إدارتهم العامة إلى كوبنهاغن ونقلوا الإدارة المالية إلى هولاندة وتظاهروا بالحياد التام أمام جميع الدول وتربصوا ليروا أين تكون الغنيمة لينصرفوا إليها ، أما عضوهم في الولايات المتحدة فقد أخذ يجمع حوله

الصهيونيين وألف لجنة عاملة . ورغم هذه الاستعدادات السياسية فإن مركز الحركة الصهيونية لم يكن في كوبنهاغن ولا في امستردام ولا في نيويورك بل كان في لندرا لأنها محور العالم، وفازوا بحمل بعض الدول على الاعتراف بحقوقهم التاريخية في فلسطين على ضعف الروح الصهيوني في انكلترا . ولم تعلن تركيا الحرب في تشرين الثاني سنة ١٩١٤ حتى انتبه الرأي العام اليهودي وأيقن اليهود أن المسألة الشرقية سيعاد البحث فيها فانتعشت آمالهم يوم صرح رئيس الوزارة الإنكليزية أن جرس جنازة تركيا قد دُق لا في أوربا فقط بل في آسيا أيضاً واستبشروا بأن تأسيس دولة يهودية في فلسطين أصبح ممكناً ومعقولاً وبرز حاييم ويزمن أستاذ جامعة منشستر فقبض على قياد الحركة الصهيونية العامة ، وكان هذا صهيونياً لم يشغل وظيفة مهمة في ترتيباتهم السابقة على أنه كان دائماً يميز نفسه في المؤتمرات ، وكان يحض بشدة على العمل داخل فلسطين ويذكر ما يترتب على ذلك من الفوائد ، ويقاوم بعنف جميع الذين كانوا يطلبون أن تقتصر الجهود الصهيونية على السياسة فقط . وهو الداعي إلى تأسيس جامعة عبرية في فلسطين وهو الذي اعتبر دخول تركيا في الحرب عهداً جديداً لفلسطين ، وفرصة نادرة يجب أن يستفاد منها. وقابل رجال السياسة الإنكليزية يومئذ وفتح باباً للمفاوضات التي أدت إلى تصريح بلفور المعلوم وإلى اتفاق سان ريمو وإلى اعتراف انكلترا بتسهيل تأسيس الوطن القومي اليهودي . وقد كان ويزمن يعمل بنفسه دون مشورة أو مساعدة أحد غير بضعة نفر من صغار الصهيونيين ، فرأى أن يدعو إلى لندن العضوين الروسيين في المؤتمر الصهيوني ليساعداه في العمل وانضم إليهم فيلسوف الصهيونية اشير كنزبرغ المعروف « باحاد هعام: أحد القوم » والمشهور بتعصبه لنشر العلم والتهذيب بين الصهيونيين فألفوا لجنة غير منتخبة لكنها ربما كان يعتمد عليها من أكثر الصهيونيين وحاولوا مراجعة الحكومة البريطانية وإكمال المفاوضات التي باشرها ويزمن .

وفي الاتفاق السري المعقود بين فرنسا وانكلترا سنة ١٩١٦ القاضي بأن تأخذ فرنسا شمالي فلسطين وانكلترا ميناءي حيفا ويافا وتجعل فلسطين وما فيها من الأماكن المقدسة تحت حكم خاص للاحتفاظ بمصالح دول الحلفاء الدينية ولم تذكر المسألة الصهيونية ولم يرد ذكر ما وراء الأردن والبحر الميت وخليج

العقبة وكان من المنتظر أن تدخل هذه المناطق في الدولة العربية أو الحلف العربي الذي كان في النية إيجاده بموجب معاهدة سرية عقدت مع شريف مكة الملك حسين ومفوض بريطانيا .

وفوضت الحكومة الإنكليزية مارك سايكس النائب الإنكليزي بمفاوضة زعماء العرب والأرمن والصهيونيين فعقد اجتماعاً رسمياً مع الصهيونيين في شباط سنة ١٩١٧ ولم يشترك فيه أحد من العرب وقد شهده ويزمن وسكولوف وهربرت بنتويش وكاون وساقر وهربرت صموئيل المندوب السامي السابق لفلسطين وجمس روتشلد . وبعد البحث الطويل توطدت العلائق بين الصهيونيين والحكومة الإنكليزية ووضعت القضية الصهيونية على أساس قانوني وفوض ويزمن وسكولوف أن ينوبا عن الصهيونيين فيما بعد ، وأبلغت الحكومة الإنكليزية هذه المفاوضة إلى الحكومة الفرنسية ، وذهب سكولوف إلى باريس ليبين لفرنسا أغراض الصهيونية وعلاقتها بالحالة السياسية الدولية الراهنة ، وقابل ناظر الخارجية المسيو كامبون وأخذ منه هذا التصريح « إن الحكومة الفرنسية لا يمكنها إلا أن تشعر بالعطف على غرضكم الذي يتوقف نجاحه على فوز الحلفاء وإنه مسرور بإعلان هذا التأكيد » . ثم توجه سكولوف إلى رومة واستحصل تأكيداً بالعطف على الحركة الصهيونية من رئيس الوزارة الإيطالية والبابا .

ونشطت الحركات العسكرية في فلسطين وتقدمت بسرعة فائقة حتى وقع احتلال القدس سنة ١٩١٧ فرنّ صدى ذلك في لندن وأجاب تصريح بلفور الشهير الذي ضمن في كتاب أُرسل إلى اللورد روتشلد وهذا نصه : « تنظر حكومة جلالة الملك البريطانية بعين الرضى إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين ، وتبذل الجهد في سبيل ذلك على أن لا يجري ما يضر بحقوق غير اليهود في فلسطين سواء من الوجهة الدينية والمدنية ولا ما يضر باليهود من الحقوق والمقام السياسي في سواها من الممالك » .

فقابل اليهود هذا التصريح بالترحيب واصطبغوا جميعهم بالصبغة الصهيونية وقاموا بمظاهرات في كل مكان واكتسب هذا التصريح موافقة دول الحلفاء الكبيرة فوافقت عليه فرنسا وإيطاليا واليابان سنة ١٩١٨ أما الولايات المتحدة فإنها لما لم

تكن أعلنت الحرب على تركيا لم توافق عليه ، ولكن الرئيس ويلسون أرسل في آب سنة ١٩١٨ كتاباً إلى رئيس لجنة الصهيونيين الأميركيين هذا نصه : « راقبت برغبة شديدة العمل الأساسي الذي قامت به لجنة ويزمن في فلسطين بمساعدة الحكومة البريطانية وهاءنذا أتخذ هذه الفرصة لأظهر امتناني بتقدم الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة وفي ممالك الحلفاء منذ تصريح بلفور الذي يحمل موافقة انكلترا على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ووعد الحكومة الإنكليزية بأنها تساعد ما استطاعت وتضمن الوصول الى هذه الغاية على ألا يضر هذا العمل بحقوق غير اليهود (العرب) المدنية والدينية من سكان فلسطين او يعبث بحقوق اليهود خارج فلسطين .

ولجنة ويزمن التي أشار اليها الرئيس ويلسن لجنة صهيونية أرسلتها الحكومة الانكليزية الى فلسطين سنة ١٩١٨ ومنحتها سلطة واسعة ، أي أن تكون بمثابة الهيئة الاستشارية للسلطات البريطانية في كل ما يتعلق بالمسائل التي تمس اليهود أو الوطن اليهودي القومي بموجب تصريح حكومة جلالة الملك . وتنحصر أغراضها في ما يأتي : (١) أن تكون حلقة اتصال بين السلطات البريطانية واليهود في فلسطين . (٢) أن تشترك في توزيع الإحسان على أهالي فلسطين وان تساعد على إرجاع المنفيين منها واللاجئين إليها . (٣) أن تعاون على تقدم المستعمرات اليهودية وعلى تنظيم السكان اليهود في فلسطين . (٤) أن تساعد المعاهد اليهودية في فلسطين لإعادة عملها ونشاطها . (٥) تسعى لإحكام العلاقة الودية بين اليهود وغيرهم من سكان فلسطين العرب . (٦) تجمع ما تراه مناسباً من المعلومات وتقدم تقريراً فيما يمكن عمله لترقي الاستعمار اليهودي وتقدم القطر عموماً . (٧) تبحث إذا كان في الإمكان تأسيس جامعة عبرية في فلسطين وتختار محلها ، فاختارت جبل الطور وافتتحتها بوضع الحجر الأساسي بحضور رؤساء الحكومة .

ولما غُلبت تركيا وحلفاؤها وعقد مؤتمر باريز ، دخلت النهضة الصهيونية في طور جديد فذهب ويزمن وسكولوف الى باريز ليمثلا الصهيونيين ويبينا مطاليبهم وجاء غيرهم من صهيونيي الأصقاع المختلفة . وقد سمع مجلس

الحلفاء الأعلى اقتراحاتهم في جلسته المنعقدة في ٢٧ شباط سنة ١٩١٩ وهذه هي أولاً – وجوب اعتراف الدول بحق اليهود التاريخي في فلسطين وشد أزرهم لإعادة بناء وطنهم القومي . ثانياً – أن تسلم سلطة ا لحكم العليا في فلسطين الى جمعية الأمم وأن يعهد إلى إنكلترا بالوصاية عليها وتكون مسؤولة أمام جمعية الأمم . ثالثاً – أن يضاف الى صلك الانتداب لحكومة فلسطين الشروط الآتية :

(١) تجعل فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية يضمن معها تأسيس الوطن القومي اليهودي ، وأن يؤول ذلك في النهاية إلى إيجاد حكومة مستقلة على أن لا يعمل شيء يعبث بحقوق غير اليهود (العرب) في فلسطين أو بحقوق اليهود التي يتمتعون بها خارج فلسطين .

(٢) وللوصول إلى هذه الغاية تقوم الدولة الوصية : (أ) بتشجيع الهجرة اليهودية وإسكان اليهود في الأرض الفلسطينية مع المحافظة على حقوق السكان الحاليين الثابتة من غير اليهود (العرب) .

(ب) تعضيد وكالة يهودية في فلسطين وفي العالم للإشراف على بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وأن يعهد إلى هذا المجلس بمراقبة التعليم اليهودي .

(ج) بعد الاقتناع بأن قانون هذه الوكالة لا يتضمن جلب الربح الخاص يجب أن يفضل على غيره بإعطاء المشاريع الاقتصادية وتمنح له الأولوية في كل امتياز في الأعمال العامة أو في استثمار الثروة الطبيعية التي تجد الحكومة من الضرورة إعطاءها لها .

(٣) تساعد الدولة الوصية جهد استطاعتها على توسيع الحكم الذاتي للمقاطعات أو المراكز الممكن إقامتها بالنظر إلى حالة القطر.

(٤) تعطى الحرية التامة في ممارسة العبادات الدينية لجميع الأديان في فلسطين دون تمييز بين السكان مهما اختلفت جنسياتهم أو حقوقهم المدنية .

ولم يقدم اقتراح بإدارة الأماكن المقدسة ورأوا تركها لرأي الدول الكبرى .

وقد طلب أن يدخل ضمن حدود فلسطين المجرى الأسفل لنهر الليطاني وهضاب جبل الشيخ الجنوبية (منابع الأردن) ومن الشرق الجولان ونهر اليرموك وما يليهما من المناطق الجنوبية التي كانت من نصيب فرنسا في اتفاقية سايكس بيكو واعتبرت هذه المناطق من الأسس لتقدم الاستعمار الفلسيطني وأدلوا بحجج

تاريخية . فسمع مجلس الحلفاء أقوال الصهيونيين ولم يصدر قراراً حاسماً لاشتغاله بمسائل أهم من معضلة فلسطين .

وضع اليهود ثقتهم بالحكومة الإنكليزية وما خامرهم شك في صداقتها ولم تحدثهم أنفسهم أنها تتأخر عن مناصرتهم أو إنجاز ما وعدتهم به وقلقوا فقط لأنها ليست هي وحدها صاحبة الحل والعقد في أمرهم، ولذلك كانت هذه الفترة حرجة جداً في تاريخ اليهود فإما أن يقضى لهم أو يحكم عليهم . ولقد كان من المنتظر إحداث تغييرات تلائم المطاليب الصهيونية لأن الحكومة الفرنسية صدقت على وعد بلفور لها ومعاهدة سايكس بيكو بطلت لانحلال روسيا، إلا أن اتفاق الحكومة الإنكليزية مع الملك حسين كان له شأن يذكر ، ونشاط الحركة الوطنية العربية في فلسطين ومقاومتهم الصهيونية ، أسمعت المراجع الرسمية صوتها وعاكست الخطط البريطانية المتحيزة للصهيونيين ، كما أن بعض المقامات الدينية النصرانية أظهرت استياءها مخافة أن يتمكن اليهود من السيادة في هذا القطر ، أضف إلى هذا أن اليهود اللاصهيونيين في اميركا وأوربا كانوا يقاومون الصهيونية بشدة ، فمجموع هذه العوامل أخر سير القضية الصهيونية لكن العاملين الأولين (معاهدة الملك حسين ومقاومة العرب) كان لهما الأثر الأكبر في ذلك .

كان العرب يستندون في سياستهم على الأمير فيصل حليف دول الحلفاء وكان هذا يتنازعه عاملان متناقضان ، أحدهما العرب الذين يطلبون إليه بشدة مقاومة الصهيونية ، والثاني بعد نظره الذي جعله يسعى بإخلاص للتعاون مع قواد الصهيونيين ، فتحرج مركزه بين هذه المطالب المتناقضة ، وغلب عليه العرب فلم يرض عن تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين ، ثم عدل عن هذا الرأي وأرسل كتاباً إلى أحد زعماء اليهود الأميركان ، هذه خلاصته : « إننا نشعر أن العرب واليهود هم أبناء عم في الجنس وأنهم تحملوا اضطهادات متشابهة من الدول القوية ، وقد ساعدهم حسن الطالع بأن يتمكنوا من الصعود معاً إلى الدرجة الأولى من سلم آمالهم الوطنية، ونحن العرب وخاصة المتعلمين ننظر برغبة شديدة إلى النهضة الصهيونية، وقد اطلع وفدنا في باريز الآن على الاقتراحات التي قدمتموها أمس إلى مؤتمر السلام ونحن نعتبر أن هذه الاقتراحات معتدلة

ولائقة ، وسنعمل جهدنا وما في وسعنا لمساعدة اليهود أبداً ونتمنى لهم وطناً ينزلون فيه على الرحب والسعة . وإني أتطلع وشعبي أيضاً إلى مستقبل نستطيع فيه أن نتبادل التعاون لتصبح الأصقاع التي نشترك في الاهتمام بها ذات مركز بين الأمم المتمدنة في العالم » .

ولقد حدثني أحد أخصاء الملك فيصل أن الكولونيل لورنس قدم إليه كتاباً بالإنكليزية وطلب منه أن يوقع عليه ففعل دون أن يعرف ما فيه لأنه كان موضع ثقته !. وعلى كل فالملك فيصل مسؤول سواء عرف ما تضمنه الكتاب أو لم يعرف ولكن إذا نظرنا أيام حكمه نجد أنه لم يفد الصهيونيين إلا باتخاذه حجة على رضى العرب عن الصهيونية .

وقد مرت الأيام واليهود يبذلون جهودهم لحل معضلة فلسطين المعقدة فلم يتوصلوا إلى حل مرضي لأن بعض الدول رفض قبول قواعد الرئيس ويلسون وبعضها تردد مساومة . وأخيراً اختلف اليهود والإدارة العسكرية في فلسطين وأظهروا أن فلسطين أرضهم وما على العرب إلا أن يرحلوا عنها ، فثارت ثائرة العرب وتمرد روحهم الوطني ووقفوا بالمرصاد للصهيونيين فاتفق أن كانت جماهير جبل الخليل قادمة إلى القدس للاشتراك في موسم النبي موسى سنة ١٩٢٠ فتحرش بهم اليهود تحرشاً اعتبره أهل الخليل اعتداء فهاجموهم وقتلوا منهم مقتلة عظيمة .

وما كاد البرق يتناقل هذه الحادثة إلى سان ريمو حيث كان وزراء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعين لتقرير صورة المعاهدة التي ستقدم إلى تركيا والتي لم يكن فيها نص على فلسطين سوى أن تسلم بها تركيا إلى الحلفاء وهم يفعلون بها ما يرونه مناسباً . وقد كانوا ينوون تأجيل النظر في مسألتها وتعيين شكل حكومتها النهائي ولكن حوادث القدس التي ربما كانت مدبرة من اليهود أو الحكومة غيرت هذا المنهج وأسرع الحلفاء في تصفية الخلاف بينهم ، وبحثوا في فلسطين واعترفوا بمطالب الصهيونيين ، وأضافوا هذه الفقرة إلى المعاهدة المصدقة في سان ريمو :

توافق الدول الموقعة على هذه المعاهدة بموجب المادة ٢٢ من صك الانتداب وتعهد بإدارة فلسطين بالحدود التي ستقررها دول الحلفاء إلى دولة وصية تختار

من الدول المذكورة تكون مسؤولة بتنفيذ التصريح الذي فاه به بلفور في ٢ شباط سنة ١٩١٧ بالنيابة عن الحكومة البريطانية والذي وافقت عليه دول الحلفاء وفيه تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على أن لا يمس حقوق العرب المدنية والدينية ولا المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود خارج فلسطين .

وقد تقرر أيضاً في سان ريمو أن تكون الحكومة الإنكليزية الحكومة الوصية على فلسطين . فأبدلت الحكومة الإنكليزية الإدارة العسكرية في فلسطين بإدارة مدنية وعينت على رأس هذه الإدارة هربرت صموئيل الصهيوني الصميم فتولى منصب المندوب السامي في فلسطين في ١ حزيران سنة ١٩٢٠ فقاطعه الوطنيون ولكنه باشر بتأسيس إدارة مدنية وجابهه مشكلتان صعبتان وهما : (١) الحدود (٢) مواد الانتداب ، وحلت هاتان المشكلتان بالتدريج وفي المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا ، أما الحدود التي اقترحها الصهيونيون أمام المجلس الأعلى فلم توافق عليها فرنسا لأنها أصرت على الحدود المقررة في معاهدة سايكس بيكو وبعد مباحثات طويلة تنازل الفرنسيون عن مقاطعة المطلة وبانياس أما صور وصيدا والمجرى الأسفل لنهر الليطاني ومنابع نهر الأردن والشاطىء الشرقي لبحيرة طبرية والجولان واليرموك فقد أُخرجت منها ، خلا عدة أميال أُضيفت إلى فلسطين من شاطىء اليرموك الغربي قبل أن يصب في الأردن .

وقد قابل اليهود هذا الحل باستياء شديد لأنهم رأوه يؤثر في استعمارهم ويضر بفلسطين وسورية . وأظهر الفرنسيين أنهم لن يتنازلوا عن مطالبهم إلا إذا توفقت انكلترا وفرنسا إلى تعديل الاتفاق فيعطى إلى فلسطين ما يزيد من مياه الأردن الشمالي واليرموك لتنتفع منها بتوليد قواها الكهربائية أو استعمالها في ري الأرض وغير ذلك . وهكذا أُضيف إلى صك الانتداب بعض ما يتطلب اليهود وما يعود عليهم بالنفع واقتصرت الولايات المتحدة من مطالبها من فلسطين على أن تكون حقوقها التجارية مضمونة. فكاد هذا التأخير يجعل مستقبل فلسطين السياسي غامضاً لأن المفاوضات سارت ببطء ولم تنته حتى تموز سنة ١٩٢٢ حين بحث في الوصاية وصدقت عليها عصبة جمعية الأمم . وفي صيف سنة ١٩٢١ كان عدل صك الانتداب بشأن شرقي الأردن بفقرة هذا نصها : للدولة الوصية الحق بتأجيل أو عدم تنفيذ بعض المواد الواردة في صك الانتداب الذي يتعلق

في شرقي الأردن ، وهكذا خرجت الصهيونية رابحة بعض الربح من الحرب ولكن أعمالها لم تصطدم بقوة عملية بعد ، وإنها وإن كانت الآن في دور المد فسيأتي عليها دور الجزر فلا يجد رجالها مأوى يعودون إليه ويندمون على ما فقدوه من تمازجهم بالأهالي الذين عاشوا وإياهم دهراً طويلاً اه .

الصهيونية بعد الحرب :

وضعت الحرب العالمية أوزارها ، وكل أمة تنتظر أن يصيبها قسط وافر من حقوقها المسلوبة . فتلمس اليهود المشتتون في أقطار العالم بصيص تصريح بلفور ، ينظرون إليه نظرهم إلى صك هبة أو بيع قطعي يخولهم امتلاك فلسطين ، فشمخت أنوفهم وأعلن قوادهم أن فلسطين يهودية كما أن انكلترا انكليزية ، وما على العرب إلا أن يرجعوا إلى جزيرتهم ، ونشروا راياتهم بكثرة وفي كل مكان وأنشدوا نشيدهم القومي ، وأخذت الحكومة تصطبغ بالصبغة اليهودية ، فتولى رئاستها صهيوني صميم ورئاسة النيابات صهيوني متطرف ، وتغلغل الصهيونيون في جميع الدوائر وسيطروا على الإدارة العامة ، وصارت اللغة العبرية لغة رسمية ، وظنوا أنهم سيأتي إلى فلسطين ألوف من اليهود بسرعة يؤلفون الأكثرية الساحقة ثم ينشئون دولة يهودية تتم بها النبوات القديمة ، ولم يعلموا ما يقابلهم من الصعاب في تحقيق أمنيتهم ، وتجاهلوا أن القطر يسكنه ثلاثة أرباع مليون عربي يملكون أرضه ويستغلون موارده ، وعبثوا بالرأي العام الإنكليزي وتهاونوا في إيجاد عمل للمهاجرين وعجزوا عن إعداد سبيل المعيشة لهم فوقعت في أزمة اقتصادية وبقي قسم كبير من المهاجرين مدة طويلة بلا عمل.

أما الشعب العربي الجريء فإنه كان ينتظر من الحلفاء إنصافاً لا سيما بعد أن انشقوا عن حكومتهم التركية وشاركوهم في الحرب . فكانت نفوسهم تصبو إلى الاستقلال التام أو إلى الاستقلال الداخلي تحت إشراف بعض الدول المخلصة. ولما انقشع ظل الأتراك ظهر الحلفاء بمظهر الجشع وقسموا سورية إلى حكومات وأجزاء فأدرك عرب فلسطين أن اليهود يسعون لتأسيس حكومة يهودية في مجرى تنفس جسم الديار العربية ، فغضبوا وأنشأوا الجمعيات الإسلامية المسيحية وألهبوا صدور الأهالي وأثاروا نفوسهم ، فاشتعل الروح الوطني بين جوانحهم

وعقدوا المؤتمرات واشترك مندوبوهم في المؤتمر السوري في دمشق وأعلنوا أن فلسطين جزء من سورية وأرسلوا وفوداً إلى أوربا والحجاز لاستصراخ العالمين الإسلامي والنصراني فقابلتهم الحكومة الإنكليزية بجفاء وعبثت بمطاليبهم وغالطت في التعابير الفنية والتفاسير السياسية ، وأصرت على اتباع سياستها القديمة التي ترمي إلى فصل العالم الإسلامي والعربي بعضه عن بعض بوضع الصهيونيين حاجزاً بين الشام ومصر والحجاز والشام. وارتاب العرب في الشق الثاني من وعد بلفور الذي يضمن حقوق السكان لأنهم رأوا تناقضاً بيناً بين شقي التصريح المذكور ، فلو آمنوا بالشق الثاني وسلموا بمبدإ مهاجرة اليهود إلى القطر وفقاً لنص الشق الأول يصبح اليهود أصحاب الأكثرية المطلقة في مدة وجيزة ، فإذا انسحب البريطانيون عندئذ فكيف يمكن تطبيق الشق الثاني .

لا شك أن العرب يقعون هنالك أمام مشكل خطير وتصبح الأماكن المقدسة التي بأيديهم مهددة بانتقالها إلى أيدي أعدائهم لا سيما وهم يعتبرون أنفسهم والعالم الإسلامي ينظر إليهم بأنهم أوصياء يجب أن يحافظوا عليها ، فهاج هائج العرب وأبوا أن يذعنوا لحكم السياسة وتزعزعت ثقة اليهود في تصريح بلفور وأحجموا عن الهجرة إلى فلسطين فذهب المندوب السامي إلى لندن وطلب بياناً من الوزارة بحجة إزالة مخاوف العرب وقصد تأمين اليهود ليقبلوا على المهاجرة فأجيب طلبه وصدر بيان في حزيران سنة ١٩٢٢ وهذا ملخصه :

« لم تكن الغاية من تصريح بلفور جعل فلسطين يهودية والقضاء على الشعب العربي ولغته وآدابه أو الحط من شأنها ، ولكن الغاية تأسيس وطن لليهود في فلسطين ، وليس للجمعية القائمة في فلسطين نصيب في إدارة الديار العمومية كما أن الجنسية التي سيتمتع بها جميع سكان فلسطين تكون جنسية فلسطينية ليس لها علاقة باليهود أو غيرهم . إن اليهود أعادوا في المدة الأخيرة بناء طائفة في فلسطين يبلغ عددها ٨٠,٠٠٠ نفس يشتغل سدسهم في الزراعة ، ولهذه الطائفة هيئآت سياسية خاصة فلها جمعية تنتخب لإدارة شؤونها الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ، وهيئة تشرف على مدارسها ولها رئيس حاخامين منتخب ومجلس رباني (محكمة شرعية) لإدارة أمورها الدينية ، وغدت لغتها العبرية لغة رسمية في دوائر الحكومة ، ولها صحافة عبرية كافية . ويقصد من

هذا العمل أن تتقدم الطائفة اليهودية الحالية بمساعدة اليهود المنتشرين في العالم ليجعلوا فلسطين مركزا يكون فيه للشعب اليهودي أجمع مميزات قومية . وليعلم العرب أن مجيء اليهود الى فلسطين هو حق ثابت لا منة يمن بها عليهم ، وقد سمح لهم بزيادة أفرادهم بالمهاجرة بقدر تحمل البلاد الاقتصادي » .

وقد عرض هذا البيان قبل نشره على الجمعية الصهيونية فوافقت عليه ، ثم عرض على وفد العرب الفلسطيني في لندن فحاول تعديل بعض فقره فلم ينجح ، فزاد كره العرب لليهود واشتدت المعارضة للصهيونيين .

وكانت فلسطين تسير الى الإنحطاط بمساعي المندوب السامي تطبيقاً للفقرة الواردة في صك الانتداب وهي وضع القطر في حالة اقتصادية وسياسية لافقاره وانتزاع الأملاك من أهله ، فمنع تصدير الشعير حتى هبط سعره وخسر الأهالي خسارات باهظة ، وعمل أعمالاً أخرى أدت إلى إستياء العرب الشديد الذي طورته السياسة الصهيونية وأحالته الى كوارث قصدت استغلالها فحدثت الثورات الآتية .

ثورتا القدس وثورة يافا :

لكل بلد أعياد ، وفلسطين منبع هذه المواسم ، اشتركت فيها جميع الأديان وموسم النبي موسى أعظم المواسم يقع في عيد الفصح عند الطائفتين المسيحية واليهودية ، فالأقاليم العربية الإسلامية البعيدة لها مواسم مستقلة من عهد صلاح الدين بن يوسف ، والقريبة تأتي متتابعة الى القدس ، وجبل الخليل أعلق الناس بهذه العادة ، يأتون بكثرة ينشدون الأهازيج البدوية الثورية ، قدموا الى القدس في يومهم المعروف فتحرش بهم اليهود وأثاروا حفيظتهم فنشبت معركة قتل فيها عشرة أشخاص من الفريقين وكسرت أبواب دكاكين اليهود ونهبت بضائع ليست بقليلة واضطربت القدس وأعلنت فيها الأحكام العرفية . والداعي الى الثورة الثانية أن اليهود اتخذوا يوم تصريح بلفور الواقع في ٢ تشرين الثاني عيداً لهم يعلنون فيه سرورهم ، فقرر العرب جعله ذكرى حزن وبؤس يقفلون فيه حوانيتهم ويحتجون إلى الحلفاء على هذا الظلم ، يطوف فتيانهم في الشوارع وينشدون أناشيد الرثاء الوطنية فمانعتهم الشرطة وضُرب بعضهم فأهاج كامن حقدهم واصطدموا باليهود وقتل أشخاص ووقع النهب .

ويمكن ان نعد ثورة يافا ثورة سياسية تجلى فيها الروح العربي بكل مظاهره وأسبابها أن فرع حزب بوعالي صهيون في يافا انضم إلى حزب الاشتراكيين المتطرفين المعروفين (بالموبس) والذين من أصولهم « القاء النزاع بين الطبقات لا التمسك بالوطنية والجنسية » . فحاول هذا الحزب الثوري استمالة هيئات العمال اليهود في فلسطين فرفض حزب (احادوت هاعابودا) طلبهم وأبى الانضمام اليهم ، فغضبوا وقرروا إعداد تربة فلسطين للثورة الاجتماعية . وفي خلال تشرين الأول والثاني سنة ١٩٢٠ حدثت قلاقل بين العمال واليهود في يافا حسمت للحال . ونشرت جمعية الموبس إعلانات في أنحاء يافا وتل أبيب طلبوا من جميع العمال الاشتراك في الثورة الاجتماعية ، وأن يحتفلوا باليوم السابع من تشرين الثاني وهو العيد السنوي لحكومة السوفيات في روسيا وهذا بعض ما ورد في الإعلانات « ليحي اليوم السابع من تشرين الثاني يوم العمال الاشتراكيين ، لتسقط فرنسا وانجلترا ، لتحي الجمهورية الروسية السوفيات ، ليحي المؤتمر الاشتراكي الثالث لتحي فلسطين الاشتراكية وحملوا راياتهم الحمر وساروا وفي مقدمتهم السيدة شارلوت روزنتال فحاولوا إكراه عمال اليهود على الاشتراك معهم فوافق بعضهم ورفض الآخرون فاعتدوا على المتعنتين وحصلت معركة بسيطة .

وفي أيار سنة ١٩٢١ خرج حزب الموبس من ناديهم وعلى صدورهم شارات حمراء وفي أيديهم رايات كتب عليها بخط أحمر جُمَل تحض الناس على الثورة وهذا نموذج منها : ليحي المؤتمر الإشتراكي ، لتحي النساء الحرة في الجمعية الاشتراكية ، ليحي اليوم الأول من أيار.لتسقط القوة الإنكليزية القهرية.فتعقبت الشرطة جموعهم المندفعة حتى وافت شوارع تل أبيب وصادمت اليهود وأطلقت عيارات نارية فظنها العرب مظاهرة مقصودة وجهت إليهم وتحسبوا من شرّ مداهم فتجمهروا للدفاع عن أنفسهم،وسرعان ما اشتبكوا مع اليهود وأهرقت الدماء وامتدت الثورة إلى الضواحي حيث هوجمت بعض المستعمرات الصهيونية ودام القتال ثلاثة أيام فقتل من اليهود ٤٧ شخصاً وجرح ١٤٦ وقتل من العرب ٤٨ نفساً يدخل فيهم البدو والقرويون وجرح

٧٣ ، فأعلنت الأحكام العرفية ووضعت غرامات باهظة على الذين اشتركوا في هذه المعركة من العرب وحرق بيت شاكر أبو كشك قائد الثورة خارج يافا ، وقد استفاد اليهود من ضباطهم في الجيش إذ ساعدوهم كثيراً وألبسوا شبابهم ثياباً عسكرية وسلحوهم ببنادق الجند وأوهموا العرب أنهم جنود انكليزية .

المهاجرة :

كان عدد اليهود قبل احتلال الانكليز ٥٥ ألف نفس فلما أبيحت المهاجرة وتدفقت جموع الصهيونيين وأكثرهم من شرق أوروبا أنشأت الحكومة دائرة المهاجرة والسفر لتسهيل الهجرة الصهيونية ، ثم تحول هذا الى فرع خصوصي في ديوان أمين السر العام وأرسلت الحكومة مأمورين من اليهود على نفقة الوطنيين لتشجيع الهجرة ، وقد بلغ عدد اليهود في الإحصاء الرسمي سنة ١٩٢٢ (٨٤,٠٠٠) نفس وقد قدر عددهم في آذار سنة ١٩٢٥ (١٠٨,٠٠٠) شخص (وأصبحو اليوم أكثر من أربعمائة ألف) .

وبعض هؤلاء المهاجرين متدين وبعضهم بولشفيكي وهم فئة قليلة ، وبعضهم جهلاء متشردون وبعضهم متعلمون ، وكلهم وضع نصب عينيه إخراج العرب من فلسطين وامتلاكها وأكثر من ثلاثة أرباع اليهود يسكنون في المدن والباقي في القرى . وقد بذلوا جهوداً كبيرة لمشترى الأرض والاستعمار الزراعي في فلسطين بيد أن المهاجرين رغم ماليتهم الشخصية وما يتوارد عليهم من المساعدات الخارجية وما يتبع ذلك من التنظيم ، يألفون المدن ويتركون القرى ، ودلت الإحصاءات على أن قسماً قليلاً منهم يحترف الزراعة فالأربعون ألف مهاجر الذين دخلوا فلسطين لم يشتغل منهم في الزراعة سوى ثمانية آلاف وتسلل الباقون الى المدن الكبيرة مثل القدس ويافا وحيفا وفتحوا الحوانيت المختلفة كالحلاقة وبيع السلع البسيطة وأهملوا الزراعة . والذي يعلم أن فلسطين قطر زراعي وأن الزراعة هي المهنة المنتجة الرئيسة فيها لا يرتاب في أن الصهيونيين لم ينجحوا من هذه الجهة كثيراً .

تقدر مساحة فلسطين بعشرة آلاف ميل مربع تقريباً نصفها جبال قاحلة وأرض رملية وصحراء بلقع والنصف الآخر قابل للزراعة . واليهود كانوا

يملكون قبل الحرب نحو ١٧٧ ميلا مربعاً وكان لهم ٤٣ مستعمرة . أما اليوم فيملكون نحو ٣١٩ ميلاً مربعاً أي ستة في المائة من مجموع الأرض الزراعية وبلغت مستعمراتهم نحو ١٠٠ قرية أكثرها في الساحل وبعضها اشتراكية . فالبيع والشراء والزراعة والأكل والمعيشة كلها مشتركة والعزاب نساء ورجالاً ينامون معاً أما المتزوجون فلهم غرف خصوصية ، ويؤخذ الأولاد من والديهم يجعلون تحت المراقبة ويعنى بأمرهم لأنهم ملك مشترك للمستعمرة . وأكثر مستعمرات اليهود تعتمد على المساعدات الخارجية وعلى قروض المصارف ويملك البارون روتشلد ٤٠ ٪ مما يملكه اليهود في فلسطين .

المعارف والمصارف والصحافة والمشاريع الاقتصادية :

لليهود في فلسطين إدارة معارف تشرف على المدارس اليهودية من صهيونية وأرثوذكسية وهي مستقلة عن إدارة الحكومة. وقد كان لليهود سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ مائة وعشر مدارس فيها ١١,٢٢٠ تلميذاً و ٥٨٤ معلماً وفي سنة ١٩٢١ بلغت مدارسهم نحو ١٣٥ مدرسة فيها ٥٢٣ معلماً و ١٢,٨٣٠ طالباً وهي موزعة كما يأتي : في القدس ٣٣ مدرسة وفي يافا ١٧ وفي حيفا ٦ وفي طبريا ٤ وفي صفد ٤ وفي المدن الأخرى ٥٨,٧ في مستعمراتهم و٦ في سورية .

ويقدرون أن ٨٣ ٪ من أبناء اليهود في فلسطين يتعلمون في المدارس اليهودية ويندر أن يدخلوا المدارس الأجنبية . أما المدارس اليهودية في فلسطين فمتنوعة فبينما تجد المدرسة الدينية التي تشبه الكتاتيب المعروفة عند العرب ولا تعلم سوى التلمود والتوراة على الأصول القديمة ، تجد من جهة أخرى بساتين الأطفال الحديثة تسير على نظم منتسوري وفروبل . وهي أنواع فمنها مدرستان ثانويتان اختلط فيهما الشبان والشابات إحداهما في القدس والأخرى في يافا ، ولهم مدرسة صناعية في حيفا ، ودار معلمات في يافا ودار معلمين في القدس ، ولهم مدرسة نيتر الزراعية التي أُسست منذ ٥٠ سنة تقريباً وفيها ١٠٠ طالب وقد كانت تابعة لجمعية الاتحاد الإسرائيلي (الاليانس) فأُلحقت مؤخراً بالجمعية الصهيونية . ولهم مدرسة تجارية في يافا وثلاث مدارس للموسيقى ومدرسة للفنون الجميلة في القدس . ولغة التعليم في جميع هذه المدارس العبرية وبرامجها

تشبه برامج مدارس أواسط أوربا مع تعديل طفيف . وهم يشددون إلى حد الإفراط في الاهتمام بتعليم جغرافية فلسطين وتاريخها اليهودي .

ومجموع ما أنفقته إدارة المعارف الصهيونية سنة ١٩٢٠ (١٢٠) ألف جنيه أي ينفق على كل تلميذ تسعة جنيهات وهو معدل باهظ جداً . ولكن موازنتهم أخذت تتناقص إلى أن بلغت ٨٠,٠٠٠ جنيه رغم ازدياد الطلاب . وقد ساءت الحالة المالية وامتنعت إدارة المعارف الصهيونية عن دفع رواتب المعلمين فتذمروا وأنذروها بالإقلاع عن العمل إن لم تجبهم إلى مطاليبهم فلم تصغ إليهم وعجزت عن أداء مشاهراتهم فاضربوا شهراً كاملاً ثم حل المشكل حلاً سياسياً .والرسوم في المدارس اليهودية هي عالية جداً يؤدي الطالب الخارجي في المدرسة الثانوية ما يقارب العشرين جنيهاً سنوياً لقاء التعليم فقط . وقد أسس اليهود « أوبرا » إسرائيلية إلا أن الإقبال عليها قليل لكون لغتها عبرانية ويُقدر ما أنفقه اليهود من المال بعد الحرب بستة ملايين جنيه . مليون واحد اشتروا به أرضاً ومليون للصنائع ونصف مليون للمساعدات وثلاثة ملايين ونصف للاستعمار والتهذيب وللأمور المختلفة سياسية وإدارية .

أعظم مصرف لليهود في فلسطين بنك انكلو فلسطين الذي كان رأس ماله سنة ١٩٢٠ (١٠٠) ألف جنيه وفيه من الودائع ٧٠٠ ألف جنيه أما الآن فقد زيد رأس ماله إلى ٣٠٠ ألف جنيه واحتفظ هذا المصرف بأرباحه ولم يوزعها منذ سنة ١٩١٤ وذلك لأنه اضطر إلى تسليف المستعمرين قروضاً لمدد طويلة . وإدارة هذا المصرف العليا في لندن وله فروع في أمهات المدن الفلسطينيةوالسورية ولهم غير هذا المصرف مصارف عقارية . وأخرى تسلفهم للبناء وكلها تفضل معاملة اليهود على غيرهم وتعطيهم بفائدة أقل مما تأخذه من العرب . ولليهود بضع صحف في فلسطين يصدر بعضها باللغة الإنكليزية مثل « فلسطين الأسبوعية » « النشرة الفلسطينية » وبعضها يصدر باللغة العبرانية ومنها دوَار لسان حال العمال وها آرتس ، ودوار هايوم . وكولي إسرائيل لسان حال الأرثوذكس ومجلة هايشوف وغيرها من الصحف الضئيلة .

في ٢١ أيلول سنة ١٩٢١ عقد اتفاق بين وكلاء التاج بالنيابة عن السر

هربرت صموئيل المندوب السامي لفلسطين وبين بنيحاس روتنبرغ المهندس الروسي على أن يجمع روتنبرغ خلال سنتين مليون جنيه لشركة توسس في فلسطين وأن يجمع ما لا يقل عن مائتي ألف جنيه نقداً ، فإذا قام بهذه الشروط فالمندوب السامي يمنحه امتيازاً مدة سبعين سنة للاستفادة من مياه الأنهار الآتية :

(ا) مياه نهر الأردن وحوضه ونهر اليرموك وجميع فروعه وروافد نهر الأردن التي تقع في الأرض التي يسيطر عليها المندوب السامي لفلسطين .

(ب) مياه نهر الأردن وحوضه ونهر اليرموك وجميع فروعه وروافد نهر الأردن الخارجة عن الأرض الخاضعة للمندوب السامي والواقعة في منطقة الانتداب الفرنسي .

وذلك لتوليد القوى الكهربائية وغيرها . ثم رخص له أن يبني على جسر المجامع محطة كهربائية بعد سنة وأن يستعمل بحيرة طبرية خزاناً للمياه التي يريد الانتفاع بها وأن يبني سداً عليها لرفع المياه إلى درجة معلومة ، وتنقل هذه المياه في قنيّ تشاد لهذه الغاية وسمح له أيضاً بأن يبني غير تلك المحطات متى رآها ضرورية لتوليد القوى الكهربائية . وأن يغير مجرى نهر اليرموك وروافده وبثوقه إلى بحيرة طبرية وأن يستملك من الأرض والأبنية ما يراه ضرورياً لهذا المشروع .

ومنح أيضاً استثمار نهر العوجا بالقرب من يافا . وتعهدت الشركة بأن تبدأ بالعمل بعد اثني عشر شهراً وأن تنجز المشروع في خمس سنوات . ولكن عدّل هذا الشرط الأخير ورخص للشركة بتمديد هذه المدة وتعهدت إذا هي تأخرت عن إنجاز هذا العمل في الخمس سنوات أو في المدة التي يعينها المندوب السامي ولم تقم بالعمل تدفع عن كل شهر ألفي جنيه لحكومة فلسطين ويحق للمندوب السامي إلغاء هذا الاتفاق .

نظرة في نجاح الصهيونية :

إصلاح شيء أصابه البلى أسهل من خلق شيء من العدم ، والصهيونية مهما تقدمت فهي فكرة خيالية لا حقيقة لها أوجدها هوى بعض اليهود لاستيطان بلاد اجتازوا بها وسكنوها ردحاً من الزمن ثم جلوا عنها كما وقع للعرب في الأندلس والفرق بين الحادثتين كبير لأن العرب غرسوا مدنية فأزهرت وأينع ثمرها ،

أما اليهود فقد زالت آثارهم واندرست مدنيتهم الساذجة . فمطالبتهم بالرجوع إلى هذه الديار متعذرة كل التعذر . (١ً) لدثور قوميتهم . (٢ً) لتشتيت نزعاتهم وعاداتهم . (٣ً) اليهود يجمعهم الدين وتفرقهم الأمم ، دينهم واحد وهم أمم شتى . (٤ً) لا تجمعهم وحدة ولا يسيرون في منهج . (٥ً) الأرض يمتلكها أصحابها وهم جزء من محيط عربي عظيم .

فاليهود وإن تقدموا قليلاً لا إخال نجاحهم إلا موقتاً ولو ساعدتهم بريطانيا ودول الغرب والفشل عاقبة كل حركة ليست طبيعية ودافعها غير عقيدة صادقة ، أما أعمال اليهود خارج فلسطين بعد الحرب فإنهم انصرفوا لإقناع أوربا بأن العرب راضون عنهم وعقدوا بعض مؤتمرات وعدّلوا بعض خططهم وجمعوا أموالاً جمة وتوددوا إلى جيرانهم وطاف دعاتهم الأقطار التي يسكنها اليهود واكتفوا بحصر قواهم العملية داخل فلسطين ومراقبة الحركات السياسية الدولية العالمية[1] اهـ .

حوادث وغوائل :

في نيسان (١٩٢٥) خطب اللورد اللنبي المعتمد البريطاني في مصر في حفلة مقابر الحرب البريطانية في غزة خطبة ذكر فيها السامعين بأن هذه البقعة جرت عليها معارك حربية قديمة وحديثة وأثنى على الأبطال البريطانيين الذين قادوا بأرواحهم فطردوا الأتراك في محاولاتهم الثلاث . وقد ذكر بعضهم أن قتلى البريطانيين في البقعة التي حارب بها شمشون في غزة خمسة آلاف جندي .

وفي هذا الشهر وقعت فتنة بين أهالي قرية العاليات من عمل حمص بعضهم مع بعض وبينهم وبين الحكومة انتهت بقتل أربعين نفساً وثمانية وأربعين جريحاً ويقال : إن خمس أسر فنيت على بكرة أبيها والسبب في ذلك أن رجلاً من العلويين اسمه شعبان من أهل وادي البرغل من عمل اللاذقية قام منذ السنة الماضية

---

(١) المصادر : المعلمة الانكليزية . المعلمة اليهودية . يقظة فلسطين لشتين . تاريخ الصهيونية لسوكولوف . تاريخ الصهيونية لروحي بك الخالدي مخطوط . تقرير مندوب فلسطين السامي . تقرير قاضي القضاة في فلسطين . مناشير الحكومة الرسمية . معلومات خصوصية من الدوائر الرسمية . جرائد فلسطين .

يدعو النصيرية إلى إدخال الإصلاح على مذهبهم ، وتعاليمه تدور على روحانية الإمام علي بن أبي طالب في الألوهية ، وتخطئة من يزعم وجوده في الشمس كالشماليين أو القمر كالكلازيين وقد أوجب على أتباعه صيام رمضان والصلوات الخمس وتعليم النساء خلافاً لما جرى عليه الأسلاف في المذهب العلوي من حظر التدين على النساء . فانقاد إلى رأيه كثيرون ولاسيما عشيرة المتاورة ولما كان قد بقيت بعض البيوت في قرية العاليات لم تتمذهب بمذهبه وقع بينها وبين من دانوا به خصام أدى إلى القتل وتدخل الحكومة .

وفي سلخ ذي الحجة حدث اختلاف بين السلطة المنتدبة وزعماء جبل الدروز أدى إلى نفي بعضهم.ونشبت فتنة بين الدروز والحامية أدت إلى قتل بضع مئات من الفريقين ، وخربت السلطة بضع قرى بالقنابل التي قذفت بها من الطيارات والمدافع .

التقاسيم الإدارية الحديثة

تقاسيم القدماء قبل الإسلام :

كان الشام ينقسم بحسب مصلحة المتغلبين عليه، ولما كان يطلق عليه اسم آرام كان يقسم إلى عدة أقسام مثل آرام صوبة وآرم معكة وآرام بيت رحوب وآرام دمشق وفدان دمشق وهي أقسام مملكة آرام، وكانت دمشق قصبتها، أي إنها كانت منقسمة بين ملوك كثيرين كملوك دمشق ورحوب وصوبة وجشور على ما يفهم من رواية التوراة . وأراد الرومان إضافة فلسطين إلى ولاية سورية الرومانية سنة ٦٦ ب.م ولما نظم أغسطس قيصر مملكته وصارت سورية ولاية امبراطورية عاصمتها أنطاكية احتفظت بعض مقاطعاتها باستقلالها، فكانت خلكيس (عين جر أو عنجر) مملكة صغيرة ، وابيلية (وادي بردى) رياسة ربع ، ودمشق مستقلة بعض الاستقلال إلى أيام نيرون . ووسد أمر اليهودية لوال كان له بعض الاستقلال في حدود ولايته تحت إدارة والي سورية ، وكانت تدمر مستقلة في سلطانها إلى سنة ١١٤م وأضاف الامبراطور تراجان الأصقاع الواقعة ما وراء الأردن ، وقضى على مملكة النبطيين وجعلها حكومة ممتازة سماها الولاية العربية وجعل بصرى عاصمتها .

وقسم ساويرس الروماني سورية إلى قسمين وجعل القسم الأول إلى الشمال، وفيه سورية الكومجانية وسورية المجوفة أي السهول التي على ضفتي العاصي إلى أنطاكية والبحر وما بين اللكام ولبنان، والقسم الثاني في الجنوب والشرق وفيه سورية الفينيقية والشطوط البحرية وشرقي لبنان إلى وسط البرية وفيه

بعلبك وحمص ودمشق وتدمر . وانقسمت مملكة الشام بعد مقتل ديمتريوس إلى قسمين ملكت كلوبطرا في عكا وجنوب المملكة وملك زنوبيا في أنطاكية وشمالها . وكانت الشام مقسومة إلى قسمين سورية وفلسطين وأطلق اسم سورية على الاثنين منذ إضافتهما إلى المملكة الرومانية قبل المسيح بمدة .

أجناد الشام وتقسيم العرب :

وقسم الأوائل الشام خمسة أقسام الأول فلسطين ومن مدنها ايليا وهي بيت المقدس وعسقلان ولدّ ونابلس وحبرون أي الخليل ، والثاني ، الأردن ومدينتها العظمى طبرية ، والثالث الغوطة ومدينتها العظمى دمشق ، والرابع حمص ، والخامس قنسرين ومدينتها العظمى حلب وهو أشبه بتقسيم العرب ، قسموها خمسة أجناد أي خمسة فيالق ، وهي جند فلسطين ، وجند الأردن ، وجند دمشق ، وجند حمص ، وجند قنسرين .

سمى المسلمون فلسطين جنداً لأنه جمع كوراً وكذلك دمشق وكذلك الأردن وكذلك حمص مع قنسرين . وسميت كل ناحية لها جند يقبضون أطماعهم بها جنداً ، وذكروا أن الجزيرة كانت إلى قنسرين فجندها عبد الملك بن مروان أي أفردها ، فصار جندها يأخذون أطماعهم بها من خراجها ، وأن محمد بن مروان كان سأل عبد الملك تجنيدها ففعل ، ولم تزل قنسرين وكورها مضمومة إلى حمص حتى كان يزيد بن معاوية فجعل قنسرين وأنطاكية ومنبج وذواتها جنداً ، وأفرد الرشيد قنسرين أي كورة حلب بكورها فصيرها جنداً واحداً .

ومعلوم أن العرب أطلقوا اسم الشام على سورية وفلسطين معاً وهذه القسمة أي قسمة الشام إلى قطرين لا توافق عليهما الطبيعة كما قال العارفون من علماء الجغرافيا المحدثين ، لأنهما شيء واحد وما هي إلا اعتبارات سياسية صرفة ، وهو تقسيم موضوع على التعارف كما قال المقدسي ، وقد قسم الشام إلى ست كور وقال : فإن قال قائل لِمَ جعلت قصبة الكورة حلب (أي لم تجعلها قنسرين) كما كان مصطلح العرب إلى القرن الثالث وههنا مدينة على اسمها قيل له : قد قلنا إن مثل القصبات كالقواد والمدن كالجند ولا يجوز أن نجعل حلب على جلالتها وحلول السلطان بها وجمع الدواوين إليها وأنطاكية

ونفاستها وبالس وعمارتها أجناداً لمدينة صغيرة أي قنسرين التي وصفها بأنها مدينة خف أهلها .

التقسيم في عصر الصليبيين والمماليك :

وما زال تقسيم الشام إلى أجناد مدة الأمويين وطرف صالح من عهدالعباسيين ويفرق العمال الذين ينصبونهم بحسب ما يرون فيه المصلحة ، دام ذلك إلى القرن الخامس فكانوا يقطعون بعض الأعمال ويدعونها ممالك فكانت صرخد مملكة والزبداني مملكةوحمص مملكة وحماةمملكةوحلب مملكة.وهذا التقسيم مختل بالطبع لاختلال أحوال القطر بالحروب الصليبية قال القلقشندي : قواعد الشام ست كل قاعدة منها تعد مملكة ، بل كانت كل قاعدة منها مملكة مستقلة بسلطان في زمن بني أيوب ، وهذه القواعد الست العظام هي دمشق وحلب وحماة وطرابلس وصفد والكرك . بل كانت الغوطة والمرج من عمل دمشق ولاية برأسها، كما كان الجبل ووادي بردى ويبوس ولاية،وكما كانت بيت لهيا في الغوطة ولاية على عهد الأمويين .

وقسم المماليك الشام قسمين جنوبي وشمالي وكان يعين لكل منهما كافل أي وال يقيم كافل القسم الأول في دمشق ويقال له كافل الممالك الشامية،وينزل عامل القسم الثاني في حلب ويقال له كافل الممالك الحلبية . وفي سنة ٧٦٨ جعل الملك الأشرف من ملوك الترك حلب أكبر من دمشق كما كانت على القاعدة القديمة ، وعد الظاهري سبع ممالك في الشام في القرن التاسع وهي المملكة الشامية والمملكة الكركية والمملكة الحلبية والمملكة الطرابلسية والمملكة الحماوية والمملكة الصفدية والمملكة الغزاوية .

وكان لدمشق أربع صفقات غربية وهي الساحلية والقبلية والشمالية والشرقية ففي الصفقة الأولى وهي الغربية عشر نيابات وخمس ولايات . فأما النيابات فمنها غزة والقدس،والولايات فمنها ولاية الرملةولد وقاقونوبلدالخليلونابلس وأما الصفقة القبلية وهي الثانية ففيها نيابات وثمان ولايات ، فأما النيابات فالأولى منها نيابة قلعة صرخد ونيابة عجلون . وأما الولايات فالأولى ولاية بيسان وولاية بانياس وولاية قلعة الصبيبة وولاية الشعراء وأذرعات وحسبان والصلت وبصرى.

والصفقة الشمالية وفيها نيابة واحدة وثلاث ولايات . فأما النيابة فبعلبك وأما الولايات فالأولى ولاية البقاع البعلبكي والثانية ولاية بيروت والثالثة ولاية صيدا ، والصفقة الرابعة الشرقية وبها ثلاث نيابات وأربع ولايات . وهناك نيابات حلب ونيابة طرابلس ونيابة صفد وولاية تبنين وهونين وولاية الشقيف إلى غير ذلك من مصطلح القرن الثامن للهجرة .

على عهد العثمانيين :

وقسم العثمانيون الشام ثلاث نيابات أو إيالات وهي دمشق وحلب وطرابلس وظلّ هذا التقسيم إلى ما بعد عهد السلطان أحمد فكانت دمشق وهي أعظمها عبارة عن عشرة ألوية وأهمها القدس وغزة ونابلس وتدمر وبيروت وصيدا ، وولاية طرابلس خمسة ألوية وهي طرابلس وحماة وحمص وسلمية وجَبَلة . وقسمت حلب تسعة ألوية تتناول سورية الشمالية برمتها ما عدا عينتاب التابعة لولاية مرعش ، وفي سنة ١٦٦٠م أحدثت الدولة ولاية جديدة وهي صيدا لمراقبة الجبل . وقد امتدح الجنرال دي تورسي من طرز الإدارة التي منحها سليم الأول للشام وهي التي كان عليها العمل في الأكثر إلى خروج الأتراك من هذا القطر ، وذكر بعضهم أن الشام كانت على عهد أوائل الحكم العثماني أربع إيالات كبرى وأن تقسيمها إلى ثلاث إيالات كما مر حدث بعد زمن .

وفي سنة ١٢٧٢هـ كانت الشام تقسم إيالتين إيالة دمشق وإيالة صيدا ، ولما نظمت الولايات على أسلوبها المتعارف أخذ لواء الرّها (أورفة) من الجزيرة ولواء مرعش من الأناضول وألحقا بحلب فجعلت ولاية وجعلت بقية الشام ولاية جسيمة حاضرتها دمشق . وأُنشئت القدس لواء مستقلاً سنة ١٨٧٠ تفاوض الإستانة مباشرة ، وبعد خروج المصريين (١٨٤٠) كانت القدس تجعل تابعة لإيالة صيدا تارة ، وتابعة للباب العالي تارة أخرى ، وأصبح لبنان مؤلفاً من أقضية الكورة والبترون وكسروان والمتن والشوف وزحلة وجزين ، وظلت بيروت وطرابلس ونابلس واللاذقية وعكا وأعمالها تابعة لولاية دمشق ، وبقي مركز الجيش دمشق على ما كان عليه قبيل دخول إبراهيم باشا . وفي سنة ١٨٨٧ جعلت القدس متصرفية مستقلة ، وجعلت الكرك أي ما وراء عبر الأردن متصرفية برأسها ، وجعلت بيروت سنة ١٨٨٨ ولاية مستقلة عن دمشق لموقعها الاقتصادي وأضيفت

إليها عكا ونابلس واللاذقية وطرابلس وصور وصيدا ومرجعيون . وكان لبنان منذ سنة ١٨٦٠ مستقلاً استقلالاً إدارياً يتولاه متصرف من الباب العالي برتبة وزير وتصادق على تعيينه الدول الست العظمى .

ويوم جلا الأتراك عن الشام كان يقسم إلى ثلاث ولايات وهي دمشق وحلب وبيروت وثلاثة ألوية مستقلة أي ولايات صغيرة تفاوض الباب العالي مباشرة ، وهي القدس ولبنان ودير الزور . واصطلح في فلسطين أولاً على جعلها أربعة ألوية وهي لواء القدس ويافا ولواء الخليل ولواء السامرة واللواء الشمالي . وجعلت المدن الأربع دمشق وحلب وحماة وحمص وما يتبعها دولة قسمت إلى عدة ألوية وهي الكرك وحوران ودمشق وحمص وحماة ودير الزور وحلب والإسكندرونة واستقل لواء اللاذقية .

تقاسيم فلسطين :

وبحسب التقاسيم الإدارية الأخيرة تقسم حكومة فلسطين إلى ثلاثة ألوية وهي (١ً) لواء القدس ويافا ومركزه القدس . (٢ً) اللواء الجنوبي ومركزه غزة . (٣ً) اللواء الشمالي ومركزه حيفا . ويقسم لواء القدس ويافا إلى سبعة أقضية وهي قضاء القدس ورام الله وأريحا وبيت لحم ويافا والرملة . وليافا امتياز شبيه باستقلال إداري . ويقسم اللواء الجنوبي إلى أربعة أقضية وهي قضاء غزة والمجدل وبئر السبع والخليل . ويقسم اللواء الشمالي إلى عشرة أقضية وهي حيفا وعكا وزمارين والناصرة وطبرية وصفد ونابلس وطول كرم وجينين وبيسان .

تقاسيم الشرق العربي أي شرقي الأردن :

وتقسم حكومة الشرق العربي إلى أربعة ألوية وهي (١ً) لواء عمان ويتبعه قضاء مادبا وناحية زيزاء (الجيزة) ومركزه عمان . (٢ً) لواء الصلت ومركزه الصلت . (٣ً) لواء أربد ومن عمله أقضية جبل عجلون وجرش وأم قيس ومركزه اربد ، ويتبع المركز رأساً ثلاث نواح وهي الرمتا والكورة والغور ، ومن عمله قضاء جرش ناحية الزرقاء . (٤ً) لواء الكرك ويتألف

من قضاءي الكرك والطفيلة ويتبع الكرك مباشرة ثلاث نواح : المزار ، السماكية ، الغور ، وأضيفت العقبة ومعان إلى الشرق العربي .

دولة سورية :

وتقسم دولة سورية إلى سبعة ألوية وهي لواء (١) دمشق و (٢) حوران (٣) حمص و (٤) حماة و (٥) حلب و (٦) دير الزور و (٧) الإسكندرونة. ويقسم لواء دمشق إلى ستة أقضية وهي (١) قضاء دومة وفيه ناحيتان « تل منين » و « دير سلمان » (٢) قضاء جيرود وفيه ناحية القطيفة و (٣) قضاء النبك وفيه ناحية يبرود و (٤) قضاء الزبداني و (٥) وادي العجم الذي جعل قضاء حرمون بعد وفيه ثلاث نواح وهي الطيبة ومركزها زاكية و «بيت جن» و « الديرعلي » (٦) القنيطرة وفيه ناحية مجدل شمس .

ولواء حوران ويلحق بمركزه ناحيتا بصرى وطفس ويتبعه قضاءان ازرع والزوية وفي قضاء أزرع خمس نواح وهي نوى ، المسمية ، الصنمين ، اللجاه الجنوبية ، اللجاه الشمالية .

ولواء حمص ومن عمله خمس نواح وهي حسية ، الرستن ، عين ظاظ ، القصير ، جب الجراح . ويتبع حمص قضاء واحد وهو « القريتين » وفيه ناحية تدمر ويتبع لواء حماة ثلاث نواح وقضاء واحد فيه ثلاث نواح أيضاً فنواحي اللواء طار العلا ، الحميرة، بارين، والقضاء سلمية وفيه ثلاث نواح : عين كاسون، عقيربات ، معر شحور .

لواء حلب ويلحق به عشرة أقضية (١) جرابلس ولها ناحيتان ناحية قلقوم وناحية جسرين و (٢) جبل سمعان وفيه ثلاث نواح عذان، الزربة، أبو الظهور و (٣) الباب وفيه ناحيتا دير صافر ، صوسنباط و (٤) المعرة ولها ناحيتان الأندرين ، خوين الكبير و (٥) اعزاز وفيه ناحية نين و (٦) منبج وفيه ناحيتان أبو قلقل ، مسكنة و (٧) كرد طاغ وله أربع نواحٍ ناحية فاطمة ، الجوم ، راجو ، بلبل و (٨) حارم وفيها أربع نواحٍ كفر تخاريم ، باريشا ، سلقين ، ترمانين و (٩) جسر الشغور وفيها ناجيتان دركوش ، المضيق و (١٠) إدلب

وفيها ثلاث نواحٍ أريحا، سرمين ، معرة مصرين، وأُطلق على لواء حلب اسم ولاية حلب .

ويقسم لواء دير الزور إلى ستة أقضية جعلت مراكزها الآن (١ً) دير الزور. (٢ً) الرقة . (٣ً) الميادين . (٤ً) البوكمال . (٥ً) حسجة ، (٦ً) كرو . ويقسم قضاء دير الزور إلى أربع نواح مراكزها في دير الزور وكسره ومراط وسنوار. وقضاء الرقة إلى خمس نواح مراكزها الرقة وخربة الرز ومرابط وأبو هريرة وسبخه . وقضاء الميادين إلى ناحيتين مركز أحداهما ميادين والثانية عشارة . وقضاء البوكمال إلى ناحيتين مركز أحداهما البوكمال والثانية الصلاحية . وقضاء حسجة إلى أربع نواح مراكزها في شدادي وحسجة ورأس العين وعاموده . وقضاء كرو إلى ثلاث نواح مراكزها كرو وعزنور وديرون اغا .

دولة جبل الدروز :

وتقسم دولة جبل الدروز إلى ثلاث عشرة ناحية وهي عري ، القَريّة ، صرخد ، ملَح ، سالة ، المجدل ، نجران ، عاهرة ، وادي اللوى ، الهيت ، شهبة ، سليم ، نمرة ، ومركز الدولة قرية السويداء .

دولة لبنان الكبير :

يقسم لبنان الكبير إلى إحدى عشرة محافظة وتقسم كل محافظة إلى مديريات وهي (١ً) محافظة صيدا ومركزها مدينة صيدا ومن عملها مديرية النبطية ومديرية عدلون ومديرية جزين (٢ً) ومحافظة صور مركزها مدينةصور ويتبعها مديرية تبنين ومديرية علما ومركز المحافظة مدينة صور (٣ً) محافظة مرجعيون مركزها الجديدةومن عملها مديرية حاصبيا (٤ً)محافظة بيروت مركزهامدينةبيروت (٥ً) محافظة الشوف مركزها بعقلين ويتبعها مديريات المختارة وشحيم وعين زحلته ورشميا والشويفات وعاليه ومديرية دير القمر المستقلة (٦ً) محافظة طرابلس ومركزها مدينة طرابلس ويتبعها مديريات حلبا وقبيات وسير (٧ً) محافظة المتن ومركزها بحنس ومن توابعها مديرية بكفيا وبرمانا وبسكنتاوحمانا (٨ً) محافظة بعلبك ومركزها مدينة بعلبك ويتبعها مديريات طليا ودير الأحمر والهرمل

ورأس بعلبك (٩ً) محافظة زحلة ومركزها مدينة زحلة ويتبعها مديريات قب الياس وسغبين وراشيا (١٠ً) محافظة كسروان ومركزها غادير وبيت خشبو ومن عملها مديريات جبيل وريفون والكفور وقرطبا (١١ً) محافظة البترون ومركزها مدينة البترون ومن عملها مديريات تنورين وبشري وأميون .

دولة العلويين :

تقسم حكومة العلويين إلى لوائين (١ً) لواء اللاذقية ومركزها مدينة اللاذقية وتنقسم إلى خمسة أقضية وهي اللاذقية وجبلة وصهيون وقضاء المرقب مركز حكومته بانياس وقضاء العمرانية ومركز حكومته مصياف (٢ً) لواء طرطوس ويقسم إلى ثلاثة أقضية وهي طرطوس وصافيتا وقصبته دريكيش والحصن وقصبته تل كلخ . أما جزيرة أرواد فمستقلة وتعد من دولة العلويين .

العقود والعهود الأخيرة [1]

صورة الرسائل الرسمية التي تبودلت بين الحكومة الفرنسوية والحكومة البريطانية لاجل تثبيت اتفاقية سايكس بيكو بواسطة السر ادوار غراي و م. كامبون في أيار سنة ١٩١٦

الرسالة الأولى :

من مسيو ا. كامبون إلى السر ا. غراي ٩ أيار ١٩١٦ . ١ً– تميل فرنسا وبريطانيا العظمى إلى الاعتراف بدولة عربية مستقلة أو حلف من الدول العربية المستقلة في منطقتي الألف والباء كما هو مبين في المصوّر بإمارة زعيم عربي وتقدمان لها الحماية . ويكون لفرنسا في منطقة الألف ولبريطانيا العظمى في منطقة الباء الحق الأول في عقد القروض وفي التزام المشاريع المحلية . وتقدم فرنسا في منطقة الألف وبريطانيا العظمى في منطقة الباء المستشارين الفنيين والإداريين حينما ترى الدولة العربية أو الحلف العربي ضرورة لذلك .

٢ً – تفوض فرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا العظمى في المنطقة الحمراء أن تعملا فيهما على ما ترغبان فيه أي أن تديراهما مباشرة أو غير مباشرة بالاشتراك مع العرب وتأسيس دولة عربية أو حلف من الدول العربية .

٣ً – تدار المنطقة السمراء بإدارة دولية ويترك أمر البت في تعيين شكلها إلى أن تتم المفاوضة مع روسيا وسائر الحلفاء ومندوبي شريف مكة .

٤ً – تعطى بريطانيا العظمى : (أولاً) مرفأي حيفا وعكا. (ثانياً) كمية

(١) رأينا إثبات هذه الوثائق التاريخية بنصوصها وإن كنا أشرنا إليها في متن التاريخ السياسي وذلك ليسهل الرجوع إليها .

معينة من ماء نهري دجلة والفرات تؤخذ من منطقة الألف وتعطى لمنطقة الباء . وعلى حكومة جلالة الملك مقابل ذلك أن لا تفاوض في وقت من الأوقات دولة من الدول بشأن تسليمها قبرص قبل أن توافق فرنسا على ذلك .

٥ً – تكون الإسكندرونة مرفأ حراً للتجارة البريطانية ولا يكون فيها تفاوت في المعاملات أو اختلاف في الرسوم الجمركية ، ولا ترفض التسهيلات الخاصة التي من شأنها الإسراع بنقل البضائع البريطانية وشحنها بالبحر أو بالخطوط الحديدية التي تمر بالمنطقة الزرقاء . لا فرق في أن تكون هذه البضائع واردة من المنطقة الحمراء أو صادرة إليها أو خاصة بمنطقة الألف أو الباء .

تكون حيفا مرفأ حراً للتجارة الفرنسوية وتجارة مستعمراتها وتجارة البلاد المشمولة بحمايتها ، ولا يكون فيها تفاوت في المعاملات أو اختلاف في الرسوم الجمركية ، ويكون شحن البضائع منها وإليها مباحاً بالسكة الحديدية التي تمر بالمنطقة السمراء . لا فرق في أن تكون هذه البضائع واردة أو صادرة من المنطقة الزرقاء أو من منطقة الألف أو الباء .

٦ً – لا تمد سكة حديد بغداد بمنطقة الألف جنوباً إلى ما وراء الموصل ولا بمنطقة الباء شمالاً إلى ما وراء سامرّاء قبل أن يتم إنشاء السكة الحديدية بين حلب وبغداد عن طريق وادي الفرات وقبل أن يوافق الفريقان على ذلك التمديد.

٧ً – يحق لبريطانيا العظمى وحدها أن تنشىء وتدير وتمتلك خطاً حديدياً يبتدىء من حيفا وينتهي بمنطقة الباء ، ولها الحق أيضاً أن تنقل الجنود والمواد الحربية على هذا الخط الحديدي متى شاءت ، ومن المعلوم عند الحكومتين أن هذا الخط هو لتسهيل ارتباط بغداد بحيفا فإذا تعذر مده فنياً في المنطقة السمراء واقتضى الأمر لمروره بغيرها تسمح فرنسا بذلك .

٨ً – تبقى تعرفة المكوس العثمانية كما كانت عليه سابقاً لمدة عشرين سنة في المنطقة الحمراء والزرقاء والألف والباء ولا يصير فيها تغيير أو تبديل إلا بمعرفة الفريقين وموافقتهما .

لا توضع رسوم جمركية داخلية بين المناطق المذكورة أعلاه ، و تحصل الرسوم بحسب الأصول في المرفإ الذي ترد إليه البضائع وتسلم بعد ذلك إلى الإدارة الداخلية التي تخصها تلك البضائع .

٩ً — من البديهي أن فرنسا لا تفاوض دولة ثالثة في وقت من الأوقات بشأن التنازل عن مالها من الحقوق في المنطقة الزرقاء، ولا تتخلى عن هذه الحقوق إلا إلى الحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة قبل أن توافق حكومة جلالة الملك على ذلك. وعلى حكومة جلالته أن تعمل بموجب هذه الشروط بالمنطقة الحمراء.

١٠ً — يوافق الفريقان المتعاقدان الحكومة الفرنسية والحكومة البريطانية الحاميتان للدولة العربية على عدم السماح لدولة ثالثة أن تمتلك شيئاً في أراضي شبه جزيرة العرب وأن تتخذ قاعدة بحرية في الجزر الواقعة إلى شرق ساحل البحر الأحمر، وهذا لا يمنع أن تعدّل الحكومة البريطانية جبهة عدن بمقتضى الأصول الفنية والأحوال الخاصة بعد أن ثبتت ضرورة ذلك على أثر العداء التركي.

١١ً — تجري المفاوضة مع العرب بخصوص تخوم الدولة العربية أو الدول العربية المتحدة كما في السابق باسم الدولتين.

١٢ً — معلوم أن مراقبة توريد الأسلحة إلى البلاد العربية منوط بالدولتين.

الرسالة الثانية :

من مسيو ا. كامبون إلى السر ا. غراي في ١٥ أيار سنة ١٩١٦ قبل أن تجاوب فخامتكم على رسالتنا في تاريخ ٩ أيار سنة ١٩١٦ بخصوص تأليف دولة عربية أبديتم رغبتكم في إضافة بعض التأكيدات للمحافظة على حقوق الملاحة والامتيازات الدينية وامتيازات المدارس والبعثات الطبية في المناطق التي ستصبح إفرنسية وفي المناطق التي ستسود فيها الإدارة الفرنسية، فغب الموافقة عليها من قبل فرنسا على حكومة جلالة الملك أن توافق أيضاً على نفس الشروط في المناطق الداخلة في دائرتها.

ولي الشرف أن أعلم فخامتكم أن الحكومة الفرنسية مستعدة أن تصادق على جميع الامتيازات البريطانية التي كانت تتمتع بها قبل الحرب في المناطق التي ستعطى لها (أي لفرنسا) أو المناطق التي ستشمل بعنايتها، أما الامتيازات الدينية والمدرسية والطبية والنمنية فستبقى كما في الماضي، ومن المعلوم أن هذه الامتيازات لا تعني بقاء الامتيازات الأجنبية والامتيازات القضائية.

الرسالة الثالثة :

من السر ا. غراي إلى المسيو ا. كامبون في ١٦ أيار سنة ١٩١٦ يوافق على نص المعاهدة كما جاءت في كتاب المسيو ا . كامبون في تاريخ ٩ أيار سنة ١٩١٦ .

نسخة مختصرة
عن دستور فلسطين الرسمي

ينص هذا النظام على تعيين رجل صالح لإدارة حكومة فلسطين يعرف بالمندوب السامي والقائد العام ، ويخوله السلطة اللازمة لتنفيذ جميع الواجبات المقترنة بوظيفته ، وتطبيق شروط الانتداب الذي منحته دول الحلفاء السامية إلى بريطانيا العظمى ، وتأسيس وطن قومي لليهود .

ومنح المندوب السامي السلطة لتقسيم البلاد بموافقة الوزير إلى مقاطعات أو أجزاء إدارية على أسلوب ملائم لأعمال الإدارة ، وخول جميع الحقوق للتصرف بالأراضي العامة أو بما له علاقة فيها ، وبجميع الحقوق لاستثمار المناجم والمعادن على اختلاف أنواعها وإعطاء امتيازات شرعية لاي كان لاستخراجها ، وله الحق أن يهب الأراضي العامة والمعادن والمناجم ، ويؤجرها أو يسمح باستثمارها موقتاً بالشروط التي يرتئيها ، وله الحق في تعيين موظفي الحكومة بعد مراعاة أوامر الوزير بالأحوال التي يراها مناسبة ، وأن يعين واجباتهم ويبقى هؤلاء الموظفون في مراكزهم ما دام المندوب السامي راضياً عن أعمالهم . ويؤلف مجلس تنفيذي لمساعدة المندوب السامي على الطريقة التي تشير بها حكومة جلالة الملك . ويؤلف اعتباراً من التاريخ الذي يعينه المندوب السامي مجلساً تشريعياً لفلسطين يستعاض به عن المجلس الاستشاري وتكون له السلطة التامة لسن القوانين الضرورية للمحافظة على الأمن والسلام وانتظام الحكومة ، بشرط أن لا يخالف التعليمات المعطاة من حكومة جلالة الملك ، وأن لا يسن قانوناً يمس الحرية الشخصية أو يقيد الحرية الدينية أو يميز بين سكان فلسطين بسبب الجنسية أو الديانة أو اللغة أو يخالف نظام الانتداب الموضوع لفلسطين .

لا تنفذ القوانين التي يسنها هذا المجلس قبل أن يصادق عليها المندوب السامي وتقرها حكومة جلالة الملك .

يحتفظ المندوب السامي بالقوانين التي أجازها المجلس التشريعي لموافقة جلالته عليها ويحتفظ أيضاً بالأمور التي لها مساس بنظام الانتداب . ويحتفظ جلالة الملك لنفسه بحق رفض أي قانون قد يكون المندوب السامي وافق عليه في خلال سنة واحدة من تاريخ الموافقة عليه ويعلن رفضه إياه بواسطة كاتم السر العام .

يؤلف المجلس التشريعي من ٢٢ عضواً عدا المندوب السامي، منهم عشرة أعضاء من الموظفين واثنا عشر من غير الموظفين ، وينتخب الغير موظفين بموجب الأوامر التي تصدر من مجلس الملك الخاص ، أو بموجب ما يوضع من القوانين والأنظمة من حين إلى آخر بشأن هذه الانتخابات ، ويكون الأعضاء الموظفون الأشخاص الذين يشغلون وظائف كاتم السر العام والنائب العام ومدير المالية ومفتش الشرطة والسجون ومدير الصحة ومدير الأشغال العامة ومدير المعارف ومدير الزراعة ومدير الكمارك مدير التجارة والصناعة .

المحاكم الملكية والشرعية

تؤلف محاكم صلح في كل قضاء وناحية ويكون لها السلطة الخاصة بقانون حكام الصلح العثماني كما هو معدّل بموجب القوانين والأنظمة النافذة الآن .

وتؤلف محاكم مركزية في الأقضية التي يعينها المندوب السامي ولها الحق في رؤية جميع القضايا الحقوقية الخارجة عن اختصاص محاكم الصلح في ذلك القضاء والحق في رؤية جميع القضايا الجنائية الخارجة عن وظيفة محكمة الجنايات.

وتؤلف محكمة جنايات لها السلطة التامة في رؤية الجرائم المعاقب عليها بالقتل والجرائم الأخرى التي ينص عليها القانون الخاص .

وللمندوب السامي أن يؤلف بأمر منه محاكم أراضٍ كلما دعت الحاجة إلى ذلك للنظر في المسائل المتعلقة بملكية الأموال الغير المنقولة .

وتؤسس محكمة تعرف بالمحكمة العليا وتعين صورة تأليفها بقانون خاص ويكون لها صفة المحاكم الاستئنافية .

وللمحاكم الشرعية الإسلامية وحدها الحق في رؤية الدعاوي المتعلقة في الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين كالزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصايا الخ . ولمحاكم الطائفة اليهودية الدينية وحدها أن تنظر في استماع الدعاوي المتعلقة بالأحوال الشخصية . ولمحاكم الطوائف المسيحية المختلفة وحدها أن ترى مسائل الزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصايا وتنظر في الأوقاف الخ .

إذا شملت قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أشخاصاً من طوائف دينية مختلفة يجوز لأي خصم أن يقدم طلباً إلى قاضي القضاة وهذا يعين بمساعدة مستشارين من الطوائف المختلفة المحكمة التي لها السلطة في استماع تلك القضية .

وإذا قامت شبهة حول قضية من القضايا الشخصية الداخلة في اختصاص محكمة دينية تحال القضية إلى محكمة خاصة يعين شكلها بقانون خاص .

بعض مواد عامة

يجب أن تنشر باللغة الإنكليزية وبالعربية وبالعبرية جميع القوانين والاعلانات الرسمية والنماذج التي تصدرها الحكومة وجميع الإعلانات الرسمية التي تعلنها السلطات المحلية والبلديات في المناطق التي يعينها المندوب السامي بأمر منه . ويجوز استعمال اللغات الثلاث في المباحثات والمناقشات التي تدور في المجلس التشريعي وفي دوائر الحكومة ومحاكمها مع مراعاة الأنظمة التي تسن من وقت إلى آخر .

يحق لجميع سكان فلسطين أن يتمتعوا بالحرية الشخصية التامة والحرية الدينية المطلقة مع مراعاة حفظ النظام العام والآداب العامة ويحق لكل طائفة دينية معترف بها من الحكومة أن تتمتع بالاستقلال الذاتي لإدارة شؤونها الداخلية بعد مراعاة نصوص كل قانون وأمر يصدره المندوب السامي .

إذا رأت طائفة دينية أو فريق كبير من أهالي فلسطين أن شروط الانتداب لا تنفذها حكومة فلسطين كما يجب ، فلها الحق في رفع مذكرة بواسطة عضو في المجلس التشريعي الى المندوب السامي فينظر في هذه المذكرة على الطريقة التي يعينها جلالة الملك وفقاً للاصول التي وضعها مجلس عصبة الأمم .

المعاهدة البريطانية الفرنسية

المنعقدة في ٢٣ كانون الاول سنة (١٩٢٠) التي تبحث في بعض الشؤون المهمة مما له علاقة بالانتداب على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق .

أنابت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية الوزيرين المفوضين الواضعين اسميهما أدناه ليحلا جميع الأمور التي لها علاقة بالانتداب الذي منح لبريطانيا العظمى على فلسطين والعراق ولفرنسا على سوريا ولبنان في المجلس الأعلى الذي اجتمع في سان ريمو وقد اتفقتا على الشروط الآتية :

١ — تعينت حدود المناطق التي شملها الانتداب الفرنسي أي سوريا ولبنان وحدود المناطق التي شملها الانتداب البريطاني أي فلسطين والعراق كما يلي :

من الشرق نهر الفرات وجزيرة ابن عمر الى حدود ولايتي ديار بكر والموصل القديمة ،ومن الجنوب الشرقي حدود هاتين الولايتين القديمة الى غاية رومالين كوي ومن هنا خط يمتد من المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسي فيترك فيها جميع الأراضي الواقعة في حوض نهر الخابور الغربي ويمر باستقامة نحو الفرات فيجتازه بالبوكمال ويمتد باستقامة الى أمتار فجنوب جبل الدروز ومن هنا يمتد الى جنوب نصيب الواقعة على خط حديد الحجاز فسمخ الواقعة على بحيرة طبرية سائراً الى جنوب خط السكة الحديدية وموازياً له . وتبقى درعا وما حولها في المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسي ويبقى ذلك الخط في وادي اليرموك ضمن المنطقة الفرنسية ويسير بصورة ملاصقة وموازية لخط السكة الحديدية كي يصبح في الإمكان أن تمد في وادي اليرموك سكة حديدية في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني وستوضع التخوم في سمخ بصورة يمكن معها للفريقين المتعاقدين الساميين أن يبنيا مرفأ ومحطة للسكة الحديدية ليتمكنا من استعمال بحيرة طبرية بحريّة ومن الغرب يسير الخط من سمخ ماراً داخل بحيرة طبرية فأول وادي المسعديّة حيث يسير مع مجرى هذا النهر في وادي جرابا ، الى نبعه ومن هنا يتصل بطريق القنيطرة وبانياس بالمكان المعروف بالسكيك فيسير مع الطريق التي تبقى في المنطقة الفرنسية لغاية بانياس ومن هنا يسير نحو الغرب حتى يصل الى المطلة وتبقى المطلة في المنطقة البريطانية ، وسيوضع لهذا

الجزء من الحدود تفصيلات دقيقة يمكن معها تسهيل المواصلات بين جميع أطراف البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي كصور وصيدا والمناطق الواقعة الى الغرب والى الشرق من بانياس .

وتفصل التخوم بالمطلة بمفرق المياه في وادي الأردن وحوض نهر الليطاني وتسير جنوباً مع وادي الأردن فوادي فرعم ووادي كركرة اللذين يبقيان في المنطقة البريطانية فوادي اليلاونة ووادي العيون والزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسية ويصل الحد الى شاطىء البحر المتوسط في ميناء رأس الناقورة التي تظل في المنطقة الفرنسية .

٢ً – تؤلف بعد التوقيع على هذه المعاهدة بثلاثة أشهر بعثة لتدرس الحدود بين المناطق المشمولة بالانتداب الفرنسي والمناطق المشمولة بالانتداب البريطاني التي بيناها في المادة الأولى، وتتألف هذه البعثة من أربعة أعضاء تعين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية اثنين منهم وتعين الاثنين الآخرين الحكومة المحلية المشمولة بالانتداب الفرنسي والحكومة المحلية المشمولة بالانتداب البريطاني بعد مشورة الحكومتين المنتدبتين .

إذا وقع خلاف بين أعضاء هذه البعثة يعرض على مجلس جمعية الأمم ويكون قرارها فيه قطعياً .

تقدم بتقارير البعثة النهائية الحدود الثابتة التي عينت أخيراً وتربط معها المصورات الضرورية الموقع عليها من قبل أعضاء البعثة ، ويعمل ثلاث نسخ من هذه التقارير والمصورات تحفظ النسخة الواحدة بين سجلات مجلس جمعية الأمم وتحفظ النسختين الأخريين الحكومتان المنتدبتان .

٣ً – توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية على ترشيح لجنة خاصة مهمتها درس الخطط التمهيدية التي تعينها الحكومة الفرنسية المنتدبة لأجل مصلحة الري في البلاد المشمولة بانتدابها لئلا يقلل إبرازها لحيز الفعل مياه دجلة والفرات في الموضع الذي يدخلان به المنطقة العراقية المشمولة بالانتداب البريطاني .

٤ – توافق الحكومة البريطانية بالنظر إلى مكانة جزيرة قبرص من الوجهة الجغرافية والعسكرية بالنسبة إلى خليج الإسكندرونة على أن لا تفاوض أحداً بخصوص التنازل عنها أو تسليمه إياها قبلما توافق فرنسا على ذلك .

٥ً ــ أ : توافق الحكومة الفرنسية على وضع ترتيب حرّ يبين كيفية استعمال خط السكة الحديدية الواقع بين طبرية ونصيب استعمالاً مشتركاً .

تضمن سير هذا الترتيب وانتظامه إدارتا السكة الحديدية المؤلفتان في منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسي بأسرع ما يمكن أي بعد تنفيذ الانتداب على سورية وفلسطين وتسمح هذه الاتفاقية بصورة خاصة لإدارة السكة الحديدية البريطانية أن تسير قطاراتها ذهاباً وإياباً بين هاتين المنطقتين وفقاً لمصالحها ، وتنقل البضائع التجارية إلى المنطقة المشمولة بالانتداب الفرنسي بواسطتها ، وتعين هذه الاتفاقية الشروط المالية والإدارية والفنية اللازمة لسير القطارات البريطانية ، أما إذا لم يتم الاتفاق خلال ثلاثة أشهر من تنفيذ الانتداب بين الإدارتين المذكورتين أعلاه فستعين جمعية الأمم حكماً يفصل الخلاف وعندئذ تنفذ شروط هذه الاتفاقية التي حازت رضى الطرفين .

يعمل بموجب هذه الاتفاقية إلى أجل غير مسمى وتصحح أحياناً بحسب الحال

ب : يمكن للحكومة البريطانية أن تمد خطاً من الأنابيب الحديدية بجانب السكة الحديدية ولها الحق في نقل جنودها على هذه السكة الحديدية دائماً .

ت : توافق الحكومة الفرنسية على تعيين بعثة خاصة تدرس الأراضي ، وبعد درسها تعين الحدود في وادي اليرموك حتى نصيب بطريقة فنية يمكن معها بناء الخط الحديدي البريطاني وخط الأنابيب التي توصل بين فلسطين وبين سكة الحجاز ووادي الفرات في المنطقة المشمولة بالانتداب البريطاني ، وتبقى السكة الحديدية الحالية المارة بوادي اليرموك داخل الأراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي ، ويجب على بريطانيا العظمى إحقاق حقها هذا ببرهة لا تتجاوز عشر سنوات .

تتألف البعثة التي ذكرناها أعلاه من عضو بريطاني وعضو افرنسي يضاف إليهما نواب عن الحكومات المحلية بصفة مستشارين فنيين هذا إن رأت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية لزوماً لذلك .

ج : إذا اقتضى الأمر لأسباب فنية أن يمر خط السكة الحديدية البريطانية ببعض الأماكن المشمولة بالانتداب الفرنسي توافق الحكومة الفرنسوية على مرور

هذا الخط بتلك المناطق وتقدم للحكومة البريطانية أو لعملائها المساعدات اللازمة.

د : إذا شاءت الحكومة البريطانية العمل بموجب الحق الممنوح لها بالفقرة الثالثة من هذه المادة أن تمد سكة حديدية في وادي اليرموك تنفذ الحكومة الفرنسية الشروط التي اشترطتها على نفسها بالفقرة الأولى والثانية من هذه المادة غب مرور ثلاثة أشهر من إنشاء السكة .

ه : توافق الحكومة الفرنسية على اتخاذ التدابير الفعالة لحمل الحكومات المحلية المشمولة بالانتداب الفرنسي أن تصادق على هذه الحقوق الممنوحة للحكومة البريطانية .

٦ً — تم الاتفاق على هذه الشروط التي تسهل أعمال الحكومة البريطانية مقابل عقد الاتفاقية الفرنسية البريطانية بخصوص الزيت في سان ريمو .

٧ً — لا تضع الحكومة البريطانية ولا الحكومة الفرنسية موانع في منطقتي انتدابهما لجميع الموظفين اللازمين لإدارة خط السكة الحجازية أو لاستخدامهم .

تمنح جميع التسهيلات الضرورية لمرور جميع المستخدمين في الخط الحديدي الحجازي بمنطقة الانتداب البريطاني والفرنسي لئلا تتأخر أعمال هذا الخط .

توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية عند اللزوم على أن تعقدا اتفاقية مع الحكومات المحلية استثناء جميع مهمات هذا الخط ومعداته من الرسوم الجمركية عندما تمر بإحدى مناطق الانتداب .

٨ً — يعين خبراء واختصاصيون من قبل حكومة سورية وفلسطين غب مرور ستة أشهر من إمضاء هذه المعاهدة مهمتهم فحص أحوال مياه نهر الأردن الأعلى ونهر اليرموك وتوابعهما لاستخدامها في الري ولأجل توليد الكهرباء وتعيين المقدار اللازم للأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي .

تزود الحكومة الفرنسية الاخصائيين الذين تعينهم لدرس هذا المشروع بالتعليمات اللازمة لمنح فلسطين المياه الزائدة خدمة لمنافعها العامة إذا لم يحصل الاتفاق المطلوب عند نهاية هذا الدرس وتعرض المسألة على الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية لتدرساها وتقررا فيها قراراً نهائياً .

تشترك إدارة فلسطين بقدر انتفاعها من هذه الأعمال في دفع نفقات بناء الترع والخلجان والسدود والخزانات والأحواض والأقنية وخطوط الأنابيب

الحديدية الخ . وتشترك في جميع الأعمال التي من شأنها إنبات الحراج وتنشيط تربيتها .

٩ — توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية عملاً بنص المادة ١٥ والمادة ١٦ من نظام الانتداب الفلسطيني وعملاً بنص المادة الثامنة والمادة العاشرة من نظام الانتداب العراقي وعملاً بنص المادة الثامنة من نظام الانتداب اللبناني السوري وعملاً أيضاً بموجب الحق العام المعطى من الحكومات الوطنية للمدارس المحلية بخصوص التربية والتعليم على السماح للمدارس التي تخص أناساً من التبعة الفرنسية أو من التبعة البريطانية على المثابرة في إدارة هذه المدارس في منطقتي انتدابهما ، ويسمح بتعليم اللغة الفرنسية واللغة الإنكليزية في هذه المدارس .

لا تعني هذه المادة بحال من الأحوال منح رعايا إحدى الدولتين المشار إليهما حق فتح مدارس جديدة في الوقت الحاضر في منطقة انتداب الدولة الأخرى .

صك الانتداب الفرنسي

« على سورية ولبنان »

إن مجلس جمعية الأمم :

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أراضي سورية ولبنان التي كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية يعهد بها ضمن حدود تعينها الدول المشار إليها إلى دولة منتدبة موكول إليها نصح الأهالي ومعاونتهم وإرشادهم في إدارتهم وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمـم .

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسة قد قررت أن الانتداب على البلاد الآنفة الذكر يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسية وقد قبلته .

ولما كان نص هذا الانتداب المبين في المواد المذكورة فيما بعد قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسية وعرض للتصديق على مجلس جمعية الأمم .

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم عصبة الأمم طبقاً للمواد المذكورة .

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الآنفة الذكر (الفقرة الثامنة) تقضي بأنه إذا كانت درجة السلطة والمراقبة والإدارة التي تجريها الدولة المنتدبة لم يتفق عليها سابقاً بين أعضاء جمعية الأمم فالمجلس هو الذي ينظم ذلك .

يو ضع نصوص الانتداب كما يلي موافقاً عليه :

١ً – تضع الحكومة المنتدبة في برهة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب دستوراً نظامياً لسورية ولبنان .

يصاغ هذا الدستور بالاتفاق مع السلطات الوطنية وتراعى فيه حقوق جميع السكان القاطنين في هذه البلاد ومصالحهم . وتشرع الحكومة المنتدبة في إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تسهل تقدم سورية ولبنان ورقيهما حكومتين مستقلتين وتسيرهما بموجب روح هذا الصك إلى أن يتم الشروع في تنفيذ ذاك الدستور .

ويجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلي قدر ما تسمح به الحال

٢ً – يمكن للحكومة المنتدبة أن تبقي جنودها في البلاد للدفاع عنها . وقد خُولت حق تنظيم جند من المليس المحلي للمحافظة على الأمن والدفاع عن الحوزة كما تقتضيه الأحوال وذلك ريثما تنفذ الدستور ويُعاد الأمن إلى نصابه، وتنظم جنود المليس المحلي من سكان البلاد فقط .

ترتبط هذه الجنود فيما بعد بالإدارات المحلية تحت إشراف الدولة المنتدبة ولا يجوز استخدامها لأغراض أُخرى سوى الأغراض المعينة فيما تقدم إلا بعد موافقة الدولة المنتدبة .

لا مانع يمنع سورية ولبنان من الاشتراك في نفقات القوات التي تضعها الدولة المنتدبة في البلاد .

يحق للدولة المنتدبة في كل حين أن تستعمل الموانى والخطوط الحديدية ووسائل النقل الموجودة في سورية ولبنان لسوق جنودها ونقل جميع المواد والمهمات والوقود اللازمة لها .

٣ً – يعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على جميع علاقات سورية ولبنان الخارجية ولها حق إصدار البراءات إلى القناصل الذين يعينون من قبل الدول الأجنبية ، وتشمل الدول المنتدبة بحمايتها السياسية والقنصلية الرعايا السوريين واللبنانيين الذين يعيشون خارج هذه الديار .

٤ً – الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية ولبنان وعن عدم تأجيره أو وضعه تحت سيطرة دولة أجنبية .

٥ً – إن إعفاء الأجانب من الأمور الواجبة وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية وبقضاء القنصلاتو والحماية التي كانوا يتمتعون بها أيام الدولة العثمانية لا تطبق في سورية ولبنان غير أن المحاكم الأجنبية تستمر على القيام بوظيفتها إلى أن يتم تنفيذ النظام الجديد المنصوص عنه بالمادة السادسة .

إن الدول التي كان أتباعها يتمتعون بالامتيازات الأجنبية المبينة أعلاه أول آب سنة ١٩١٤ والتي لم تتنازل عن هذه الامتيازات أو توافق على عدم تطبيقها لأجل محدود ، ستمنح ثانية جميع هذه الامتيازات أو بعضها بعد انقضاء أمد الانتداب بالصورة التي يتم عليها الاتفاق بين الدول ذوات الشأن .

٦ً — تضع الحكومة المنتدبة في سورية ولبنان نظاماً قضائياً يصون حقوق الوطنيين والأجانب على السواء .

يحافظ على أحوال الناس الشخصية وعلى مصالحهم الدينية وخصوصاً إدارة الأوقاف التي تدار وفقاً للشريعة ولإرادة الواقف .

٧ً — تكون معاهدات تسليم الرعايا الأجانب المبرمة بين الدولة المنتدبة وبين سائر الدول الأجنبية مرعية في سورية ولبنان إلى أن يتم عقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن .

٨ً — تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية الضمير وحرية القيام بجميع شعائر العبادة التي لا تخل بالأمن ولا بالآداب العامة ولا يكون تمييز من أي نوع بين سكان سورية ولبنان بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

تنشط الحكومة المنتدبة التعليم العام ويكون هذا التعليم بلغة البلاد المحلية . ولا تحرم جميع الطوائف حق المحافظة على مدارسها وتعليم أبنائها بلغتها متى كان ذلك مطابقاً لقانون التعليم العام الذي تعينه الحكومة .

٩ً — تتجنب الحكومة المنتدبة التدخل في أعمال المجالس الإدارية وفي إدارة الطوائف الدينية وفي إدارة المعابد المقدسة التي تخص احدى الطوائف وقد تكفلت بالمحافظة على هذه المعابد .

١٠ً — تحدد سلطة الدولة المنتدبة في مراقبة البعثات الدينية في سوريا ولبنان لأجل محافظتهم على الأمن وعلى الحكم بطريقة مرضية . ولا تحصر الدولة المنتدبة مساعي هذه البعثات بصورة من الصور ولا تقيد أعضاءها بقيود بسبب قوميتهم ما لم تخرج أعمالهم عن أصول الدين .

يمكن لهذه البعثات الدينية أن تشتغل بأمور الإسعاف والتعليم تحت مراقبة الدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية .

١١ً — يجب على الحكومة المنتدبة أن لا تميز في سوريا ولبنان بين أتباعها

وأتباع غيرها من الدول الداخلة في عضوية جمعية الأمم ، وتشمل هذه المعاملة الجمعيات والشركات الأجنبية على أنواعها وأن لا تميز أيضاً بين أتباع أي دولة أجنبية وبين أتباعها في الأمور التي لها مساس بالضرائب والتجارة والملاحة وتعاطي الحرف والمهن أو في معاملة السفن البحرية أو الوسائط الهوائية وكذلك يجب أن لا يكون تمييز في سوريا ولبنان بين البضائع التي يكون مصدرها أو مقصدها ممالك تلك الدول المذكورة ويجب إطلاق حرية المرور التجارية في عبر المنطقة المشار إليها بشروط عادلة .

للحكومة المنتدبة بعد مراعاة ما ذكر أعلاه أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية التي تراها ضرورية أو أن توعز للحكومات المحلية أن تفرضها ، وللدولة المنتدبة أو للدول المحلية التابعة لمشورتها أن تعقد بسبب الجوار اتفاقاً جمركياً خاصاً مع البلاد المتاخمة لها .

وللحكومة المنتدبة عملاً بشروط البند الأول من هذه المادةأن تتخذ الوسائل الفعالة التي تعتقد صلاحها لترقية الموارد الطبيعية مع المحافظة على مصالح السكان .

تمنح الامتيازات لترقية هذه الموارد الطبيعية لمن شاء دون النظر الى تابعية الأشخاص الداخلة دولهم في عداد أعضاء جمعية الأمم بشرط أن لا تمس هذه الامتيازات سلطة الحكومة المحلية ، ولا تمنح الامتيازات بصفة احتكار عام . لا تمس هذه الفقرة تحديد سلطة الدولة المنتدبة في إيجاد الاحتكارات المالية التي ترقي مصالح سورية ولبنان وتحفظ مواردهما المالية والمحلية ،وعلى الحكومة أن تسعى لترقية هذه الموارد الطبيعية مباشرة أو بواسطة شركة خاصة تعمل تحت إشرافها على شرط أن لا يوجد هذا العمل لا عمداً ولا بالواسطة احتكاراً خاصاً بالدولة المنتدبة أو برعاياها ، او يمنحهما ميزة في الأمور الاقتصادية والتجارية والصناعية التي تقرر فيها المساواة بين الجميع .

١٢ً — تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن سورية ولبنان على كل اتفاق دولي عام عقد حتى الآن أو عساه يعقد فيما بعد بموافقة جمعية الأمم بخصوص الاتجار بالرقيق ، وبالعقاقير ، وبالسلاح ، والمعدات الحربية ، وبالمساواة التجارية ، وحرية العبور ، والملاحة ، والطيران ، والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية ، وباتخاذ الوسائط اللازمة لحماية الصنائع والآداب والفنون .

١٣ً – تصون الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح لها الأحوال الاجتماعيةوالدينية اتحاد سورية ولبنان في الأمور ذات الفوائد العامة التي تقرها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها وفي جملتها أمراض الحيوان والنبات .

١٤ً – تضع الدولة المنتدبة وتنفذ فيالسنةالأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً خاصاً بالآثار والعاديات ينطبق على الأحكام الآتية ويضمن هذا القانون لرعايا كل الدول الداخلة في جمعية الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية . (١ً) يجب أن يفهم من لفظة « العاديات » كل ما نتج عن عمل البشر أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠ . (٢ً) إن التشريع لحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد ويجب على كل شخص يكتشف أثراً بدون حصول على الإذن المذكور في الفقرة الخامسة أن يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه ، (٣ً) لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات إلا لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن أخذه . ولا يتأتى إخراج شيء من العاديات من البلاد إلا باذن تلك السلطة . (٤ً) كل شخص يتلف أو يثلم قطعة من العاديات تعمداً أو إهمالاً يجب أن يجازى جزاء معيناً . (٥ً) ممنوع كل حفر أو تنقيب لإيجاد العاديات إلا باذن من السلطة ذات الشأن ويغرم المخالف لذلك غرامة مالية . . (٦ً) توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية موقتاً أو أبدياً في الأراضي التي تحتوي فائدة تاريخية أو أثرية . (٧ً) لا تعطى الرخصة بإجراء الحفريات إلا لأشخاص يقدمون أدلة كافية على خبرتهم الأثرية وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص أن لا تستثني علماء أمة من الأمم. (٨ً) يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي . فإذا تعذر الاقتسام لاسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل .

١٥ً – عندما يتم تنفيذ الدستور المنصوص عنه في المادة الأولى يوضع ترتيب بين الحكومة المنتدبة والحكومات المحلية تدفع بموجبه هذه الحكومات جميع النفقات التي أنفقتها الحكومة المنتدبة لأجل تنظيم الإدارة وترقية الموارد المحلية والقيام بالمشاريع العامة التي أفادت إفادة خاصة وترسل نسخة عن هذه التراتيب إلى مجلس جمعية الأمم .

١٦ً — تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية اللغتين الرسميتين المستعملتين في سورية ولبنان .

١٧ً — تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً حسب طلبه تبين فيه التدابير التي اتخذتها خلال السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب ويرسل مع هذا التقرير نسخ عن جميع القوانين والأنظمة التي تسن سنوياً .

١٨ً — على مجلس جمعية الأمم أن يوافق على كل تعديل يطرأ على شروط هذا الصك .

١٩ً — يستعمل مجلس جمعية الأمم نفوذه عندما تنتهي مدة الانتداب لتحافظ حكومة سورية ولبنان في المستقبل على علاقاتهما المالية ومنها الرواتب القانونية التي منحتها إدارة سورية ولبنان أيام الانتداب .

٢٠ — توافق الدولة المنتدبة إذا حصل نزاع بينها وبين دولة ثانية داخلة في عضوية جمعية الأمم بخصوص تفسير شروط صك الانتداب أو تطبيقها على عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عنها في المادة الرابعة عشرة من مواد عهد جمعية الأمم هذا إذا لم يمكن حل النزاع بين الدولتين بالمفاوضات .

صك الانتداب

« على فلسطين »

لما كانت دول الحلفاء الرئيسة قد اتفقت – تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم – على أن تعهد إلى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة في إدارة شؤون فلسطين التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التي تعينها الدول المذكورة .

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسة قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وصادقت عليه الدول المذكورة بأن ينشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي مع البيان الجلي بأن لايعمل ما يعبث بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى .

ولما كان ذلك اعترافاً بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواعث التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك الديار .

ولما كانت دول الحلفاء اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين .

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس جمعية الأمم لموافقته عليه .

ولما كانت الحكومة البريطانية قد قبلت الانتداب على فلسطين وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن جمعية الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية .

ولما كانت المادة ٢٢ المتقدمة الذكر (في الفقرة ٨) تنص على أن درجة السلطة والسيطرة أو الإدارة التي تكون للدولة المنتدبة إذا لم يتم الاتفاق عليها بين أعضاء جمعية الأمم فإن مجلس جمعية الأمم ينص على ذلك نصاً صريحاً. فالمجلس بعد تأييد الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يأتي :

١ً — للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة عدا ما وضعت لهما حدود في نصوص صلك الانتداب هذا .

٢ً — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في حالة سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في ديباجة هذا الصلك وترقية أنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين دون النظر إلى الأجناس والأديان .

٣ً — على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الأحوال .

٤ً — يعترف « بهيئة » يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية القطر تحت سيطرة حكومته دائماً .

ويعترف بأن الجمعية الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عليها في ما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة لهذا الغرض وعلى الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي .

٥ً — تسأل الدولة المنتدبة عن عدم التنازل عن شيء من أرض فلسطين أو تأجيره أو وضعه تحت تصرف حكومة دولة أجنبية .

٦ً — على حكومة فلسطين مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق جميع طوائف الأهالي أن تسهل هجرة اليهود (إلى فلسطين) في أحوال مناسبة وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار إليها في المادة ٤ استقرار اليهود في الأرض

الزراعية وفي جملتها الأراضي المدورة والأراضي البور (الموات) التي تستغني عنها الأعمال العامة .

٧ً – يتعين على حكومة فلسطين أن تسن قانوناً للجنسية يتضمن نصوصاً بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم على الرعوية الفلسطينية .

٨ً – إن امتيازات الأجانب ، وفي جملتها المحاكم القنصلية وحماية القنصليات ورعاياها ، وهي التي كان الغرباء يتمتعون بها بحكم الامتيازات أو العرف في السلطنة العثمانية لاتنفذ في فلسطين ولكن متى انتهى أجل الانتداب فإن هذه الامتيازات تعاد برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم عليه الاتفاق بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا كانت الدول التي ظل رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب ١٩١٤ قد سبقت فتنازلت عن حق رد تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى .

٩ً – الدولة المنتدبة مسؤولة عما ينشأ في فلسطين من نظام قضائي يكفل حقوق الأجانب والوطنيين ويضمن كل الضمان احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف ولا سيما إدارة الأوقاف التي تسير على الشريعة الدينية وشروط الواقفين .

١٠ً – تراعى المعاهدة المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية شأن تسليم الرعايا الأجانب المطلوبين من فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك على فلسطين .

١١ً – تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في ما له علاقة بترقية البلاد ولها السلطة التامة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة أو سيطرتها على أحد موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة أو التي ستوجد فيما بعد فيها بشرط مراعاة العهود الدولية التي أخذتها الدولة المنتدبة على نفسها . وعليها أيضاً أن توجد نظاماً للأراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة أمور أخرى ومنها المنافع التي تنجم عن تشجيع إكثار المهاجرة واستغلال أعظم قدر مستطاع من الأرض .

ويجوز للإدارة أن تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على

أن تجري أو تستثمر بالإنصاف والعدل الأعمال والمصالح والمنافع العمومية وترقي المرافق الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها . ويشترط في هذه الاتفاقات أن لا تتجاوز الأرباح التي توزعها الهيئة القائمة بالعمل مباشرة أو غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال . وكل ما يزيد على هذه الفائدة يستخدم فيما ينفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها .

١٢ً – يعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية وللدولة المنتدبة الحق أيضاً في أن تشمل رعايا فلسطين ، وهم في خارج ديارهم بحماية سفرائها وقناصلها .

١٣ً – تتقلد الدولة المنتدبة كل التبعةالمختصة بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين ، وهذا يتناول المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى المواضع المقدسة والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على الأمن العام والآداب وتُسأل الدولة المنتدبة أمام جمعية الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك على أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد حسبما تراه الدولة المنتدبة لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط أن لا يفسر شيء في هذا الانتداب تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض للأملاك الإسلامية أو التدخل في إدارة المشاهد الإسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات .

١٤ً – تؤلفالدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس الحقوق والدعاوي المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والدعاوي الخاصة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعيين وظائفها ويعرض الأسلوب المتبع في تعيين هذه اللجنة وتأليفها وعملها على مجلس جمعية الأمم ليوافق عليها ولا تعين اللجنة ولا تشرع بعملها من غير موافقة المجلس .

١٥ً – على الدولة المنتدبة أن تتحقق أن الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب فقط ويجب أن لا يكون هناك تمييز من أي نوع كان بين سكان فلسطين بسبب

الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم أحد من دخول فلسطين بسبب اعتقاده الديني فقط .

لا تحرم طائفة من الطوائف من حق المحافظة على مدارسها لتعليم أبنائها بلغتهم إذا كان ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي تفرضها الإدارة (الحكومة) .

١٦ً – تسأل الدولة المنتدبة عما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الإشراف على الهيئات الدينية والخيرية التي لجميع المذاهب في فلسطين وبمراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ تدابير في فلسطين تعوق أعمال هذه الهيئات أو تتعرض لها أو تجحف بممثل لها أو عضو فيها بسبب دينه وجنسيته .

١٧ً – يجوز لإدارة (حكومة) فلسطين أن تنظم على قاعدة اختيار القوات اللازمة للمحافظة على السلم والنظام وللدفاع عن البلاد أيضاً على أن تكون تحت إشراف الدولة المنتدبة ، ولا يجوز لإدارة فلسطين استخدام هذه القوات لأغراض أخرى غير الأغراض المعينة في ما تقدم إلا بموافقة الدولة المنتدبة وفي ما عدا هذه الأغراض لا يجوز لإدارة فلسطين أن تجمع قوات عسكرية أو بحرية أو جوية ولا أن تبقيها عندها .

وليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات قوات الدولة المنتدبة في فلسطين . ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانيها لحركات القوى المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

١٨ً – على الدولة المنتدبة أن تتكفل بعدم التحيز في فلسطين لرعايا أية دولة تكون عضواً في جمعية الأمم (ومن ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) إذا قيسوا برعايا الدولة المنتدبة أو أية دولة أجنبية كانت في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات الأهلية . وكذلك يجب أن لا يكون هناك تحيز في فلسطين ضد عروض يكون منشؤها في بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها . وتطلق حرية مرور المتاجر (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ما تقدم وسائر شروط صك الانتداب هذا يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بإشارة الدولة المنتدبة من الضرائب والرسوم الجمركية ما تراه ضرورياً وتتخذ من التدابير ما تظنه صالحاً لزيادة ترقية الموارد الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان ويجوز لها أن تعقد بإشارة الدولة المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع أي دولة كانت أملاكها كلها داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب في سنة ١٩١٤ .

١٩ً — تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن الإدارة (إدارة فلسطين) على كل اتفاق من الاتفاقات الدولية العامة المعقودة حتى الآن أو التي قد تعقد بموافقة جمعية الأمم في المستقبل من أجل الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو الاتجار بالمخدرات أو تتعلق بالمساواة التجارية وحرية المرور (الترانسيت) والملاحة والطيران وبالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية وبحقوق أصحاب الآثار الأدبية والفنية والصناعية .

٢٠ — تعاون الحكومة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها جمعية الأمم لمنع انتشار الأمراض وفي جملتها أمراض النباتات والحيوانات ومكافحتها بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها .

٢١ً — تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً خاصاً بالآثار والعاديات ينطبق على الأحكام الآتية ويمتع هذا القانون رعايا الدول الداخلة في جمعية الأمم بالمساواة في المعاملة فيما له مساس بالحفريات والتنقيبات الأثرية :

(١ً) يجب أن يفهم من لفظة « العاديات » كل ما نتج عن عمل البشر أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠ .

(٢ً) يجب أن يكون قانون حماية العاديات أقرب إلى التشجيع منه إلى التهديد ، وعلى كل شخص يكتشف أثراً بدون حصول على الإذن المذكور في الفقرة الخامسة أن يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه .

(٣ً) لا يمكن نقل ملكية شي من العاديات إلا لمصلحة السلطة ذات الشأن

ما لم تعدل هذه السلطة عن أخذه ولا يمكن إخراج شيء من العاديات من القطر إلا بإذن تلك السلطة .

(٤ً) يجازى كل شخص يتلف أو يثلم قطعة من العاديات تعمداً أو إهمالاً جزاء معيناً .

(٥ً) ممنوع إجراء حفر أو تنقيب للظفر بالعاديات إلا بإذن من السلطة ذات الشأن ويغرم المخالف غرامة مالية .

(٦ً) توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية موقتاً أو دائماً في الأراضي التي تحتوي فائدة تاريخية أو أثرية .

(٧ً) لا تعطى الرخصة بإجراء الحفريات إلا لأشخاص يقدمون أدلة كافية على اختبارهم الأثري . وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص أن لا تستثني علماء أمة من الأمم .

(٨ً) يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي . فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل .

٢٢ — تكون الإنكليزية والعربية والعبرانية اللغات الرسمية في فلسطين فكل عبارة أو كتابة بالعربية على طوابع أو عملة في فلسطين تكرر بالعبرانية وكل عبارة أو كتابة بالعبرانية تكرر بالعربية .

٢٣ — تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من طوائف فلسطين أيام راحة مشروعة لأفراد تلك الطائفة .

٢٤ — تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً يرتاح إليه المجلس تذكر فيه التدابير المتخذة خلال السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء السنة مع التقرير .

٢٥ — يحق للدولة المنتدبة بإذن مجلس جمعية الأمم أن تؤجل أو توقف تطبيق ما تراه من هذه الشروط غير مطابق للأحوال المحلية الحاضرة في الأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين في آخر الأمر ، وأن

تضع من التدابير لإدارة هذه الأملاك ما تراه ملائماً لتلك الأحوال بشرط أن لا يعمل عمل يخالف شروط المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ .

٢٦ – توافق الدولة المنتدبة إذا وقع نزاع بينها (الدولة المنتدبة) وبين عضو آخر في جمعية الأمم يتعلق بتفسير شروط صك الانتداب أو تطبيقها على عرض هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولي المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الأمم إذا لم يمكن حله بالمفاوضات .

٢٧ – يلزم موافقة مجلس جمعية الأمم على كل تعديل في شروط صك الانتداب هذا .

٢٨ – من التدابير في حالة انتهاء الانتداب المخول بموجب هذا الصك للدولة المنتدبة يتخذ مجلس جمعية الأمم ما يراه ضرورياً لصيانة استمرار الحقوق المكتسبة في المادتين ١٣و١٤ على الدوام بضمان الجمعية ويعمل على أن يكفل احترام حكومة فلسطين الاحترام التام للعهود المالية التي أخذتها إدارة فلسطين على عاتقها في عهد الانتداب وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في الراتب والمكافأة

تودع الصورة الأصلية من هذا الصك في محفوظات جمعية الأمم وترسل صور مصدق عليها بواسطة السكرتير العام لجمعية الأمم إلى جميع أعضاء الجمعية .

صك الانتداب

« على شرقي الأردن »

لأمين سر جمعية الأمم العام بخصوص تطبيق الانتداب الفلسطيني في شرق الأردن في ٢٣ أيلول سنة ١٩٢٢ .

يتشرف أمين سر جمعية الأمم العام بعرض مذكرة لأعضاء الجمعية قدمتها الحكومة البريطانية في ١٦ أيلول سنة ١٩٢٢ بخصوص المادة ٢٥ من نظام الانتداب الفلسطيني .

وقد صادق المجلس على هذه المذكرة بموجب قرار قرره أثناء انعقاده في لندن في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ بشأن تطبيق الانتداب على فلسطين وسورية .

* * *

« مذكرة العضو البريطاني »

١ً – تنص المادة ٢٥ من نظام الانتداب الفلسطيني على ما يأتي :

يحق للدولة المنتدبة بإذن جمعية لأمم أن تؤجل أو توقف تطبيق ما تراه غير مطابق للأحوال المحلية الحاضرة من الشروط ، وذلك في الأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين بعد وأن تضع من التدابير لإدارة هذه الأملاك ما تراه ملائماً لتلك الأحوال على أن لا يعمل عمل يخالف شروط المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ .

٢ً – تطلب حكومة جلالة الملك من المجلس وفقاً لشروط هذه المادة أن يقرر القرار الآتي :

لا تطبق الشروط الآتية على نظام الانتداب الفلسطيني في القطر المعروف

بشرق الأردن الذي يشمل جميع المقاطعات الواقعة إلى شرق خط يمتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى غرب مدينة العقبة ماراً بمنتصف وادي عربة وبحر الميت ونهر الأردن حتى النقطة التي يلتقي بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية .

وتلك الشروط الملغاة هي :

الشرح الثاني والثالث من الديباجة .

المادة الثانية — في جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في الديباجة .

المادتان — الرابعة والسادسة .

المادة السابعة — يتضمن نصوصاً بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم على الرعوية الفلسطينية .

المادة الحادية عشرة — الجملة الثانية من الفقرة الأولى والفقرة الثانية . والمواد ١٣ و ١٤ و ٢٢ و ٢٣ .

وفي تطبيق نظام الانتداب على شرق الأردن تقوم حكومته بالأعمال التي تقوم بها حكومة فلسطين في فلسطين بمراقبة الدولة المنتدبة .

٣ً — تقبل حكومة جلالة الملك التبعة التي تقع على عاتقها في تطبيق نظام الانتداب على شرق الأردن وتتكفل بأن الشروط التي توضع لإدارة ذلك القطر وفقاً للمادة ٢٥ من نظام الانتداب لا توافق بقية شروط نظام الانتداب التي لم تشر إلى عدم تطبيقها في هذا القرار بحال .

عهد أنقرة

الذي وقع عليه يوم ٢٠ تشرين الأول سنة ١٩٢١

المادة الأولى – يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان أنه بعد التوقيع على هذا الوفاق تنتهي حالة الحرب بينهما ويبلغ ذلك في الحال إلى الجيوش والسلطات الملكية والسكان .

المادة الثانية – بعد التوقيع على هذا الوفاق يطلق سراح أسرى الحرب من الطرفين ويعاد جميع الفرنسيين والأتراك المأسورين والمسجونين على نفقة الفريق الذي أسرهم إلى أقرب مدينة تعين لذلك . ويستفيد من هذه المادة جميع الأسرى والسجناء من الفريقين مهما كان مدة أو محل سجنهم وتوقيفهم أو أسرهـم .

المادة الثالثة – بعد شهرين من التوقيع على هذا العهد على الأكثر تتراجع الجيوش التركية إلى الشمال والجيوش الفرنسية إلى جنوب الخط المعين في المادة الثامنة .

المادة الرابعة – يجري الإخلاء والاستيلاء اللذان يتمان خلال المدة المذكورة في المادة الثانية على الكيفية التي تعين بالاتفاق المشترك وذلك بواسطة لجنة مختلطة يعينها قواد الجند من الفريقين .

المادة الخامسة – يمنح الفريقان المتعاقدان العفو العام في الأصقاع التي تم الجلاء عنها وذلك بمجرد وضع اليد عليها .

المادة السادسة – تصرح حكومة المجلس الوطني الكبير في تركيا أن حقوق الأقليات التي جرى الاعتراف بها جهاراً في الميثاق الوطني سيوافق هو عليها

على نفس الأساس الذي عقد في الوفاق المتعلق بهذا الشأن بين دول التحالف خصومهم وبعض أحلافهم .

المادة السابعة — تدار شؤون صقع الإسكندرونة إدارة خصوصية ويتمتع السكان الأتراك في تلك الأرجاء بجميع التسهيلات لترقية ثقافتهم وتكون اللغة التركية صفة لغة رسمية .

المادة الثامنة — يعين الخط المذكور في المادة الثالثة ويحدد كما يلي :

يمتد خط التخوم من نقطة يجري اختيارها في خليج الإسكندرونة في جنوب ناحية بياس مباشرة ويتجه إلى ميدان اكبس (تبقى محطة السكة الحديدية والناحية تابعتين لسورية) .

ومن هنا ينحني نحو الجنوب الشرقي بحيث يترك لسورية مديرية مرسوى ولتركيا بلدة قارصايه مع مدينة كليس ثم يسير مع السكة الحديدية حتى محطة جوبان بك ويسير مع خط بغداد ويبقى سطحه للأملاك التركية حتى نصيبين . ومن هناك يتبع الطريق القديم بين نصيبين وجزيرة ابن عمر حتى يبلغ نهر دجلة وتبقى لتركيا نصيبين وجزيرة ابن عمر والطريق بينهما ويكون للبلادين نفس الحقوق في الانتفاع من هذا الطريق .

وتكون المحطات في شعبة جوبان بك ونصيبين ملكاً لتركيا كأنها جزء من سطح السكة الحديدية .

وتتألف لجنة من مندوبي الفريقين في برهة شهر بعد التوقيع على هذا الوفاق لتحديد الخط المذكور وتبدأ هذه اللجنة بعملها في تلك المدة .

المادة التاسعة — يبقى قبر سليمان شاه جد السلطان عثمان مؤسس الدولة العثمانية (وهو القبر المعروف باسم ترك مزاري) الواقع في قلعة جعبر مع كل ما يتعلق به ملكاً لتركيا تستطيع أن تضع فيه حراساً وترفع العلم التركي .

المادة العاشرة — تقبل حكومة المجلس الوطني الكبير في تركيا بنقل امتياز فرع السكة الحديدية البغدادية الواقع بين بوزانتي ونصيبين مع سائر الشعب الممتدة في ولاية أذنة الى شركة افرنسية تعينها الحكومة مع جميع الحقوق والفوائد والمنافع المتعلقة بالامتيازات ولا سيما فيما له علاقة بالاستثمار والاتجار .

يحق لتركيا أن تنقل منقولاتها العسكرية بالسكة الحديدية من ميدان اكبس إلى جوبان بلك في أرض سورية ويحق لسورية أن تنقل مهماتها الحربية بالسكة الحديدية من جوبان بلك إلى نصيبين في الأرض التركية . ولا تضاف زيادة عن أجور السكة في هذه الشعبة أو الفرع ، وتحتفظ الحكومتان بحقهما في درس ما تقضي به الضرورة من الحياد إذا اقتضت الحال وذلك باتفاق الفريقين .

وإذا لم يتسن الاتفاق فكل فريق حر في عمل ما يراه .

المادة الحادية عشرة – تؤلف لجنة مختلطة بعد التصديق على هذا العهد لتعقد اتفاقاً جمركياً بين تركيا وسورية وتحدد اللجنة شروط هذا الاتفاق ومدته ويكون للبلادين حق التمتع بحرية العمل ريثما يعقد هذا الوفاق .

المادة الثانية عشرة – تقسم مياه نهر قويق بين مدينة حلب والصقع الواقع إلى الشمال الباقي لتركيا قسمة عادلة يرتضي بها الفريقان .

ويتأتى لمدينة حلب أن تأخذ على حسابها من نهر الفرات شطراً من المياه من الأرض التركية لتستعملها في أرجائها .

المادة الثالثة عشرة – يظل سكان القرى أو نصف الرحالة من أهلها ممتعين كما في السابق بحقوقهم في المراعي إذا كان لهم أملاك في إحدى الجهتين من الخط المعين في المادة الأولى ويتيسر لهم لضرورة استثمار أراضيهم أن يعملوا أحراراً لا يؤدون رسماً جمركياً ولا ثمن المراعي ولا أي رسم كان ويتنقلون من جهة إلى أخرى من هذا الخط مع مواشيهم وما تنتج وأدواتهم وآلاتهم وبذارهم وحاصلاتهم الزراعية وهم مكلفون بأن يؤدوا الحقوق والرسوم عليها في الأراضي التي ينزلونها .

انتهى الجزء الثالث وبه انتهى التاريخ السياسي في القطر الشامي ويليه الجزء الرابع وبه يبتدىء تاريخه المدني

فهرست

الجزء الثالث من خطط الشام